٥٣١
ت ١١
١٠٩

الجامعة الأردنيـــــة

كلية الدراسات العليا

الفصحى المنطوقة

منزلتها في النظرية النحوية، وصورتها في اللغة العربية

٢٠

عميد كلية الدراسات العليا

إعداد

محمد علي يونس ربّاع

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

«قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراة في تخصص اللغة العربية وآدابها، من كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية»

١٩٩٤/١/١٦

كانون الأول- ١٩٩٤م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة في يوم الثلاثاء ١٩٩٤/١٢/٦، للميلاد

وأجازتها لجنة المناقشة المكونة من: التوقيع

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة/المشرف، رئيسا .....

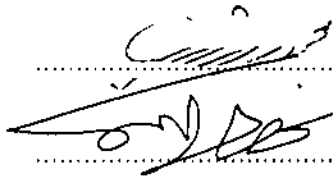

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى عضوا .....

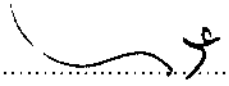

الدكتور علي الحمد عضوا .....

الدكتور محمد حسن عواد عضوا .....

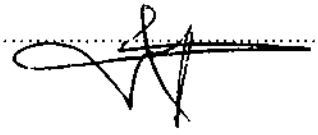

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إهـــــداء[1]

إلى الأصمعي؛ كان متمكناً من الفارسية، ولكنّه كان يتيقن من خسّة العربي، أن يسمعه يهذي- غير مضطر- بالفارسية في مصر عربي.

وإلى كونفشيوس؛ فلو أتيح له الحكم لبدأ بإصلاح اللغة.

وإلى من أتيح له الحكم فقال: إنها لجريمة أن تعمم الخلافات اللهجية وتثبّت في هذا القطر ..... الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت

(١) يحسن أن ينظر إلى مؤدى القول ، وتآلف اختصاصات القائلين؛ اللغوي والديني والسياسي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	ي
الفصل الأول: مظاهر التقعيد للفصحى المنطوقة في التراث النحوي	١
تمهيد	١
أركان الكلام؛ المسند والمسند إليه	٢
الابتداء بالنكرة	٣
الإخبار بالمعرفة	٦
الإخبار عن الجثة بظرف الزمان	٩
حذف المبتدأ أو الخبر	٩
حذف الفعل أو الفاعل	١٣
رتبة الفاعل والمفعول عند اختفاء علامة الإعراب	١٥
حذف خبر إن	١٥
حذف فعل الشرط أو جوابه، وجواب القسم	١٦
المنصوبات	١٧
المفعول به	
أ- المفعول به في الإخبار	١٨
ب- المفعول به في الأمر	٢١
التحضيض والعرض والتمني	٢٤
التحذير	٢٥
المفعول فيه	٢٦
المفعول المطلق	٢٨
الحال	٣١
حذف عامل الحال	٣١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجيء الحال من اسم الإشارة أو الضمير ٣٢
الحال بين الفاعل والمفعول ٣٦
التمييز ٣٧
التوابع
الاستدراك؛ أنماط من العطف والبدل ٣٨
العطف ٤٣
النعت ٤٤
حذف المنعوت ٤٤
حذف النعت وذكره ٤٦
التوكيد ٤٧
المضاف والمضاف إليه ٤٨
النداء ٤٩
ينادى في المنطوق ما لا ينادى في المكتوب ٥١
نداء النكرة ٥٢
تابع المنادى ٥٣
الندبة ٥٥
التخصيص ٥٦
الاستفهام ٥٩
التعجب ٦٥
الضمائر ٦٧
التعريف ٧٠
نفي الفعل وتوكيده ٧١
أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ٧٣
الأداء الصوتي؛ الوقف ٧٥

الفصل الثاني: النظرية النحوية بين المنطوق والمكتوب ٨٠
تمهيد ٨٠
اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ٨١
مظاهر الفصحى المنطوقة في ضوء سمات المنطوق ٨٧
تقنية نقل المنطوق، والتقعيد له، في التراث النحوي ٩٢
مظاهر الفصحى المنطوقة في ضوء موروثها الشفوي ٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أطياف العربية في ضوء التقعيد النحوي ١٠٨
خصوصيات المنطوق ١١٣
خصوصيات القرآن ١١٧
خصوصيات الشعر ١٢٤
خصوصيات لغات القبائل ١٣٣

الفصل الثالث: منزلة الفصحى المنطوقة من النظرية النحوية ١٤٠
أثر المنطوقة في إمكانات الصواب اللغوي ١٤٢
أولاً: القبول النحوي المستند إلى عناصر السياق ١٤٣
ثانياً: تعدد الوجوه النحوية ١٤٩
ثالثاً: تعدد المعاني للمبنى الواحد ١٥٦
أثر المنطوق في توجيه المكتوب ١٦٢
أثر المنطوقة في التحليل اللغوي ١٦٩
أولا: أثر المنطوقة في الكشف عن بنية التراكيب والمفاهيم النحوية ١٦٩
ثانياً: أثر المنطوقة في التمييز بين الأنماط المتقاربة ١٧٣
تفاوت المؤلفات النحوية في العناية بقواعد المنطوق ١٧٧

الفصل الرابع: صورة الفصحى المنطوقة في اللغة العربية ١٨٨
دلالات النظرية النحوية ١٩٤
دلالات الموروث اللغوي من عصر الاحتجاج ١٩٥
لغـــة القرآن ١٩٦
لغة النثر ٢٠٠
لغة الشعر ٢٠٨
دلالات من تاريخ العربية:
أولاً: ملابسات نشأة النحو ورواية اللغة ٢١٧
ثانياً: الوصف العرضي لصورة العربية عند القدماء ٢٢١
الظواهر اللهجية بين اللغة المنطوقة والنموذجية ٢٢٧
دلالات الأعراف اللغوية ٢٣٥
اكتساب اللغة ٢٣٩
مستندات القول بالازدواج اللغوي ١٤٢
سير العربية نحو الازدواج ٢٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صورة الفصحى المنطوقة في العصر الحديث ٢٥١
الفصحى المنطوقة في التدريس ٢٥٦
فهرس المصادر والمراجع ٢٦٥
الملخص بالإنجليزية ٢٧٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخص الدراسة

الفصحى المنطوقة

منزلتها في النظريه النحوية، وصورتها في اللغة العربية

إعداد

محمد علي يونس ربّاع

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

عُنيت هذه الدراسة بالكشف عن ملابسات الفصحى المنطوقة في تراث العربية، من حيث موقعها من النظرية النحوية، وموقع النظرية النحوية منها، ومن حيث صورتها في واقع اللغة العربية في عصر الاحتجاج اللغوي.

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول، على النحو التالي:

الفصل الأول: "مظاهر التقعيد للفصحى المنطوقة في التراث النحوي"؛ وقد عني فيه الدارس بجمع المظاهر الخاصة باللغة المنطوقة من التراث النحوي، وهي مظاهر عامة، تسعف على تبيان مدى اعتماد النحويين على الكلام المنطوق في بناء النظرية النحوية.

الفصل الثاني: "النظرية النحوية بين المنطوق والمكتوب "؛ وقد توقفت فيه عند الفوارق العامة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وإشكالية التقعيد للغة المنطوقة؛ لتبيان مدى إدراك القدماء، وتجاوزهم، لهذا الإشكال، ومدى توافق المظاهر التي تم استقصاؤها، في الفصل الأول، مع سمات اللغة المنطوقة المتعارفة في الدرس المعاصر،ثم توقفت عند الموروث الشفوي المنقول عن العرب في أحاديثهم المرسلة، للكشف عما يحمله من سمات اللغة المنطوقة، ثم أعقب ذلك كشف عن تفاعل أطياف الواقع اللغوي المختلفة، من شعر ونثر وقرآن ولهجات، في تشكيل النظرية النحوية، ضمن منهجية تقوم على جمع خطوط الالتقاء، وتمييز مفاصل الافتراق والتميّز التي يستقل بها كل طيف على حدة.

الفصل الثالث: "منزلة الفصحى المنطوقة من النظرية النحوية"؛ وتناولتُ فيه أثر المنطوقة في إمكانات الصواب اللغوي، فوقفت على ثلاثة جوانب من هذا القبيل ، وهي: أولاً: القبول النحوي المستند إلى السياق، وثانياً: تعدد الوجوه النحوية، وثالثاً: تعدد المعاني للمبنى الواحد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتناولت -كذلك - أثر المنطوقة في توجيه المكتوب، فوقفت على نماذج لغوية وجهت توجيهاً سياقياً، مستلهماً ظروف القول وسياقه ومقاصد الكلام.

ثم تناولت أثر المنطوقة في التحليل اللغوي، فوقفت على أثرها في الكشف عن بنية التراكيب والمفاهيم النحوية، وأثرها في التمييز بين الأنماط اللغوية المتقاربة.

وفي نهاية هذا الفصل كان لا بد من الوقوف على مدى اهتمام المؤلفات النحوية، بالعناية بقواعد الفصحى المنطوقة.

الفصل الرابع: "صورة الفصحى المنطوقة في اللغة العربية"؛ وقد عني بتقديم وصف لصورة اللغة المنطوقة على ألسنة الناس، في عصر الاحتجاج اللغوي؛ استناداً إلى نتائج النظرية النحوية، التي تمخضت عنها الفصول السابقة، واستناداً إلى مستندات تراثية مستلهمة الوقائع اللغوية، وما رافقها من تنظير عرضي؛ بغية تثبيت هذا الوصف وتأكيده.

ولأن الفصحى لم تعد منطوقة في الكلام المرسل بعد عصر الاحتجاج اللغوي، فإن حدود الرسالة تتوقف عند ذلك، ولكنها ترتد، في نهاية المطاف، إلى العصر الحديث، لتعاين موطناً من المواطن التي ينبغي أن يكون من المواطن التي تقترف فيها الفصيحة منطوقة، فتوقفت الدراسة عند لغة التدريس في أقسام اللغة العربية في الجامعات؛ للكشف عن ملامحها وسماتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تقوم هذه الدراسة على مراجعة بعض جوانب نظرية النحو العربي في مورد، أصيل رئيس، من مواردها اللغوية التي استندت إليها، يتمثل في اللغة المنطوقة؛ الجارية على ألسنة العرب في أحاديثهم اليومية المرسلة.

وتخلّقت هذه الدراسة في هيأة مجموعة من الأفكار المتسائلة، عبر توارد مجموعة من المعطيات، وتفاعلها؛ بأثر من معاينة طرائق التنظير النحوي العربية المعاصرة، ومراجعة الموروث النحوي في صيغته التطبيقية، والتراث الشفوي الناقل لأحاديث الناس المرسلة.

فقد لحظ الدارس طوال فترة مراجعته لما كتب في أصول النحو، وقضايا أصوله، أن ثمة إعراضاً مستحكماً؛ بيّنا لدى الدارسين المحدثين، عن الفصحى المنطوقة، وقيمتها في التقعيد النحوي، وكأنهم ركنوا إلى توارث فكرة؛ مؤدّاها أن قواعد العربية قد بنيت على الكلام المكتوب؛ شعره ونثره، فمنهم من يضمر هذه الفكرة، فلا يرتد لمراجعتها، ومنهم من يصرّح بها،ويمتد إلى تأكيدها عبر نقد عاجل لما تحمل من دلالة على تقصير القدماء، أو عبر تسويغ لذلك التقصير.

والدراسات المختصة باللهجات العربية القديمة، يبنى معظمها، قبل الشروع فيه، على أن العربية لم تكن منطوقة على ألسنة الناس، وهم يصدرون في ذلك عن فكرة وجود ازدواج لغوي في واقع العربية، لا يتأتى معه استخدام الفصحى منطوقة إلا في المواقف الرسمية الجادة، وتقع هذه الدراسات في شيء يشبه التناقض، عندما يصرحون بأن السمات اللهجية من وقائع لغة الحياة اليومية، وفي الوقت ذاته يستنبطون ملامحها من النصوص الأدبية التي هي بغير لغة الحياة اليومية- لديهم- ويستنبطونها، كذلك، من النظرية النحوية، التي قامت على اللغة المكتوبة، من وجهة نظرهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والدراسات التي تفيد من معطيات علم اللغة الحديث عن الفارق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، تظل بعيدة عن الارتداد إلى تراث العربية، فإما ألا تلتفت إلى شيء من ذلك، وإما أن تشير إلى انعدام وجوده. وإما أن تعنى بتلمس الأقوال التراثية النظرية التي تتوافق ووقائع الدراسات اللغوية الغربية .

وفي أثناء تلكم المراجعات كان النظر يرتد إلى شيء مما انطوت عليه أمات مصادر النحو، والموروث اللغوي الشفوي، فولد ذلك، لدى الدارس، إحساساً، كان يتنامى ويتمكن، أن ثمة ما يشبه القطيعة بين غير قليل من الدراسات اللغوية المعاصرة وتراث العربية، وأنه كان هناك عناية بالغة بقواعد المنطوق، مبنية على استثمار ما توارد عليه النحويون من أحاديث الحياة اليومية، وحقاً أنها عناية تتفاوت من مؤلف إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى، تبعاً لاختلاف مناهج الدرس وغاياته، ولكن هذه العناية، كانت ماثلة، ممتدة على رقع واسعة من المؤلفات النحوية الأولى؛ عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن جني، ثمّ عني بها ابن يعيش بصورة ظاهرة.

وقد تعزّز ذاك الاستطلاع - في أثناء تشكله - بما وجد الدارس من دعوة صريحة لأستاذه؛ نهاد الموسى، في كتابه ((قضيّة التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث)) وهي دعوة مؤملة استقصاء قواعد الفصحى المنطوقة، وفرزها من تراث العربية؛ بغية استثمارها في التوجيه اللغوي المعاصر، وهو، إذ يؤكد وجود هذه القواعد في تراث العربية، ويدعو إلى فرزها،يلح على قيمتها الوظيفية في التحول اللغوي نحو الفصيحة، واستقر -لدي- في إثر هذا الإلحاح[1]، أن استخراج هذه القواعد يمثل، لديه، الخطوة الأولى في أي تخطيط لغوي هادف.

وتمازج ذلك كله مع مورد آخر تمثل في مجموعة الملحوظات الأصولية التي أضافها الدكتور نهاد في بعض دراساته؛ وهي دراسات كانت معنيّة بتبيان شيء من حداثة القديم في بعض الجوانب التي يجاري بها مخرجات اللسانيات الاجتماعية المعاصرة؛ يظهر ذلك في دراسته " الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه"،ودراسته" الأعراف، أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية". وقد كان معنياً، ثمة، بتحليل النصوص التراثية من حيث استنادها إلى عناصر

---

(١) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ٦٣، ١١٦، ١٤١- ١٤٢، ١٤٤، ١٩٤، ٢٠٩، ٢٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوقائع الكلامية في التوجيه النحوي، ولم يعن بتوجيهها من حيث هي قواعد خاصة باللغة المنطوقة، وهذه النصوص، في شيء منها كثير، هي من صميم التوجيه النحوي للغة المنطوقة، وليس من شك في أنه استند إلى ذلك في دعوته التي أشير إليها قبلاً.

إن هذه الدراسة، في منهج تحليلها للنصوص، للكشف عن تمثيلها لقواعد المنطوقة، مدينة لمنهج الدكتور نهاد في تحليله ذاك، وإن هذه الدراسة، لترمي، في بعض مقاصدها، إلى أن تكون امتداداً لتلكم الدراسات في بعض طموحاتها.

وتأسيساً على ما سبق فإنه يستقر لدى الدارس أن دراسة الفصحى المنطوقة، على نحو من الشمول؛ تصف الواقع ومعطياته، وتستثمر دلالاته، تستند إلى مسوّغ مركزي يتجلى في بعدين؛ فهي، في بعدها الأول، ستدرس جانباً لا يزال غفلاً، لترسم صورة واقعية لملامح التقعيد للفصحى المنطوقة في التراث النحوي، فغايتها أن تستصفي مظاهره، وملامحه، وأن تعاين إشكالاته، وأن تكشف عن موارده، وتأثيره في النظرية النحوية. وهذه فائدة أصولية من شأنها أن تلقي ضوءاً على واقع الممارسات النحوية في القديم، مرتبطاً بمواقف الدراسات المحدثة من تلكم الممارسات.

وهي، في بعدها الثاني، ستستثمر معطيات هذا التقعيد، وما يتآلف معها من مستندات تراثية، لترسم صورة لواقع الحياة اللغوية للعربية في عصر الاحتجاج، وهو الواقع الذي استندت إليه النظرية النحوية.

وفي المسوغين، معاً، تضمر الدراسة مقصداً نفعياً، لعله يفيد في التخطيط اللغوي المعاصر، تسويغاً وتوجيهاً، واستثماراً لمظاهر المنطوقة التراثية في بعض المناشط اللغوية المعاصرة التي ترتبط بذاك التخطيط .

ودراسة الفصحى المنطوقة لا يمكن أن تتم بمعزل عن علاقتها بأطياف الواقع اللغوي الأخرى؛ إن في واقع الممارسة، وإن في بناء النظرية النحوية، ولذلك كان لا بد لهذه الدراسة من أن تمتد لتعاين تفاعل المنطوقة مع الأطياف الأخرى في تأسيس النظرية النحوية، ورسم صورة العربية، وأن تبين مناهج النحويين في التأليف بين أطياف الواقع اللغوي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في ضوء هذه الملابسات، وبهدي من تلكم المقاصد، فقد تضافرت أربعة فصول على رسم صورة الدراسة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: مظاهر التقعيد للفصحى المنطوقة في التراث النحوي.

وقد حاولت، فيه، فرز القواعد الخاصة باللغة المنطوقة، من التراث النحوي، وفقاً لاعتبارات ودوال، تظهر أن هذه القواعد كانت توجيهاً لظواهر لغوية جارية في الاستعمال الشفوي المرسل، خاصة به، أو غالبة فيه.

وتتابع هذا الفرز في نسق أطر عامة، ومظاهر كليّة، بقصد تجنب التكرار، ما أمكن ذلك .

وقصداً؛ تجاوزت عن المداخلة بين النصوص القديمة والحديثة؛ ليكون ذلك مشيراً مركزياً إلى حجم هذه القواعد في التراث النحوي.

الفصل الثاني: النظرية النحوية بين المنطوق والمكتوب.

وتأكيداً كلياً لمعطيات الفصل الأول، أقفيته بعرض موجز لمفاصل الافتراق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة؛ رجعاً مضيئاً لسمات الفصحى المنطوقة، وتمهيداً مفضياً للكشف عن تقنية التقعيد للمنطوق في التراث النحوي، وما رافقها من تنظير واع لإشكالاتها، منبه إلى إمكانات ما أمكن النحويين الأوائل، ومحاذير قد تعرض لمن يسترد وصف المنطوق، من التبصر في المكتوب، الناقل لما كان منطوقاً، ومع هذا كان لا بد من استشارة الموروث الشفوي؛ تعزيزاً لمعطيات النظرية النحوية التطبيقية، وإلماحاً أولياً لصورة اللغة التي اقترف بها هذا الموروث.

والقسم الثاني من هذا الفصل، كان امتداداً للكشف عن تفاعل أطياف العربية في ترسيم أبعاد النظرية النحوية؛ بياناً مقتضباً لمنهجية النحويين في درس هذه الأطياف، استناداً إلى صورتها في واقعها، إن في التوحيد بين عموميات تآلفها، وإن في التمييز بين خصوصيات تباعدها.

الفصل الثالث: منزلة الفصحى المنطوقة من النظرية النحوية

لم تعد منزلتها، من حيث تميزها، والاعتداد بها، منكرة أو محتاجة إلى رجع بيان، ولكن الذي كان بحاجة لشيء من مثل ذلك هو تأثيرها في مجريات النظرية النحوية، وموجهاتها، وهو تأثير يتسرب إلى بعض الظواهر العامة المعهودة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التراث النحوي، منه ما كان في توجيه إمكانات الصواب اللغوي، من مثل: القبول النحوي المستند إلى عناصر السياق، وتعدد الوجوه النحوية، وتعدد المعاني للمبنى الواحد، ومنه ما كان في توجيه النصوص المكتوبة، على وجه من استرجاع لحظة قولها وملابساته، ومنه ما كان في التحليل اللغوي، الذي يرمي إلى الكشف عن بنية التراكيب اللغوية، وتوضيح المفاهيم، أو التمييز بين الأنساق اللغوية المتقاربة.

وفي نهاية هذا الفصل، كان لا بد من عودة واصفة لمدى اهتمام المؤلفات النحوية بقواعد المنطوقة، عبر التاريخ النحوي؛ تسويغاً لما فرط في هذه الدراسة من اعتماد كلي على المؤلفات النحوية الأولى، ووصفاً لتفاوت هذه العناية في تاريخ التوجيه النحوي.

الفصل الرابع: صورة الفصحى المنطوقة في اللغة العربية.

وقصدنا أن نصف صورة العربية التي وصفتها النظرية النحوية، وهو وصف يتأتى في كلمات معدودات، استناداً إلى نتائج النظرية النحوية؛ كانت العربية متسمة بالوحدة؛ لغوياً، لا منطقياً، فمن السذاجة، بمكان، أن يقصد التطابق أو التماثل التام، إنها وحدة لا يعترض عليها بتمايزات صوتية أو صرفية أو دلالية أو بعض الجوانب التركيبية اليسيرة، إذا كانت هذه التمايزات مما يعهد في كل لغات الدنيا على نحو مطابق تماماً لما عهدته العربية.

ولكن هذا الوصف الموجز، المنكشف، كان لا بد من التمادي في تأكيده عبر تحليل معطيات الوقائع اللغوية في ذلك العصر، وما رافقها، أو تبعها من تنظير، فضلاً على نتائج النظرية النحوية، وفي ذلك كلّه كان لا بد من إضمار وصف آخر للعربية الفصيحة، يرى أنها كانت لغة تتسم بالازدواج الذي يجعل اللغة المنطوقة في أحاديث الناس المرسلة مستوى آخر، غير مستوى اللغة التي وصفتها النظرية النحوية، وجاء بها الشعر والقرآن.

يوجب هذا النهج أنّ القول بذاك الوصف؛ الآخر، يعم الدراسات المحدثة، وينزل فيها منزلة لا شك فيها ولا مراء، لدى من يأخذون به، ويستندون إليه في درس النظرية النحوية ومحاكمتها، وفي حكم هذا الوصف، فإن هذه الدراسة تبدو منكرة نكراً.... لذلك كان لا بد من ذلك الإضمار المشفوع بتبيان ما كان يقود إليه هذا الوصف من اضطراب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولأن الفصحى لم تعد منطوقة صحيحة، بعد عصر الاحتجاج اللغوي، فإن الدراسة تتوقف عند ذاك الحد، فلا تمتد لترسّم صور تحولها المتلاحقة، ولكنها ترتد إلى العصر الحديث لتعاين موطناً، ينبغي، ويظن أنه من مواطن استخدام الفصيحة في هيأة منطوقة مرسلة، بقصد تبيان مدى استثماره لقواعد المنطوق، أو بقصد وصف الصورة فقط؛ تبعاً لما تكشف من أمره، وواقعه، فتوقفت الدراسة عند فصيحة أساتذة العربية في قاعات تدريس العربية في الجامعات.

وبعد:

فإنّه قد تهيأ لهذه الدراسة مشرف متابع، كان يحرص، دوماً، أن يبقيني متسائلاً؛ وإنها لتساؤلات لم يكن أثرها يقف عند إعادة النظر في مجريات هذه الدراسة؛ تصحيحاً، وتوجيهاً، حسب، بل إن منها ما سيظل يستفزني على نحو يؤرّق؛ أن ثمة تساؤلات تتوالد منها، لعلها تلهم شيئاً من فطنة مسعفة على تجاوز بعض ما أصرّ الدارس على الزلل فيه، أو كلّ دون بلوغه.

إن هذه الدراسة، في شيء مما يحمد فيها كثير، لمدينة لمشرفها الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، وإذا كان بعض هذا الدين مما أقتدر على الوفاء بشكر أستاذي عليه، شكراً بليغاً ، لا يخلو من قصور، فإنّ بعضه الآخر ممّا سأظل عاجزاً عنه. فجزاه الله عن الدراسة وصاحبها خير جزاء وأوفاه.

وأما أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والدكتور علي الحمد، والدكتور محمد حسن عواد، فأشكرهم على قبولهم الإسهام في تقويم هذه الدراسة، وأشكرهم على ما سيدلون به من ملحوظات معينة الدارس على رجع النظر فيما داخل الدراسة من قصور.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

مظاهر التقعيد للفصحى المنطوقة في التراث النحوي

تمهيد:

لقد انصب مجمل الدراسات العربية الحديثة على الشكل المكتوب للعربية؛ استعادة لما رافقه من تنظير، واستدراكاً ناقداً لما داخله من تقصير، كأن التراث النحوي- لديهم- قد خلا من العناية باللغة المنطوقة، ولم تكن نتائج الدراسات اللسانية المعاصرة، في بعدها المنبه إلى علاقة المنطوق بالمكتوب، لتثير الدراسات العربية لترجع النظر في علاقة الفصحى المنطوقة بالفصحى المكتوبة في التراث النحوي، لأن الفصحى لم تعد منطوقة الآن، ولا سبيل إلى جعلها منطوقة في أحاديث الناس، ويتسوغ هذا المسلك لديهم بأن الفصحى كانت لغة مثالية، في ظل واقع ازدواجي؛ ولذلك فهي لم تكن منطوقة في أحاديث الناس المرسلة.

وفي خِضمّ هذا التغييب الكامل لواقع العربية المنطوقة في التراث النحوي، ولأثرها في بنائه، وأهميتها في توجيه ما يعترض العربية من إشكالات في العصر الحديث، فقد استقر لدى نهاد الموسى أن الشكل المنطوق للعربية سيسعف، من غير وجه، على تعزيز العربية فصيحة على ألسنة أبنائها، وسيحد من مظاهر تكلفها، وكان قد تبدى له، قبل ذلك، أن التراث النحوي للعربية قد ضم في تركيبته الائتلافية قواعد اللغة المنطوقة؛ ولذلك، ولأجله، تخلقت دعوته إلى فرز هذه القواعد، واستصفائها من التراث النحوي؛ قال، معقباً على ما يقع من تكلف في لغة المشافهة والحوار: «إن للمسألة، في بعدها الحدد الذي يثيره هذا المثال، وجهاً لغوياً خالصاً، وهو ما أقصد إلى فتح باب الدعوة إلى استطلاعه واستقصائه؛ لأن ذلك يؤدي، فيما أرجو، إلى معالجة واقعية اللغة معالجة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مباشرة.... ويتبين للناظر في كتب العربية أن قواعدها تنتظم هذين المستويين؛ مستوى المكتوب ومستوى المنطوق... وما أجدر هذه القواعد؛ «قواعد المنطوق» أن تستخرج وتربط بسياقاتها؛ لتكون نموذجاً على لغة محكية قائمة على رخص الجواز، بالحذف والاجتزاء».[١]

وترمي هذه الدراسة، في فصلها هذا، إلى استقصاء ما يتأتى استقصاؤه من مظاهر التقعيد للفصحى المنطوقة في التراث النحوي؛ وصفاً للواقع، وكشفاً لآثاره في النظرية النحوية، وفي اللغة العربية، على حدّ سواء.

ولعله يبدو- قبل أن نشرع في الاستقصاء- أن قواعد المنطوق هذه قد تعد تثويراً لجوانب التفريع والجواز في النظرية النحوية، وإحياءً لها، وتلك سمة قد تبدو مناقضة للغاية النفعية المرتجاة من هذه الدراسة، عند من يرون وجوب تخليص النحو التعليمي من هذه الملامح، وتلك سمة ندركها، ولا نعتد بتركها، عندما تكون وصفاً لواقع لغوي اتسم بذلك، وإن «الكلام المنطوق يحتاج إلى شكل مرن، وليس إلى بناء جامد من التمثيل الشكلي»[٢]، كما يرى «هاليداي»، وإن التفريع المفضي إلى السعة في الاستخدام، لا يضيره شيء من عسر التقعيد، زائل مع الممارسة.

وسنعتمد، في هذا الاستقصاء، اعتماداً كلياً على اقتباس النصوص التراثية الدالة على المظاهر المختصة باللغة المنطوقة، مع ما تنطوي عليه هذه النصوص من إشارات دالة على أن هذه القاعدة أو تلك تتعلق- أكثر ما تتعلق- باللغة المنطوقة.

أركان الكلام؛ المسند والمسند إليه:

يتألف الكلام المفيد من ركنين رئيسين، هما المسند والمسند إليه، لا بدّ من وجودهما؛ لفظاً أو تقديراً، ولا يشترط أن يقع الكلام من متحدث واحد، بل قد يقع

---

(١) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ١٤١- ١٤٢.

(٢) نقلاً عن: يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، ١٩٨٩، ص: ٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من متحدثين أو أكثر، كما يشير أبو حيان[١]، وفي اللغة المكتوبة لا يحدث الكلام إلاّ من متحدث واحد.

ولتحقق الفائدة يجب أن يكون ركنا الإسناد قابلين للتآلف الدلالي والمنطقي، بحيث لا يتناقض مدلول الكلام مع أيّ عرف كان، سواء مع أعراف الوجود والحقائق العقلية، أو مع الأعراف الاجتماعية والدينية، ومثل هذا الشرط خاص باللغة غير الشعرية؛ فالمجاز اللغوي يتجاوزه.

وثمة شروط خاصة بكل نوع من أنواع الإسناد، ففي الجملة الاسمية ينبغي أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة؛ لأن القصد من إسنادهما إفادة المخاطب ما لا علم له بمحصوله، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، كما أن الإخبار بما هو معرفة لا جديد فيه.

ولما كان المخاطَب متغيباً عن النصّ في اللغة المكتوبة، كان لا بدّ من إجراء المكتوب مجاري متعارفة؛ نمطيّة، تحدد أطر التعريف أو التنكير، بحيث يكون كلّ قارئ على بيّنة من ذلك، وكان لا بدّ كذلك من تبيان الأنماط اللغوية التي يداخلها الحذف.

غير أن الدرس النحوي تنبّه إلى جوانب مخصوصة، تعد من مجريات الكلام المنطوق؛ المتجاذب بين المتحدثين، ضمن سياقاته وملابساته، وهي جوانب تتعلق بتنكير المبتدأ، أو تعريف الخبر، أو تتعلق بحذف أحدهما، أو بحذفهما معاً، أو تتعلق بتجاوز الحقول الدلالية التي ينبغي أن يتخصص بها ركنا الإسناد؛ ذلك أنّ اجتماع أطراف الحدث الكلامي، واشتراكهم فيه، من شأنهما أن يبدّدا ما يمكن أن يقع من لبس، أو غموض.

الابتداء بالنكرة:

قال ابن السراج: «وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به، ألا ترى أنك لو قلت:رجل قائم، أو رجل

(١) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤١٢:١، وينظر: السيوطي: همع الهوامع، ٣٠:١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً»[١]، ثم يستدرك بأن الحَكَم في ذلك هو حصول الفائدة، فمتى ظُفر بها فالكلام جائز، ومن ذلك: «قد يجوز أن تقول: رجل قائم، إذا سألك سائل، فقال: أرجل قائم أم امرأة؟ فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنّه إنما يُنظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة، بوجه من الوجوه، فهو جائز، وإلاّ فلا»[٢].

وقال في شرح الكافية: «وقال ابن الدهان- وما أحسن ما قال-: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل- سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين بشيء- واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد، مثلاً، فقلت: زيد قائم، عد لغواً، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه»[٣]، وأشار بعد ذلك، إلى مثال آخر مما يجيء فيه المبتدأ نكرة محذوفة الخبر، وذلك في «الجواب، نحو قولك: رجل، في جواب: من جاءك؟ أي: رجل جاءني؛ لأن السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها أولى»[٤].

والحق أنّ ما يقع من نكرات في مثل الأنماط اللغوية السابقة ليس نكرة بحال، في ضوء عناصر الواقعة الكلامية؛ ذلك أنّ التنكير يقاس بمعرفة المخاطب، فهو أمر «متعلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب فيكون منكوراً، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، و: لي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان»[٥].

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ١:٥٩، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ١:٨٥-٨٦.

(٢) الأصول في النحو، ١:٥٩.

(٣) رضي الدين الاسترأبادي: شرح الكافية في النحو، ١: ٨٨- ٨٩.

(٤) شرح الكافية في النحو، ١: ٨٩.

(٥) شرح المفصل، ٥:٨٥، وينظر: منه، ١:٨٥-٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولأن السامع متغيّب عن المتكلم في المكتوب، فإنّ المعارف تأتي في أنساق متعارفة بالقرائن اللفظية، أما في اللغة المنطوقة، فتضيع الفوارق بين النكرة والمعرفة، ويخرج حكم التعريف أو التنكير عن بنية الكلمة المفردة، ويصبح أمراً متجاذباً بين المتكلم والسامع ومجريات الكلام، والحقائق السياقية، والمعاني المقصودة؛ فالمبتدأ في اللغة المنطوقة قد يكرن نكرة في شكله وبنيته، ولكنه، في الحقيقة، يكون معرفة؛ استناداً إلى معرفة المخاطب، ودراية المستمع بهذه المعرفة.

فـ «رجل» في «رجل قائم/ذاهب» معرفة خالصة لا غموض فيها، ولا لبس في سياق الكلام؛ لأن المستمع عندما بدأ وسأل: «أرجل قائم/ذاهب/ أم امرأة؟» كانت حدود التنكير، بالنسبة له، محصورة في معطيات سؤاله، أي في الجنس؛ تذكيراً أو تأنيثاً، حسب، وعلى ذلك استقر الأمر عند المتكلّم، فأخبر عن معرفة، فكلمة «رجل» في ذاك السياق معرفة، وليست نكرة نلتمس ما يسوغ الابتداء بها.

وفي مقابل ذلك، فإن «زيد قائم» كلام لا فائدة فيه، إذا كان المستمع يعرف هذه الحقيقة، ولم يكن قصد المتكلّم أن يبني غيرها عليها، ولا فائدة في هذا الكلام، أيضاً، إذا أخرجت الجملة في سياق المنطوق، بناء على وهم المتكلم أن السامع يعرف «زيداً»، وأن هذه الكلمة معرفة عنده، فإنّ عدم تحقق ذلك يجعل كلمة «زيد» نكرة عند المستمع، وتصبح هذه الكلمة معرفة في بنيتها، نكرة في سياقها، وتكون محتاجة إلى وصف أو تحديد، مثل حاجة أية نكرة أخرى، فعند المستمع الذي لا يعرف زيداً، فإنّ «زيد قائم» تساوي تماماً «رجل قائم».

ولكنّ الأمر لا يتوقف على السؤال، حسب، لكي تستخدم صيغة النكرة، في موقع المعرفة، بل يتجاوز ذلك إلى الإخبار العرضي التنبيهي، عندما ينبه أحدهم من يشركه في تلمس حدود الإخبار في مثل: «رجل في البيت» و «رجل نائم» و «شرطي في الطريق» و «رجل قادم» عندما يكون مطلق الحدث، مسنداً إلى أي محدث، هو مدار عناية المتكلم ومن يستمع له، كما لو كان ذلك، من لصّ لآخر، أو سائق لآخر، أو من منتظر العون والمساعدة لمن بجواره ينتظر معه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإخبار بالمعرفة:

على النقيض من المبتدأ، فإن الخبر يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، أو كالمجهول، وعلى نهج ما سبق، فإنّ جهله، أو تنكيره يعتمد على مقدار معرفة المستمع، بمقدار ما يتأتى للمتكلم الحدس به، ومن هذا الباب يقع الخبر معرفة في لفظه، نكرة في سياقه، أوالقصد منه، قال ابن يعيش في تحليل الموقف الذي يكون فيه الخبر معرفة في مثل: «زيد أخوك» و «عمرو المنطلق»-: «فإذا قلت: زيد أخوك، وأنت تريد أخوّة النسب،فإنّما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده، ولا يعلم أنّه أخوه؛ لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخاً، ولا يدري أنّه زيد هذا، فتقول: زيد أخوك، أي: هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته...، وكذلك إذا قلت: زيد المنطلق، فالمخاطب يعرف زيداً، ويعرف أنّ شخصاً انطلق، ولايعلم أنّه زيد، فيقال: زيد المنطلق، فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً، والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً، غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين، قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر».[١]

واستناداً إلى ما قاله السيوطي: «فائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت»[٢]- فإنه في «الحالات التي تتكون فيها الجملة من مبتدأ وخبر معرفتين، أو قريبتين من المعرفة، مثل: المتنبي الشاعر، والعقاد الكاتب، يحسن أن نفصل بين ركني الجملة؛ «المبتدأ والخبر» بسكتة خفيفة، وننتهي بصوت هابط في نهاية الجملة... فإذا خلت الجملة من سكتة خفيفة، أو من ضمير الفصل، وانتهت بصوت معلق كانت ناقصة، وينتظر السامع وقوع الخبر بعدها»[٣].

---

(١) شرح المفصل، ١:٩٨، وينظر: الأصول في النحو، ١:٦٥-٦٦، وعبدالقاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ١:٣٠٦. وللتمييز البياني بين زيدٌ منطلقٌ وزيدٌ المنطلق، ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز: ١٣٦- ١٣٧.

(٢) همع الهوامع، ١: ٢٤١.

(٣) مصطفى النحاس: الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع (٢٤)، م (٦) ١٩٨٦، ص: ١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال ابن السراج في بيان تعريف الخبر في تراكيب أخرى: «فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا، ومحمد نبيّنا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنّما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنّما نقوله رداً على الكفار، وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلاّ في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به، فإن المسبّح يسبح، وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً... وأصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة، و: الثلج بارد، لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيهما نكرة»[١].

وقد يحمل على هذا قول المبرد: «فأما قولهم: «كأنني أخوك»، و: «كنت زيداً» فمحال إن أردت به الانتقال، وأنت تعني أخاه في النسب، ولكن، لو قلت: كنت أخاك، أي: صديقك، وأنا اليوم عدوّك، وكنت زيداً، وأنا الساعة عمرو، أي: غيّرت اسمي، كان جائزاً»[٢].

ومن التكرار أن نؤكد أن الخبر الواقع في صيغة المعرفة، ليس معرفة، قياساً إلى علم المستمع، أو المنزلة التي يريد المتكلم أن ينزله إياها، «وعلى هذا النحو يجري الإخبار في كل معرفتين، فحصول الفائدة، على الجملة، من تنكير وجد في الكلام، كما ترى، لأن المخاطب لو كان يعلم أن زيداً أخوك، ثمّ أخبرته فقلت: زيد أخي، كنت محيلا»[٣]، كما أن الخبر في «النار حارة» و «الثلج بارد» ليس نكرة في ضوء الإسناد المرتبط بالقرائن العقلية البدهية، وكذلك في «زيد قائم»، فإن «قائم» ليست نكرة عند من يعلم قيام زيد.

فالخبر في «الله ربنا»، أو «محمد نبينا» يكون نكرة عندما يُخبَر به الكافر أو الجاحد، ولا يشك في تنكيره عنده، ومثل هذا ما يشاكله من مواقف الجحد والإنكار بين الناس، وما يحمل عليها من جهل المخاطب، وعدم درايته، في مثل: «زيد غلامنا» و «عمرو أستاذنا» و «الأردن بلدنا»، فإذا لم يكن الخبر نكرة عند المخاطب، فإن المتكلم أراد أن يجعله بهذه المنزلة، بقصد الافتخار والابتهاء، أو

(١) الأصول في النحو، ٦٦:١، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٠٧:١.

(٢) المقتضب، ١١٩:٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٣٠٦- ٣٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأغراض مقامية، يتبدى فيها إنكار المستمع لهذه الحقائق، فـ «زيد أخوك» «إنما جاز على أن يكون المخاطب قاصداً للإعراض عن شأن زيد، ومراعاة حقه، على ما يوجب، اشتباك النسبة بينهما، فيبنيه على ذلك [فيقال]: زيد أخوك»[١] وقد لا يكون القصد، من ذلك، إخباراً بمحصول المعنى، بمقدار ما هو إخبار بمعنى آخر تقتضيه حالة المستمع، حيث لا يتم ذلك إلا إذا أُنزِل منزلة الجاهل بمعرفة الخبر، إلا إذا جَعَل المتكلم الخبر نكرة في عرف المستمع، وبهذا يكون التركيب متحداً مع الموقف الذي يقال فيه، ولا يُفهم معناه بمعزل عن هذا الموقف وملابساته.

ومثل هذه التراكيب يشيع في كلامنا على نحو واسع، والمقاصد كثيرة، كما أن «كنت زيداً» تستخدم في المواقف الانفعالية، بمعنى تغيّر الطباع والسجايا التي كانت معهودة في المسمى؛ المتحدَّث.

ويشيع في اللغة المنطوقة الإخبار بالأعلام عن أسماء الإشارة، أو الضمائر بقصد التعريف؛ قال سيبويه: «وقد يكون هذا وصواحبه بمنزلة هو، يعرف به، تقول: هذا عبد الله، فاعرفه، إلا أن هذا ليس علامة للمضمر، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك»[٢]، وقد يقع الإخبار بصيغة إعادة لفظ المبتدأ، للدلالة على ثبوت المخبر عنه على ما عهد فيه من صفات، ومثل ذلك. قولنا: «أنت أنت، وإن فعلت هذا فأنت أنت، أي: فأنت الذي أعرف، أو: أنت الجواد والجلد، كما تقول: الناس الناس، أي: الناس بكل مكان، وعلى كل حال، كما تعرف»[٣]. وقال في المقتصد: «وقد يأتي ما يكون في الظاهر كالمستحيل فيصبح لغرض، وذلك قولهم: زيد زيد، فهو تكرير لاسم واحد، وليس يتصور، في الظاهر، أن يكون المخبر عنه والخبر شيئاً واحداً، غير أن المعنى: زيد على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة، فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفته، وهذا مفيد متضمن لما ليس في الجزء الأول»[٤].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ١:٣٠٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٨٠.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٥٩.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٣٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإخبار عن الجثة بظرف الزمان:

وجد النحويون في إطار درسهم للحقول الدلالية للخبر، أن ظرف الزمان لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة؛ لأنها متضمنة فيه على الدوام، وقد أخذ المبرد، وتبعه ابن السراج، بنمطية الكتابة، وهو يقدّر المحذوف في «الليلةَ الهلالُ» فنص على امتناع «الليلةَ زيدٌ»[١]، ولكن ابن يعيش اعتبر السياق الذي يقال فيه: «الليلةَ الهلالُ» فوجده أمراً مسعفاً على استثناء مخصوص، في ضوء ملابسات مخصوصة؛ قال: «إنما جاز في مثل: «الليلةَ الهلالُ» على تقدير حذف المضاف، والتقدير: الليلة حدوث الهلال، أو طلوع الهلال، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، لدلالة قرينة الحال عليه؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، فلو قلت: الشمس اليوم، أو: القمر الليلة، لم يجز إلا أن يكونا متوقعين، وكذلك لو قلت: اليوم زيد، لمن يتوقع وصوله وحضوره، جاز»[٢]. ٤٤٥١٣١

ولا يعنينا تقدير المحذوف، ولكن يعنينا سياق القول، ودلالته، فمثل هذا التركيب هو مما يُؤلف في اللغة المنطوقة، دون لبس أو إشكال، عندما يكون الموقف موقف تساؤل، أو انتظار؛ «اليومَ زيد» و«السبتَ الجامعة» و«غداً الطائرة»، فهذا مما يشيع في سياق الإخبار عن مواعيد منتظرة، في العمل، أو الحراسة، أو تحديد صاحب مهمة محددة الوقت، أو في انتظار شخص، أو طائرة.

حذف المبتدأ أو الخبر:

قال ابن يعيش: «اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بدّ منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً؛ حكماً وتقديراً»[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب، ٣: ٢٧٤، و٤: ١٧٢، ٣٥١، والأصول في النحو، ١: ١٩٤.

(٢) شرح المفصل، ١: ٩٠، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٢٨٩- ٢٩١، والأصول في النحو، ١: ٦٣- ٦٤؛ وننبه إلى أنه كان قد منع ذلك كما أشير في الحاشية السابقة.

(٣) شرح المفصل، ١: ٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن المشهور المتعارف أن ركني الإسناد يجذفان معاً، ولا ضرورة لذكر أي منهما، في الإجابة عن الأسئلة التي لا تتطلب تحديداً، وذلك في الإجابة بـ «نعم» و«لا» و«بلى»، و«أجل» في التعقيب، دون إعادة عناصر السؤال.

ونشير إلى ما يقع من حذف كل واحد منهما على حدة، ضمن ملابسات مخصوصة. وأما حذف المبتدأ، فمنه قول سيبويه: «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً؛ وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيدٌ، أو: المسكُ، أو ذقت طعاماً، فقلت: العسلُ»[١]، ثم انتقل إلى ما يقع من احتكام إلى المعارف السابقة، في تحديد المتكلم لصاحبها، تعقيباً على كلام سابق، فقال: «ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آية لك على معرفته، لقلت: عبد الله، كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه، فقلت: فلان، والله»[٢]، وقد أشار المبرد إلى ما يقع من تعقيب على أقوال أو أحداث، فقال: «ولو قلت، على كلام متقدم: عبد الله، أو منطلق، أو صاحبك، أو ما أشبه هذا، لجاز أن تضمر الابتداء، إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلالُ والله، أي: هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقلت: زيد، جاز على ما وصفت لك»[٣].

ومثل ذلك ما يقع من حذف في مواقف السؤال والحوار، قال ابن السراج: «ألا ترى أنك إذا سئلت: كيف أنت؟ فقلت: صالح، إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر، وكذلك إذا قال: أين زيد؟ فقلت: في داري، فإنما أخبرت بما اقتضته أين»[٤].

---

(١) الكتاب، ٢: ١٣٠، وينظر: شرح المفصل، ١: ٩٤.

(٢) الكتاب، ٢: ١٣٠.

(٣) المقتضب، ٤: ١٢٩، وينظر: الأصول في النحو، ١: ٦٨، وشرح الكافية، ١: ١٠٢.

(٤) الأصول في النحو، ١: ٦٠، وينظر: شرح المفصل، ١: ٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسيأتي في الكلام على بعض مواقع الحال والمفعول المطلق، أن قسماً منها يقع متجاذباً، بين النصب؛ حملاً للكلام على فعل مدلول عليه في الواقعة الكلامية؛ نصاً أو سلوكاً، وبين الرفع؛ قطعاً للكلام، مع تقدير مبتدأ محذوف، يسهل على المستمع إدراكه.

وبهذا، فإن مواطن حذف المبتدأ لا تنضبط ولا تنحصر، ولا تحدّ بحاسة السمع أو البصر، فقد يكون المبتدأ في كلام أحد المتحدثين؛ نصاً أو وصفاً، ثم يأتي الخبر عنه في كلام متحدث آخر، مشترك مع سابقه في الحدث الكلامي، وعندما يذكر المبتدأ في سؤال، فليس هناك ما يدعو لذكره في الجواب، وعندما يتلمس وجوده، على وجه مخصوص، بحاسة من الحواس، فلا داعي لذكره.

وأما الخبر فإنه يحذف في الكلام المنطوق عندما يكون مُضمّناً في كلام سابق؛ استفساراً أو إخباراً، أو عندما يكون مدركاً في أعراف الناس وعاداتهم، قال ابن يعيش: «وقد حذف الخبر- أيضاً- كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات، يقول القائل: من عندك؟ فتقول: زيد، والمعنى: زيد عندي، إلا أنّك تركته للعلم به؛ إذ السؤال إنما كان عنه»(١)، وقال ابن السواج في حذفه، تعقيباً على كلام المتحدث، لعلم السامع به: «فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد، أو عمرو، أي: زيد لنا»(٢)، وقد أشار سيبويه إلى مثل هذا فقال: «كما يقال إذا ذُكر إنسان لشيء: قال الناس زيد، وقال الناس أنت، ولا يكون على أن تضمر هذا، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره، ألا ترى أنك لو أشرت إلى شخص فقلت: هذا أنت، لم يستقم»(٣). وقال- أيضاً-: «وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحدّ، إذا كنت تخبر بأشياء، أو توصي، ثم تقول: زيد، أي: زيد فيمن أوصي به، فأحسن إليه وأكرمه»(٤).

---

(١) شرح المفصل، ١: ٩٤، وينظر: منه، ٢: ٤٧، و٧: ٩٧.

(٢) الأصول في النحو، ١: ٦٨.

(٣) الكتاب، ١: ١٤١، وينظر: منه، ٢: ٣٦٠.

(٤) الكتاب، ١: ١٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويحذف الخبر في النهي عن عمل، أو فعل مشاهد، مثل: حسبك ينم الناس، أو حسبك يدرس الطلاب...! «وقولهم: حسبك ينم الناس، كأن إنساناً قد كان يكثر الكلام ليلاً، ويصيح، بحيث يقلق من يسمعه، فقيل له ذلك، أي: اكتف، واقطع من هذا الحديث، فإن تفعل ينم الناس ولا يسهروا، وحسبك- هنا- مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لعلم المخاطب به؛ وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغاً فيه كفاية، فيقال له هذا؛ ليكف، ويكتفي بما قد علمه المخاطب، وتقدير الخبر: حسبك هذا، أو: حسبك ما قد علمته، ونحو ذلك»[١].

ومما هو جزء من أركان الكلام، حذف «من» مع المفضول عليه في أسلوب التفضيل، عندما يكونان معلومين في سياق الكلام، أو اقتضاء لأعراف الاعتقاد والإيمان؛ ولذلك يجوز: أنت أفضل، ومحمد أكرم، وهي أجمل، دون ذكر المضاف إليه؛ «من الطلاب» أو «أفضل الطلاب»، وهكذا. ومثل ذلك: الله أكبر، أي: أكبر من كل كبير، ومن كل شيء[٢].

وفي سياقات تجاذب الحديث لتحديد الأثمان والمكاييل والمقاييس، في وقائع البيع والشراء، يحذف كل ما يغني المقام، أو العرف عن ذكره، سواء أكان مبتدأ أم كان خبراً، أم كان تمييزاً؛ فقد تذكر السلعة، عندما يكون بيعها محدداً بمكاييل متعارفة، دون ذكر المكيال، وقد يذكر المكيال، دون ذكر السلعة، عندما تكون معلومة، قال سيبويه: «وأمّا قول الناس: كان البر قفيزين، وكان السمن منوين، فإنما استغنوا- هاهنا- عن ذكر الدرهم، لما في صدورهم من علمه؛ ولأن الدرهم هو الذي يسعر عليه، فكأنهم، إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني، فكأنه إنما يسأل- هنا- عن ثمن الكر، كما سأل الأول عن ثمن الدرهم، وكذلك هذا وما أشبهه، فأجره كما أجرته العرب»[٣]، وأشار ابن السراج إلى حذف التمييز في مثال ما يحذف منه عموم السلعة، فقال:

---

(١) شرح المفصل، ٧: ٤٩، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢: ٣٣والأصول في النحو، ٢: ٣٠.

(٣) الكتاب، ١: ٣٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«وإما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع، ولكنه متصل بالكلام، نحو قولك: الكر بستين درهماً[١]، فأمسكت عن ذكر الدرهم، بعد ذكر الستين، لعلم المخاطب»[٢].

وهكذا، يحذف في هذه المعاملات كل ما جرى العرف على معرفته، أو جرى السياق على تخصيصه[٣]، أو كان مفرداً في سياقه، فليس هناك ما يدعو إلى ذكر السلعة، إذا كانت مفردة عند التاجر، أو جرى السؤال عنها، «الكر بستين» و«الكيلو بدينار»؛ في حديث التاجر، و«بكم الكر»؟ و«بكم الكيلو؟» في سؤال المشتري، وقد يحذف المكيال مع السلعة إذا كان المكيال معهوداً، «بستين»؛ أي: «الكيلو» أو «الغرام»؛ حسب السلعة، وليس هناك ما يدعو لذكر تمييز العدد في مجتمع يسوده توحّد النقد المتداول، وتباعد أجزائه.

وقد أشار سيبويه، في كلامه السابق، إلى عادة في البيع، لم أجد ما يوازيها في أيامنا هذه، حيث يباع بعض السلع، بثمن معروف ثابت وكيل متغير، «كان البر قفيزين»، وهو بيان لسؤال عن ثمن الدرهم، كما أشار سيبويه، وهذا نقيض ما يشيع في مجتمعنا الآن.

حذف الفعل أو الفاعل:

وحذف الفعل مع الفاعل كثير مطرد في اللغة المنطوقة، كما سيتضح في الحديث عن المنصوبات؛ إذ يحذفان لدلالة قرائن الأحوال، أو لدلالة الكلام السابق على كلام المتحدث، ونشير- هنا- إلى ضرب واحد، وهو حذف فعل الفاعل المذكور في الكلام، قال في شرح الكافية: «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل: زيد، لمن قال: من [قام]؟... وقد يحذفان معاً، مثل: نعم، لمن قال: أقام زيد؟»[٤]، وقال في شرح المفصل: «اعلم أن الفاعل قد يذكر، وفعله الرافع له محذوف؛ لأمر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك

---

(١) كان على المحقق أن يمسك عن ذكر «درهماً»؛ لأن الكلام على حذفها.

(٢) الأصول في النحو، ١: ٦٩.

(٣) ينظر: المقتضب، ٣: ٢٥٣- ٢٥٤.

(٤) شرح الكافية، ١: ٧٥- ٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول: زيد، أو عمرو، يريد: ضربه زيد، أو: قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق به؛ لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيد، لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد»[١]، ولكن، ليس هنا ما يدعو إلى الذكر إطلاقاً، وليس أجود من الحذف .

وأما الفاعل فإنه يحذف إذا ما جرى ذكره في كلام سابق، قال ابن السراج: «تقول؛ إذا ذكر إنسان زيداً: قام، وفعل، وكذلك إذا ذكر اثنين قلت: قاما، وفعلا، فتضمر اسم من لم تذكره، استغناء بأن ذاكراً قد ذكره»[٢] وقد يكون الفاعل حاضراً بين المتحدثين، أو متحدثاً عنه في كلام سابق، فليس ثمة ما يدعو إلى ذكره، إذا جرى السؤال عن فعله، قال ابن السراج: «لو قلت: أيقوم؟ ولم تجد ذكر أحد، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان، لم يكن كلاماً»[٣] ولكنه يكون كلاماً إذا كان المسؤول عنه مشاراً إليه أو مذكوراً.

وعندما يكون الفاعل حدثاً متعارفاً معلوماً عند المتحدثين، فلا ضرورة لذكره، قال ابن يعيش: «قال صاحب الكتاب: «ومن إضماره قولهم: إذا كان غداً فأتني، أي: إذا كان ما نحن عليه غداً» قال الشارح: يريد: ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه: إذا كان غداً فأتني، يريد: إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني، فكان ههنا بمعنى الحدوث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً فأتني، فأضمر الفاعل لدلالة الحال»[٤]، وهذا النوع من الحذف جارٍ في كل موقف، أو محاورة تتناول حدثاً مخصوصاً؛ فإذا حدث [كذا] فتعال، أو فاصنع كذا، والمحذوف أمر مخصوص متعارف.

---

(١) شرح المفصل، ١: ٨٠.

(٢) الأصول في النحو، ٢: ٢٣٩، والمحذوف في حالة المثنى مبتدأ وليس فاعلاً، وكلاهما محتمل في حالة الإفراد.

(٣) الأصول في النحو، ١: ٤١.

(٤) شرح المفصل، ١: ٨٠، وينظر: الكتاب، ١: ٢٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رتبة الفاعل والمفعول عند اختفاء علامة الإعراب:

تقتضي الكتابة أن يُلتزم تقديم الفاعل وتأخير المفعول في مثل: «ضرب موسى عيسى»، إلا إذا دل المعنى في مثل: «أكل موسى الكمثرى»، وقد أشار ابن جني إلى حرية المتكلم في التصرف؛ تقديماً وتأخيراً، بأثر من سياق الكلام، فقال: «وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك: ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكرة»[١]، فعندما يكون المقام قادراً على تخصيص الفاعل وتبيانه؛ لما جرى فيه من عرف دال على سماته وخصائصه، فإن المتكلم يعول على معرفة المخاطب، سواء أكان حاضراً مشاهداً، أم كان مستمعاً لما هو معروف الحكم لديه، من مثل: «درّس يحيى عيسى» فعيسى هو الفاعل إذا كان معروفاً بهذه المهنة، و«يحيى» هو المفعول به إذا كان معروفاً، عند المخاطب، أنه في طور التلمذة، ومثل هذا ما قاله الرضي في حفظ المراتب في حالة اللبس، قال: «وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت، إذا التبست مخالفته، نحو: أعطيت زيداً أخاك، فإن لم تلتبس لقرينة جاز العدول»[٢]، وعدم الالتباس بين ما كان فاعلاً ومفعولاً في الأصل إنما يتحقق في ضوء ملابسات السياق.

حذف خبر إن:

قال في شرح المفصّل: «اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنّه قد يجوز حذفها، والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها، والاتساع فيها، على ما ذكرنا، ودلالة قرائن الأحوال عليها، وذلك قولهم: «إنّ مالاً، وإنّ ولداً، وإن عدداً»، كأن ذلك وقع في جواب: هل لهم مال؟ وهل [لهم] ولد؟ وهل [لهم] عدد؟ فقيل في جوابه: إن مالاً، وإنّ ولداً، وإنّ عدداً، أي: إنّ لهم مالاً، وإنّ لهم ولداً، وإنّ لهم عدداً، ولم يحتج إلى إظهاره؛ لتقدم السؤال عنه»[٣].

---

(١) الخصائص، ١: ٣٥.

(٢) شرح الكافية، ١: ٨٤.

(٣) شرح المفصل، ١: ١٠٣- ١٠٤، وينظر: المقتضب، ٤: ١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومتابعة للتصنيف الذي اتخذناه في تتبع قواعد الفصحى المنطوقة، وفاقاً للشائع المتعارف،سنستصفي ما جاء به سيبويه بحسب الأبواب النحوية.

ولعل قسماً كبيراً مما وجهه سيبويه، في هذا السياق، قد تناقلته المصادر النحوية اللاحقة، ولكننا في مجمل ما هو آت، سنعتد- في المقام الأول- بنصوص سيبويه، إذا لم نجد زيادة عليها عند خالفيه، وليس هذا موطن موازنة بين عناية هذه المصادر بهذه القواعد، ولكن مجمل المصادر اللاحقة؛ المبرد وابن السراج، مثلاً، قد نقل بعض ما جاء به سيبويه، بتهميش بالغ؛ حذفاً واجتزاء تارة، وتجاهلاً وتغييباً تارة أخرى، وسنرجع القول في بيان ذلك فيما بعد.

المفعول به:

أ- المفعول به في الإخبار:

ونتناول- هنا- ما جاء من مظاهر التوجيه للمفعول به فيما يقع من إخبار المتكلم مستمعيه الحاضرين عن أفعال الغائبين المشاهدين، أو المسموع حديثهم، أو الحديث عنهم، وقد يقع ذلك في التعقيب على ما يشاهد المتكلم من سلوك المخاطب، أو على ما سمع من كلامه، على وجه التساؤل والاستنكار.

قال سيبويه: «هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ ورب الكعبة، حيث زَكِنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله، ويجوز أن تقول: مكةَ والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكةَ والله، أي أراد مكة إذ ذاك... أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قِبَلَ القرطاس فقلت: القرطاسَ والله، أي يصيب القرطاس.وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد، فكبروا لقلت: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي: أبصروا الهلال، أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبدَ الله، أي: يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكون»[1].

(١) الكتاب، ١: ٢٥٧، وينظر: المقتضب، ٤: ١٢٩، والأصول في النحو، ٢: ٢٤٧- ٢٤٨، والخصائص، ١: ٢٦٤ و٢: ٣٦٠، والمقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٥٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكل حدث، يشاهد المتكلم حدوثه، ويكون على علم بمحدثيه، مقترناً بعلم المستمع، فإنه يكتفي بذكر نتيجة الحدث، حسب، وليس هناك ما يدعوه لذكر الفعل والفاعل، ويقع هذا التصرف عندما يُخبِر أحدُ طرفي الكلام الطرف الآخر بأمر، أو يأتي أمامه بأمر ما، فيجري حذف فعل العمل المدرك؛ قال سيبويه: «ومنه أن ترى الرجل، أو تخبر عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله، فتقول: أكلَّ هذا بخلاً؟ أي: أتفعل كل هذا بخلاً؟ وإن شئت رفعته، فلم تحمله على الفعل، ولكنك تجعله مبتدأ، وإنما أضمرت الفعل، ههنا، وأنت تخاطب؛ لأن المخاطب المخبر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المخبر عنه»[١]. وتُحذف «عَمل» أو «فعَل» باطراد عندما تكون مدركة؛ «أكلَّ هذا نشاطاً، وأكلَّ هذا اجتهاداً، وأكلَّ هذا كرماً؟»، إذا شوهد الفعل، وأخبر عنه المتكلم عند معاينته إياه، أو سمع بحدوثه من صاحبه أو غيره. ويحمل على هذا المحمل، إذا كان القصد سؤالاً، قول سيبويه: «ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً، تريد: اضرب زيداً، أو أتضرب زيداً؟»[٢].

ومثل ذلك، «يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً وما سرّ، وخيراً لنا وشرا لعدونا» ثم يشير سيبويه إلى جواز الرفع، ويبين أن النصب مبني على قول الأول: «رأيت»، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ، أو مبني على مبتدأ، أي: هذا خير لنا، وشر لعدونا[٣]. ومثلُ هذا: حذفاً وتفسيراً، «أن تسمع الرجل ذكر رجلاً فتقول: أهلَ ذاك وأهلَه، أي ذكرت أهلَه؛ لأنك في ذكره، تحمله على المعنى»[٤].

ومما استشهد به سيبويه لذلك قول رجل من بني أسد يوم جبلة: يا بني أسد أعورَ وذا ناب؟! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب؟![٥].

---

(١) الكتاب، ١: ٢٥٨ وينظر: شرح المفصل، ١: ١٢٦.

(٢) الكتاب، ١: ٢٥٧.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٢٧٠- ٢٧١، وينظر: شرح المفصل، ١: ١٢٦.

(٤) الكتاب، ١: ٢٧٣، وينظر :شرح المفصل، ١: ١٢٦.

(٥) ينظر: الكتاب، ١: ٣٤٣، وينظر: شرح المفصل، ٢: ٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الظواهر اللغوية المنطوقة، الداخلة في باب المفعول به، أو غيره[١]، قول سبيويه، وقد ذكر قولهم: مرحبا وأهلا، وإن تأتني فأهلَ الليل والنهار: «فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان، أو طالباً أمراً، فقلت: مرحبا وأهلا، أي: أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت... ويقول الراد: وبك وأهلا وسهلا، وبك أهلا».[٢]

وفي باب الاشتغال أشار سيبويه إلى وجوه تكاد تكون مختصة بوقائع المنطوق، وفيها أظهر. قال: «ومما يختار فيه النصب قول الرجل: من رأيت؟ وأيّهم رأيت؟ فتقول: زيداً رأيته... ألا ترى أن الرجل يقول: من رأيت؟ فتقول: زيدا، على كلامه... ومثل ذلك قولك: أرأيت زيداً؟ فيقول: لا، ولكن، عمراً مررت به، ألا ترى أنه لو قال: لا ولكن، عمراً، لجرى على أرأيت، فإن قال: من رأيته؟ وأيهم رأيته؟ فأجبته، قلت: زيدٌ رأيته»[٣]. هذا إذا كان لا بد من تكلّف ذكر الفعل، فإذا لم يذكر فإن ذلك من مواطن حذف الفعل والفاعل، والإبقاء على المفعول في الإجابة عن سؤال سابق؛ « من رأيت؟ ».

ومن ذلك مجرى المشغول عنه في الأمر والنهي، فالأصل أن يكون منصوباً، ولكن «قد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء. ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه»[٤] فإذا قلت: زيداً فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ولكن، «قد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر هذا، ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال، ثم جئت بالأمر»[٥].

---

(١) قد يفهم كلام سيبويه أنه يعده مفعولاً مطلقاً، ينظر: شرح المفصل، ٢: ٢٨.

(٢) الكتاب، ١: ٢٩٥.

(٣) الكتاب، ١: ٩٣- ٩٤.

(٤) الكتاب، ١: ١٣٨.

(٥) الكتاب، ١: ١٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا الذي حسن، وذاك الذي استقام، يعتمدان على حضور المأمور المخاطب ومشاهدته.

والمفعول به يحذف عندما يكون مذكوراً في سؤال سابق، قال ابن السراج: «وإذا قلت: أين الرجل الذي قلت؟ و: أين الرجل الذي زعمت؟ فإنّ العرب تكتفي بـ«قلت وزعمت» من جملة الكلام الذي بعده، لأنّه حكاية، تريد:الذي قلت إنّه من أمره كذا وكذا».(١) وأشار في شرح الكافية: «وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة، كما يُسأل: من قال زيد قائم؟ فتقول: أنا قلت»(٢)، والأمثل الإجابة بـ «أنا»، حسب.

ب- المفعول به في الأمر:

يتوقف ذكر الفعل في حالة أمر المخاطب المستمع الحاضر، بصرف النظر عن الجنس والعدد، على مقدار تنبهه، ومقدار استقلالية الحدث المأمور به، فإذا لم يكن هناك ما يلبس، جرى الأمر دون ذكر الفعل، وقد وجه سيبويه الفعل المضمر المستعمل إظهاره في الأمر، في حالة معاينة الحدث، أو من يتهيأ له، وذلك «إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه؛ وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي: أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: أضرب شر الناس، فقلت: زيداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه، فقلت: حديثك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه»(٣).

ومثل هذه الوقائع الكلامية يتجسد في توجيه المخاطب وإرشاده إلى مفعول مخصوص، في الحالة التي يكون فيها موشكاً، أو عازماً على فعل ما، أو عندما

---

(١) الأصول في النحو، ٢:٣٥٤.

(٢) شرح الكافية، ٢: ٢٨٩.

(٣) الكتاب، ١: ٢٥٣، وينظر: منه، ١: ١٠٦، ٢٥٧، والمقتضب، ٣: ٢١٥- ٢١٦، ٢٦٧، والأصول في النحو، ٢: ٢٤٧-٢٤٨، وشرح المفصل، ١: ١٢٥ و ٤: ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يُخبِر أنه ينتوي ذلك. كما يتجسد في سؤال المخاطب عن فعل من أفعاله، بيّن في سلوكه.

وينبه سيبويه، تنبيه حيطة واحتراز، إلى ما يمتنع حمله على هذا الحذف، وهو امتناع يرتبط بالمواقف الكلامية وظروفها أكثر من ارتباطه بالتراكيب وبنائها، وهو تنبيه يعمّق خصوصية اللغة المنطوقة في هذا الجانب، فلا يجوز- كما يشير سيبويه- أن تقول: «زيدٌ، وأنت تريد أن تقول: ليُضرب زيد، أو ليَضرب زيدٌ، إذا كان فاعلا، ولا: زيداً، وأنت تريد: ليضرب عمرو زيداً، ولا يجوز: زيد عمراً، إذا كنت لا تخاطب زيداً، إذا أردت ليضرب زيد عمراً، وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيدٌ وعمروٌ غائبان»[١].

وأعاد سيبويه هذا الاحتراز مبيناً منهجية الذكر والإضمار بصورة عامة، فقال: «... فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له: قد ضربت زيداً»[٢].

وقد ساق سيبويه أنماطاً أخرى من الاحتراز المقارب للأمثلة التي ذكرت[٣]، وهو يؤكد مصداقية هذا التوجيه بما روي عن العرب من مواقف مشابهة، فمن ذلك أنه قيل لبعض العرب: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيانَ بأبي، كأنه حذر أن يلام، فقال: لُمِ الصبيانَ، وقيل لآخر: أما بمكان كذا وكذا وَجْذ؟ فقال: بلى، وِجاذا، أي: فاعرف به وِجاذا، ومن ذلك قولهم: الظباءَ على البقر، أي: خل الظباءَ على البقر[٤].

---

(١) الكتاب، ١: ٢٥٤.

(٢) والكتاب، ١: ٢٩٦- ٢٩٧، وينظر: المقتضب، ٣: ٢٦٧، والأصول في النحو، ٢:٢٤٧، وشرح المفصل، ١: ١٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٢٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب، ١: ٢٥٥- ٢٥٦، وينظر: الخصائص، ١: ٢٤٩، وشرح المفصل، ١: ١٢٥- ١٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكثير من الشواهد النثرية التي حللها سيبويه في حديثه عما حذف لكثرة استعماله ، شواهد على الحذف في حالة الأمر، فمن ذلك قولهم: كليهما وتمراً، فترك ذكر الفعل- كما يرى سيبويه- لما كان قبل القول من كلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً، ومن ذلك «كلَّ شيء ولا هذا» و«كلَّ شيء ولا شتيمة حر»، أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر[١].

ويجعل سيبويه حذف الفعل في هذه المواقف أولى من ذكره؛ إذ أشار إلى ذكره عرضاً، فقال: «وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيداً، واشتم عمراً»[٢] وهذا يؤكد مبلغ عناية سيبويه، بتوجيه الكلام المنطوق في المقام الأول.

وهكذا، ليس هناك أفعال لا يحسن إضمارها في حالة الأمر، ولكن هناك مواقف كلاميّة لا يحسن إضمار الأفعال فيها، وقد علّل سيبويه عدم قبول إضمار فعل الكون بقوله: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد»[٣].

ومن باب الحذف في الأمر ما يقع عند نهي المخاطب عن فعل، وأمره ليأتي فعلاً آخر، ولكن الحذف هنا حذف واجب، فمما ينتصب- في الأمر- على إضمار الفعل المتروك إظهاره قولك: انتهوا خيراً لكم، ووراءكَ أوسعَ لك، وحسبُك خيراً لك، إذا كنت تأمر، وإنما نصبت خيراً لك، وأوسع لك؛ لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته[٤]، ومثل ذلك: انته يا فلان أمراً قاصداً، أي: انته، وأت أمراً قاصداً[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب، ١: ٢٨٠- ٢٨١.

(٢) الكتاب، ١: ٢٥٣- ٢٥٤.

(٣) الكتاب، ١: ٢٦٤.

(٤) ينظر: الكتاب، ١: ٢٨٣.

(٥) ينظر: الكتاب، ١: ٢٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويحرص سيبويه على أن يقدم احترازاً يعمق به توجيهه السابق، قال: «ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيراً له، ولا: أأنتهي خيراً لي؟ لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنما تعلم خبراً، أو تسترشد مخبراً»[١].

التحضيض والعرض والتمني:

قال سيبويه: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلا خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غير ذلك، كأنك قلت: ألا تفعل خيراً من ذلك، أو ألا تفعل غير ذلك، وهلا تأتي خيراً من ذلك، وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب كقولك: هلا أفعل، وألا أفعل... وإن شئت رفعته... وإنما انتصب هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله، أو ينتقل هو إلى فعل آخر»[٢].

أما حض المخاطب ليفعل أمراً ما فلا يحتاج إلى توضيح، وأما ما يقع من حض المرء نفسه، فإن سيبويه يتجاوز به مواقف الحوار إلى مواقف المناجاة، عندما يجعل المتحدث من نفسه شخصاً آخر.

وأما ما يقع من حذف الفعل في التمني، فمنه ما ينتصب على إضمار فعل مستعمل إظهاره، وذلك قولك. ألا طعامٌ ولو تمرا، كأنك قلت: ولو كان تمرا، وقولك: ائتني بدابة ولو حمارا، وقول بعضهم- إذا قلت له: جئتك بدرهم: فهلا دينار[٣].

ومنه ما قاله الخليل وأبو عمرو، في مثل: ألا رجلٌ إما زيداً وإما عمراً، لأنه حين قال: ألا رجل، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو: وفق لي زيداً أو عمراً، [٤] ولكن يجوز أن تقول: ألا رجلٌ إما زيد وإما عمرو، كأنه قيل له: من هذا المتمنى؟ فقال :زيد أو عمرو[٥].

---

(١) الكتاب، ١: ٢٨٩.

(٢) الكتاب، ١: ٢٦٨- ٢٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٢٦٩- ٢٧٠.

(٤) ينظر: الكتاب، ١: ٢٨٦.

(٥) ينظر: الكتاب، ١: ٢٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن كلام العرب: ادفع الشر ولو إصبعاً[١]، وقول أحدهم: اللهم ضَبُعاً وذئباً، يريد: اجمع فيها ضَبُعاً وذئباً[٢].

التحذير:

قد يقع التحذير بإضمار الفعل المستعمل إظهاره كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبيَّ، وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: لا توطئ الصبي، واحذر الجدار، ولا تقرب الأسد[٣].

وقد يقع التحذير بإضمار الفعل المتروك إظهاره، كقولك، إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه هذا، ومنه: «نفسَك يا فلان» و«إياك والأسدَ» و«رأسَه والحائطَ» ويستقصي سيبويه مجموعة من الأمثلة لما يجوز، أو لما لا يجوز، في مواقف تبدو مشابهة أو مقاربة، وفي أثناء ذلك يقول: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا؛ لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر».[٤]

وقال في شرح الكافية معللاً هذا الحذف: «لأن القصد، كما قلنا في النداء، أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف؛ وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق»[٥].

وهكذا، فإن إظهار العامل «احذر»، ومثله «اضرب» أو «اقتل» أو «اشتم» يعني نقل الكلام من صيغة التحذير المستعجل، والإغراء الانفعالي، إلى صيغة التحذير المتراخي الذي لا يفيد الحث والاستعجال، بل يكون ذلك على وجه الوعظ والتنبيه القبلي؛ تحذيراً أو إغراء، فلا يقال للمسافر للصحراء: الأسد الأسد، وإنما

---

(١) ينظر: الكتاب، ١: ٢٧٠.

(٢) ينظر: الكتاب، ١: ٢٥٥، وينظر: الخصائص، ١: ٢٤٩- ٢٥٠، وشرح المفصل، ١: ١٢٦.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٢٥٣.

(٤) ينظر: الكتاب، ١: ٢٧٥، وينظر ما حلله؛ ١: ٢٧٣- ٢٧٩، وينظر: المقتضب، ٣: ٢٥١.

(٥) شرح الكافية، ١: ١٨٢، وكان ينبغي أن تكون المخوف بدلاً من المحذوف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقال له: احذر الأسد؛ وصية وتنبيها. ولكن عندما يكون المرء موشكاً الدنو من الأسد، والاقتراب منه، فلا تملك إلا أن تقول له: الأسد الأسد، أو الجدار الجدار، عند اقترابه منه، ولعل الأمر، كذلك، يُحمل على تفسير الرضي، فعندما يقال لمن ينتوي ضرباً: زيداً، فإن ذلك يكون أمراً لحظياً لا يخلو من استعجال، وعندما يظهر العامل؛ اضْرب زيداً، يصبح ذلك طلباً متراخياً في انتظار الأمر لوقوعه.

المفعول فيه:

لا يختلف المفعول فيه عن غيره من العناصر النحوية في إمكان حذف عامله في سياقات الكلام المنطوق، و«لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول، فكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية، أو لفظية، على ما مضى شرحه، فكذلك الظرف قد يضمر عامله إذا دل الدليل عليه، فمن ذلك قولك في جواب من قال لك: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة».[1]

ويبدو أن أكثر ما يقع من خصوصية المفعول فيه في اللغة المنطوقة يتمثل في التوسع في الظروف الزمانية والمكانية بجعلها أسماء تسد مسد أسماء، تحذف معلومة من سياق الحوار، وقد يقع التوسع على نحو مقابل فتجعل المصادر مفعولات فيها في سياقات مخصوصة.

قال سيبويه: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار، فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف، لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه، اتسع واختصر»[2]. ومن أمثلة ذلك أن تقول: كم ولد له؟ فيقول: ستون عاماً، فالمعنى ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عاماً، ومن ذلك أن تقول: كم سير عليه؟ فيقول: يومُ الجمعة، ويومان، ومن ذلك أن تقول: كم ضرب به؟ فيقول: ضُرِب به ضربتان، وضرب به

---

(١) شرح المفصل، ٢: ٤٧.

(٢) الكتاب، ١: ٢١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضرب كثير[١]، و«اعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام، في الاختصار وسعة الكلام. فمن ذلك أن يقول: كم سير عليه من الأرض؟ فتقول: فرسخان، أو ميلان، أو بريدان، كما قلت: يومان، وكذلك لو قال: كم صيد عليه من الأرض؟ »[٢] فإذا اجتمع ظرف الزمان مع ظرف المكان في إخبار واحد تُوسع في أحدهما؛ «وتقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين فصار كقولك: سير عليه بعيرك يومين، وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يومان، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً».[٣]

وكما يتوسع في الظروف بجعلها أسماء، يتوسع في المصادر فتجعل ظروفاً، قال سيبويه: «هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مَقدَمَ الحاج، وخفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر، فإنما هو: زمن مقَدَمِ الحاج، وحين خُفوقِ النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار، وإن قال: كم سير عليه؟ فكذلك»[٤].

ومن الأمور المختصة بالمفعول فيه التي يوضحها سياق الكلام، والعلاقات الاجتماعية، ما يقع من توقيت للعلاقات الاجتماعية الثابتة الملازمة، بأثر من تحميل عناصرها مدلولات عرفية، قال المبرد: «ولو قلت: زيد أخوك يوم الجمعة، وأنت تريد النسب لم يجز، لأنه ليس فيه معنى فعل، فلا يكون له وجه فائدة، ولكن إن قلت: زيد أخوك يوم الجمعة، تريد به الصداقة، كان جيداً، لأنك قلت[كأنك قلت][٥]: يؤاخيك في هذا اليوم، فعلى هذا تجري هذه الأشياء»[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب، ١: ٢١١- ٢١٢.

(٢) الكتاب، ١: ٢١٩، وينظر: منه، ١: ٢٢٠.

(٣) الكتاب، ١: ٢٢٣.

(٤) الكتاب، ١: ٢٢٢- ٢٢٣.

(٥) هذا هو الصواب كما أشار المحقق في الحاشية.

(٦) المقتضب، ٤: ٣٢٠ وينظر: منه، ٣: ٢٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المفعول المطلق:

أشار سيبويه إلى بعض مظاهر المفعول المطلق التي تجري في الكلام المنطوق في أثناء كلامه على إظهار الفعل وإضماره، ومن المواقف الكلامية التي حللها قولهم: أوْ فرقاً خيراً من حُب، قال في تحليله: «أي: أوْ أفرَقك فرقاً خيراً من حب، وإنما حمله على الفعل؛ لأنه سئل عن فعله، فأجابه على الفعل الذي هو عليه... وإنما انتصب هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر. فمن ثم نصب أوْ فرقاً؛ لأنه أجاب على أفرَقك، وترك الحب»[١]. ومن نماذج ذلك قول سيبويه: « ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خير مقدم... وإن شئت قلت: خير مقدم» ثم قال في تحليله: «أما النصب فكأنه بناه على قوله قدمتُ، فقال: قدمتَ خير مقدم، وإن لم يسمع منه هذا اللفظ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت، وكذلك إنْ قيل: قدم فلان»[٢].

ومن أمثلة ذلك: بيعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ؛ وذلك إذا كنت في حال مساومة وحال بيع فتدع أبايعك استغناء لما فيه من الحال[٣].

ومن ذلك: مواعيدَ عرقوب، قال ابن يعيش في توضيحه «ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يفي، قلت: مواعيد عرقوب، أي: وعدتني مواعيد عرقوب، فهو مصدرمنصوب بوعدتني، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد»[٤].

ومن ذلك: «غضبَ الخيل على اللُّجُم»، قال سيبويه: «كأنه قال: غضبتُ أو رآه غضبانَ،فقال: غضبَ الخيل، فكأنه بمنزلة قوله: غضبتَ غضبَ الخيل على اللجم»[٥].

---

(١) الكتاب، ١: ٢٦٨- ٢٦٩.

(٢) الكتاب، ١: ٢٧٠،وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٢٤٩، والخصائص، ١: ٢٦٤، وشرح المفصل، ١: ١١٣.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٢٧٢.

(٤) شرح المفصل، ١: ١١٣، و ينظر الكتاب، ١: ٢٧٢.

(٥) الكتاب، ١: ٢٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يكون بعض هذه المواقف استرجاعاً لقوالب لغوية موروثة، ولكنها تشير إلى إمكانية استثمار ما يماثلهما من تراكيب دالة على معان متعارفة في المجتمع، بحيث يتم حذف الفعل وفاعله، والاكتفاء بالمفعول المطلق، عندما يكون الكلام السابق، أو الفعل السابق دالاً على ذلك، وقد يكون الكلام السابق منطوياً على الفعل؛ نصاً أو معنى، فقد يقال: أعطيت فلاناً مائة دينار، أو كرمت عليه، أو تصدقت عليه... فيقال: كرَم حاتم، وهكذا في السجايا كلها، كرماً وبخلاً، أو شجاعة وجبناً أو جمالاً... وقد أشار المبرد إلى ما يقع في أثناء التعقيب على كلام سابق على وجه الأمر والتوجيه فقال: «تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب: زيداً، تريد: زيداً اضرب، واستغنيت عن قولك: اضرب، بما كان فيه من الذكر، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً فقال: لأضربن، قلت: نعم ضرباً شديداً، فإن لم يكن ذكر، ولا حال دالة، لم يكن من الإظهار بد، إلا أن يكون موضع أمر»[١]. وموضع الأمر هذا بينه الجرجاني فقال: «واعلم أنهم قد يحذفون الفعل ويجعلون المصدر عوضاً منه، وذلك على ضربين، أحدهما أن يكون في الأمر كقولك: ضرباً زيداً، تريد: اضرب زيداً، وقياماً يا عمرو، تريد: قم قياماً»[٢].

ويعقد سيبويه باباً يتحدث فيه عن المفعول المطلق الواقع في التعقيب على حركة الفاعل، المستغربة، أو المتجاوزة لما عهد وألف، سواء أكان التعقيب استفهاماً إنكارياً أم كان إخباراً ووصفاً للحدث، وسواء أكان المصدر معرفاً أم كان دون تعريف، ففي هذه المواقف ينصب المصدر بفعل مضمر متروك إظهاره، من مثل: ما أنت إلا سيراً، أو سيراً سيراً، وما أنت إلا الضرب الضرب، قال في بيانه: «واعلم أن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فإنما تخبر بسير متصل بعضه ببعض، في أي الأحوال كان»[٣] وقال: «وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم، تقول: سيراً سيراً، عنيت نفسك أو غيرك، وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سير، أو كنت في حال سير، أو ذكر رجل بسير، أو ذكرت أنت بسير، وجرى كلام يحسن بناء هذا عليه كما حسن في الاستفهام، لأنك إنما تقول: أطرباً، وأسيراً! إذا رأيت ذلك في

---

(١) المقتضب، ٣: ٢٦٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٥٩٠.

(٣) الكتاب، ١: ٣٣٦، وينظر: المقتضب، ٣: ٢٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحال أو ظننته فيه»[١] وقال موضحاً موقف الاستفهام: «وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقياماً يا فلان والناس قعود؟ وأجلوساً والناس يعدون! لا يريد أن يخبر أنه يجلس، ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام»[٢]، ومثل ذلك في الإخبار، قال المبرد: «وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت: قياماً- علم الله- وقد قعد الناس، وجلوساً والناس يسيرون»[٣].

ويعقد سيبويه مجموعة من الأبواب يتحدث فيها عن المفعول المطلق في الدعاء للمرء أو عليه، أو في الشكر والثناء، وهو يحمل بعض الأسماء والصفات على هذا المحمل.

وقد تقع هذه التراكيب في اللغة المكتوبة، ولكن اختصاصها بالمنطوقة أظهر، وهي ترتبط وثيقاً بعادات الناس الاجتماعية، وما يجري بينهم من دعاء وذم، أو دعاء وتمن، فمن ذلك: باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، مثل: سَقْيًا ورَعْيًا، وخَيْبَةً وَدَفْرًا، وَجَدْعاً وعَقْرًا، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْدًا وسُحْقًا، وتَعْسًا وَتَبًّا، وجُوعًا وجُوسًا، قال سيبويه موضحاً: «وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له، أو عليه، على إضمار الفعل... وأما ذكرهم لك بعد سَقْيًا فإنما هو ليبينوا المعني بالدعاء، وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعي أنه قد عُلم من يَعني، وربما جاء به على العلم؛ توكيدا »[٤].

وقد حمل سيبويه على ذلك، تحليلاً وتفسيراً، البابين التاليين، أولهما الدعاء بالأسماء مثل: تَرْباً وجَنْدلاً، وكأن القائل قال: ألزمك الله وأطعمك تربا وجندلاً[٥]، وهذا الاسم إلى المفعول به أقرب منه إلى المفعول المطلق.

وثاني البابين هو الدعاء بالصفات مثل: هنيئاً مريئاً، «كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهناه ذلك هنيئاً، وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت:

---

(١) الكتاب، ١: ٣٣٩.

(٢) الكتاب، ١: ٣٣٨، وينظر: المقتضب، ٣: ٢٢٨، ٢٦٤.

(٣) المقتضب، ٣: ٢٢٩.

(٤) الكتاب، ١: ٣١٢- ٣١٣.

(٥) ينظر: الكتاب، ١:٣١٤- ٣١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً، أو هناه ذلك هنيئاً»[١]، وهذا إلى الحال أقرب منه إلى المفعول المطلق[٢].

الحال:

حذف عامل الحال

قال ابن يعيش: «اعلم أن الحال قد يحذف عامله، إذا كان فعلاً، وفي الكلام دلالة عليه، إما قرينة حال أومقال، فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً، أو أراد حجاً، فتقول: راشداً مهدياً، وتقديره: اذهب راشداً مهدياً، ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر: مصاحباً معاناً، وتقديره: اذهب، أو سافر مصاحباً معاناً، فدلت قرينة الحال على الفعل، وأغنت عن اللفظ به»[٣].

وقد أفرد سيبويه بابين تحدث فيهما عن المواقف التي تغني ملابساتها عن ذكر العامل، فمن ذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس! و: أقاعداً وقد سار الركب! وكذلك في الإخبار، كقولك: قاعداً، علم الله، وقد سار الركب، وقائماً- علم الله- وقد قعد الركب، قال سيبويه: «وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال»[٤].

ومن أمثلة ذلك: عائذا بالله من شرها، كأنه رأى شيئاً يتقى فصار عند نفسه في حال استعاذة[٥].

وأما الباب الثاني فهو يختص بمجيء الحال من الاسم المنسوب، وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ قال سيبويه: «وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة

---

(١) الكتاب، ١: ٣١٦- ٣١٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ١. ١٢٢.

(٣) شرح المفصل، ٢: ٦٨، وينظر: شرح الكافية، ١: ٢١٤.

(٤) الكتاب، ١: ٣٤٠، وينظر: المقتضب،٣: ٣٢٩، ٢٦٤- ٢٦٥.

(٥) ينظر: الكتاب، ١: ٣٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقيسياً أخرى؟ فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك»[١]، وفي الموقف ذاته قد يقع الكلام على وجه الإخبار الذي يراد به الذم، وذلك قولك: تميمياً- قد علم الله- مرة وقيسياً أخرى[٢].

ويقع ذلك الحذف- أيضاً- في المواقف الحوارية التي يكون فيها السؤال عن حال صاحب الحال، عند قيامه بالفعل، نحو قولك: قائماً، في الإجابة عن: كيف حلف زيد؟[٣]

وتحذف الحال عندما تكون مفهومة من سياق الحوار «ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك: لقيته، في جواب من قال: أما [لقيت] زيداً راكباً؟»[٤] ويكفي حرف الجواب «بلى» في مثل هذا.

مجيء الحال من اسم الإشارة أو الضمير:

تأتي الحال، في الكلام المنطوق، من أسماء الإشارة، ويكون خبر اسم الإشارة علماً نحو: هذا محمد منطلقاً، وذاك زيد قادماً، قال سيبويه في توضيح ذلك: «والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً»[٥].

وقد يكون خبر اسم الإشارة معرفاً بأل، قال سيبويه بعد أن أشار إلى حالة الرفع: «وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصاركقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وإنما يريد، في هذا الموضع، أن يُذَكِّرَ المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد، وإنما أشار فقال: هذا منطلق»[٦].

---

(١) الكتاب، ١: ٣٤٣، وينظر: المقتضب، ٣: ٢٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب، ١: ٣٤٥، والمقتضب، ٣: ٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية في النحو، ١: ٢١٤.

(٤) شرح الكافية، ١: ٢١٥.

(٥) الكتاب، ٢: ٧٨، وينظر: المقتضب، ٤: ١٦٨، وشرح المفصل، ٨: ١١٤.

(٦) الكتاب، ٢: ٨٦- ٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثل ذلك: من ذا قائماً بالباب، على الحال، قال سيبويه: «وأما قولهم: من ذا خير منك؟ فهو على قوله: من الذي هو خير منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فيعلمكه، ولكنك أردت: من ذا الذي هو أفضل منك، فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعلمكه نصبت خيراً منك، كما قلت: من ذا قائماً؟ كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها»[١].

فطبيعة الموقف وملابسات الخطاب ومقاصد المتكلم، كل هذه تتحكم في توجيه التراكيب، ويكاد الوجه المحمول على الحالية يكون مختصاً بالكلام المنطوق، كما هو بين في تحليل سيبويه وتوجيهه، فإن وقع مثل هذا الوجه في الكلام المكتوب فإنه يأتي في المواقف الحوارية، أو المحمولة على ذلك.

ومثل ذلك أن تجيء الحال من الضمير، وهذا بعض ما عرف بالحال المؤكدة، وهذه الحال أكثر استساغة في الكلام المنطوق، قال سيبويه: «وذلك قولك: هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو الزمه معروفاً، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد، حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف...»[٢] وهذا مما جاء مثله عن العرب فقد سمع منهم: هو رجل صدق معلوماً ذاك، وهو رجل صدق بيناً ذاك، وهو رجل صدق معروفاً ذاك[٣].

ومجيء الحال من الضمير، يأتي في موقفين آخرين، أحدهما يكون بتحديد الموقف والحقل الدلالي للمفردات الواقعة حالاً، والآخر بتحديد الموقف، حسب.

أما الموقف الأول فقد قال فيه سيبويه: «وقد تقول: هو عبدالله، وأنا عبدالله، فاخراً أو موعداً، أي: اعرفني بما كنت تعرف، وبما كان بلغك عني، ثم

---

(١) الكتاب، ٢: ٦١.

(٢) الكتاب، ٢: ٧٨- ٧٩.

(٣) ينظر: الكتاب، ٢: ٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبدالله كريماً جواداً، وهو عبدالله شجاعاً بطلاً، وتقول: إني عبدالله؛ مصغراً نفسه لربه، ثم تفسّر حال [العبد] فتقول: أكلاً كما تأكل العبيد»[١]. ثم ينبّه إلى أن هذا لا يجوز «إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل، فخراً أو تهدداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه»[٢].

وكنت أحمل كلام سيبويه هذا على أنّه من باب حذف الحال، وأنها تفهم من سياق الفخر أو الذم، ومن طبيعة الكلام، فهذا لا يختلف عن حذف الصفة في مثل هذه المواقف، مع إلقاء الكلام مصحوباً بتطويح وتلويح على ما وصف ابن جني[٣]، فالمتكلم يقول: «أنا عبد الله» حسب، فيفهم من ذلك جوده وكرمه أو شجاعته أو أيّة سجيّة أخرى يقتضيها السياق ونغمة الصوت، على نحو ما فسر سيبويه، ولكن جمهور النحويين حمل كلام سيبويه هذا على غير الحذف، وأن الحال تكون نصاً في المنطوق «أنا عبدالله شجاعاً»[٤] وعلى كلّ فإنّ مثل هذه الحال سياقي، يغلب على المنطوق في حدود المواقف والحقول الدلالية التي خصصها سيبويه.

وأما الموطن الثاني، فهو يمثل امتداداً لنمط الحال المؤكدة التي أشرنا إليها فهي لا تأتي إلا إذا كانت من باب الألفاظ المؤكدة المبيّنة، وأما هذه الحال، فإنها تأتي خارجة على ذلك التحديد الدلالي للألفاظ، ولكن بتعديل في الموقف وظروف الكلام، قال سيبويه: «وإنّما ذكر الخليل- رحمه الله- هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن، فإنّ النحويين ممّا يتهاونون بالخَلْف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره، بأمر فقال: أنا عبدالله منطلقاً، و: هو زيد منطلقاً، كان محالاً، لأنه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل: هو، ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف

(١) الكتاب، ٢:٨٠.

(٢) الكتاب، ٢:٨٠.

(٣) ينظر: ٤٦ من هذه الدراسة.

(٤) ينظر -مثلاً-: المقتضب، ٤:٣١١، وشرح الكافية، ١:٢١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»[١]، ولكن المبرد أعرض عن هذا الموقف فقال: «ولو قلت: أنا عبد الله منطلقاً، لم يجز، لأن المنطلق لا يؤكدني، ألا ترى أنك لو قلت: أنا عبد الله منطلقاً، لكان المعنى فاسداً، لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره»[٢] وهكذا فإن ما يكون محالاً في المكتوب يصبح من مجريات لغة المنطوق التي لا تتخلّف، احتكاماً إلى الظروف الملابسة للقول ومقاصد المتكلم.

وتبيح لغة المنطوق، كذلك، استثمار عادات المجتمع وأعرافه في الخروج على محددات لغة المكتوب، وتجاوزها، فلا يجوز في حكم المكتوب «هذا أبوك قائماً، وزيدٌ أخوك غنياً» ولكن قال المبرد: «فإن قلت: زيد أبوك قائم، فلا معنى لنصب قائم إذا أردت بأبيك النسب، لأنّه ليس هاهنا فعل، ولا معنى فعل، فلست تخبر أنه أبوك في حال دون حال، فإن أردت معنى التبني جاز النصب فقلت: زيد أبوك قائماً، أي: يتبناك في هذه الحال، ولا تبال بأيهما كان القيام... وكذلك «أخوك»، إذا أردت النسب كان كالأب، وإن أردت الصداقة دخل معنى الفعل،وصلَح النصب»[٣]، ومثل ذلك «لو قلت: مررت بزيد رجلاً صالحاً، لصلحت الحال؛ لقولك صالحاً، إلا أن يكون علم أنك مررت بزيد وهو بالغ، فتقول: مررت بزيد رجلاً، أي: في حال بلوغه، فقد دللتك بهذا على معنى الحال»[٤].

وعندما يكون المعنى في الكلام المنطوق متجاذباً بين التركيب وسياقاته، فإن جعل المعنى حَكَماً في الجواز والمنع يفتح الباب واسعاً أمام أنماط كثيرة من مثل هذه التراكيب في مواقف محمولة على تلك المواقف، أو ألفاظ جرى عرف المجتمع على إشرابها معنى آخر غير معناها القاموسي، وبالجملة فإنّ هذا التوجيه «يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[٥].

---

(١) الكتاب، ٢:٨٠-٨١.

(٢) المقتضب، ٤: ٣١١.

(٣) المقتضب، ٤: ٣٠٨- ٣٠٩، وينظر: منه، ٤:١٦٨، وشرح المفصل، ٢:٦٥.

(٤) المقتضب، ٣:٢٧٣.

(٥) المقتضب، ٤:٣١١، وينظر: شرح المفصل، ٢: ٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحال بين الفاعل والمفعول:

عندما تجيء الحال بعد فاعل ومفعول به، ويكون كل واحد منهما صالحاً لأن يكون صاحبها، فالأصل في الكلام المكتوب الاعتداد بالصورة النمطية، فتكون بعد المفعول به منه، وبعد الفاعل منه، وإذا جاءت متعدّدة كانت الحال الأولى للفاعل والثانية للمفعول به، والخلاف في ذلك خلاف متجه لا يملك إلا أن يبقى ثابتاً[١].

أما في اللغة المنطوقة فإنّ الحال تصبح طليقة في موقعها، ويتحدد صاحبها بأثر من ملابسات السياق، وخُبر السامع بمقاصد المتحدّث، قال ابن السراج: «واعلم أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل، تقول: ضربت زيداً قائماً، فتجعل قائماً لزيد. ويجوز أن تكون الحال من التاء في «ضربت»، إلاّ أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يجز»[٢]، وقال، عن الحال الواقعة بين الفاعل والمفعول: «ولا يجيزون: ضربت قائماً زيداً، إلا وقائم حال من التاء، لأن قائماً يلبس، ولا يعلم أهو حال من التاء أم من زيد، والفعل يبين فيه لمن الحال، والإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وضع للإبانة، إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم»[٣]، وقال في تعدد الحال: «ومن كلام العرب: رأيت زيداً مصعداً منحدراً، ورأيت زيداً ماشياً راكباً، إذا كان أحدهما ماشياً والآخر راكباً، وأحدكما مصعداً والآخر منحدراً، تعني أنك إذا قلت: رأيت زيداً مصعداً منحدراً، أن تكون أنت المصعد، وزيد المنحدر، فيكون «مصعداً» حالاً للتاء، و «منحدراً» حالا لزيد، وكيف قدرت، بعد أن يعلم السامع من المصعد ومن المنحدر، جاز»[٤].

وواضح أنّ ما ينشأ من لبس إثر التقديم والتأخير لا يزول إلا في الكلام المنطوق المتجاذب بين المستمع والمتكلم، وبهذا فإنّ شروط ضوابط الحال الموقعية

---

(١) فمن رأي ابن عقيل: ١: ٦٥٢، والأشموني: ١: ٤٢٩، أن الحال الأولى للمفعول به، والثانية للفاعل، وهذا على النقيض من رأي ابن السراج وابن يعيش الذي نشير إليه في الحاشية الثالثة بعد هذه.

(٢) الأصول في النحو، ١:٢١٤ وينظر: منه، ٢:٢٤٥.

(٣) الأصول في النحو، ١:٢١٩، وينظر: منه، ٢:٢٤٥-٢٤٦.

(٤) الأصول في النحو، ١:٢١٨، وينظر: شرح المفصل، ٢:٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تصبح منفرطة في لغة المنطوق، وتصبح متحركة؛ تحركاً مرتهناً بمعرفة السامع، ومعرفة المتحدث بهذه المعرفة.

التمييز:

قال في شرح المفصّل: «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظاً يحتمل وجوها، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته؛ تبييناً للغرض»[١].

وعندما لا يحتمل المميِّز في الكلام المنطوق لبساً وغموضاً، بأثر من السياق أو العادات المتعارفة في سياقات مخصوصة، فليس هناك ما يدعو إلى ذكر التمييز.

وتتبدى خصوصية حذف التمييز في الكلام المنطوق في معاملات الناس ومحاوراتهم في البيع والشراء، والملك والتمليك، قال ابن جني: «وقد حذف المميِّز، وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز؛ إذاقصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام»[٢] فسواء أكان الموقف موقف سؤال عن مميّز معهود أم كان موقف إخبار عنه، فليس ثمة ما يدعو لذكره في مثل: عمره ستون، ومعه خمسون، أو عشرون، رداً على: كم كتاباً عندك؟ وفي أمور البيع والشراء فإنّ الناس «إذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه، من درهم أو دينار، تركوا ذكره؛ لما في نفوسهم من معرفته، كقولك: البر الكر بستين، تريد: بستين درهماً، والخبز عشرة أرطال، تريد: بدرهم، فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه».[٣]

---

(١) شرح المفصل، ٢:٧٠.

(٢) الخصائص، ٢:٣٧٨.

(٣) شرح المفصل، ٢:٦١، وينظر: منه، ١:٩١-٩٢، والمقتضب، ٤:١٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوابع

الاستدراك؛ أنماط من العطف والبدل

والاستدراك[1] المقصود هنا ينطوي على بعض أدوات العطف، مثل: «أو» و «أم» و «بل» و«لكن» و«إما»؛ في بعض استخداماتها، كما ينطوي على مظاهر من البدل.

يحقق الاستدراك سمتين رئيستين من السمات التي تكاد تكون قصراً على الكلام المنطوق غير المعدّ، بأثر من حدوث مفارقة عارضة بين ما ينوي المتكلم قوله وما يخرج على لسانه على نحو مضطرب، نتيجة سهو أو عجلة، أو ما يخرج على نحو قاصر عن إصابة المعنى الدقيق، سواء أأدرك المتكلم ذلك من تدقيقه في كلامه، أم عاينه في مخاطبه، حيث بدا له من إيماء أو حركة متسائلة، أو تخيل ذلك وظنه.

هذه المفارقة يتمّ علاجها على نحو استبدالي، حيث يرتد المتكلّم إلى مفردة أخرى يصحح بها ما فرط منه، ولعله يخرجها بنغمة مخصوصة بعد توقف مخصوص، ومن المألوف أن تكون اللغة المنطوقة طافحة بألوان من هذا الاستدراك موازنة مع اللغة المكتوبة، المعدّة بروية تمكن من تجاوز ذلك بصورة استبدال غير ملفوظ به.

ولعلّ تلكم المقاصد من الاستدراك تبيّن الفارق بين استخدامه في اللغة المنطوقة واستخدامه في اللغة المكتوبة، فهو في الأولى يرد لغاية توصيلية إبلاغية، في المقام الأول، وهو، عندما يرد في الثانية فإنه يرد لغاية بلاغية بيانية، في المقام الأول.

والعطف بالأدوات، التي ذكرت، في الكلام الموجب غير المنفي، يكاد يختص بلغة المنطوق، فليس هناك ما يدعو المرء ليستخدم في الأعمال الكتابية المعدّة

---

(١) من المعلوم أن «لكن»، فقط، تعد حرف استدراك، ولكننا نتوسع في مدلول الاستدراك هنا؛ لكي لا نباعد بين الأنماط اللغوية المتقاربة في سياقات قولها، وإن سيبويه ليستخدم «الاستدراك» في إشارته إلى استخدام هذه الأدوات، كما تدل النصوص التي سنذكرها عنه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«حضر المعلم بل الطالب» أو«إنه غائب أم حاضر يا فلان» أو «إن السماء ممطرة أو غائمة يا فلان» فاستخدام مثل هذه الأدوات، بمثل هذه الغاية، إنما يقع في سياقات المواقف الكلامية العرضية غير المعدّة.

ونشير إلى نماذج من التحليلات النحوية لبعض هذه التراكيب في سياقات مخصوصة، حيث يظهر فيها تجاذب الحدث الكلامي بين المتكلم والسامع، ومنهج المتكلم في أداء هذه التراكيب، قال الجرجاني في مثل «ضربت زيداً أو عمراً»: «أردت أن تخبر بضربك زيداً، فاعترضك شك جوزت له أن تكون ضربت عمراً، فأتيت بأو، وعطفت عمراً على زيد، فصار كلامك مفيداً أنك ضربت واحداً من زيد وعمرو بغير عينه»(١)، وقال سيبويه في «أم»: «ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إنّها لإبل، ثم يقول: أم شاء يا قوم؟... وذلك أنّه حين قال: أعمرو عندك فقد ظن أنّه عنده، ثمّ أدركه مثل ذلك الظن في زيد، بعد أن استغنى كلامه، وكذلك إنها لإبل أم شاء؟ إنّما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين»(٢). وقال: «... ومن ذلك أيضاً: أعندك زيدٌ أم لا؟ كأنه حيث قال: أعندك زيدٌ؟ كان يظن أنّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا؟»(٣).

ومن النماذج التي قدمها المبرد، قوله عن أم: «والموضع الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها؛ خبراً كان أو استفهاماً، وذلك قولك فيما كان خبراً: إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى، وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً، فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنّه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت: أم عمرو؟مستفهماً، فإنما هو إضراب عن الأول على معنى بل، إلاّ أن ما يقع بعد بل يقين، وما يقع بعد أم مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: ضربت زيداً، ناسياً أو غالطاً، ثم تذكر أو تنبه فتقول: بل عمراً؛ مستدركاً،مثبتاً للثاني، تاركاً للأول، فـ«بل» تخرج من غلط إلى استثبات، ومن نسيان إلى ذكر، وأم معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢:٩٤٢، وينظر: المقتضب، ١: ١٠.

(٢) الكتاب، ٣:١٧٢، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢:٩٥٢-٩٥٣.

(٣) الكتاب، ٣: ١٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قبله»[١]، و «بل» لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله، عزّ وجل؛ لأن القائل إذاقال: مررت بزيد، غالطاً فاستدرك، أو ناسياً فذكر، قال: بل عمرو، ليضرب عن ذاك ويثبت ذا[٢].

ومن أمثلة سيبويه مررت برجل راكع بل ساجد، إما غلط فاستدرك، وإما نسي فذكر، وكذلك مررت برجل صالح بل طالح.[٣]

وقال ابن يعيش في «لكن»: «إنّما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد لكن في الخبر الذي قبلها، إمّا لكونه تبعاً له، وإما لمخالطة موجب ذلك فتقول: ماجاءني زيد لكن عمرو، فتخرج الشك من قلب المخاطب، إذ جاز أن يعتقد أن عمرا لم يأت. مع ذلك، فإذا لم يكن بين عمرو وبين زيد علقة تجوّز المشاركة لم يجز استعمال لكن؛ لأن الاستدراك إنّما يقع فيما يتوهم أنه داخل في الخبر فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه»[٤].

ولعل «لكنّ» من أكثر أدوات الاستدراك استخداماً في المكتوب، على نحو مقارب لاستخدامها في المنطوق.

وأمّا البدل فإن مقاربة سيبويه لجمل أنماطه كانت مقاربة سياقية تعتبر تآلف عناصر السياق، وتأثيرها في ذهن المتكلم، فبدل «كل من كل» و «بعض من كل» و«بدل الاشتمال» تشيع في الكلام المنطوق على نحو واسع، وإن كانت مستخدمة- كذلك- في الكلام المكتوب. قال سيبويه محللا بعض أنماط البدل: «وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، فهذا يجيء على وجهين.... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم، ولا يجوز أن تقول: رأيت زيداً أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره، ولا بشيء ليس منه... وإنّما يجوز: رأيت

---

(١) المقتضب، ٣:٢٨٨-٢٨٩، وينظر: الأصول في النحو، ٢:٥٨.

(٢) ينظر: المقتضب، ٣:٣٠٥، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢:٩٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب، ١:٤٣٠.

(٤) شرح المفصل، ٨:١٠٦، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢:٩٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً، أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد،وإما أن يكون أضرب عن ذلك فنحاه وجعل عمراً مكانه»[١].

ولعل اللغة المكتوبة تميل إلى التركيب الإضافي بدلاً من البدل في مجمل أنواع البدل، وهذا شأن اللغة المنطوقة عندما تقع دون خلل سياقي فـ «جاء الطلاب، بعضهم أو ثلثهم» و «أعجبني الجو هواؤه، والفتاة خلقها»... هي من التراكيب المنطوقة، دون قصد البدل أولاً، ويقابلها في المكتوب المتروى فيه، «جاء بعض الطلاب»، و «أعجبني هواء الغرفة، وخلق الفتاة».

ولكن، كما أنّ هذه التي تغلب على المكتوب تقع في المنطوق المباشر، غير الملابس لظروف لبس تستدعي توضيحاً، فإنّ تلك السابقة تقع في المكتوب لغايات بيانية.

ويحلل سيبويه -فيما يحلل- أنماطاً من بدل المعرفة من المعرفة أو من النكرة، أو النكرة من النكرة تحليلاً سياقياً، فمن ذلك «وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك: مررت بعبدِالله زيدٍ، إما غطلت فتداركت، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر»، وقال: «وقد يكون مررت بعبدالله أخوك، كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبدالله؟ فقال: أخوك»[٢].

وقال في بدل المعرفة من النكرة. «أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجلٍ عبدِالله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنّ أنّه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه... وإن شئت قلت: مررت برجل عبدُالله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك»[٣].

وقال في بدل النكرة من النكرة: «ومنه، أيضاً، مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جمعت الاسم وفرقت النعت، وإن شئت كان المسلمٌ والكافرٌ بدلاً، كأنه أجاب من

---

(١) الكتاب، ١:١٥٠- ١٥٢، وينظر: الأصول في النحو، ٢:٤٧.

(٢) الكتاب، ٢:١٦.

(٣) الكتاب، ٢:١٤-١٥، وينظر: المقتضب، ٤:١٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع، كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا، وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على مقدار مسألتك عنده لو سألته »[١].

وعلى هذا النحو يتدرج البدل، من حيث وروده في المنطوق والمكتوب، على تفاوت متفاوت في المقاصد والغايات، إلى أن يصل إلى بدل الغلط والنسيان، فيكون قصراً على المنطوق دون المكتوب.

وقد سبقت الإشارة إلى نماذج من هذا البدل في أثناء تحليل الأنماط السابقة.

وبدل الغلط أو النسيان لا يقتصر على «رأيت رجلاً حماراً»، وهو المثال الفاقع له، بل يرد في كل باب من أبواب العربية، في أركان الجملة[٢]، والفضلات على السواء. قال سيبويه في الاستثناء: «ولو قلت: ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبدالله، كان جيداً إذا كان أبو عبدالله زيداً، ولم يكن غيره، لأنّ هذا يكرر توكيداً، كقولك: رأيت زيداً زيداً، وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيت زيداً عمراً، لأنّه إنّما أراد عمراً فنسي فتدارك »[٣]، وقال في الشرط: «وسألته: هل يكون إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأن الأول الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، ثم يتدارك كلامه، ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجل حمار، كأنه نسي ثم تدارك كلامه »[٤].

ومن أمثلة ابن السراج في التمييز: «وتقول: عندي زق عسل سمناً، تضيف الأول وتنصب الثاني، تريد: مقدار زق عسل سمناً، ولا يجوز عندي ملء زق عسلاً سمناً إلا في بدل الغلط خاصة »[٥]، وقد وضح سيبويه «مررت برجل حمار » فقال:

(١) الكتاب، ١:٤٣١.

(٢) ينظر: المقتضب، ٢: ٣٠٥.

(٣) الكتاب، ٢:٣٤١.

(٤) الكتاب، ٣:٨٧.

(٥) الأصول في النحو، ١:٣٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«هو على وجه محال وعلى وجه حسن، فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمارٌ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعدما كنت أردت غير ذلك»[١]، يبدو أن المحال في مجتمع سيبويه لم يعد محالاً في بعض مجتمعنا.

وعلى هذا النحو يتوقف سيبويه عند بدل الغلط في تحليله لكثير من أبواب العربية.

وتتوارد إشارات القدماء التي تؤكد أنّ هذا النمط من البدل يخصّ الكلام المنطوق غير المعدّ، وأنّه لا يقع في الكلام المكتوب الذي يصدر عن روية، قال المبّرد: «فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كل كلام مستقيم،ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم، وإنّما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط، وذلك قولك: رأيت زيداً داره، وكلمت زيداً عمراً، ومررت برجل حمار، أراد أن يقول: مررت بحمار، فنسي ثم ذكر فنحى الرجل وأوصل المرور إلى ما قصد إليه، أو غلط ثم استدرك»[٢]، ولكن بدل الغلط أصبح مشكوكاً في ثبوته عند بعض النحويين اللاحقين[٣]، وما أحرى بدل الاشتمال أن يكون مختصاً بالكلام المنطوق ومن وقائعه.

العطف:

تحتمل اللغة المنطوقة حذف حرف العطف أو المعطوف عليه، تبعاً لسياق الكلام، ولم تعهد العربية المكتوبة حذف حرف العطف إلا في العصر الحديث، بأثر من الترجمة، ولكن الفصيحة المنطوقة، على ما يبدو، وسعت ذلك في مواقف المشافهة، ولعلها دلت عليه بنغمة الصوت وطريقة الإلقاء، قال ابن جني: «لا يجوز

---

(١) الكتاب، ١:٤٣٩.

(٢) المقتضب، ٤:٢٩٧- ٢٩٨، وينظر: منه، ١:٢٨، والأصول في النحو، ٢:٤٨،وشرح المفصل، ٣:٦٥-٦٦، وشرح الكافية، ١:٣٤٠، والمقتصد في شرح الإيضاح، ٢:٩٣٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، ٢:٦٢٦، وهمع الهوامع، ٥: ٢١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى، أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم: أكلت لحماً سمكاً تمراً»[1]، وقد أشار الرضى إلى أن «أو» قد تحذف في الكلام المنطوق؛ استناداً إلى أعراف المجتمع وعاداته، قال: «وقد تحذف «أو»، كما تقول لمن قال: أكل اللبن والسمك: كل سمكاً لبناً، أي: أو لبناً؛ وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما»[2] وقال في حذف أم مع معطوفها: «كقولك لمن قال: «أنا أصلي ليلاً ونهاراً»: أفي الليل تصلي أكثر؟ يعني: أم في النهار»[3].

وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى» وأخواتها في سياق الكلام المنطوق، فإذا قيل: ما قام زيد، قيل: بلى وعمرو: أي: بلى قام زيد وعمرو. أو:بلى فعمرو، أو: بلى ثم عمرو، أو: بلى أو عمرو، أو: بلى بل عمرو، أو يقال له: نعم، لكن عمرو أو: نعم بل عمرو، وتقول لمن قال: مات الناس: نعم، حتى الأنبياء[4]، ويقال: نجح الطلاب، فيقال: نعم حتى زيد الكسول، أو: بلى، حتى زيد الكسول، إن كان قد قيل: ما نجح الطلاب.

النعت

حذف المنعوت

يحذف المنعوت في المنطوق والمكتوب، على السواء، عندما يكون النعت من حقل دلالي مرتبط بالمنعوت، ببداهة العقل والعرف، وذلك في السمات المقصورة على الإنسان، دون سواه من المخلوقات، فيقوم النعت مقام المنعوت.

أمّا الأوصاف التي تتسع دلالاتها لتشمل الإنسان والحيوان والجماد، كالطول والقصر، فإن ذكر المنعوت يكون أمرا لازماً في الكلام المكتوب، قال ابن جني: «....

---

(١) الخصائص، ٢:٢٨٠.

(٢) شرح الكافية، ١:٣٢٦.

(٣) شرح الكافية، ١:٣٢٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية، ١:٣٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو شيء قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق»[١]

أما اللغة المنطوقة فإنها تتسع لحذف مثل هذا المنعوت عندما يكون بدلاً من اسم إشارة في موقف يشاهد فيه المشار إليه، قال ابن السراج: «وإذا قلت: جاءني هذا، فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياء كثيرة، إنّما ينبغي لك أن تبين له عن الجنس الذي أومأت إليه، لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء، ألا ترى أنك لو قلت له: يا هذا الطويل، وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما، لم يدر إلى أي شيء تشير، وإن لم يكن بحضرتك إلا شيء طويل واحد وشيء قصير واحد فقلت: يا هذا الطويل، جاز»[٢]

والمثال الذي قدمه ابن السراج «يا هذا الطويل» غير موفق في بيان هذا اللبس، فاللبس منتف؛ لأن النداء قرينة دالة على «الإنسان» مبعدة لإرادة الرمح، وقد قدم ابن السراج، نفسه، هذا النمط اللغوي بصورة أكثر بياناً فقال: «إذا قلت: هذا الطويل، فإنّما تريد الرجل الطويل، أو الرمح الطويل، أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك، فإذا ألبس على السامع، فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح، وجب أن تقول: بهذا الرجل، أو بهذا الرمح، فالمبهم يحتاج إلى أن يميّز بالأجناس عند الإلباس؛ فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد، وخالف سائر الموصوفات، لأنها لم توصف بالأجناس، وإنما يجوز أن تقول: بهذا الطويل، إذا لم يكن بحضرتك طويلان، فيقع لبس، فأما إذا كان شيئان طويلان، لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة»[٣] وقال المبرد في حديثه عن نعت اسم الإشارة: «فإنّما هذا اسم مبهم يقع على كل ما أومأت إليه بقربك، وإنّما توضحه بما تنعته به، ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام، ويجوز أن تنعته

---

(١) الخصائص، ٢:٣٦٦.

(٢) الأصول في النحو، ١:٢٦٨.

(٣) الأصول في النحو، ٢:٣٢-٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالصفات التي فيها الألف واللام، إذا أقمت الصفة مقام الموصوف، فتقول: مررت بهذا الطويل، إذا أشرت إليه فعلم ما تعني بالطويل»[١]، وقد أوضح الجرجاني حذف الموصوف بالعدد فقال: «وأما حذف الموصوف بالعدد فكذلك شائع، وذلك أنه كما يسوغ أن تقول: عندي ثلاثة، وأنت تريد: ثلاثة أثواب، ثم تحذف؛ لعلمك أن السامع يعلم ما تريد، كذلك يسوغ أن تقول: عندي ثلاثة، وأنت تريد: أثواب ثلاثة؛ لأنه لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد مميزاً وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد في أنه يحسن حذفه إذا علم المراد، ويبين ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد ترك ذكره، ثم لا تستطيع أن تقدره إلا موصوفاً، وذلك في قولك: عندي اثنان، وعندي واحد، يكون المحذوف منها موصوفاً لامحال، نحو: عندي رجلان اثنان، وعندي درهم واحد»[٢]

حذف النعت وذكره:

يحذف النعت في اللغة المنطوقة عندما تكون الحال دالة عليه، وقد فصّل ذلك ابن جني فقال: «وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنّما حذفت فيه الصفة؛ لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحُسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك، إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوّة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلا فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سَمْحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه، وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لَجِزاً أو مُبَخَّلاً، أو نحو ذلك»[٣].

---

(١) المقتضب، ٤:٢١٦.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٩١.

(٣) الخصائص، ٢:٣٧٠-٣٧١، وينظر: شرح المفصل، ٣:٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا تصبح نغمة الصوت متناغمة مع ملامح الوجه، في التدليل على الصفة المناسبة لفعل الموصوف، وأما التركيب فواحد.

وذكر نعت المنعوت المعرفة يكون لإزالة التباسه بغيره، أو لتخصيصه بمدح وثناء أو ذم وتحقير، وهذا التخصيص يعود للمتكلم أوالكاتب، ومقتضيات الكلام ومقاصده، أمّا النعت المخصص المحدّد للمنعوت فليس هناك ما يدعو لذكره إلاّ إذا كان المنعوت ملتبساً بغيره، ولذلك فإنّ النعوت التي لا تدخل في حقول المدح أو الذم، لا تجري على المنعوت إلا في مواقف سياقية ملبسة، قال ابن السراج: «ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد، وهو غير قائم، ففصلت بالقيام بينه وبين من له هذا الاسم، وليس بقائم»(١).

وعندما يكون المشار إليه معلوماً فإن اسم الإشارة لا يعود بحاجة إلى وصفه أو بيانه؛ قال الجرجاني: «اعلم أن ما يقتضيه المبهم من الوصف هو اسم الجنس، فإذا قلت: هذا، وكان بحضرتك أجناس خفت الالتباس فذكرت اسم الجنس ليعلم أي نوع تقصد، وذلك قولك: هذا الرجل، وهذا الغلام؛ لأن المخاطب قد كان عرف بقولك: هذا، أنك تشير [إلى] شيء حاضر، فلما ذكرت اسم الجنس فقلت: هذا الرجل، عرفه بعينه، وانتفى عنه الالتباس، وإذا لم يكن بحضرتك إلا واحد كفى أن تقول: هذا؛ لأن الإشارة لا تقع إلا إليه»(٢).

التوكيد

قال الرضي في بيان الهدف من التوكيد: «فرب لفظ دال وضعاً على معنى حقيقة فيه، ظن المتكلم بالسامع أنّه لم يحمله على مدلوله، إمّا لغفلته، أو لظنّه بالمتكلم الغلط، أو لظنه به التجوز، فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن

---

(١) الأصول في النحو، ٢١٤:١، وينظر: المقتضب، ٤: ١٦٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، ٩٢٣:٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه... والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً».[١]

وإذا كان التوكيد المعنوي مما يظهر في المكتوب على نحو واسع، فيبدو أن التوكيد اللفظي؛ التكراري، كان من سمات اللغة المنطوقة، وهو يكون بأثر هذه الأشياء التي أشار إليها الرضي، فـ «رأيت زيداً زيداً» و «جاء عمرو عمرو»، و «اجلس اجلس»، و «نعم نعم»...- فهذه التراكيب تبدو متواردة في المنطوق غير المعد، وقد قال ابن السراج في التوكيد بالنفس، نحو: «رأيت زيداً نفسه»-: «فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه»[٢].

المضاف والمضاف إليه:

قال في شرح المفصل: «اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار إذا لم يشكل،وإنّما سوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه»[٣]

وقال في حذف المضاف إليه: «وإنما يحذف المضاف إليه إذا جرى ذكر قوم، فتقول: مررت بكل، أي: بكلهم، ومررت ببعض، أي ببعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام ومعرفةالمخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه».[٤]

وعلى الرغم من أن مجمل الشواهد التي جاء بها ابن يعيش هي من المكتوب المعد، ولم يأت بشواهد من الكلام المنطوق، فإنه قد حلل ما جاء به تحليلاً سياقياً، عوّل فيه على معرفة السامع الحضورية، فإذا فهم السامع مقصد المتحدث جاز حذف المضاف إليه.

---

(١) شرح الكافية، ١:٣٢٨-٣٢٩.

(٢) الأصول في النحو، ٢:٢٠.

(٣) شرح المفصل، ٣:٢٣.

(٤) شرح المفصل، ٣:٣٠، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ١:٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النداء:

تميّز العربيّة بين القريب والبعيد في أدوات النداء، فقد استخدمت «يا» و«وا» و«أيا» و «هيا» إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلاّ باجتهاد، أو للنائم المستثقل، واستخدموا «أي» و «الهمزة» لمناداة القريب المقبل عليهم الذي لا يحتاج إلى مدّ الصوت.(١)

ولكنهم قد يستخدمون أدوات البعيد لمناداة القريب، ولا يستخدمون أدوات القريب لمناداة البعيد، قال سيبويه: «وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير «وا» إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك؛ توكيدا»(٢)، وقال في شرح المفصل معلّلاً نداء لفظ الجلالةبـ «يا»: «ألا ترى أنك تقول: يا زيد اقض حاجتي، مع العلم أنه مقبل عليك، وذلك لإظهار الرغبة والحاجة، وأنه قد صارت منزلته منزلة من غفل عنك»(٣).

وهكذا فقد استندوا إلى البعد المكاني؛ ماديّاً ونفسيّاً. في التمييز بين هذه الأدوات، وهذا التمييز إنمّا جاء من معاينة اللغة المنطوقة، والذي يؤكد ذلك أنّهم لم يشيروا إلى تغليب أداة على غيرها،ولم يعتدوا بغير البعد عاملاً في التمييز بينها، وعلى النقيض من ذلك فقد أشاروا إلى سعة استخدام هذه الأدوات، قال المبرد: «وهذه الحروف فاشية في النداء، فإذا كان [صاحبك] قريباً منك أو بعيداً ناديته بـ«يا»، تقول: يا زيد، ويا أبا فلان، وأما «أيا»، و«هيا» فلا يكونان إلاّ للنائم، والمستثقل والمتراخي عنك؛ لأنهما لمد الصوت»(٤).

وحقاً أنّنا قد نجد استخدام «أيا» و «هيا» في بعض نصوص المكتوب من

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢:٢٣٠، والأصول في النحو، ١:٣٢٩، وشرح المفصل، ٨:١١٨.

(٢) الكتاب، ٢:٢٣٠، وينظر: الأصول في النحو، ١:٣٢٩.

(٣) شرح المفصل، ٨:١٢١.

(٤) المقتضب، ٤:٢٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عصر الاحتجاج، ولكن، ما كان لهذه النصوص أن تكون كافية، لجعل هاتين الأداتين موصوفتين بشيوع الاستعمال عند النحويين، وعلى ما يبدو فقد كانتا شائعتين في الاستخدام في اللغة المنطوقة، يؤكد هذا أن مجمل أدوات النداء قد تراجع استخدامه قياساً إلى استخدام «يا»، التي طغت في المكتوب، ثمّ أصبح المكتوب مرجعاً للتوجيه،ومن الندرة بمكان أن نستخدم الآن «أيا» و «هيا» في النداء، ولعل شيوع النداء بـ «يا» جاء بأثر من شيوع استعمالها في القرآن الكريم[١].

وأحرف النداء تحذف إذا كان المنادى غير ملتبس بغيره، وكان مقبلاً على المتكلم قريباً منه[٢]، فلا يقع هذا الحذف من اسم الإشارة أو النكرة، قال الرضي معلّلاً امتناع الحذف مع النكرة: «وإنّما لا تحذفه من النكرة؛ لأنّ حرف التنبيه إنّما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك، متنبهاً لما تقول له، ولا يكون هذا إلا في المعرفة لأنها مقصودة»[٣].

وإذ يقع حذف حرف النداء، فإنّ المتكلم يعتمد على طبيعة الأداء وحده في بيان النداء، فضلاً على ما يحيط به من ظروف وملابسات، ويكاد هذا الحذف يختص بالكلام المنطوق، دون المكتوب، وإنّ وقوع هذا الحذف في القرآن الكريم، لا يعني شيوعه في اللغة المكتوبة، لأنّ حذفه في القرآن، إنّما كان يقع في المواقف الحوارية، ومواقف الخطاب المباشر.

إنّ وقائع الكلام المنطوق لا تغني عن حرف النداء حسب، بل تحمل في ذاتها دلالة على مقصد المنادي ومراده. وطبيعة حاجته إلى المنادى؛ رجاءً أو أمراً. أو توسلاً... وما أحوج أسلوب النداء بغير أداة إلى علامة ترقيم مناسبة، تكشف عنه، ولعل ما يقع في المواقف الحوارية من نداء بغير أداة، يفوق ما يقع فيها من تعجب بغير الأساليب القياسية، وأساليب التعجب القياسية مدركة، وإن لم تتبع بعلامة تعجب، وغير القياسية ليست أولى من النداء في وضع علامة ترقيم مخصوصة لها.

---

(١) يرى ابن هشام (مغني اللبيب: ١٨)، أنه «ليس في التنزيل نداء بغير يا».

(٢) ينظر: الكتاب، ٢:٢٣٠، والمقتضب، ٤:٢٥٨، والأصول في النحو، ١:٣٢٩.

(٣) شرح الكافية، ١:١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ينادى في المنطوق ما لا ينادى في المكتوب:

الغرض من النداء التصويت بالمنادى ليقبل على المنادي، ولذلك يجب أن يكون المنادى واضح المعالم، بحيث يدرك أنّه قد قصد ليلبي النداء، وتجري وقائع اللغة المكتوبة، في هذا السياق، وفاقاً لأكثر المواقف الكلامية اختلاطاً، من حيث التباس المنادى بغيره، قال ابن يعيش: «والنداء حال خطاب، والمنادى مخاطب، فالقياس في قولك: يا زيد، أن تقول: يا أنت، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه، ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى فيناديه بالمكنى على الأصل، فيقول: يا أنت»(١)، ثم قال: «غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً، فإذا ناديته بأنت أو إياك، لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره»(٢)، وهذا التعليل الذي ينسحب على الكلام المكتوب، يتخلف في المواقف التي يكون المنادى فيها مفرداً متنبهاً للمنادي، وعندما يكون المنادي جاهلاً باسم المنادى فإنه يناديه: يا أنت، دون لبس، ويناديه: يا هذا، دون أن يصفه بشيء.

والأصل في المخاطب ألا ينادى إذا ما جرى الكلام معه، ولكن قد يعمد المتكلم إلى تنبيهه ثانية، قال سيبويه: «كما تقول، للذي هو مقبل [عليك] بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان؛ توكيداً»(٣).

وينادى المضاف إلى الهاء إذا كان بيناً في سياق الكلام، قال المبرد: «... إن أضفت إلى الهاء صلّح على معهود، كقول القائل إذ ذكر زيداً: يا أخاه أقبل، ويا أباه، ونحو ذلك»(٤).

والاستغاثة يراد بها إسماع البعيد، أو من هو في حكمه، ولذلك لا تجوز استغاثة القريب؛ «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: يا لزيد، لمن هو قريب منك ومقبل عليك»(٥).

---

(١) شرح المفصل، ١: ١٢٩.

(٢) شرح المفصل، ١: ١٣٠.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٣٢، وينظر: الأصول في النحو، ١: ٣٦٧.

(٤) المقتضب، ٤: ٢٤٥.

(٥) الأصول في النحو، ١: ٣٥٢، وينظر: الكتاب، ٢: ٢١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتميز الاستغاثة في المكتوب بدخول اللام، ولكنها قد تقع في المنطوق دونها «وقد يجوز أن تدعو مستغيثاً بغير لام، فتقول: يا زيد»[١]، وهذا مما يتبين في سياق المنطوق، ولا يتبين في سرد المكتوب، بل لا يجوز فيه.

نداء النكرة:

إن تمييز النحاة بين النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة كان تمييزاً مستقى من الاستخدام السياقي، وبوحي منه، قال المبرد: «والفصل بين قولك: يا رجل أقبل، إن أردت به المعرفة، وبين قولك: يا رجلاً أقبل، إذا أردت النكرة- أنك إذا ضممت فإنما تريد رجلاً بعينه، تشير إليه دون سائر أمته، وإذا نصبت ونونت فإنما تقديره: يا واحداً ممن له هذا الاسم، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عنيت»[٢]. والنكرة المقصودة هنا هي معرفة مغرقة في التعريف، فليس هناك من هو أعرف عند المخاطب من نفسه عندما يكون مدركاً أنه المقصود، وقد قال سيبويه في بيان معرفة «يا رجل» و«يا فاسق»: «وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام... وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام»[٣].

وقد عمد ابن السراج إلى تجسيد هذا الفارق في وقائع كلاميّة ناطقة فقال: «وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته، فلم يتعرف بتسمية ولا نداء، فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلاً أقبل، ويا غلاماً تعال، وكذلك إن قلت: يا رجلاً عاقلاً [تعال]، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنى هذا أنك لم تدع رجلاً بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك، ألا ترى أنه يقول من هو وراء حائط، ولا يدري من [وراءه] من الناس: يا رجلاً أغثني، ويا غلاماً كلمني، كما يقول الضرير: يا رجلاً خذ بيدي، فهو ليس يقصد واحداً بعينه، بل من أخذ بيده فهو بغيته»[٤].

---

(١) الأصول في النحو، ١: ٣٥٤.

(٢) المقتضب، ٤: ٢٠٦، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢: ٧٥٤- ٧٥٥.

(٣) الكتاب، ٢: ١٩٧- ١٩٨.

(٤) الأصول في النحو، ١: ٣٣١، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢: ٧٥٣- ٧٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا، فليس في الكلام المنطوق حالتان للنكرة، وإنما هناك موقفان مختلفان اختلافاً واضحاً، فإذا ما كان المنادى مفرداً، غير معروف الاسم، غيرملتبس بغيره، أو كان مقصوداً بالخطاب عارفاً أنه قصد فهو معرفة لا نكرة، ولا يحتمل الموقف أن ينادى نداء النكرة، أما المنادى المختلط بغيره، الذي يقصده المتكلم، من حيث هو فرد ممن يختلط بهم، أو المنادى المخفي عن المنادي، ووجوده ملموس فإنه ينادى نداء النكرة، ولا يحتمل الموقف نداء المعرفة، فالأعمى في غالب أمره ينادي نكرة؛ طالباً العون، ولكنه إذا انفرد بمخاطبه، وكان المخاطب معهوداً له فإنه يناديه معرفة.

ولكن النكرة المكتوبة تبقى مترجحة بين الحالتين، ولما وردت نماذج منها على النحويين فقد كان لا بد لهم من أن يتخيلوا سياقات نطقها، وظروف ناطقيها، وطريقة نطقها، وقف ابن يعيش على قول الشاعر:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن ندامايَ من نجران أن لا تلاقيا

فقال: «فالشاهد فيه نصب «راكب»؛ لأنه منادى منكور، إذ لم يقصد قصد راكب بعينه، إنما أراد راكباً من الركبان يبلغ خبره، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أسيراً»[1]. فقصد القائل ولحظة القول، وملابساته تكشف عن سبب التنكير، ولو كان الشاعر غير أسير، مشاهِداً لمخاطَبه، جاهلاً باسمه، لنادى معرفة، إلا إذا كان هناك راكبون معه.

تابع المنادى:

ثمة حالات لتابع المنادى يحتمل فيها التابع حالتين نحويتين في اللغة المكتوبة، ولكنه في اللغة المنطوقة يحتمل حالة واحدة، بناء على طريقة الأداء، ومقصد المتكلم، وموقف المستمع من وضوح المنادى، ويتبدى هذا من موازنة سيبويه بين تابع المنادى عندما يكون وصفاً لاسم الإشارة، وعندما يكون وصفاً للعلم، والأغلب على وصف اسم الإشارة أن ينطق ملازماً له، لحاجته إليه، وليس الأمر كذلك في وصف العلم في وقائع الكلام، إذ من المعهود أن يقع ذلك الوصف بعد أن يلمس المتكلم غموض العلم عند المستمع، ما لم تكن حاجته إلى هذا الوصف

---

(١) شرح المفصل، ١: ١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حاجة مدح أو ذم، أو بيان المقصود، وفي حالة النداء فإن الأصل العام أن يكون تابع اسم الإشارة مبنياً؛ «يا هذا الرجلُ» ويترجح تابع العلم بين البناء والنصب؛ «يا زيدُ الطويلُ، أو الطويلَ»، قال سيبويه، بعد أن ذكر تابع اسم الإشارة: «وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيدُ الطويلُ، من قبل أنك قلت: يا زيدُ، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خفت أن لا يعرف، فنعته بالطويل، وإذا قلت: يا هذا الرجلُ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف»[١] ثم يصل سيبويه إلى وصف الحالة التي يُحمل فيها تركيب اسم الإشارة على التركيب الآخر فيقول: «وقال الخليل- رحمه الله-: إذا قلت: يا هذا، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت»[٢]. وقد أوضح المبرد هذا فقال: «وكذلك يا هذا الرجلُ إذا جعلت «هذا» سبباً إلى نداء الرجل، فإذا أردت أن تقف على هذا، كما تقف على زيد فتنادي، تقول: يا هذا، ثم تنعته، كنت في النعت مخيراً، كما كنت في نعت زيد»[٣].

وهكذا، فإن السياق والأداء يتحكمان في تابع المنادى، فإذا قال المتكلم: «يا هذا» أو «يا زيدُ» ولم يتوقف وتابع كلامه على نحو يجعل نهاية «زيد» أو نهاية «هذا» تتحد مقطعياً مع بداية الصفة؛ «الطويل» و«الرجل» فإن ثمة حالة واحدة «يا هذا الرجلُ» و«يا زيدُ الطويلُ» لا غير، أما إذا توقف المتكلم، بعد أن خال أنه لم يبلغ مراده، لوجود آخرين التبس بهم المنادى، فإنه ينتقل إلى الحالة الثانية التي تجيز الوجهين، بناء على اختلاف التقدير، ومثل هذه الحالة لا يجوز في الكلام المكتوب البتة في وصف اسم الإشارة، لأن الكاتب يقصد الوصف قصداً.

وبقي أن نشير إلى أن بعض الألفاظ التي أجريت مجرى مخصوصاً في النداء؛ لكثرة استعمالها، هي من الألفاظ التي يحتاج إليها الناس في محاوراتهم، ولم تكن كثرة استعمال هذه الألفاظ بأثر من لغة المكتوب، بل كانت بأثر من اللغة المنطوقة، كما هو الحال في نداء «أب»، و«أُمّ»، و«صاحب»، و«فل»، قال المبرد مبيناً جريان بعض ذلك في أعراف الناس: «ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا

---

(١) الكتاب، ٢: ١٨٩.

(٢) الكتاب، ٢: ١٩٢.

(٣) المقتضب، ٤: ٢١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعرف، ولمن لا رحم بينه وبينه: يا بن عم، ويا بن أم، حتى صار كلاماً شائعاً مخرجاً عمن هو له»[١].

الندبة:

على الرغم من مجيء بعض تراكيب من أسلوب الندبة في الكلام المكتوب، وهي فيه على وجه الحكاية، فإن الندبة كانت ظاهرة من ظواهر اللغة المنطوقة، بل كانت ظاهرة مختصّة بطائفة النساء في تفجعهن، قال الأخفش: «الندبة لا يعرفها كل العرب، وإنما هي من كلام النساء»[٢]، وقد اعتمد ابن يعيش مقولة الأخفش في بيان طبيعة المندوب، وما يترتب على ذكره في الندبة فقال: «واعلم أن الندبة لما كانت بكاء ونوحاً بتعداد مآثر المندوب وفضائله، وإظهار ذلك ضعف وخور؛ ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان؛ لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن- وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها، لكي يعرفه السامعون، فيكون عذراً له عندهم، ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله»[٣] والمندوب ينطق بأداء مخصوص، مبين للغاية منه، «والندبة يلزمها «يا» و«وا»؛ لأنهم يحتلطون، ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم»[٤].

ومدة المندوب هذه قد تلحق المنادى لتقوية الإسماع والإرسال، ويبدو أن هذه المدة كانت من سمات المنادى البعيد في اللغة المنطوقة، فضلاً على تميزه بأدواته، «وتزاد، في آخر الاسم في النداء، الألف التي تبين بالهاء في الوقف، إذا أردت أن تسمع بعيدا»[٥]، وعلى ذلك «تقول: يا زيداه، إذا ناديت بعيداً، هذا إذا وقفت على الهاء وهي ساكنة، وإنما تزاد في الوقف لخفاء الألف، كما تزاد لبيان الحركة في قولك: غلاميه، وما أشبه ذلك، [و] إذا وصلت ألف النداء بشيء أغنى ما بعد الألف

(١) المقتضب، ٤: ٢٥١.

(٢) الأصول في النحو، ١: ٣٥٨.

(٣) شرح المفصل، ٢: ١٤.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٣١، وينظر: منه، ٢: ٢٢٠- ٢٢١.

(٥) الأصول في النحو، ١: ٣٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الهاء فقلت: يا زيدا أقبل، ويا قوما تعالوا»[١]، وهذا الاختلاط الناتج عن اتحاد الصورة في المكتوب منتف تماماً في اللغة المنطوقة.

وعلى النقيض من هذا يحدث التداخل بين المندوب والمنادى البعيد بحذف هذه المدة من المندوب، ومع الأهمية التمييزية لإلحاق الألف في الندبة عند استخدام أداة النداء «يا» فإن الرضي لم يجد بأساً في حذف هذه المدة إذا أغنى السياق عنها، قال: «وقال الأندلسي يجبُ إلحاقها مع «يا»؛ لئلا يلتبس بالنداء المحض، والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع «يا»؛ أيضاً».[٢] ووجوب الإلحاق إنما يكون في الكتابة لا في النطق، كما أن وجوب الإسقاط؛ إسقاطها من المنادى بـ«يا»، إنما يكون في الكتابة لا في النطق، الذي يمتلك من عناصر المقام ما يدل على الندبة أو النداء، حتى وإن حذفت الأداة.

وعلى ما يبدو فإن هذه المدة لم تكن قصراً على الندبة، أو النداء، بل كانت تتجاوز ذلك إلى بعض مواقف السكت «فإذا أرادوا السجع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف الندبة على كلام يريدون أن يسكتوا عليه، وألحقوا الهاء، لا يبالون أي كلام كان»[٣].

التخصيص:

الأصل في التخصيص أن يقع بنعت الاسم المعرفة، بنعت مطابق له في الإعراب، ملازم له في النطق، سواء أقصد بهذا النعت مطلق التخصيص والبيان؛ لتمييز المخصص عما يشركه في لفظه، أم قصد به مدح المنعوت أو ذمه، ويقع مثل هذا التخصيص في الكلام المكتوب وقوعه في المنطوق.

وللغايات ذاتها يقع التخصيص في أنساق لغوية تتميّز بعدم مطابقة المخصِّص للمخصص في الإعراب، وعدم ملازمته في النطق، وقد يطابقه في الإعراب عرضاً، ويبقى متميزاً بطريقة النطق.

---

(١) الأصول في النحو، ١: ٣٤٨.

(٢) شرح الكافية، ١: ١٥٦، وينظر: شرح المفصل، ٢: ١٤.

(٣) الأصول في النحو، ١: ٣٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأصل في مثل هذا التخصيص أن يكون من وقائع الكلام المنطوق لا المكتوب؛ ولذلك فقد جاء مجمل الكلام المكتوب محتملاً لروايات متعددة بناءً على تخيل المقصد منه، وظروفه، فإذا جاء الاسم المخصَّص مجروراً احتمل المخصِّص الجر صفة، والنصب بعد توقف في الكلام، على تقدير: أعني، إذا كان ملتبساً بغيره، وعلى تقدير: أذم، أو أمدح، إذا لم يكن ملتبساً بغيره، واحتمل الرفع، أيضاً، على تقدير: هو؛ قبله، بعد توقف، وإذا جاء المخصص مرفوعاً أو منصوباً انتفى الجر عن المخصص، وأصبحت حالة النصب مع حالة النصب، محتملة لتفسيرين؛ صفة لازمة، والتفسير السابق للنصب، كما تصبح حالة الرفع مع الرفع محتملة لمثل ذلك؛ صفة، أو خبراً.

وبمثل ذلك، وجه سيبويه جملة ما جاء من الكلام المكتوب بمقتضى ما تأتى له من استرجاع لظروف القول[1]، ولكن اللغة المنطوقة، أو تلكم الشواهد لحظة نطقها، لا تحتمل إلا وجهاً واحداً، يتيقنه المستمع من هيأة القول وملابساته.

ويعنينا- في هذا المقام- تنظير سيبويه المستند إلى أعراف المجتمع في توجيه ما يقع من مدح أو ذم أو ترحم، قال في توجيه التعظيم: «واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها؛ لو قلت: مررت بعبدالله أخيك صاحب الثياب أو البزاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح»[2].

وهكذا يحدد سيبويه الحقول الدلالية التي تناسب التعظيم، بناء على أعراف المجتمع، فلا يجوز: «مررت بعبد الله البزاز» إذا قصد به التعظيم، ويجوز هذا إذا قصد به الوصف، أي: «أعني البزاز»، أو في مجتمع تمدح فيه هذه الصنعة.

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢: ٦٢- ٧٤.

(٢) الكتاب، ٢: ٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم يحدد المقام الذي يقال فيه ذلك، بأن يكون المعظم معروفاً عند المستمع، مشتهراً بما عظم به، فلا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله الصالح، إذا أردت التعظيم، ولم يكن المستمع على خبر بعظمة عبد الله، فإذا كان على خبر بها جاز ذلك، وإلا، فإن ذلك لا يجوز إلا بقصد التخصيص المطلق، إذا كان ملتبساً بغيره، ولذلك قال سيبويه: «وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال: مررت برجل زيد، فتنزله منزلة من قال لك: من هو؟ وإن لم يتكلم به،فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم»[١] وإنزاله هذه المنزلة لا يتم إلا إذا رآه المتكلم عارفاً لهم، كما أن الأول أنزل مستمعه منزلة المتسائل عندما شاهد ذلك بادياً عليه.

ويجري الشتم والذم مجرى التعظيم في مواضعه ومنزلته من عادات المجتمع؛ «تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره،ولكنه شتمه بذلك»[٢].

والأمر ذاته يقال عن الترحم، «والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة، ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب»[٣]، ويتحوط سيبويه مرة ثانية، بأن الترحم يمتنع حمله على النعت في حالات مخصوصة «فإذا قلت: بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك، فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنك لست تحدّث عن غائب».[٤]

ومثل ذلك ما يقع من تخصيص المتكلم ذاته، سواء أراد فخراً وابتهاءً أم أراد تواضعاً، ومثل الأول: إنا، معشر العرب، نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولم يظهره؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان،

---

(١) الكتاب، ٢: ٧٠.

(٢) الكتاب، ٢: ٧٠.

(٣) الكتاب، ٢: ٧٤- ٧٥.

(٤) الكتاب، ٢: ٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومعشر؛ مضافة، وأهل البيت، وآل فلان، ومثل الثاني قولك: إنا، معشر الصعاليك، لا قوة بنا على المروءة[١]، وقد يكون هذا النوع من التخصيص أكثر أنواعه إلفة في الكلام المكتوب، ويحمل على هذا الباب ما يقع من تخصيص، بقصد التوكيد، بأسلوب النداء، ولكنه ليس منادى «وذلك قولك: أما أنا فأفعل كذا وكذا، أيها الرجل، ونفعل نحن كذا وكذا، أيها القوم، وعلى المضارب الوضيعة، أيها البائع، واللهم اغفر لنا، أيتها العصابة، وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيتها العصابة، وأيها الرجل، أراد أن يؤكد، لأنه قد اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، توكيداً، ولا تدخل يا ههنا؛ لأنك لست تنبه غيرك»[٢].

وجملة القول: إن التخصيص، وما يتداخل معه، يحتمل في اللغة المنطوقة وجهاً واحداً تتحكم فيه مقاصد المتكلم أولاً، وملابسات الكلام، وفهم المستمع من بعد ذلك، ثم هو يتبين من طبيعة النطق وطريقته.

الاستفهام

أساليب الاستفهام معروفة بينة، وكذلك أدواته وسماتها؛ تخصيصاً أو تعميماً، والاستفهام من لغة المواقف الحوارية، مكتوبة كانت أم منطوقة، وحق الإجابة فيه أن لا تعمد إلى إعادة أي عنصر من عناصر السؤال، فأحرف الجواب «قد يكتفى بها في الجواب، فيقال: أقام زيد؟ فيقال في جوابه: نعم، أي: نعم، قد قام، فنعم قد أفادت إيجاب الجملة بعدها، إلا أنها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها، واللفظ إذا حذف، وكان عليه دليل وهو مراد، كان في حكم الملفوظ، وكذلك سائرها»[٣]. وكان الجرجاني قد أشار إلى أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً، فإن الأكثر أن لا يذكر الفعل في الجواب، ويقتصر على الاسم وحده؛ فتقول في جواب من يقول: من فعل هذا؟: زيد، ولا يجب أن تقول: فعله زيد[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢: ٢٣٣- ٢٣٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٣٢.

(٣) شرح المفصل، ٨: ٦، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٢١٤.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٤- ١٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل تغيب هذا الجانب في اللغة المكتوبة، وفي قواعدها، على السواء، قد أدى إلى شيوع نمط الإجابة التفصيلية، والسؤال المعيد لوقائع الكلام، فعندما يكون الكلام على حضور محمد بين المتكلم والمستمع فإن السؤال عن حضوره يكون بأداة السؤال حسب: متى؟ والإجابة عن ذلك بتحديد الوقت، حسب؛ يوم السبت. وليس هناك ما يدعو لتفصيل السؤال: متى حضر محمد؟ وليس هناك ما يدعو إلى التكرار في الإجابة: حضر محمد يوم السبت.

ولعل هذا التغيب، كذلك، يكون مسؤولاً عن القصور في التمييز بين الإجابة بـ«بلى» والإجابة بـ «نعم» أو «لا».

وتختلف الغاية من الاستفهام باختلاف الموقف ومقاصد المتحدث، قال ابن جني: «... وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء: منها أن يُري المسؤول أنه خفي عليه، ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسؤول؛ هل هو عارف بما السائل عارف به، ومنها أن يري الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد، لما له في ذلك من الغرض، ومنها أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه، حتى إن حلف بعد، أنه قد سأله عنه، حلف صادقاً، فأوضح بذلك عذراً، ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها، وبسببها»[1] ولعل بعض هذه المقاصد يقع في اللغة المكتوبة، لغايات بيانية بلاغية، وخاصة ما جاء منه في القرآن الكريم، أما في اللغة المنطوقة فإن المقاصد منه مقامية سياقية، وهي في هذه المنطوقة أوضح، وفيها أفشى وأشيع.

هذا مجرى الاستفهام إذا وقع بابتداء من المتكلم، يقع في المكتوب ويترجح في المنطوق، ولكن ثمة أنماطاً من الاستفهام تكاد تكون قصراً على اللغة المنطوقة، وتختلف هذه الأنماط من حيث اختلاف طبيعة المستفهم عنه، والغاية من الاستفهام، وتتوافق في أنها تأتي من قائلها تعقيباً على كلام سمعه.

---

(١) الخصائص، ٢: ٤٦٤ - ٤٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد عقد سيبويه مجموعة من الأبواب لمثل هذا الاستفهام، وتبعه آخرون، ولكن، بتقاصر متفاوت أو تفصيل في اختلاف اللهجات واختلاف التوجيهات، ولذلك، نقتصر في ذلك على عبارة سيبويه.

والنمط الأول من هذا الاستفهام هو السؤال عن المعرفة، استثباتاً واستفساراً أو جحداً وإنكاراً، وقد أفرد ثلاثة أبواب للكلام على توجيه الاستثبات، وكان قد مهد لذلك- قبلاً- فسأل الخليل: «قلت: فإن قال: رأيت عبد الله، أو: مررت بعبد الله؟ قال: فإن الكلام أن لا تقول: أياً؟ ولكن، تقول: من عبدُ الله؟ وأيٌّ عبد الله؟ لا يكون إذا جئت بأي إلا الرفع، كما أنه لا يجوز إذا قال: رأيت عبد الله، أن تقول: منا؟ وكذلك لا يجوز إذا قال: رأيت عبد الله، أن تقول: أيا؟ »[1]. ثم جعل سيبويه الباب التالي لتفسير ذلك، فقال: «لأنه إذا ذكر عبد الله، فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري: الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكرهوا أن يجري هذا مجرى النكرة، إذا كانا مفترقين. وكذلك: رأيته ورأيت الرجل، لا يحسن لك أن تقول فيهما إلا: من هو ومن الرجل؟ »[2] ولكن هذا، الذي لا يحسن، قد يحسن إذا أخطأ المتكلم في تقديره لمدى معرفة المستمع، فتكلم بما يظنه معرفة عند المخاطب وهو نكرة عنده، قال سيبويه: «وقد سمعنا من العرب من يقال له: ذهبنا معهم، فيقول: مع منين؟ و: قد رأيته[3]، فيقول: منا؟ أو: رأيت منا، وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدّث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع، كما سأل حين قال: رأيت رجلاً»[4]. وأوضح السيرافي هذا الموقف الكلامي فقال: «إنما جاز أن يقول: مع منين، وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، أو عن الهاء في رأيته؛ لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالمكنى، ولم يكن عارفاً به، فأورد

(١) الكتاب، ٢: ٤٠٧- ٤٠٨، وينظر: الأصول في النحو،٢: ٣٩٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٤١٢.

(٣) الضمير ليس عائداً على سيبويه، كما يظهر ويظن، فثمة محذوف بعد الواو، والتقدير ويقال له: قد رأيته.

(٤) الكتاب، ٢: ٤١٢، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٣٩٥، وشرح المفصل، ٤: ٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسألته على غير ما ذكره المتكلم، وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به، وهو أن يقول: ذهبنا مع رجال... الخ، فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب، رده المخاطب إلى الحق في حال نفسه؛ أنه غير عارف، وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به»[١].

والباب الثاني بين فيه سيبويه اختلاف العرب في طريقة الاستثبات بمن عن المعرفة فقال: «هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن. اعلم أن أهل الحجاز يقولون، إذا قال الرجل: رأيت زيداً: من زيداً؟ وإذا قال: مررت بزيد، قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبد الله. قالوا: من عبدُ الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين»[٢]. ثم أوضح سيبويه السبب الذي جعل لغة التميميين أقيس؛ لأنها تطرد على وتيرة واحدة في العلم والكنية وفي الوصف والعطف مع من، حيث تلتزم التميمية الرفع سواء أكان المسؤول عنه مرفوعاً أم كان غير مرفوع، ثم إن الرفع يطرد مع بقية أدوات الاستفهام الأخرى، عند الحجازيين والتميميين على السواء، «وإنما جازت الحكاية في من، لأنهم لمن أكثر استعمالاً، وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره، وإن أدخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن، أو: ومن، لم يكن فيما بعده إلا الرفع»[٣]. وكان قد قال: «ولا تجوز الحكاية فيما بعد أي، كما جاز فيما بعد من؛ وذلك أنه إذا قال: رأيت عبد الله، قلت: أيٌّ عبد الله؟ وإذا قال: مررت بعبد الله. قلت: أيٌّ عبد الله؟ وإنّما جازت الحكاية بعد من في قولك: من عبد الله؟ لأن أيا واقعة على كل شيء، وهي للآدميين، ومن، أيضاً، مسكنة في غير بابها، فكذلك يجوز أن تجعل ما بعد من في غير بابه»[٤].

---

(١) الكتاب؛ بولاق، ١: ٤٠٣.

(٢) الكتاب، ٢: ٤١٣، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٣٩٤- ٣٩٥، والمقتضب، ٢: ٣٠٩- ٣١٠، و٤: ٢٥٦ والخصائص، ٣: ٣٤، وشرح المفصل، ٤: ١٩- ٢٠، ٢٤.

(٣) الكتاب، ٢: ٤١٤.

(٤) الكتاب، ٢: ٤٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والباب الثالث أبان فيه سيبويه طريقة الاسترشاد عن نسب المذكور على مسمع المسترشد، قال: «هذا باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه، وذلك قولك: رأيت زيداً، [فيقول]: المنيٌّ؛ فإذا قال: رأيت زيداً وعمراً قلت: المَنِيَّين؟ فإذا ذكر ثلاثة قلت: المَنِيِّين؟ وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤول، إن كان مجروراً أو منصوباً أومرفوعاً، كأنك قلت: القرشي أم الثقفي؟ فإن قال: القرشيَّ نصب، وإن شاء رفع على هو، كما قال: صالح، في: كيف كنت؟ فإن كان المسؤول عنه من غير الإنس فالجواب الهنُ والهنة، والفلان، والفلانة؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين»[١].

وواضح مقدار تجاذب الحديث بين المتكلم والسامع، وبناء أحدهما حديثه على حديث الآخر؛ يقال: رأيت زيداً، فيسأل آخر: المنيٌّ؟ فيجيبه: القرشيَّ، أو القرشيٌّ؛ أي هو، ويقال: جاء الرجال، فيسأل: المنيّون؟ فيجاب: القرشيون، أو العراقيون، تجاوزاً عما قاله ابن يعيش، حيث قال: «ولا يحسن أن يقع في جواب المني غير النسب إلى الأب، نحو: الثقفي والقرشي، ولا يحسن: البصري أو المكي، لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الإنسان»[٢] وهذا ليس بلازم؛ لأن أكثر أغراض العرب- الآن- السؤال عن المكان، ولا يسأل عن النسب إلى الأب إلا في البيئة الاجتماعية الضيقة.

ثم أفرد سيبويه باباً تحدث فيه عن الاستفهام الإنكاري، تعقيباً على كلام سابق وهو «باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام، إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر» فإذا قال: رأيت زيداً. قلت: أزيدَنيه؟ وإذا قال: مررت بزيد. قلت: أزيدِنيه، وإذا قال: هذا زيد. قلت: أزيدُنيه، ومن العرب من يجعل بين هذه الزيادة والاسم «إن» فيقول: أزيدنإنيه[٣].

---

(١) الكتاب، ٢: ٤١٥، وينظر: المقتضب، ٢: ٣٠٦- ٣١١، والأصول في النحو، ٢: ٣٩٥، والخصائص، ١: ٣٤٩.

(٢) شرح المفصل، ٤: ٢٠.

(٣) ينظر: الكتاب، ٢: ٤١٩- ٤٢١، وينظر :الأصول في النحو، ٢: ٣٧٤، ٣٩٨، والخصائص، ٢: ٤٦٤ و٣: ١٠٨، ١٥٤، ١٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يكون القصد، من هذا الإنكار، إنكار معرفة الشخص، أو إنكار حدوث الفعل، «وقد يقول لك الرجل: أتعرف زيدا؟ فتقول: أزيدنيه؟ إما منكراً لرأيه أن يكون على ذلك، وإما على خلاف المعرفة، وسمعنا رجلاً من أهل البادية، قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه؟! منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج»[١].

«وقد يقول الرجل: إني قد ذهبتُ، فتقول: أذهبتوه؟ ويقول أنا خارج، فتقول: أنا إنيه، تلحق الزيادة ما لفظ به، وتحكيه؛ مبادرة له، وتبييناً أنه ينكر عليه ما تكلم به»[٢].

ولكن هذه الزيادة ليست لازمة، فقد يقع الإنكار دون هذه المدة؛ «وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى»[٣].

ثم ينبه سيبويه إلى أن هذه المدة لا تقع مع الاستفهام الاسترشادي.[٤]

والنمط الثاني، من الاستفهام الحواري، يختص بالاستفهام عن النكرة، وقد عقد سيبويه بابين لذلك؛ أحدهما لـ«أي» والآخر لـ«من».

قال في الأول: «هذا باب أي إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة، وذلك أن رجلاً لو قال: رأيت رجلاً، قلت: أيًّا؟ فإن قال: رأيت رجلين، قلت: أيّين؟ وإن قال: رأيت رجالاً، قلت: أيّين؟ فإن ألحقت يا فتى في هذا الموضع [يعني إذا وصلت] فهي على حالها قبل أن تلحق يا فتى. وإذا قال: رأيت امرأة، قلت: أيةً يا فتى؟ فإن قال: رأيت امرأتين، قلت: أيّتين يا فتى؟ فإن قال: رأيت نسوة، قلت: أيات يا فتى؟ فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت أيا، وإن تكلم به مرفوعاً رفعت أيا؛ لأنك إنما تسألهم على ما وضع عليه المتكلم كلامه».[٥]

---

(١) الكتاب، ٢: ٤٢٠، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٢٩٨، والخصائص، ٣: ١٥٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٤٢٢.

(٣) الكتاب، ٢: ٤٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب، ٢: ٤٢٢.

(٥) الكتاب، ٢: ٤٠٧، وينظر: المقتضب، ٢: ٣٠٢- ٣٠٣، والأصول في النحو، ٢: ٣٩٤، وشرح المفصل، ٤: ١٤-١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والباب الثاني اعتنى فيه بتوجيه الفارق بين «أي» و«مَن»، بسبب بناء «من»، وقد فصل القول في حالات الاستثبات بها، رفعاً أو جراً أو نصباً، وتذكيراً أو تأنيثاً، وإفراداً أو تثنية أو جمعاً، ووصلاً أو وقفاً[١].

ولعل بعض ما وجهه سيبويه في هذه الأبواب يبدو مستغرباً، ولكنه كان جارياً على ألسنة العرب ومحاوراتهم، قال ابن جني: «فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا: ضرب من منا»[٢].

ومما يختص بالمنطوقة، من مظاهر الاستفهام «باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام» عند المبرد؛ قال في بيانه: «وذلك قولك- إذا قال القائل: رأيت زيداً عند عمرو-: أوَ هو ممن يجالسه؟ استفهمت على حد ما كنت تعطف، كأن قائلاً قال: وهو ممن يجالسه، فقال: أوَ هذا كذا؟»[٣].

التعجب

التعجب نمطان معهودان، يجريان في المكتوب والمنطوق على السواء، بيد أن اللغة المنطوقة تستخدم أنماطاً أخرى تختص بها، ويقل وقوعها في المكتوب، فقد جعل سيبويه دخول اللام المفتوحة على المستغاث به والمتعجب منه في باب واحد، ومما جاء من ذلك في التعجب، يا للعجب ويا للفليقة «وقالوا: يا لَلعجب ويا للماء، لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب، أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك، ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي، أي: تعالين فإنه لا يستنكر لكن، لأنه من إبانكن وأحيانكن، وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة»[٤]. وقد يقع هذا التعجب بغير اللام كما أشار ابن السراج[٥] وقال- أيضاً-: «وربما تعجبوا بالنداء تقول: يا طيبك من ليلة، ويا حسنه رجلاً، ومن رجل، ومن ذلك قولك: يا لك فارساً،

(١) ينظر: الكتاب، ٢: ٤٠٨- ٤١١؛وينظر: المقتضب، ٢: ٣٠٢- ٣٠٥، والأصول في النحو، ٢: ٣٩٦، وشرح المفصل، ٤: ٢٣.

(٢) الخصائص، ١: ٣٤٩.

(٣) المقتضب، ٣: ٣٠٧، وينظر: منه، ٣: ٣٠٨، والكتاب، ٣: ١٨٧- ١٨٨.

(٤) الكتاب، ٢: ٢١٧- ٢١٨، وينظر: الأصول في النحو، ١: ٣٥٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو، ١: ٣٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويا لكما، ويا للمرء»[١] وقد يقع التعجب بأسلوب القسم، «ومن ذلك أنك تقول تالله لأفعلن، فتقسم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم؛ لأن المعنى الذي يوجب التعجب إنما وقع هاهنا»[٢].

ومثل هذا التعجب، وسابقه، إنما يتضح من سياق الكلام وطريقة الأداء.

ومما يكاد يكون خاصاً بالمنطوق التعجب بجملة إخبارية في ظاهرها، قال سيبويه: «والتعجب كقولك: هذا الرجل، وأنت تريد أن ترفع شأنه»[٣]. وليس من شك أن سيبويه يدرك خصوصية النطق والأداء في السياق الذي تكون فيه «هذا الرجل» جملة تعجبية، ومثل ذلك وقوع التعجب بأسلوب الاستفهام، قال سيبويه: «ألا ترى أنك تقول: سبحان الله، من هو؟ وما هو؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب، ولو كان خبراً لم يجز ذلك، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول: من هو، وتسكت»[٤]. وفي الاستفهام الإنكاري المخصوص بزيادة المدة، قد يقول الرجل: «قد قدم زيد، فتقول: أزيدنيه؟ غير راد عليه، متعجباً أو منكراً عليه أن يكون رأيه على غير أن يقدم، أو أنكرت أن يكون قد قدم»[٥].

وسواء أوقع التعجب بجملة إخبارية أم وقع بجملة استفهامية، فإن الأداء الصوتي هو الذي يوجه التركيب.

وقد يعد مما يخص المنطوق ما قاله ابن السراج في التعجب من الاسم المعرف بالألف واللام، قال: «وقال قوم: لا يتعجب مما فيه الألف واللام إلا أن يكون بتأويل جنس، لا تقول: ما أحسن الرجل، فإن قلت: ما أهيب الأسد، جاز، والذي أقول أنا في هذا: إنه إذا عرف الذي يشار إليه فالتعجب جائز»[٦]. والسبيل إلى معرفة المشار إليه سياق الكلام، بحيث تكون «ال» للعهد الحضوري، أو الذهني، في إثر حديث عن مخصوص.

---

(١) الأصول في النحو، ١: ١١٠.

(٢) المقتضب، ٤: ١٧٥.

(٣) الكتاب، ٢: ٩٦.

(٤) الكتاب، ٢: ١٨١.

(٥) الكتاب، ٢: ٤٢٠.

(٦) الأصول في النحو، ١: ١٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من أن التوجيه النحوي اللاحق كان يصرف عنايته إلى التعجب بالصيغ القياسية، وشروط التعجب لما يتعجب منه، ومسوغات منع ما لا يجوز التعجب منه، أو به، وإلى تأويل النصوص التي خرجت على ذلك- على الرغم من هذا، فإن نصوص الموروث الشفوي تشير إلى أن طرائق التعجب لا تضبط بقاعدة، فهو يقع بصيغة الاستفهام أكثر من وقوعه بإحدى الصيغتين القياسيتين، سواء أكان الاستفهام مذكور الأداة أم كان محذوفها، وقد يقع التعجب بإعادة كلام القائل، كما مر في الحديث عن الاستثبات ومدة الإنكار.

والذي يميز أسلوب التعجب ويوجهه هو الأداء الصوتي، ومشاهدة ملامح الوجه التي تبين المقصد منه.

الضمائر

قد تقتضي اللغة المنطوقة نوعاً من الضمائر المقامية، التي تلحق لتبيان المحدث المقصود، في مواقف يجتمع فيها مع بعض بني جنسه، وقد أشار سيبويه، غير مرة، إلى إقحام هذه الضمائر في الوقائع الكلامية، لتبين المقصود بالدعاء أو الأمر، قال: «واعلم أن رويداً تلحقها الكاف، وهي في موضع افعل، وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت رويداً، إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص؛ لأن رويد تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول؛ استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره، فلحاق الكاف كقولك: يا فلان، للرجل، حتى يقبل، عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه، منصتاً لك فتركت يا فلان، حين قلت: أنت تفعل، استغناء بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه؛ توكيدا»[1] ومثل هذا الضمير يلحق المفعول المطلق في الدعاء في مثل: سقياً، وخيبة[2]، والمفعول به في الدعاء، مثل: تربا وجندلا[3]. كما قد يلحق الفعل مثل: أرأيتَك، أرأيتكم[4].

(١) الكتاب، ١: ٢٤٤، وينظر: منه، ١: ٢٩٥، ٣٩٤ و٢: ٢٨٠، والمقتضب، ٣: ٢٠٩- ٢١٠، والمقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٥٧١.

(٢) ينظر: الكتاب، ١: ٣١٢، ٣١٣.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٣١٤.

(٤) ينظر: الكتاب، ١: ٢٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللعلة ذاتها لحقت هذه الكاف أسماء الإشارة لتبين المخصوص بالخطاب، قال ابن السراج: «فإنما زدت الكاف على «ذا»، وكانت «ذا» لما يومي إليه بالقرب. فإذا قلت ذلك، دلت على أن الذي يومي إليه بعيد، وكذلك جميع الأسماء المبهمة، إذا أردت التراخي زدت كافاً للمخاطبة، لحاجتك أن تنبه بالكاف المخاطب، ونظير هذا هنا وههنا، وهناك وهنالك، إذا أشرت إلى مكان، فإن سألت رجلاً عن رجل قلت: كيف ذاك الرجل؟ فتحت الكاف، فإن سألت امرأة عن رجل قلت: كيف ذاك الرجل؟ فكسرت الكاف... فإن سألت رجلاً عن امرأة قلت: كيف تلك المرأة؟ فإن سألت المرأة عن امرأة قلت: كيف تلك المرأة؟ تكسر الكاف ...»[1]. ويسرد ابن السراج الحالات المختلفة للضمير، باختلاف المخاطب؛ جنساً وعدداً.

ولعل حديث ابن السراج السابق لا يحمل ما يدل على أن ذلك من خصائص اللغة المنطوقة، ولكن النظرة الموازنة بين عمومية هذا التقعيد، ومقدار شيوعه في النصوص اللغوية، تؤكد أن ذلك التعميم جاء بأثر من تميز هذا الضمير في اللغة المنطوقة، في المقام الأول، وإذا نظرنا إلى اللغة المكتوبة، غير الحوارية، وجدنا أن ضمير الخطاب المقامي هو الكاف المفتوحة؛ إذ ليس هناك ما يدعو إلى استخدام الضمائر الأخرى في المكتوب، خلا ضمير الجمع في مواقف التعظيم.

وبأثر من هذا، وبأثر من عدم عناية التوجيه النحوي، فقد تغيب هذا التمييز في اللغة العربية المعاصرة، فأصبح الضمير قصراً على الكاف المفتوحة في خطاب المفرد أو المثنى أو الجمع، تذكيراً أو تأنيثاً.

ولعلنا نجد إشارة لدى القدماء إلى جواز هذا المسلك، ولكنه أصبح في عرف المتكلمين- الآن- أصلاً، بعد أن كان لغة لبعض العرب؛ فمسلك التمييز هو اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس، وعليها معظم الاستعمال كما يشير ابن يعيش[2].

وتبيح اللغة المنطوقة استخدام ضمير المخاطب بدلاً من ضمير المتكلم في مواقف المناجاة الذاتية، قال سيبويه: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل

---

(١) الأصول في النحو، ٢: ١٢٧ - ١٢٨، وينظر: شرح المفصل، ٣: ١٣٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٣: ١٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إظهاره، قولك: هلا خيراً من ذلك، ..... وربما عرضت هذا الأمر على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: هلا أفعل»[١] ولا يقتصر ذلك على التحضيض، حسب- وإن لم يشر سيبويه- فقد يأمر المتكلم نفسه بصيغة أمْر المخاطب، وقد يلوم نفسه بمثل هذه الصيغة؛ لو درست، ولو فعلت كذا وكذا، وهو يعني نفسه، والإنسان «قد يخاطب نفسه فيقول: يا نفس لا تفعلين، كما يخاطب الأجنبي»[٢].

ومن الاستخدامات الغالبة على لغة المنطوق في استخدام الضمائر أن يأتي الضمير مع اسم الإشارة في جملة مكتملة، قال ابن السراج «فأما قولك: هذا هو، فبمنزلة قولك: هذا عبد الله، إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه، ألا ترى أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة؛ من هو، فتقول: هذا هو»[٣].

وقد يقع الضمير في مواقف التنبيه في صورة خبر لاسم الإشارة، دون أن يكون القصد من ذلك الإخبار به عنه، وإنما بقصد تنبيه المخاطب، قال سيبويه: «وحدثنا يونس- أيضاً- تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت».[٤]

ويبدو أن إقحام الضمير بين هاء التنبيه واسم الإشارة، كان من أثر اللغة المنطوقة، ومن وقائعها، قال ابن يعيش في توجيه «هأناذا» و«هاهوذا»: «والتقدير: هذا أنا، فاوقعوا أنا بين التنبيه والمبهم، وهذا إنما يقوله المتكلم إذا قدّر أن المخاطب يعتقده غائباً فيقول: هاأناذا، أي حاضر غير غائب، وكذلك هاهوذا»[٥]. ويبدو، أيضاً، أن ضمير الشأن كان من الأمور الشائعة في اللغة

---

(١) الكتاب، ١: ٢٦٨.

(٢) شرح المفصل، ٧: ٨٨.

(٣) الأصول في النحو، ١: ١٥٢.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٥٥.

(٥) شرح المفصل، ٨: ١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطوقة: قال ابن يعيش: «وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع، ويقع بعده جملة تفسره تكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر، نحو قولك: هو زيد قائم، أي الأمر زيد قائم، وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه، وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ؛ لما فيها من الوعد الوعيد»[١].

وقد التفت النحويون إلى ما يقع من تصرف في الضمائر بأثر من عادات الناس في الخطاب، سواء أكان هذا التصرف في اللغة المنطوقة أم كان في اللغة المكتوبة، قال ابن جني «فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم، تجافوا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم، وأدلة عليهم، إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأى الملك أدام الله علوه، ونسأله حرس الله ملكه، ونحو ذلك، وتحاموا إن رأيت، ونحن نسألك»[٢] وليس الأمر خاصاً بالملوك، بل يقع بين الناس عند مخاطبة من هم في مرتبة اجتماعية مرتفعة، ويكون ذلك باستخدام ضمير الغائب مفرداً، أو ضمير المخاطب في صيغة الجمع.

التعريف:

اتضح في أثناء الكلام على أركان الإسناد، أن ما يعد نكرة في المكتوب قد يكون معرفة في المنطوق، وأن المعرفة قد يجري التساؤل عنها كما لو كانت نكرة، لأن أمر التنكير والتعريف، يقاس بمدى معرفة المخاطب.

وسيتضح- لاحقاً- عند الحديث عن أثر المنطوق في التوجيه النحوي أن النحويين قد اعتدوا؛ اعتداداً واسعاً بالمواقف السياقية، وما فيها من مستمع ومتكلم، وما بينهما من إيماء أو إشارة، أو رؤية في تفسير مراتب المعرفة.

ونشير هنا إلى «أل» العهدية، فهي وإن وقعت في المكتوب، بعد منكر سبق ذكره ونعته، فإنها تقع في المنطوق في مواقف كلامية، وقد اعتمد ابن يعيش على الوقائع الكلامية وعناصرها في توجيه هذا التعريف، فلا بد لتعريف العهد، عنده،

---

(١) شرح المفصل، ٧: ١٠١.

(٢) الخصائص، ٢: ١٨٨، وينظر: شرح المفصل، ٣: ١٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من حضور المتكلم والمخاطب والشخص المعهود[١]، وقال في العهد الذهني: «فأما تعريف العهد، فنحو قولك: جاءني الرجل، تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد في رجل تشير إليه، ولولا ذلك، لم تقل جاءني الرجل، ولقلت: جاءني رجل، وكذلك مر بي الغلام، وركبت الفرس، كلها معارف؛ لإشارتك إلى أشخاص معينة، فأدخلت عليها الألف واللام لتعريف العهد، ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حديث رجل أو غيره، ثم يقبل ذلك فتقول: وافى الرجل، أي: الذي كنا في حديثه وذكره قد وافى»[٢].

وقال في العهد الحضوري: «وإنما أتى به وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة، مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما، ولا بد من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد، [فتدخل] فيه الألف واللام، فتأتي باسم الإشارة؛ وصلة إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور، فتقول: هذا الرجل فعل، أو يفعل»[٣]. وقال: «وأما تعريف الحضور فهو قولك لمن لم تره قط، ولا ذكرته: يا أيها الرجل أقبل، فهذا تعريف؛ لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدمه ذكر ولا عهد »[٤]، ومن ذلك «أن يذكر شيء فتعود لذكره، فتقول: الرجل، وكذلك الدار والحمار، وما أشبهه، كأن قائلاً قال: كان عندي رجل من أمره، ومن قصته، فإن أردت أن يعود إلى ذكره، قلت: ما فعل الرجل؟ للعهد الذي بينك وبين المخاطب من ذكره»[٥].

نفي الفعل وتوكيده:

يقع نفي الفعل وتوكيده في الكلام المكتوب مثل وقوعه في المنطوق وقد ميز التقعيد النحوي بين حالات النفي تمييزاً سياقياً، يعتمد على مقدار ثبات وقوعه عند السامع، كما ميز بين حالات التأكيد تمييزاً مقابلاً معتمداً على مقدار تشكك المستمع في وقوعه.

(١) ينظر: شرح المفصل، ٥: ٨٦.

(٢) شرح المفصل، ٩: ٢٠.

(٣) شرح المفصل، ٣: ٥٧.

(٤) شرح المفصل، ٩: ٢٠.

(٥) الأصول في النحو، ١: ١٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن تلكم الأدوات قد آلت- الآن- في غالب الأحيان- دون تمييز؛ فـ«لم يدرس» تعادل «ما درس» وهما تعادلان «لما يدرس» ولكن وقائع الكلام المنطوق، تجعل كل واحدة منها خاصة بموقف كلامي مخصوص، قال سيبويه في باب نفي الفعل: «إذا قال: فعل، فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل، فإن نفيه لما يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل»(١).

وفي موازاة هذا، فإن تأكيد الفعل يأتي متناغماً مع درجة نفيه، أو التشكك في وقوعه عند السامع، قال ابن يعيش: «لا يقال: قد فعل إلا لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأما قد فجواب هل فعل، لأن السائل ينتظر الجواب. وقال- أيضاً-: وأما قد فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل، وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفي، والمحدث ينتظر الجواب قال: لما يفعل، وجوابه، في طرف الإثبات، قد فعل، لأنه إيجاب لما نفاه، وقول الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر؛ يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنه متوقع أن يخبر به، قيل: قد فعل، وإذا كان المخبر مبتدئاً قال: فعل كذا وكذا»(٢).

وحقاً، أن هذا التأكيد، وذاك النفي يقعان في الكلام المكتوب لأغراض بيانية، ولكن هذا التمايز إنما كان بأثر من مجريات اللغة المنطوقة، ولعل وقوعها في المكتوب- في جملته- في العربية المعاصرة، جاء بأثر الخلط والاضطراب في المقام الأول.

بقي أن نشير إلى أن «لما» تمتاز في الكلام المنطوق، بأنها يكتفى بها في التعقيب على إخبار سابق، قال عنها في شرح المفصل: «فجَزَمَتْ كما تجزم لم، إلا أن الفرق بينهما أن لم لا تكتفي بها في الجواب، لو قال قائل: قام زيد، لم يجز أن تقول في جوابه: لم، حتى تقول: لم يقم، وإذا قال: قد قام، جاز أن تقول: لما»(٣).

---

(١) الكتاب، ٣: ١١٧.

(٢) شرح المفصل، ٨: ١٤٧، والأصول في النحو، ٢: ٢١١- ٢١٢.

(٣) شرح المفصل، ٧: ٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن خصوصيات نواصب الأفعال في الكلام المنطوق ما تنفرد به «إذن»؛ فالأصل فيها أن تكون جواباً، أو تعقيباً على كلام سابق، و«تقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنه فاعلاً، وإذن إخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر أنك في تلك الساعة في حال ظن وخيلة... ولو قلت: إذن أظنك، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»[١].ثم يكون التمييز بين عملها وإهمالها في الجواب بحسب الحقول الدلالية للألفاظ[٢]، فهي لا تعمل- مثلاً- إذا كان الفعل المجاب به قلبياً، مثل: ظن وحسب وخال.

أسماء الأفعال وأسماء الأصوات:

لم يكن عرضاً أن يكون لكل واحد من أسماء الأفعال فعل مرادف له، أو مقارب له في المعنى، ولم يكن عرضاً- كذلك- أن يكون الفارق بين كل اسم فعل وفعله المقابل له فارقاً سياقياً، أو بأثر من السياق، فاسم الفعل يدل على قوة في الردع أو الإخبار، ويأتي دالاً على السرعة والإيجاز والاختصار، قال ابن يعيش: «والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة»[٣]. وهو لا ينفك يؤكد ذلك مع ربطه بملابسات المقام؛ «وإنما كان الغالب فيها الأمر؛ لما ذكرناه من أن الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة، وذلك بابه الأمر لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة، وقرينة حال، أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر»[٤].

إن الأفعال المقابلة لأسماء الأفعال تشيع في المنطوق والمكتوب على حد سواء، ومثلها أسماء الأفعال الدالة على المضي فهي سماعية وقليلة، وتكاد تكون استثناءً في بابها كما يرى ابن يعيش[٥].

---

(١) الكتاب، ٣: ١٦، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ١٤٨- ١٤٩، وشرح المفصل، ٩: ١٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ٢: ١٤٨، وينظر: المقتضب، ٢: ١٠، والمقتصد في شرح الإيضاح، ٢: ١٠٥٤- ١٠٥٥.

(٣) شرح المفصل، ٤: ٢٥.

(٤) شرح المفصل، ٤: ٢٩، وينظر: منه، ٤: ٣٤، ٣٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل، ٤: ٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما أسماء الأفعال المضارعة، أو أسماء أفعال الأمر، فإن قسماً كبيراً منها يعد من وقائع المنطوق، وهي سماعية فطرية، تكاد تخرج بعفوية الغريزة عند الشعور بإحساس مخصوص فـ «وي» و«أوه» و«أخ» و«أف» و«آه» أصوات لا شعورية، ولعلها كانت أقرب إلى الحركات منها إلى الصوامت، ولعل النحويين عملوا على تقريبها. وتوجيه مثل هذه الأصوات اللغوية مبالغة صارخة في تتبع دقائق اللغة المنطوقة، ومن عجب أن يلمح النحاة تغير بعضها على ألسنة العامة، إذ يقولون «أفي» بياء غير ممالة، أو «أف» مخففة[١]، ولعلهم عدوا ذلك لحناً.

ومثل هذه الأصوات لا يمكن أن يرد في المكتوب إلا على وجه الحكاية في المواقف الحوارية.

والأمر ذاته يقال عن بعض أسماء أفعال الأمر السماعية، مثل: «صه» و«هيا»و«مه» فهي من مجريات الكلام المنطوق، وأما المنقولة فإنه يلحقها الضمير عند التباس المخاطب بغيره، وباب أسماء أفعال الأمر «إنما وضع في الأمر مع المخاطب، وما أضيف فيه، فإنما يضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم، ولا يجوز أن تقول: رويده زيداً، ودونه عمراً، تريد غير المخاطب»[٢]. و«قد تدخله كاف الخطاب فيقال: رويدك زيداً، جاءوا بها لتبين من يعني بالخطاب؛ لئلا يلتبس بمن لا تعنيه، كما جاءوا بها في هلم لك، وسقيا لك»[٣].

ولا يشك في أن أسماء الأصوات المحكية في زجر الحيوانات والبهائم، كانت من الأمور الجارية على ألسنة الرعاة. فللغنم «إس وهس» وللحمار: «سأه وتشؤ»، لكي يأتي الماء ليشرب، ولكل صنف من الحيوان ما يقال له من أصوات في الزجر أو الدعاء للماء أو الطعام[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٤: ٣٨.

(٢) الأصول في النحو، ١: ١٤٢.

(٣) شرح المفصل، ٤: ٤٠، وينظر: المقتضب، ٣: ٢٧٧، والأصول في النحو، ١: ١٤١-١٤٣، ١٤٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٤: ٧٨، وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأداء الصوتي؛ الوقف:

ونُعرض في هذا السياق عما وقع من استثمار النحويين للأداء الصوتي الوظيفي، في توجيههم لخصوصيات اللغة المنطوقة، فذلك مما يداخل غير قليل من الأبواب النحوية، بحيث يكون الأداء الصوتي جزءاً من بنية التركيب، أو دالاً على معان مخصوصة؛ وقد سبقت إشارات متناثرة لمثل هذا الأداء، وسنلتفت إلى بعضه عند الحديث عن سمات اللغة المنطوقة(١).

ونقتصر في هذا المقام على ما يقع في اللغة المنطوقة من أداء صوتي غير وظيفي، وهو يتمثل في التوقف العارض في أثناء الكلام، أو الوقوف بعد تمام الكلام.

أما التوقف العارض فهو سمة من سمات المنطوق، منتفية تماماً عن اللغة المكتوبة، وقد عني النحويون بتوجيهه عناية فائقة، جعلتهم يلتفتون إلى الاختلافات اللهجية فيه، ووجوب اتساقها وانتظامها في طرائقه، على الرغم من أنه لا يؤثر في بنية التراكيب، بل إن تجاهله، أو عدم اتباعه، لا يدخل في دائرة اللحن، أو الخروج على قواعد اللغة، ولكن ذلك على ما يظهر يخرج على أعراف المجتمع وآدابه في الكلام، وما تقتضيه هذه الآداب من حيطة وتنبه، فالغاية من ذلك تنبيه المستمع لينتظر ما تبقى من حديث المتكلم، أن لا يقطع عليه كلامه، ظناً أنه قد فرغ منه؛ قال ابن يعيش: «اعلم أن هذه المدة- مدة التذكر- تزاد بعد الكلمة أو الحرف، إذا أريد اللفظ بما بعده، ونسي ذلك المراد، فيقف متذكراً ولا يقطع كلامه؛ لأنه لم ينته كلامه، إذ غايته ما يتوقعه بعده فيطول وقوفه»(٢).

وقد وجه ابن جني طريقة الوقف على الصامت الساكن والحركة القصيرة والحركة الطويلة؛ وهي الأحوال التي يمكن أن تأتي بها نهاية الكلمة في العربية،

---

(١) للوقوف على ملامح من تحليل الأداء الصوتي الوظيفي، وقيمته في الدراسات النحوية ينظر: مصطفى النحاس: الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع(٢٤)، ١٩٨٦.

(٢) شرح المفصل، ٩: ٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال في توجيه التوقف على الصامت: «وذلك قولك في نحو: قد، وأنت تريد: قد قام، ونحوه، إلا أنك تشك أو تتلوم لرأي تراه من ترك المبادرة بما بعد ذلك-: قدي، وفي من: مني، وفي هل: هلي، وفي نعم: نعمي، أي: نعم قد كان، أو نعم هو هو (أو نحوه) مما تستذكر أو (تراخى بذكره) وعليه تقول في التذكر إذا وقفت على لام التعريف: إلي، وأنت تريد: الغلام، أو الخليل، أو نحو ذلك»[١]، ويجري هذا الوقف في كلامنا بتمطيط الصوت الأخير إن كان استمرارياً، وبإتباعه ما هو قريب من الألف الممالة إن كان الصوت وقفياً أو حركة.

وقال في توجيه التوقف على ما ينتهي بحركة قصيرة: «وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام، فيمطلن- أيضاً- حينئذ، كما تمطل الحروف، (وذلك) قولهم عند التذكر مع الفتح في قمت: قمتا، أي قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك، ومع الكسرة، أنتي، أي: أنتِ عاقلة، ونحو ذلك، ومع الضمة: قمتو، في: قمت إلى زيد، ونحو ذلك»[٢].

وقال في توجيه التوقف العارض على ما ينتهي بحركة طويلة: «وأمّا مدها عند التذكر فنحو قولك: أخواك ضربا، إذا كنت متذكراً للمفعول به (أو الظرف أو نحو ذلك) أي: ضربا زيداً ونحوه، وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت في نحو: ضربوا، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك، أي: ضربوا زيداً، أو ضربوا يوم الجمعة، أو ضربوا قياماً، فتتذكر الحال، وكذلك الياء في نحو: اضربي، أي: اضربي زيداً ونحوه»[٣].

وقد التفت ابن جني إلى اختلاف اللهجات في طرائق التخلص من التقاء الساكنين، وأوجب أن تكون مدة التذكر من جنس حركة التخلص؛ حفاظاً على اتساق المظاهر اللهجية وانتظامها، ولعل ذلك كان أمراً واقعاً عند أصحاب هذه اللهجات؛ قال: «وروينا عن قطرب أن منهم من يقول: شمُّ يا رجل. فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوفيتها واواً، فقلت: شمو، ومن العرب من يقرأ

(١) الخصائص، ٣: ١٣٠. وينظر: المقتضب، ٢: ٩٤، وشرح المفصل، ٩: ٥٢.

(٢) الخصائص، ٣: ١٢٩- ١٣٠، وينظر: شرح المفصل، ٩: ٥٢.

(٣) الخصائص، ٣: ١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«اشتروا الضلالة»، ومنهم من يكسر فيقول: اشتروا الضلالة، ومنهم من يفتح فيقول: اشتروا الضلالة، فإن مطلت متذكراً قلت على من ضم: اشتروا، وعلى من كسر اشتروي، وعلى من فتح: اشتروا... وعليه تقول: عجبت منا، إذا أردت: من القوم، على من فتح النون، ومن كسرها فقال: من القوم، قال: مني»[١].

وقد عني اللغويون- كذلك- بمتابعة طرائق العربية المنطوقة في الوقف عند تمام الكلام، وليس مما يعنينا في هذا السياق أن نستقصي كل ما اقترفه النحاة في طرائق الوقف كلها، واختلاف اللهجات العربية في ذلك؛ فلعل هذا مما قد يحمل على أنه من باب توجيه قراءة المكتوب، ولكن بعض طرائق الوقف تدل على أن ذلك كان مما يخص وقائع المنطوقة لا المكتوبة؛ فالإشمام «هو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج منه النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص العين دون الأذن، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى؛ لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك»[٢]، وقال في الروم والتضعيف: «وكذلك الروم يكون في القبل الثلاث،ولايدرك إلا بالمشافهة، وأما التضعيف فيكون، أيضاً، في المرفوع نحو هذا خالدٌ»[٣].

ومما يؤكد أن النحويين وصفوا هذه الطرائق بصورتها التي كانت عليها في اللغة المنطوقة المرسلة، أن ابن جني اعتد الإشمام، خاصة، دليلاً على مبلغ عناية العرب بالإعراب؛ قال: «فإذا قَنِعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حس السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولامختلسة؛ أعني: إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر»[٤].

---

(١) الخصائص، ٣: ١٣٢- ١٣٣.

(٢) شرح المفصل، ٩: ٦٧، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٣٧٢، والخصائص،٢: ٣٢٨.

(٣) شرح المفصل، ٩: ٦٨، وينظر: المقتضب، ٤: ٢٤٧، والخصائص، ٢: ١٤٥.

(٤) الخصائص، ١: ٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن، يرى إبراهيم أنيس أن الروم والإشمام من اختراع القراء، بعد نشوء النظرية النحوية، لكي يهتدي المتعلمون إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات؛ «ويظهر أن الوقف بهاتين الطريقتين لا يعدو أن يكون وسيلة تعليمية، الغرض منها هدي الناشئين من المتعلمين إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها، فهو وقف بما يشبه الوصل»[١]، وهو يقطع بأن أحداً من الصحابة لم يكن يقف بهاتين الطريقتين، بل إن ما يسمى بالوقف بالإشمام أو الروم لا يمت لوقف العرب على آخر الكلمات بصلة، كما يرى!.

ولعل عدم العناية بالأداء الصوتي في الوقف أدى إلى بعض طرائق الوقف المخالفة لموروث العربية؛ فالوقف على المنصوب المنون، يتم بالإبقاء على التنوين، والوقف على المعتل المنقوص؛ المرفوع أوالمجرور، يتم بإثبات تنوين الكسر.

تعقيب:

لقد كان القصد من استقصاء قواعد الفصحى المنطوقة ضمن التبويب الذي جاء فيه، أن نقتصر على العموميات الدالة على مقاصد هذه الدراسة؛ تجنباً للتكرار والتداخل بين الأبواب، ولو أجرينا هذا التبويب وفاقاً لما يمكن أن يستثمر من مؤدى مقولة المبرد: «فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب»[٢]. لكان علينا أن نقف عند الأبواب النحوية كلها، فكل واحد منها لا يخلو من شيء خاص باللغة المنطوقة، قل أو كثر، وهذا يؤدي إلى وجوب إعادة كثير من النصوص وتكرارها في غير موضع، فالحديث عن الفعل يوجب الحديث عن حذفه، وكذا الحديث عن الفاعل، وهذا وذاك مما يتناثر في الأبواب الأخرى، والحديث عن النكرة والمعرفة يقتضي استرجاع بعض ما وقع عند الحديث عن أركان الجملة، وتفصيل القول في الأداء الصوتي الوظيفي يقتضي- كذلك- تكرار نصوص سبق الاستشهاد بها في مواطن متفرقة.

---

(١) من أسرار اللغة: ٢٢٢، وينظر: منه: ٢٢٣.

(٢) المقتضب، ٣: ٢٥٤، وينظر: الأصول في النحو، ٢: ٣٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم ننتهج في ذاك الاستقصاء منهج التأليف التعليمي الذي يعنى بترسيم الأبواب والحدود؛ لأننا لا نرمي إلى وضع تأليف في قواعد العربية المنطوقة، فهذه قضية تربوية نطمح أن تجد مستندها- عند قصدها- في تلكم الأطر العامة لقواعد المنطوقة، التي تمّ استقصاؤها.

إن الامتداد إلى توظيف هذه المظاهر في تأليف تعليمي يقتضي أن تعاد صياغتها، في ضوء ما سيأتي بيانه من سمات عامة للغة المنطوقة، وفي ضوء بعض ملامح تأثيرها على النظرية النحوية.

وبأثر من أهداف الدراسة ومقاصدها، فقد وقفنا على كل ما تبدى أنه من المظاهر المختصة بالكلام المنطوق، وإن بدا بعضه أمراً بدهياً، أو بدا غيره بأنه مما لم تعد له ضرورة الآن، ولا نحتاج إليه في التأليف التعليمي.

ولعله يبدو أننا عمدنا إلى شيء من الترجيح والتقريب في حشر بعض النصوص مع قواعد المنطوقة، وإنما اعتمدنا في ذلك على بعض الدلالات السياقية المؤيدة له، ولعلنا أعرضنا- ثمة- عن كثير من النصوص المماثلة، التي سنقف عندها عند الكلام على أثر قواعد المنطوقة في النظرية النحوية.

ومع هذا، لا ندعي أننا استخرجنا قواعد المنطوقة كاملة، أو أنها كانت كذلك في التراث النحوي، ولكن، ليست قيمة هذه القواعد في تلكم الأمثلة التي وقفنا عليها، من حيث هي أمثلة قائمة بذاتها، على وجه الحصر والتحديد، وإنما قيمتها في أنها تمثل موجهات كلية، وأطراً عامة، تكاد تكون مستوعبة لمجمل الفوارق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، مبينة لمنزلة الفصحى المنطوقة من اللغة العربية، في واقعها وممارسة أهلها لها، ولمنزلتها في النظرية النحوية، في منهجية علمائها وطرائق نظرهم، فهي تؤكد- من وجه- وحدة اللغة العربية، منطوقة ومكتوبة، وتشير- من وجه آخر- إلى أن قسماً من الأبواب النحوية كان قد أخذ مستنده من لغة المشافهة المرسلة، فالتحذير والإغراء والدعاء والاستفهام، وأسماء الأفعال، وطرائق الوقف، كل ذلك من الأمور التي تجري أكثر ما تجري في الكلام المنطوق؛ ولهذا فإن هذه القواعد يقل مجيئها في اللغة المكتوبة، غير الحوارية، وجاء مجمل ماجاء من ذلك في المواقف الحوارية السياقية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

النظرية النحوية
بين المنطوق والمكتوب

تمهيد:

لم يكن التدليل على عناية النحو العربي بخصوصيات الكلام المنطوق منتظراً ما تقرر في الدراسات اللغوية الغربية من عناية باللغة المنطوقة، وما تفترق به عن اللغة المكتوبة؛ إن في اتجاهات درسها، وإن في موجهات تدريسها، فهذا مما يتقرر، على نحو صريح مكشوف، إثر معاينة مستعجلة لكتاب سيبويه، المبني على المراوحة بين توجيه المنطوق وتوجيه المكتوب، «وتدل النصوص اللغوية على أن النحويين العرب لم يكونوا يكتفون في حكمهم على اللغة بصيغها المكتوبة فقط، بل كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب في إيضاح كثير من المسائل النحوية»[1].

لقد عني النحويون بتوجيه الكلام المنطوق، توجيهاً مصحوباً بتبيان ملامحه وسماته، وكان هذا التوجيه يظهر على أشده في المواطن التي لحوا فيها تأثيراً للموقف، أو الأداء، على بنية التراكيب ومدلولاتها، فقد توقفوا عند مجمل الظواهر التي تتسم بها اللغة المنطوقة، وعالجوها في خصوصياتها السياقية والعرفية والاجتماعية والدينية، «وحقيق بالذكر- في هذا المقام- أن العربية قد انتظمت في بنائها الائتلافي قواعد «المنطوق» إلى قواعد «المكتوب»، فقد تنبه النحويون خاصة، إلى دور السياق، أو الحالة المشاهدة في مواطن الجواز النحوي، وتبين لهم ما يكون من أثر التفاعل بين اللغة والمحيط الخارجي الذي يكتنف

(١) مصطفى النحاس: الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت): ١٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استعمالها. وهكذا شرعوا فرقاً واضحاً بين الكلام المنطوق الذي يتميز بالاجتزاء، نظراً لعلم المخاطب وحال المتكلم، ووقائع الحال المشاهدة، واللغة المكتوبة التي يكون جل المعول في إفادة مقاصدها على العنصر اللغوي الخالص»[1].

وهذا الفارق- على وضوحه- لم يكن مصرحاً به في النظرية النحوية، شأنه شأن جملة الفوارق الائتلافية الأخرى، فلم يقل النحاة: إن هذه القاعدة تخص الكلام المنطوق، أو: إن تلك تخص الكلام المكتوب، ولكن ذلك كله جاء متداخلاً ضمن بناء واحد؛ ضمن بناء ينكشف إثر التدقيق والتنبه، أنه كان يُنبه إلى ما يختص به كل طيف من أطياف الواقع اللغوي للعربية، وأنه تجاوز غير قليل من الإشكالات التي تعلق بدرس الوقائع اللغوية التي تتضمن مستويات متباينة في أسلوب أدائها وطريقته.

ويعنينا، في هذا السياق، أن نعرض لما تفترق به اللغة المنطوقة عن اللغة المكتوبة، وإشكالية التقعيد للغة المنطوقة؛ بغية الكشف عما تأتى للنحويين من إدراك لهذه الأمور، ومدى تمثلهم لها في توجيه اللغة المنطوقة؛ استناداً إلى التراث الشفوي، وما يحمل من سمات دالة على أنه يمثل المنطوقة التي عاينها النحاة، وأن ما افتقده، هذا التراث، من ملامح مميزة للمنطوق، كان أمراً لازماً؛ إثر تناقله وكتابته، ثم سنرتد بعد ذلك للكشف عن منهجية النحويين في التأليف بين أطياف الواقع اللغوي، ومدى تنبههم لخصوصيات كل طيف من هذه الأطياف، فلم يكن تخصيصهم لقواعد المنطوق إلا شكلاً من أشكال تخصيصهم لسائر الأطياف الأخرى.

اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة:

عمدنا في استقصاء قواعد المنطوق، في الفصل الأول، إلى تجنب الاستطراد المداخل بين نصوص القديم، ومعطيات الدرس اللغوي الحديث، ولذلك لم نعرض لتحليل الإشارات السياقية التي تبين افتراق اللغة المنطوقة عن اللغة المكتوبة، الا إذا كان حملنا للنصوص على ذاك المحمل مبنياً على تفسير أو توجيه، موجب

(١) نهاد الموسى: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ٦٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك؛ ولذا نقف على الأصول العامة التي تفترق بها اللغة المنطوقة عن اللغة المكتوبة.

«كل لغة من لغات العالم لها شكلان متميزان: الشكل المنطوق والشكل المكتوب، وقد كان يظن قديماً، وحتى إلى حين، بأن اللغة المكتوبة هي انعكاس للغة المنطوقة، ولكن الدراسات اللسانية الاجتماعية المعاصرة كشفت بأن لكل لغة من تينك اللغتين مكوناتها وشخصيتها ومميزاتها وعواملها التي تميزها عن مثيلتها».[١]

ولكن تقنين الفارق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة لا يخلو من تأثير خصوصيات اللغة المعتمدة في الدرس والمعاينة؛ لأن بعض وقائع اللغة المنطوقة يرتبط وثيقاً بأعراف المجتمع وعاداته، وهي أعراف متباينة من مجتمع إلى آخر، ثم إن ذلك يرتبط بمقدار التوافق في المرجعية اللغوية والأصولية لشكلي اللغة [٢] وليس من شك في أن الفوارق بين الفصيحة المنطوقة والفصيحة المكتوبة، اللتين نقصدهما في هذه الدراسة، تختلف عنها في العربية المعاصرة، حتى في تلك الحالة التي تكون فيها منطوقة المعاصرة فصيحة، ففي القديم كان المنطوق والمكتوب شكلين لنظام لغوي واحد، متحد الأصول، أما في الحديث فإن ثمة تفاوتاً بين المعرفة والاستعمال لقواعد اللغة، وهو يتفاوت في درجة تأثيره على النمط المكتوب أو النمط المنطوق للعربية المعاصرة.

إن المنطوق سليقة؛ القديم، كان منقاداً لقائله، غير مضطره إلى التردد والتوقف احتكاماً لقواعد متعلمة، وليس كذلك الفصحى المنطوقة في العصر الحديث.

---

(١) مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللغة الحديث: ٤٨١، وينظر: منه: ٤٨٧، وميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: ١٥٣، ١٥٤.

(٢) يشير كمال بكداش إلى مثل هذا الأثر في موازنته بين دراسة النصوص الفرنسية منطوقة ومكتوبة، حيث يتحد المرجع اللغوي، ودراسة النصوص العربية المعاصرة منطوقة ومكتوبة، حيث يكون المنطوق بالعامية والمكتوب بالفصيحة (ينظر: التعبير الشفهي والتعبير الكتابي، الفكر العربي، ع (٨-٩) ١٩٨٩، ص:٢٨- ٢٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يبدو منطوق الفصيحة متداخلاً مع مكتوبها في التراث اللغوي، وهو تداخل قائم في إطار مصادر اللغة، ونصوصها المروية، ولكنه ينحسر في إطار التوجيه النحوي، انحساراً مدلولاً عليه بمقدار ما يرافقه من توجيه سياقي يميزه عن مجريات اللغة المكتوبة.

والمقابلة بين المنطوق والمكتوب، في هذه الدراسة، مقابلة تقليدية بأثر الواقع اللغوي الماثل؛ ممارسة وتنظيراً، وهي تتجاوز جدلية شيوع الكتابة في العصر الجاهلي، وسمة الشفوية التي قد يوصف بها الأدب الجاهلي.

فالمنطوقة المقصودة يقابلها تقابل تضاد المعدة، وليست المكتوبة، حسب، فثمة -إذن- منطوقة معدة قبل نطقها، كان من الممكن أن تكون مكتوبة، ولذلك فإن المنطوق في تراث العربية، الذي كان من الممكن أن يخرج بصورة المكتوب، نجعله مع المكتوب، وليس مع المنطوق؛ لأنه كان معداً في كثير من الأحيان.

إننا نعني بالمنطوق والمكتوب ما عنته «أوكس» بالمعد وغير المعد فقد اقترحت «بأن هناك فرقاً وظيفياً بين الخطاب المعد أو المحضر وبين الخطاب غير المعد أو المحضر، واقترحت بأن ما كان يعتبر قديماً لغة مكتوبة هي، في الحقيقة، مكتوبة ومعدة، وأن ما كان يعتبر لغة منطوقة محكية هي منطوقة وغير معدة» [١]

ولكن، يظل إمكان المداخلة بين هذين الشكلين أمراً ممكناً في عصور الاحتجاج للغة العربية، فقد يكون الشعر، وهو نمط مكتوب، مرتجلا سياقياً [٢] وهو بذلك يحمل بعض سمات المنطوق غير المعد. ولكن القول بالارتجال أو التعلل به، تسويغاً لهذا التداخل، يحتاج إلى تدقيق تاريخي، لا تخلو نتائجه من التضليل؛ لأن الارتجال كان مظهراً من مظاهر الإعتداد بالمقدرة الشعرية، ثم إن المرتجل، وإن ارتجل، يتروى في كلامه.

ومثل هذا التداخل ما يرد من مواقف حوارية في القرآن الكريم، حيث تدخل هذه المواقف في سياق قواعد المنطوق، وتتسم بكثير من سماتها.

---

(١) مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية: ٨٠

(٢) ينظر: مصطفى لطفي: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: ١١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن المنطوقة غير المعدة، المقصودة في هذه الدراسة، هي اللغة التي تجري على ألسنة الناس في شؤون حياتهم اليومية، وهي- شأنها شأن أية لغة أخرى- تفترق عن المكتوب في مسلكين رئيسين؛ في البناء، وفي الأداء، تجسيداً لما بينهما من فارق في قنوات الاتصال المستخدمة.

تتفاوت اللغات في نمطية تراكيبها ورتابتها، ولا بد للغة المكتوبة أن تحافظ على هذه النمطية في صورتها المثالية، فإذا كان نظام اللغة يقبل الحذف والتقديم والتأخير والاستبدال، فإن اللغة المكتوبة تتصرف في ذلك على نحو محدود مقايسة باللغة المنطوقة، فهذه الأخيرة كما ترى «غارمادي»[١] لا تستخدم سوى جزء يسير من الإمكانات التي تملكها المنظومة اللغوية، حيث يكون الاقتصاد في الألفاظ على أشده، والتحكم في مواقعها مرناً، ويسعف على ذلك ما يرافق الكلام من موجهات مساندة، سواء أكانت مرتدة إلى الأداء الصوتي، أم كانت مرتدة إلى عناصر السياق المختلفة؛ ولذلك فإن تجميع عناصر الكلام المنطوق قد يكون تجميعاً غير منظم، ما لم يداخله الوصف والتوضيح؛ ولهذا «فقد اقترح «تشين» أن اللغة المكتوبة تتميز بالدرجة العالية من الوحدة العضوية، أما اللغة المنطوقة فإنها تتميز بالدرجة العالية من التفكيك المشظى، وتعود هذه الصفة إلى طبيعة الكلام المنطوق، الذي هو رأس لسان المتكلم، وتتصف المنطوقة، على حد تعبيره -أيضاً- بالدرجة العالية من الاستغراق أو الانغماس بالعفوية»[٢].

فالسمة البنائية الظاهرة في اللغة المنطوقة هي استغناؤها عن مجمل العناصر؛ مفردات أو تراكيب، التي يكون السياق دالا عليها؛ ولهذا فإن بناءها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق، والعوامل الخارجية الملابسة له، «يمتاز الإرسال الشفهي، في الواقع، بتعددية الأقنية المستخدمة فيه، فإلى جانب الرسائل اللفظية المنتجة، ثمة خلال الكلام المنطوق إشارات وظواهر مرافقة تسهم في إغناء دلالة هذه الرسائل، وفي تبيان مقاصد وحالات المرسل، منها: الإشارات الحركية والإيماءات وتعابير الوجه ومنها: الظواهر الصوتية المرافقة للتعبير اللفظي كالصمت المتفاوت الطول ... والتنغيم الصوتي». [٣]

---

(١) ينظر: جوليت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: ٨٦- ٨٧

(٢) مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية: ٨١- ٨٢

(٣) كمال بكداش: التعبير الشفهي والتعبير الكتابي: ٥٦؛وينظر: بالمر: علم الدلالة؛ إطار جديد: ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقنوات الاتصال هذه هي محور الربط بين البناء اللفظي والأداء الصوتي، حيث يصبح هذا الأداء جزءاً لا ينفصل عن بنية اللغة وتركيبها، قال جون لاينز: «... فهناك مكون لاكلامي، يفرض دائماً، وبالضرورة، فوق المكون الكلامي في كل وحدة كلامية محكية، ويقسم علماء اللغة هذا المكون اللاكلامي إلى مكونين فرعيين، أولهما المكون الفرعي العروضي، وثانيهما المكون الفرعي شبه اللغوي»، ثم أوضح أن الحدود العروضية للوحدة الكلامية تشمل تنغيمها ونمط نبرها، وأن الميزات شبه اللغوية تشمل نغمة الصوت وفخامته والإيقاع ودرجة سرعة الصوت، وهذه المكونات، غير الكلامية للوحدة الكلامية، مهمة في تحديد معناها كأهمية معنى الكلمة والمعنى النحوي، وهي تدخل في بنية المكون الكلامي [١].

والأداء الصوتي لا يسد مسد ألفاظ محذوفة، حسب، بل إنه ليؤثر في البنية الواحدة، ويجعلها تحمل دلالات مختلفة؛ «وتمتاز اللغة المنطوقة عن المكتوبة بإمكان الاعتماد على القرينة الصوتية بدرجة واضحة، فالتنغيم عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية.... الخ، حيث يكون لكل منها لون موسيقي معين، ومن ثم فإنه يمكن ورود الحذف فيها بدرجة أكبر، اعتماداً على هذه القرينة، كما أن الفواصل الصوتية، أو ما يعرف بالوقفات والسكتات، ذات اعتبار هام في التوجيه والإعراب، وفي تحديد العناصر المحذوفة»[٢].

ووراء هذه الفوراق في البناء والأداء ، فوارق أخرى ترتد إلى طبيعة المجتمع وعاداته، فالمجتمعات لا تتماثل في عادات كلامها وآدابه، وهي عادات تظهر في الكلام المنطوق، وتؤثر في مجرياته، وفي مقدار ما يفترق به عن المكتوب، فمن المتعارف أنه «عندما نخاطب أحداً علينا أن نختار الكلمات بدقة، حتى نحدد علاقتنا الاجتماعية به، وعندما يتحدث شخص آخر علينا أن نلتزم الصمت (ولا نعني بذلك الصمت التام) وليس الأمر، بالضرورة، كذلك في كل المجتمعات الأخرى» [٣] وقد أشار «هدسن» إلى أنماط تبدو- لنا- مستغربة في آداب الحديث،

---

(١) جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق: ٢٧، وينظر: صلاح عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد:٢١٧

(٢) طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٦٥- ٢٦٦، وينظر: منه: ١٠٤- ١٠٦

(٣) هدسن: علم اللغة الاجتماعي: ١٨٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث يجري الحديث، في بعض المجتمعات، دون اهتمام بمدى اهتمام الأخرين، ودون انتظار إصغائهم، فكل شخص في جلسة ما، يبدأ الحديث في وقت يتحدث فيه آخر أو آخرون [١]، وهذا يعني أن وصف «جون لاينز» للمنطوق بأنه في مجمله ليس نحوياً وليس جملاً [٢] يتفاوت من لغة إلى أخرى، فآداب الكلام تتحكم في المقادير المحتملة لما يداخل مواقف الحوار من تقطيع الكلام.

لقد كان قصدنا أن نشير إلى الملامح العامة التي تميز الكلام المنطوق عن الكلام المكتوب، وهي الملامح التي تدخل في صميم المقدرة اللغوية، فكفاية الفرد اللغوية لا تنحصر في معرفة تراكيب الجمل، حسب، وإن «قدرته على السيطرة على اختلافات النبر والتنغيم، المتشابهة وظيفياً وتفسيرها، تعتبر كذلك جزءاً من كفاءته اللغوية»[٣]، بل إن قدرة الفرد على توجيه كلامه وفاقاً لأعراف المجتمع تعد من كفايته اللغوية، وإن كانت غير داخلة في قواعد اللغة، فلا فرق بين الإخفاق في استخدام قواعد اللغة التركيبية، والإخفاق في قواعد الاستعمال والتوجيه، بحسب المواقف الكلامية، بل إن الإخفاق في هذا قد يكون أشد تأثيراً على صاحبه في المقامات التي تستوجب تخصيص المخاطب بأسلوب خاص، «وكذلك ربما لا يقبل من شخص ذي منزلة اجتماعية واطئة أن يخاطب شخصاً ذا منزلة اجتماعية عالية باستخدام ضمير المخاطب «أنت»، وهناك العديد من أمثال هذه الأبعاد الخاصة بالقبول، والتي تعتمد على الحضارة، وإن قسماً منها يدخل في نحو لغات معينة ومفرداتها» [٤]، وإن الاضطراب في الأداء الصوتي، وما يستوجبه من تنغيم أو فصل أو وقف، يقود إلى غموض في اللغة المنطوقة [٥]

لقد وصفنا الملامح السابقة بأنها ملامح عامة؛ لأننا أعرضنا عن غير قليل من التفصيلات الدقيقة للفارق بين المنطوق والمكتوب، وهي تفصيلات تتعلق

---

(١) ينظر: علم اللغة الاجتماعي: ٢٠٠- ٢٠٢

(٢) ينظر: اللغة والمعنى والسياق: ١٩٥، ٢١٦.

(٣) اللغة والمعنى والسياق: ١٣٥

(٤) اللغة والمعنى والسياق: ٢٩

(٥) ينظر: حلمي خليل: العربية والغموض: ٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالأسبقية والأهمية؛ درساً وتدريساً، إذ إن الفارق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة يعد محوراً رئيساً في التمايز بين بعض النظريات اللغوية الحديثة.[١]

وثمة فوارق تتعلق بالنواحي العضوية والنفسية والاجتماعية، عند الممارسة اللغوية كما أشار إلى ذلك «موسكوفيتشي»[٢].

ووراء هذا وذاك، فوارق أسلوبية دقيقة تعاين عند الموازنة بين نصوص محددة، نطقاً وكتابة، ولعل مجمل ما اقترحته «أوكس» من فروق بين المنطوق والمكتوب- يعد من باب هذه الفوارق، وذلك حين رأت أن اللغة المنطوقة غير المعدة تعتمد على التراكيب النحوية العرفية، التي يتعلمها المرء، عادة، في المراحل المبكرة، وأنها تستخدم أدوات لغوية دقيقة، وتبتعد عن التراكيب المعقدة [٣].

لقد كانت تلكم الملامح العامة مستنداً وموجهاً لغير قليل من أصول علم اللغة الاجتماعي، الذي يعتد اعتداداً واسعاً باللغة المنطوقة وسياقات نطقها، وليس من مقاصد هذه الدراسة أن تمتد للحديث عن هذه الأصول[٤]، وليس من مقاصدها كذلك أن ترتد لتبين مقدار التوارد أو التطابق، بين الفكر اللغوي الحديث ، والفكر العربي القديم، في تجاذب هذه الأصول، واستثمارها في التوجيه اللغوي

مظاهر الفصحى المنطوقة في ضوء سمات المنطوق:

لعل رجع النظر في قواعد الفصحى المنطوقة، التي تم وصفها في الفصل الأول، يؤكد أن تلكم القواعد تنطوي على سمات متوافقة مع ما أفرزه الدرس اللغوي المعاصر من سمات مميزة للغة المنطوقة.

---

(١) ينظر: مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية: ٧٧- ٧٨.

(٢) ينظر: كمال بكداش: التعبير الشفهي والتعبير الكتابي: ٢٩- ٣٠.

(٣) ينظر: مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية: ٧٩- ٨٠، ٨٣- ٨٤

(٤) ينظر: مصطفى لطفي: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: الفصل الأول، ويحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٦٩- ٩٧، وإبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: ٥٨ - ٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فبناء تلك التراكيب يتقوم ضمن سياقات كلامية متكاملة العناصر، وتتمازج العناصر اللغوية مع معطيات السياق في تشكيل حدود الكلام[١] وهي تعمد إلى حذف كل ما تدل عليه عناصر السياق، بصرف النظر عن موقعه في التركيب، سواء أكان عمدة أم كان فضلة في أعراف اللغة المكتوبة، فثمة ما يحذف لدلالة حال المستمع عليه، وثمة ما يحذف لمعرفة السامع به، أو لجريانه في أعراف المجتمع، على نحو معهود متعارف، وثمة ما يحذف وتغني عنه حاسة من الحواس، أو إشارة من المتكلم أو المستمع، وهكذا ينعقد الكلام المنطوق المفيد على نحو متجاذب بين عناصر القول كلها، ومدى تظافرها في التأليف بين الألفاظ والأحداث والإشارات؛ ولذلك استقر لديهم أن الألفاظ لا تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريقة، عمل بمقتضاه، سواء كان بإشارة أو كناية أو بإيماءة أو بدلالة عقلية أو قرينة حالية أو عادة له مطردة لا يخل بها[٢] كما يرى ابن القيم.

ولا تخلو قاعدة من قواعد الفصحى المنطوقة من سمة من هذه السمات السياقية، ويطرد ثمة تكرار مجمل المصطلحات الدالة على هذه الخصوصية؛ «قرائن الأحوال» و «الحال المشاهدة» و «معرفة السامع» وتعقيب المتكلم على ما سمع أو شاهد أو لمس أو رأى.

وثمة توجيه متأثر بأعراف الدين وموجباته، لدرجة جعلتهم يوجبون جعل القسم دون المقسم به، جملة تامة، إذ يتوجب لديهم أن يكون القسم بالله، حسب[٣]، هذا مع أن القسم بغير الله كان مشتهراً واقعاً في لغة ما قبل الإسلام[٤]، واعتدوا- كذلك- منزلة المخاطب والمتكلم في التمييز بين الأمر والطلب والدعاء، والتفتوا إلى ما يقع من تأثير مرتبة المخاطب في بنية الخطاب[٥]، مما جعل ابن جني يعتد

---

(١) ينظر: نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: «حضارة الإسلام»، ع(٢)، أيار: ١٩٧٤، ص: ٧٦، ٧٧، وموسى الشلتاوي: دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه: ٧٦.

(٢) ينظر: كريم حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة: ٧٥، عن بدائع الفوائد، ٤: ٩، ١٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ٩: ٩٥

(٤) ينظر: القالي: كتاب الأمالي، ٢: ٢٨٩- ٢٩٠.

(٥) ينظر: إبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا التأثير في التدليل على أن «الكاف» في اسم الإشارة ليست ضميراً، إذ لو كانت كذلك لما وقعت في مخاطبة الملوك والعظماء، لأنها تكون دالة على أسمائهم، وأعراف المجتمع- كما يرى ابن جني- تتجافى عن ابتذالها إلى الكناية بلفظ الغيبة «فلما خلعت عن هذه الكاف دلالة الاسمية وجردت للخطاب البتة جاز استعمالها؛ لأنها ليست باسم فيكون في اللفظ به ابتذال له، فلما خلصت هذه الكاف خطاباً البتة، وعريت من معنى الاسمية، استعملت في خطاب الملوك لذلك»[١]، ولهذا فإن «أصغر الناس قدراً قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه، ولا إنكار عليه، وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير: قد خاطبت ذلك الرجل، واشتريت تينك الفرسين، ونظرت إلى ذينك الغلامين» [٢]، ثم يستطرد إلى تعليل امتناع مخاطبتهم بـ «أنت» وإن كانت التاء للخطاب[٣]، على نحو مطابق لما أنبه إليه «جون لاينز».

وثمة التفات إلى ما يقع من حديث النفس أو المناجاة، حين يحدث المرء نفسه بصيغة المخاطب على وجه من اللوم أو الحض على فعل ما.

وتتميز قواعد المنطوقة باعتمادها على طرائق النطق، وهيآته في التدليل على عناصر لغوية محذوفة ، أو في توجيه التراكيب، وتحميلها معاني إضافية تدل على حال المتكلم، وموقفه من متعلقات كلامه، وقد وقف ابن سينا على مجمل هذه الأغراض فقال: «ومن أحوال النغم: النبرات، وهي هيئات في النغم مدية، غير حرفية، يبتدىء بها تارة، وتخلل الكلام تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثر في الكلام، وربما تقلل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربما كانت مطلقة للإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصور، ولتفخيم الكلام، وربما أعطيت هذه النبرات بالحدة والثقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل، أنه متحير أو غضبان، أو تصير بها مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أن النبرة قد

---

(١) الخصائص، ٢: ١٨٨- ١٨٩

(٢) الخصائص، ٢: ١٨٨

(٣) ينظر: الخصائص، ٢: ١٨٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تجعل الخبر استفهاماً، والاستفهام تعجباً، وغير ذلك».[١] وقد ظهر اعتداد النحويين بهذه السمات الصوتية في توجيههم لحذف الصفة، وفي التمييز بين الخبر والاستفهام، وحديثهم عن أحرف الاستدراك، وسيظهر مزيد من ذلك عند الكلام على تعدد الوجوه النحوية في الفصل التالي.

ونتوقف عند بعض ما ينتقد به المحدثون القدماء في هذا السياق، وهو يتمثل في تمييز الأداء الصوتي بين النعت والنعت المقطوع؛ رأى كمال بشر، بعد أن أشار إلى تقصير القدماء [٢]، أنه علينا «أن نسلك في تحليل النعت وفي توجيه إعرابه مسلكاً جديداً، فالنعت في الجملة الواحدة- طبقاً لهذه النظرة- إما متبع فقط أو مقطوع فقط، وذلك بحسب سياق الحال والميزات الصوتية لكل صورة، فإذا لم تكن هناك سكتة أو إمكانيتها بين النعت والمنعوت فالنعت واجب الإتباع، واذا وجدت هذه السكتة، أو أمكن وقوعها فالنعت واجب القطع».[٣]

وليس هذا المسلك من الجدة في شيء، فسيبويه يميز بين النعت والنعت المقطوع تمييزاً سياقياً صوتياً، فهو لا يذكره على أنه من التراكيب التي يجوز فيها الوجهان في وقت واحد، وإنما يذكره على أنه مما يتميز ويتحدد بحسب السياق والأداء، فهو يصر- أولا- على أن النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد[٤]؛ إدراكاً منه لمقدار الترابط بينهما في الأداء، وهو يشير إلى النعت المقطوع على أنه من باب الإجابة عن سؤال السامع «وإن شاء رفع، كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته»[٥]، وهو يعيد مثل هذا القول في مجمل المواطن التي يتحدث فيها عن قطع التابع عن متبوعه[٦]، بل تجاوز ذلك ونص على أن ثمة توقفاً

(١) نقلا عن: عبد القادر المهيري، وآخرين: النظرية اللسانية والشعرية: ١٥٤ عن الخطابة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، ١٩٥٤، ص: ١٩٨

(٢) ينظر: كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات: ١٩٢- ١٩٣، وطاهر حمودة: ظاهرة الحذف: ١٠٦

(٣) علم اللغة العام، الأصوات: ١٩٤

(٤) ينظر: الكتاب، ١:٤٢١، ٤٣٣، ٤٣٤، وينظر: المقتضب، ٤: ٢٨٣، ٣٦٧

(٥) الكتاب، ١: ٤٣١

(٦) ينظر: الكتاب، ٢: ١٥، ١٦، ١٧، ١٤٧، وينظر: المقتضب، ٤:٢٦٦، ٢٦٧، والكامل، ١: ١٢٨، ٤١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينهما، فإذا «قلت: يا زيد، وأنت تريد أن تقف عليه ثم خفت ألا يعرف فنعته بالطويل، وإذا قلت: يا هذا الرجل، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف... »، ثم استدرك وذكر رأي الخليل: «وقال الخليل رحمه الله: إذا قلت: يا هذا، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار... »[١]، ولا يختلف توجيه سيبويه عن هذا المسلك، بصرف النظر عن موقع المتبوع من الإعراب، فثمة ما يشبه التوقف العارض، لظن المتكلم أنه غير محتاج للوصف.

وقد تجاوز النحاة ذلك، وعملوا على توجيه ما يعرض للمتكلم من توقف ذاتي عارض، على ما سبق بيانه، وأشار السكاكي إلى ما يقع من قطع في الكلام، وجعله من مسالك الفصل، فمن أمثلته «تكون في حديث ويقع في خاطرك، بغتة، حديث آخر، لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع غير ملتفت إليه؛ لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داع، فتورده في الذكر مفصولا، مثال الأول: كنت في حديث، مثل: كان معي فلان فقراً، ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري، ولك جوهرة لا تعرف قيمتها، فتعقب كلامك أنك تقول: لي جوهرة لا أعرف قيمتها، هل أريتكها؟ فتفصل... »[٢].

ولمح النحاة كذلك- ما يقع من تأثير الحركات الجسمية على الأداء اللغوي، وتوجيهها لمدلولات التراكيب، فرب إشارة أبلغ من عبارة كما استقر لديهم[٣].

وعنى اللغويون والبيانيون بتوجيه دلالة الحركات الجسمية على أقوال الشخص، وقد أفرد كريم حسام الدين مطلباً للحديث عن «الإشارات الجسمية ودلالاتها على أحوال الشخص في المصادر العربية »[٤].

فليس مسوغاً بعد هذا، ما سوغ به تمام حسان سر عدم اهتمام النحاة بقرينة النغمة، وقرينة النغمة عنده «قرينة هامة لم يقلل من أهميتها عند النحاة إلا أنهم

---

(١) الكتاب، ٢: ١٨٩، ١٩٢، وينظر: المقتضب، ٤:٢١٧

(٢) مفتاح العلوم: ١٣٠، وينظر أمثلة أخرى : منه: ١٣٠- ١٣١

(٣) ينظر: الكامل، ١: ٤٠، والخصائص، ١: ٨٠

(٤) ينظر : الإشارات الجسمية، دراسة لغوية لظاهرة استعمال أعضاء الجسم في التواصل: ٧٢-٩٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانوا يعرفون الفصحى في صورتها المكتوبة الصامتة»[١]، فلقد عرف النحاة الفصحى في صورتها المنطوقة، واهتموا بالنغمة في المواطن التي يستدق فيها التوجيه، فمن منطق التشريع البشري، والتشريع اللغوي جزء منه، أن الاهتمام ينصب على معاينة جوانب الإشكال، بالدرجة الأولى؛ ولهذا فقد اهتم النحاة اهتماماً زائداً بضبط التراكيب والإعراب، ولما كان الأداء الصوتي غير ملبس، ولا مشكل في واقعهم، اهتموا به بمقدار محدد، ولكنه دال، على كل حال.

تقنية نقل المنطوق، والتقعيد له، في التراث النحوي:

كان يظن ويقرر- كما يقرر ذلك ميشال زكريا- أنّه «كان من الصعب دراسة اللغة في شكلها المحكي بصورة دقيقة ومفصلة في السنين التي سبقت تطوير تقنية تثبت الكلام في تسجيل دائم، أي قبل اختراع آلة التسجيل، قبل هذا التاريخ كان من الممكن، فقط، ملاحظة بعض القضايا المرتبطة بالشكل المحكي للغات، عبر سماع الكلام اليومي المحكي»[٢].

ولعل في هذا الظن بعض حقّ، نتجاوزه، ولا يثنينا عن غايتنا، ولكنه، يدعونا إلى أن نشير إلى أنّه من المجازفة غير المسوغة أن ندعي، في هذه الدراسة، أننا وصلنا إلى استقصاء وصف كامل، متكامل الأصول للفصحى المنطوقة في عهدها الأول، أو أن النحويين وصلوا إلى مثله، ولكن ذلك لم يمنع من تلمس خطوط أصولية لهذا الجانب، فإذا لم نكن قد وقفنا على رسم صورة مكتملة لخصوصيات الفصحى المنطوقة، فإن ملامح ما ترسم في هذه الدراسة، يدخلها في شكل مقارب لذلك، من حيث ما يبنى عليها من نتائج أصولية، واصفة للممارسات النحوية، وهي ممارسات ترتبط وثيقاً، لا بالمنهجية النحوية وحدها، بل بالواقع اللغوي، الكائن قبل التقعيد، وفي أثنائه.

(١) تمامّ حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، ضمن «أشغال ندوة اللسنيات واللغة العربية»: ١٦٣.

(٢) ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام: ١٥٤، ويرى (بالمر) «أن التركيز على اللغة المكتوبة ضلّل علماء النحو، فقد عجزوا عن أن يروا أن اللغة المنطوقة تختلف عن اللغة المكتوبة، وحاولوا- بطريقة ضالة- أن يصفوا اللغة المنطوقة بمصطلحات تناسب اللغة المكتوبة» (علم الدلالة، إطار جديد: ٢٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم ممّا تبيّن من ملامح المنطوقة في هذه الدراسة، فإنّ القصور سيبقى ماثلا، غير منكر، ولا سيما في الجوانب الأدائية التي تسد فيها نغمات الصوت مسد المفردات، كالتنغيم والتفخيم، والتوقف وحركات الجسد، فهذه الملامح التي تتجلى بوضوح في اللغة المنطوقة، غير قابلة للاستخراج -بسهولة- من اللغة المنطوقة، المحولة إلى الصيغة المكتوبة-كما يرى أوستن- وهو يقرر أن أدوات الترقيم على اختلافها «ربما تكون وسائل نافعة، بيد أنها، مع ذلك، غير بارعة إلى حد ما»[١]، وقال «أولمان»: «إنّ التنغيم والإيقاع لا يمكن التعبير عنهما في الكتابة إلا بصورة ناقصة، بواسطة أساليب الترقيم، ووضع الخطوط تحت الكلمات، أو أية وسيلة أخرى من الوسائل الخاصة بالطباعة»[٢].

إن تقصير الكتابة في تصوير اللغة المنطوقة، لا يحول دون وصفها والتقعيد لها، فتلك المصادرة -على مشروعيتها- ليست ممّا يعيق غايتنا في هذه الدراسة؛ لأننا، في درس قواعد الفصحى المنطوقة،لم نراجع نصوصاً لغوية مكتوبة، لنستنبط القواعد منها، وإنّما راجعنا بناء نحوياً كان قد عاينها، ورسخ قواعدها وموجهاتها، والنحويون- في عهدهم الأول- لم يدرسوا المنطوقة من خلال المكتوب، وإنّما استقوا وصفها، ورسموا حدودها من معاينة المنطوق في لحظات نطقه، وأصبح ما كان حالاً، مشاهدة عند النحويين، حالاً موصوفة في النظرية النحوية، كما وصفوا طرائق الأداء الصوتي أحياناً، وألمحوا إليها أحياناً أخرى، ولعلهم أعرضوا عن كلّ ما تراءى لهم أنّه مما يدرك بالطبع والفطرة، وأمّا ما يقع في المنطوق من اضطراب وتأتأة، وغيرهما، فإن ذلك ليس مما يحتاج إلى توجيه أو تقنين.

ويكاد ابن جني يعيد المصادرة السابقة بدقائقها وموجباتها في إطار موازنته بين نحويي الجيل الأول ونحويي عصره، وهو ينبه إلى ما أفاده أولئك، في بناء قواعدهم، من سماعهم المباشر لكلام العرب، ومشاهدتهم لأحوالهم، وهو يجعل وصفهم لهذه الأحوال أخذاً بعض حكم الشاهد المعاين.

---

(١) صلاح عبدالحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: ١٦٤.

(٢) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة: ٤٢، وينظر: جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق:٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو بذلك، يشير ضمنا- ثم يصرّح في نهاية المطاف- إلى صعوبة التوصل إلى نتائج مماثلة لما توصل إليه الأولون، من درس المنطوق الذي تحوّل إلى مكتوب منقطع عن سياق قوله[١]، بل إنّ شرح الحال المعاينة للكلام، أو وصف أدائه، لا يكفي لإتمام ذلك، وكأنّه يأبى إلاّ أن يصور وقائع الكلام مجسمة مشخصة في مكان حدوثها وزمانه، مع الإحاطة بكل ما يظهر ثمة من مؤثرات.

ولأهمية ما قدّمه ابن جني في هذا السياق؛ تأكيداً لما سبق في هذه الدراسة، نؤثر أن نقف على المضامين التي أباح بها، وصدر عنها، في تلكم الموازنة.

يشير ابن جني إلى أهمية ما شاهده الرعيل الأوّل من أحوال العرب، المرافقة لكلامهم، الدالة على ما في نفوسهم، وتأكيداً لذلك، يقدّم نماذج لغوية يلج منها في تأكيد أهمية المشاهدة المباشرة، التي لا يُغني عنها الوصف أو الشرح، وإن رافق الكلام، سواء أكان هذا الوصف من قائل القول، أم كان من معاين له.

وقف -أولاً- على قول الشاعر:

تقول- وصكّت وجهها بيمينها- أبعلي هذا بالرَّحى المتقاعسُ!

وقال: «فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس! من غير أن يذكر صكّ الوجه، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لمّا حكى الحال فقال: «وصكّت وجهها» علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين»[٢]، ثم قرّر معمّماً: «وليست كل حكاية تروى لنا، ولا كل خبر ينقل إلينا، يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة -كانت- به، نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها»[٣].

---

(١) وحقاً أن ابن جني نفسه كان يعاين نطق بعض الأعراب أحياناً، ولكن، يبدو أن النحويين أخذوا يعتمدون في درسهم على النصوص المكتوبة، ولم يكترثوا لبعض البيئات البدوية التي كانت تحافظ على لغتها حتى عصر ابن جني.

(٢) الخصائص، ١:٢٤٥-٢٤٦ وينظر: إبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٨.

(٣) الخصائص، ١:٢٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم يرتد ابن جني، ليؤكد هذه الحقيقة، فيقف على شاهد آخر، مضاد لسابقه، خال من شرح الحال المشاهدة، وهو قول الشاعر:

قلنا لها:قفي لنا، قالت: قاف.

قال ابن جني: «لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال، فقال مع قوله: «قالت: قاف»: «وأمسكت بزمام بعيرها» أو: «عاجته علينا» لكان أبين لما كانوا عليه، وأدل على أنها أرادت: وقفت أو توقفت، دون أن يظن أنها أرادت: قفي لنا! أي: يقول لي قفي لنا! متعجبة منه، وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها، «قاف» إجابة له، لا ردّ لقوله، وتعجب منه في قوله: قفي لنا»[1].

ثم يصل ابن جني إلى تأصيل ذروة المفارقة بين ما ينقله المكتوب وما ينقله المنطوق فيقول: «وبعد، فالحمالون والحماميون، والساسة والوقادون، ومن يليهم، ويعتد منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه، ولم يحضره ينشده، أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه....»[2].

وهذه المقدمات، على ما فيها من مضامين ناطقة، مؤكدة لنفاذ بصيرة ابن جني، وإدراكه لدقائق اللغة المنطوقة، التي لا تدرك بالكتابة -يفرغ منها ليؤكد، مرّة ثانية، ما تأتى لأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن في طبقتهم، من مقدرة على تحليل النصوص وتوجيهها، ووصف وقائعها المشاهدة.[3]

والمشكلة التي يعانيها ابن جني، هي إمكان درس طاقات اللغة المنطوقة من خلال المكتوب، وهي مشكلة أصبحت تفتقر إلى الحل بعد عصر الاحتجاج اللغوي، فالكتابة المصحوبة بالوصف لا تغني، وإذا كانت الدراسات اللغوية الحديثة تعتد

---

(١) الخصائص، ١:٢٤٦.

(٢) الخصائص، ١:٢٤٦-٢٤٧، وينظر: إبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٩.

(٣) ينظر: الخصائص، ١:٢٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التسجيل الصوتي للمنطوق مسعفاً على إعادة درسه، فإن ذلك -على ما يبدو- ما كان- لو كان- ليكون مقنعاً لابن جني، فلا بدّ من مشاهدة وقائع الكلام عن قرب، أو لا بد من تصويرها، مع ما يحيط بها من مؤثرات[١].

ومن التكرار، أن نؤكد ثانية، أنه لم يكن ثمة إشكال، يعيق النحاة في تقعيدهم للفصيحة المنطوقة؛ فقد عاينوا اللغة مشافهة في سياقاتها.

ولكن ذاك الإشكال يرتد ليؤثر على محاولة التماس تمثيل التراث الشفوي، الذي آل مكتوباً، لسمات الفصيحة المنطوقة، فمما لا شك فيه أن اللغويين لم ينقلوا أحاديث المشافهة نقلاً تصويرياً، كما أراد ابن جني، فهذا لم يكن ممكناً، ولا شك -كذلك- أن هذه الأحاديث نقلت- في كثير من جوانبها- بتغييب نبرات الصوت وهيآت التنغيم، والسمات الصوتية اللهجية الخاصة بكل قبيلة، وبتغييب ما يداخل الكلام من إشارات دالة، وحركات موحية؛ «لقد كانت اللغة العربية الفصحى في عصرها الأول، ككل لغات العالم، ربما أهملت أن تذكر الأدوات في الجمل اتكالاً على التعلق بالنغمة، فكان من الممكن مثلاً أن نفهم معنى الدعاء من قولهم: «لا وشفاك الله» بدون الواو، اتكالاً على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف، ومع ذلك لم يكن ثمة مفر لمن دونوا التراث من الاحتفاظ دائماً بهذه الأدوات بسبب عدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة، فكان لا بد لهم من ضمان أمن اللبس في المعنى بواسطة اطراد ذكر الأدوات».[٢] ولكن يبدو أن الأمر لم يكن بمثل هذا التعميم، وأن النصوص النثرية، التي كانت منطوقة، ظلت محتفظة بملامح من مثل هذا الحذف، ولكنها -في الحق- ملامح مبتسرة غير شاملة، على نحو ما هو منتظر من مثلها.

فعلى الرغم من أن التراث النثري الشفوي ظل يحمل ملامح دالة على قواعد المنطوق، فإنّه يعسر أن نستثمره في أن نضيف شيئاً جديداً استدراكاً على ما جاء به النحاة من قواعد.

---

(١) كان من رأي «فيرث» أن خير ما يمثل العملية التفاهمية هو الفلم الناطق، الذي يجمع النص الكلامي والصورة الخارجية للمحيط الذي يجري فيه الكلام، (ينظر: حلمي خليل: العربية والغموض:٣٦).

(٢) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مظاهر الفصحى المنطوقة في ضوء موروثها الشفوي:

ليست الغاية من هذا المطلب أن نستقصي الأدلة التي تثبت تلكم القواعد التي استصفيناها في الفصل الأول، فنحن نثق بتلكم القواعد، وبمصداقية النحويين في اقترافها، سواء أكانت مشفوعة بأدلة نثرية، أم كانت مرسلة دون استدلال، ولعلنا أعرضنا ثمة عن استقصاء الشواهد النثرية التي استدل بها النحويون، فلم نلتفت لمثل هذه الشواهد إلا إذا كانت مرتبطة بتوجيه سياقي يحكم التقعيد ويوضحه.

ولعل رجع النظر في مجمل الشواهد النثرية التي استدل بها النحاة، وخاصة في سياقات توجيه اللغة المنطوقة، يؤكد أنها كانت من لغة الحياة اليومية المرسلة، فمضامينها ترتبط بعادات الناس ومحاوراتهم في بيعهم وشرائهم، وحروبهم، وأحاديثهم عن الماشية، والمراعي، وعاداتهم الاجتماعية، ومجاملاتهم ومشاحناتهم[1].

ومع تيقننا بأنّ نصوص الموروث الشفوي قد داخلها شيء كثير من التغيير، إثر روايتها وكتابتها، ومع أخذنا بتلكم المصادرات التي أنبهنا إليها- قبلاً- مع ذلك، نمتد في هذا السياق لنعاين الموروث الشفوي، لنكشف عمّا احتفظ به من سمات دالة على أنه من وقائع المنطوقة، ولم يكن قصدنا في هذا السياق أن نحصر كلّ ما كان من هذه الملامح، وإنّما هو شيء يسير تراءى لنا في أثناء معاينة كتب التراث، بغية وصف صورة العربية وتأكيد وحدتها.

والوقوف على هذه الملامح، في هذا السياق، يؤكد بعض قواعد المنطوق، من جهة، ويتأكد بها؛ ليكون دليلاً- من بعد- على أن هذا الموروث الشفوي كان من وقائع لغة منطوقة فصيحة على ألسنة أبنائها، في صورة الوحدة، لا في صورة الازدواج، المبني على بتر العلاقة بين لغة الأدب ولغة الحياة اليومية.

---

(١) يمكن التثبت من مثل هذا الوصف من التدقيق في بعض الشواهد النثرية المتناثرة في الفصل الأول، أو بمراجعة الشواهد النثرية التي كانت مرافقة للتقعيد، ولم ننقلها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتبدى من مراجعة الموروث الشفوي أن اللغة المنطوقة في أحايث الناس المرسلة، التي نقلها اللغويون والرواة، كانت- في معظم جوانبها- من البنى السردية، أو الحوارية السردية البعيدة عن المداخلات وتقطيع الكلام.

ولكن اتصاف الكلام المنطوق بالتقطيع والبتر والمداخلات، ليس أمراً لازما في كل لغة، وإنما يقع ذلك بأثر من أعراف المجتمع وعاداته، ولعل آداب الكلام عند العرب، والرواة، كانت تعين على تجنب مثل تلكم المداخلات؛ فقد كان المجتمع العربي يلتزم حسن الاستماع؛ أوصى الحسن ابنه: «وتعلم حسن الاستماع كما تتعلم حسن الصمت، ولا تقطع على أحد حديثاً، وإن طال حتى يمسك»[١]. وهذا الحرص على أدب الكلام جعلهم يلتزمون ترك إشارة للمستمع، لينتظر ما سيأتي به المتحدث، عندما يتوقف المتحدث عرضاً، وقد اعتد ابن جني بهذا الأدب، وتمثله في توجيهه لمدة التذكر عند التوقف العارض؛ فلو توقفت في كلامك من غير أن تأتي بها «لأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ،ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت، ومطلت الحرف، علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته»[٢]، فلولا حرصهم على أدب الكلام لما كانوا بحاجة إلى هذا المجرى في كلامهم، بل ولما تنبه النحويون لذلك.

ومع ما يسعف عليه أدب الكلام من تسويغ ذلك السرد البعيد عن المداخلات، والوقفات، فليس من شك أن اللغويين كانوا يحذفون ما يرونه حشواً عارضاً، فلا يوجد في نصوص الموروث الشفوي، على كثرتها، ملامح ما وصفه المبرد بالاستعانة، حيث قال: «وأما ما ذكرناه من الاستعانة، فهو أن يدخل في الكلام ما لا حاجة بالمستمع إليه...؛ وليتذكر به ما بعده، إن كان في كلام منثور،كنحو ما تسمعه في كثير من كلام العامة، مثل قولهم: ألست تسمع؟ أفهمت؟ أين أنت؟ وما أشبه هذا، وربما تشاغل العيي بفتل إصبعه، ومس لحيته، وغير ذلك من بدنه، وربما تنحنح»[٣]، بل أشاروا كذلك إلى أن تأطيرهم لأصوات اللغة قد غيّب بعض

---

(١) كتاب الأمالي، ١٨٨:٢. وينظر: ابن عبد ربه: العقد الفريد، ٢: ٤٢٧.

(٢) الخصائص، ١٢٨:٣.

(٣) الكامل، ٤٥:١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأصوات التي كانت جارية في استخدام الناس؛ قال المبرد: «اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جارية على الألسن، مستدل عليها في الخط بالعلامات، فأما في المشافهة فموجودة»[١]، وليس من شك أنها كانت موجودة في الكلام المنطوق، وفي لغة الأدب على السواء، عند من كانت تجري على ألسنتهم.

وعلى الرغم من ذلك كلّه فإن الموروث الشفوي ظل يحمل دلالات واضحة على سمات الفصيحة المنطوقة، وهي تؤكد بعض قواعد الفصيحة التي تمّ وصفها.

والسمة الظاهرة، التي تؤكد خصوصيات المنطوقة في الأبواب النحوية كلّها، أنّ المواقف الكلامية تجري بتجاذب بين أطراف الحديث كلها؛ سواء أكانت مواقف استفسار، أم كانت مواقف إخبار وتعقيب على أفعال أو أقوال، فالمتحدث يبني كلامه على حذف كلّ ما كان معلوماً عند المستمع، فهو يرفع الخبر ويستغني عن المبتدأ المدلول عليه في كلام سابق، أو في مسموع سابق أو كان حاضراً مشاهداً، أو مذوقاً، وينصب الفضلات دون أن يعيد ذكر الفعل والفاعل.

والتماساً للدقة فقد حرص الرواة على نقل هذه الأحاديث على هيآتها، بما داخلها من تقطيع أو إشارة، أو غموض؛ ولأن الإبقاء على مثل هذه الأمور قد يؤدي إلى خلل في المروي أو غموض، فقد حرصوا على أمرين رئيسين: أولهما: الإشارة إلى ما كان يقع في أثناء تلكم الأحاديث من حركات جسدية دالة على معنى ما، سواء أكانت من المتكلم أم كانت من المستمع، من مثل: «زم بأنفه، وهو يبتسم، وهي كالساهية، واصفر وجهه، وتمعرت وجوه القوم، وأعرض عني بوجهه، وأومأ إلي بيده، وقال:، وأومأ إليهما أن زيدا، ورماني بمؤخرة عينه؛ أي ما صنعت، فقلت، و فأومأ رجل بيده ليرمي»[٢]. وثاني الأمرين يتمثل في عنايتهم بتفسير ما يقع في تلكم الأحاديث من عبارات أو تراكيب غير واضحة الدلالة، لارتباطها بسياق قولها، إما بإشارتهم إلى أن القائل أراد كذا أو قصد كذا، وإمّا بإشارتهم

---

(١) المقتضب، ١:١٩٢.

(٢) ينظر: سياقات هذه الإشارات في: الكامل، ١:٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٦١. و ٢:٧٢٩، ٧٨٤، ٨١٠، ٩٨٠، و ٣:١٠٧٣، ١٠٧٥، ١١٧٤، ١٤٤٦، وابن قتيبة: عيون الأخبار، ١:٨٥، ١٠٤، ١٦٨، ٢٥٧، والبيان والتبيين، ٣: ٢٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى أنه كان قد أومأ إلى كذا، ومثال ذلك «ولا أتيت باب أحد من هؤلاء، يعني السلطان» و «ما قال فيكما هذا؟، يعني إسحاق الموصلي»، و«أنت بغير هذا أعلم، يعرض له بالشراب» و«إلا هذا- وأومأ إلى ابنه» أو وأومأ إلى فلان، أو «وأشار إلى فلان» و «الذي يخضب هذه من هذه، وأومأ بيده إلى هامته ولحيته»[١].

وقد كان بوسع الرواة أن يستبدلوا بهذا الاعتراض التوضيحي ذكر المذكور المراد في المتن، مثل: هؤلاء السلاطين، ما قال فيكما إسحاق، وأنت بالشراب أعلم، وإلاّ ابني هذا، والذي يخضب لحيتي من هامتي، كما كان بوسعهم أن يتخلصوا من قطع الكلام في مثل: سأل الرسول، عليه السلام، كعب بن زهير فقال: «أنت الذي تقول، كيف قال يا أبا بكر؟»[٢] أو لأعادوا صياغة ما يقع من مناجاة ذاتية في مثل: «ثم عض على لحيته وقال لنفسه: لهذه أطيبُ نفساً عن بقية الدنيا منك يا مرداس»[٣].

والتراكيب التي تحمل معاني مخصوصة مرتبطة بسياقاتها، وتدل بمفردها على معنى آخر- كثيرة كثرة بالغة في الموروث الشفوي؛ فإذا كان سياق الحديث دالاً على المعنى المخصوص اكتفى الرواة بذلك؛ لإدراكهم أن القارئ يدرك وجه الأداء وطريقته، وفاقاً للمعنى المراد، قال المهلب لعتاب بن ورقاء وقد جرت بينهما منافرة، قال له: «يابن اللخناء! فقال له عتاب: لكنك مُعَمٌّ مُخَوَلٌ، فغضبت له...»[٤] وقيل لرجل يضرب أمه: «ويحك! تضرب أمك!»[٥] وستأتي نماذج كثيرة من مثل هذه الأحاديث عند الكلام على الاستفهام.

أما إذا لم يكن سياق الكلام دالاً على المعنى المخصوص، فإن الرواة كانوا يشيرون إلى قصد المتكلم أو حالته، عند قوله، من مثل: سمع الفراء أعرابياً

---

(١) ينظر : سياقات هذه الإشارات في: الكامل، ١:١٦٥، و ٢:٧٥١، ٩٤٧، ١١٠٧، و ٣:١٢٤٠، ١٢٣٦.

(٢) مجالس ثعلب، ٢:٣٤١.

(٣) الكامل، ٣: ١١٠٧.

(٤) الكامل، ٣:١٣٢١.

(٥) عيون الأخبار، ٢:٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقول: «هل أنت ساكت، أي: اسكت»[١]، وسأل رجل من أهل الحضر رجلاً من أهل البادية فقال: «هل عندكم ما يرعى؟ فقال البدوي، وهو يهزأ به: نعم، عندنا...»[٢] و «.... صاح الخارجي: يا عدلاه، يهزأ به»[٣] و «فقال عبدالملك، متعجباً...»[٤] فهذه التراكيب لا تدل على المعنى المقصود بذاتها؛ فكلام الأعرابي الأول لا يدل على صيغة الأمر، وجواب الأعرابي الثاني لا يدل على أنّه يهزأ، وكذا كلام الخارجي، فهو بصيغة المدح، وكلام عبدالملك لا يدل على أنه يتعجب.

فإذا انتقلنا إلى ما يمثل ملامح المنطوق، ويحمل سماته، ألفينا ثمّة شيئاً كثيراً دالاً[٥]، فمن الاعتماد على ملابسات القول في حذف أحد أركانه:

- قيل لأحدهم: «اختر أي قتلة تحب أن أقتلك، فقال: سيفٌ مجهزٌ» (كتاب الأمالي، ٢٦٤:١) فلم يحمل كلامه على الفعل في السؤال، وابتدأ؛ اختياري سيف مجهز، أو سيف مجهز أحب أن أقتل به، ولو شاء نصب؛ حملاً على الفعل في السؤال.
- وشرب أحدهم خمراً فقال: هي والله، أيها الأمير»(كتاب الأمالي، ٥٩:٢) وإنما أراد: هي الخمرة، أو هذه هي.
- وسمع أحدهم شعراً فقال: «حسنٌ والله جميل»(الكامل، ٨١٤:٢) أراد: شعرك حسن، أو هذا الشعر حسن، أو ما ماثل ذلك.
- وعقب أحدهم، على وجه التساؤل والتعجب والاستهزاء، بعد أن ذكرت له إمرة اثنين على قوم، فقال: «أميران! هلك والله القوم». (عيون الأخبار، ١:١) أراد: هما أميران! أو: هذان أميران! أو أميران صالحان، أو مقتدران؛ استهزاء بهما، كما تدل بقيّة الكلام.

---

(١) مجالس ثعلب، ٥٨٨:٢.

(٢) مجالس ثعلب، ٢٩٢:١.

(٣) الكامل، ١١٩٠:٣.

(٤) الكامل، ١١٥٦:٣.

(٥) نؤثر أن نوثق ما يقتبس في هذا السياق، في موضعه؛ تجنباً لكثرة الحواشي، ونشير إلى أن القارئ بحاجة إلى الوقوف على سياقات هذه الأقوال، لكي يتضح التركيب وملابساته، ولم يكن بالإمكان ذكر النصوص كاملة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ومر طائر يصيح فقال رجل من القوم: «خيرٌ خير» (عيون الأخبار ١٤٦:١) إنما أراد: هذا خير، أو: هو خير، مبالغة في التفاؤل، ولو شاء نصب؛ خيراً خيراً، على وجه الدعاء، وإرادة: اللهم اجعله خيراً.
- ونزل ضيف بالحطيئة «وهو يرعى غنماً له، وفي يده عصاً، فقال له الضيف: يا راعي الغنم، فأومأ إليه الحطيئة بعصاه، وقال: عجراء من سلم» (الكامل، ١٠٧٣:٣)، وأراد: هذه العصا عجراء من سلم، ودلت الإشارة على ذلك.
- ورجع رجل إلى ضيفه، وقد تركه مع أسير لديه، فلم يجد الأسير، فقال لضيفه: «أسيري» (الكامل، ٧١٣:٢) أراد: أين أسيري!

ومن حذف خبر إن قول بعضهم في التعقيب على كلام سابق: «فإن ذاك» و «لعل ذاك» (البيان والتبيين، ٢٨٧:١) وإنما أراد: فإنّ ذاك لهم، ولعل ذاك لهم، ومنه تعقيب أحدهم بقوله: إنه (كتاب الأمالي، ٢٩٣:٢)، يريد: إنه كذلك، أو إنّه كما ذكرت، وسياقات هذه الأقوال تدل على ذلك.

ومن حذف جواب الشرط أو الطلب:

- طلب رجل إلى عبدالملك أن يسرّ له حديثاً فقال عبدالملك لأصحابه: «إذا شئتم، فنهضوا» ثم طلب الرجل الانصراف، فقال له عبد الملك: «إذا شئت» (الكامل، ١٠٢:١) أي: إذا شئتم النهوض فانهضوا، وإذا شئت الانصراف فانصرف، فطلب الرجل دل القوم على أن عبدالملك يريد ذلك، فلم يحتج عبد الملك لذكر النهوض، ولعله أشار بيده إلى مثل هذا المعنى.
- قال أحدهم لمعاوية: «أما والله لو كنا على السواء بمكة لعلمت! قال معاوية: إذاً كنتُ أكون معاوية بن أبي سفيان»(البيان والتبيين، ٢٦٤:٢) أراد القائل: لعلمت كذا وكذا من الأمر والمكروه، وأراد معاوية: لو كنا كذلك، أو: لو حدث ذلك، كنت أكون معاوية.
- وقال أحدهم: إني لخليق أن ألحق بهم، فقال آخر: «إني -إذاً- لسعيد» (عيون الأخبار، ٨٨:٢) وإنما أراد: إذا حدث ذلك، أو إذا لحقتَ بهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- وقال أحدهم: بلغني أنك تقع بي؟ فقال المبلّغ: «أنت إذاً أكرم علي من نفسي» (عيون الأخبار، ٨٨:٢) وإنما أراد: إذا حدث ذلك، أو: إذا وقعت بك فأنت أكرم علي من نفسي.

والاعتماد على ملابسات القول في حذف الجملة وذكر المفعول به، كثير، بالغ الكثرة، نُعرض عمّا كان يقع في سياق الإجابة عن سؤال، ونعرض لبعض ما كان يأتي على وجه التعقيب على حدث أو قول، فمن ذلك:

١. قالوا في التعقيب على قدوم شخص، أو قدومه وكلامه: «حاجَتك» أو: «شأنَك» (مجالس ثعلب، ٢١:١، والبيان والتبيين، ٦٧:٢ والكامل، ١٠٧٨:٣) وإنما أرادوا: هات، أو: اذكر، أو نحو ذلك.

٢. وعقب أحدهم على طلب رجل فقال: كلّ ذلك، (كتاب الأمالي، ٤٦:٢، والبيان والتبيين، ٣: ٢٢٢) وإنما أراد: أعطيك، أو: أمنحك، أو أهبك، ولو شاء رفع على إرادة: «كلُّ ذلك لك».

٣. طُلب إلى عبدالله بن الزبير أن يتزوج امرأة، فقال، بعد سماعه ثناء عليها: «أوَ خيراً من ذلك؟!» (الكامل، ٦٥٩:٢) اي: أوَ أطلب، أو: أوَ أريد، أو: أوَ أتمنى.

- وقال أحدهم: «أوَ غير ذلك؟» (الكامل، ١١٨٠:٣) إنما أراد: أوَ لا تريد، أو: أوَ لا تطلب، أو: أوَ لا تبغي؟ لأنّه يحدث من طلب شيئاً.

- وقال آخر، معقباً على عرض لم يعجبه:«فهلا خيراً من هذا» (عيون الأخبار، ١٦٢:١) أراد: فهلا عرضت، أو: فهلا أعطيتني.

- ونزل أعرابي بأبي جبر الفزاري، فسمعه أبو جبر يقول: «والله لوددت أني بت الليلة خالياً بابنة عبدالملك بن مروان» فقال: أحلالاً أم حراماً؟ (الكامل، ٧٢٧:٢)، أي: أتريد؟ أو: أتود أن تبيت مبيتاً حلالاً؟ فهو وصف لمفعول مطلق محذوف، أو هو مفعول به.

- ومات رجل فخط خطين في الأرض، ثم قال: وهجيناً، وخط خطا ناحية، وكان للوارثينِ مولى اسمه «هجين»، ففهم القاضي عندما نقل له ذلك أنه أراد:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأعطوا هجيناً (الكامل، ٥٦٣:٢) هذا على الرغم من أن القاضي لم يكن يعرف أن «هجيناً» اسم للمولى.

ومما جاء في التحذير والأمر:

- نادى المهلب أصحابه:الأرضَ الأرضَ (الكامل، ١٣٤٦:٣).

- نادى الناس رجلاً: الحروريةَ الحروريةَ، انج بنفسك (الكامل، ١١٧٠:٣).

ومن حذف الجملة كاملة على نحو ما مرّ في المفعول به:

- قال عبد الملك لمن استأذن عليه ليلاً: أفي هذا الوقت! (الكامل، ٤٥١:١) أراد: أتجيء، أو: أتزورني، أو: أتستأذن علي؟

- وقال أحدهم لمن رآه واقفاً: «يا أبا بكر، على باب مية». (مجالس ثعلب، ٣٤٦:٢) فحذف أداة الاستفهام والفعل، أي: أتقف على بابها؟! استنكاراً لوقوفه.

- وقال أحدهم لامرأة: «قد تزوجت، فقالت: نعم، بالبيت المهدوم...» (كتاب الأمالي، ٢: ١٧٣) أرادت: تزوجت بالبيت المهدوم؛ تدعو عليه.

- وسمع أعرابي صوت عود فقيل له: «ما تسمع؟ قال: حسناً» (كتاب الأمالي، ٢٣٠:١) أراد أسمع صوتاً حسناً، فحذف الفعل والموصوف وذكر الصفة.

- وسمع أحدهم شاعراً يتمنى أن يسخر له الله امرأة، وعندما سمعه زوى بوجهه، وأومأ بيده أن كفّ، وقال: حلالاً حلالاً (الكامل، ٨١٥:٢) أراد: يُسخرها تسخيراً حلالاً، أو: اللهم اجعلها حلالاً.

- وعقب أحدهم على شعر فقال: «إلى النار» (البيان والتبيين، ٣٩٠:١) لأن القائل تساءل: فأين المدفع؟

ومما جاء من الحال:

- قال رَوْحُ بن زنباع لعمران بن حَطّان، وقد رآه يتقلب في نسبه في أثناء مفره من الحجاج: يا هذا: أأزدياً مرة وأوزاعياً أخرى؟! (الكامل ٣: ١٠٨٦) ولو شاء رفع.

- وقيل لمتحدث: اسكت معذوراً (البيان والتبيين، ١٩٠:٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- وقالت امرأة في التعقيب على أكل زوجها، وكان بخيلاً: أبرماً قروناً! (كتاب الأمالي، ١٩:١). فهو حال، أو مفعول به؛ على تقدير أراك.

ومما جاء من المفعول المطلق

- قال أحدهم: أغدةً كغدة البعير، وموتاً في بيت سلولية؟! (الكامل، ١٣٩٣:٣).
- وقال مروان للحسين، وقد رآه أخلف في وعده: أغدراً يا حسين؟ (الكامل، ١١٣٠:٣)، أراد أتغدر غدراً؟ أو: أتفعل هذا غدراً؟.
- وقال أحدهم وقد سمع كلاماً كذباً: حلاً أبا ثور! إن قتيلك هو المحدّث. (الكامل، ٧٤٦:٢)، وقال آخر: حلا يا أمير المؤمنين! (كتاب الأمالي، ٣٠٢:٢-٣٠٣)، وإنما يقال ذلك لمن أمعن في وعيده أو أفرط في فخر أو كلام، كما يذكر في اللسان (حلل) وهو منصوب على المصدر؛ أي «تحلّل»، كما يرى ابن منظور، وقد أشار إلى نماذج نثرية جاء فيها ذلك المصدر.
- أغلظ أحدهم لعمرو بن سعيد بن العاص في الكلام، فقال له عمرو: مهلاً، (كتاب الأمالي، ١٣٩:١).
- وقُدّم أحدهم ليقتل فطلب إلى الخليفة قائلاً: قتلةً كريمةً (البيان والتبيين، ١١١:٢) أراد: اقتلني قتلة، أو:اجعلها قتلة؛ مفعول به.
- وقيل لمن ينتظر القتل: صبراً حَلْحَل»، و«صبراً سعيد» (الكامل ١٤٥١:٣) أراد: اصبر صبراً يا حلحل، و: اصبر صبراً يا سعيد.

ومما جاء من أمثلة النداء مما يختص بالمنطوق، استخدام أداة النداء «أي» بكثرة في نداء القريب ومخاطبته (البيان والتبيين، ١٧٤:٢، وكتاب الأمالي، ٧٩:٢-٨٠، ٢٠٢-٢٠٤).

ومما جاء مما يختص بالمنطوق في النداء، حذف حرف النداء في مثل:

- «هون عليك أبا ليلى» (الكامل، ١٣٦٣:٣)
- «لشد ما مدحته أبا عقبة!» (الكامل، ١٣١٨:٣)
- «انج أبا المُعدّى» (الكامل، ١٢٩٠:٣).
- «صبراً حلحلُ»، و «صبراً سعيدُ» (الكامل،٣:١٤٥١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- «أنعم صباحا أبا علي» (الكامل، ٣: ١٤٥٦، والبيان والتبيين، ١٧٤:٢).
- «مرحباً بك أبا إسحاق» (مجالس ثعلب، ٢١:١).
- «قال: خنافرُ، فقلت: شيصارُ» (كتاب الأمالي، ٢٣٤:١)، وإنما نادى كل منهما الآخر.

ويجري الاستفهام في الموروث الشفوي بمقاصده المختلفة التي تتحدد في ضوء السياق، فقد يكون استفهاماً، وقد يكون تعجباً أو استنكاراً، ونقتصر في هذا السياق على ما جاء منه بحذف أداة الاستفهام، بصرف النظر عن المعنى المراد، فمن نماذج ذلك:

- «أعمش وأعور!»؟ (البيان والتبيين، ٧٨:٢).
- استحصدت يا عماه! (كتاب الأمالي، ٢٧٤:١).
- أبي تذكرين؟! (كتاب الأمالي، ١٧٤:٢)
- هذا علمك كله؟! (مجالس ثعلب، ١٢٩:١)
- قال: «وإذا دفعتَ إليهم المهر، فلا تحتاج إلى طعام؟ قلت: بلى.

قال: «لا تريد خادماً؟ قلت: بلى».

قال: «فلا تريد نفقة غير هذا؟ قلت: بلى».

قال: «ولا يريد الشيخ شيئاً؟ قلت: بلى» (مجالس ثعلب، ٤١٥:٢).

- سأل أحدهم آخر عن نوع لباسه فقال: يا أبا سعيد، هذا حرير؟! (عيون الأخبار، ٣٠١:١).
- «أنت صاحب النقب؟» (عيون الأخبار، ١٧٢:١).
- «حجَبكَ أميرُ المؤمنين»؟ (عيون الأخبار، ٨٣:١).
- «تسألين ولك هذا الجمال»؟ (عيون الأخبار، ٢٤٥:١).
- «سكت، فقلت له: أكلمك، فلا تجيبني»؟ (عيون الأخبار، ٣٠١:١).
- قال أحدهم لخياط: «عندنا حُبٌّ مكسور، تخيطه؟» (عيون الأخبار، ٣١٥:١).
- قالوا: «تقول الرفث وأنت محرم يا بن عباس!» (عيون الأخبار، ٣٩١:١)
- قال أحدهم لعبدالملك: «ويدخل إليك يا أمير المؤمنين؟ فأبى» (الكامل، ٨٢٧:٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- وقف أحدهم على باب الخليل، وقال: أدخل؟ (طبقات النحويين:٢٤)
- قال أعرابي: يا أبا العباس، يحجبني صديقك؟ (طبقات النحويين: ١٧١).

وسياقات هذه التراكيب تدل على أنها تساؤلات لم تذكر الأداة فيها. ومن النماذج الدالة على هذا الحذف، قال قطري لبعض الخوارج: رجعتم بعدي كفاراً، وكان يريد الإنكار عليهم، فطلبوا إليه أن يتوب؛ لأنّه كفرّهم، فشاور أحدهم في الأمر فقال له: «إن تبت لم يقبلوا منك، ولكن قل: إنّما استفهمت، فقلت: أرجعتم بعدي كفاراً؟ فقال ذلك لهم، فقبلوا منه» (الكامل، ١٣٢٤:٣).

ومن أمثلة الحكاية في الاستفهام:

- قال أحدهم: الشائلان إنيه! (مجالس ثعلب، ٣٥٨:٢).
- وقال آخر: أنا إنيه! (البيان والتبيين، ١٨١:٢).
- وقال آخر: أزيد إنيه! (كتاب الأمالي، ١٣:٢).
- وسمع أحدهم ابنته تتمنى فأعاد قولها كما هو فقال: قنفاءَ مشرقةَ القذال! (كتاب الأمالي، ١٠٦:٢) ولم يغيّر غيرحركة الإعراب، من الرفع إلى النصب على تقدير: أتتمنين؟

والتعجب القياسي قليل جداً في الموروث الشفوي، إذا قيس إلى التعجب السماعي بالسؤال، سواء أذكرت الأداة أم لم تذكر، حيث يبدو التركيب في ظاهره إخباراً، ويدل السياق على أنّه كان تعجباً.

ومن نماذج حذف المعطوف عليه تعقيباً على كلام سابق:

- قيل: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: «إن وصاحبها» (البيان والتبيين، ٢٧٩:٢).
- قال أحدهم لأعرابية: هل من ماء؟ فقالت: أو لبن (كتاب الأمالي، ٦:٢).

وليس من شك أن الأداء الصوتي كان فاعلاً في توجيه هذه التراكيب، وخاصة في الاستفهام، كما أن سياق الكلام كان يكشف عن المعنى المراد.

وإذا كانت اللغة المنطوقة تتصف بالاضطراب، وتقطيع الكلام، فإنّ مثل هذه الملامح لا يحتاج إلى تقعيد أو توجيه، كما أن الوقائع الكلامية المتسمة بذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ليست مما يروى، ولكن التراث الشفوي احتفظ بنماذج من ذلك لأسباب مخصوصة، ومن ذلك:

- تقدمت امرأة إلى عمر فقالت: يا أبا عقر حفص، الله لك، فقال: مالك أعقرت؟ أي دهشت، فقالت: صُلعت فرقتك» (عيون الأخبار، ١٢:١) وإنما احتفظ بهذا النموذج للإشارة إلى هيبة عمر، رضي الله عنه.
- وقال أحدهم، وقد اشتد خوفه: أطعموني ماءً (الكامل، ٤٦:١، وعيون الأخبار، ١٦٥:١)، وإنّما أراد أن يشرب.
- ولما ذهب يجلس ضرط، وكان عبدالرحمن أراد أن يقول له: ألا تتغذى؟ فقال: ألا تضرط؟ قال: قد فعلت أصلحك الله، قال: ما هذا أردت، قال: ولكن الأمير غلط كما غلطت» (البيان والتبيين، ٣٤٨:٢)، ومثل هذا يذكر للتندر، وطرافة ما كان من كلام.

أطياف العربية في ضوء التقعيد النحوي:

يتجاوز هذا الجانب خصوصية الفصحى المنطوقة إلى عمومية مستويات العربية وأطيافها في ضوء التقعيد للعربية، ويوجب ذلك أنّ النحويين العرب أقاموا البناء النحوي لواقع لغوي استثنائي، فلم يقصروا درسهم على طيف واحد من أطياف اللغة، بل درسوا المنطوق مع المكتوب، ودرسوا الشعر مع النثر مع القرآن، ثم إنّهم درسوا ذلك كلّه مستقى من لهجات كثيرة.

ولتجلية قيمة خصوصيات اللغة المنطوقة في الدرس النحوي ينبغي أن نلقي ضوءاً على مستندات النظرية النحوية، ومنهجية النحويين في التأليف بينها. فلم يكن تخصيص المنطوق بجوانب مخصوصة أمراً عارضاً، أو متميزاً عن الأطياف الأخرى، فقد كان ذلك من مخرجات منهجيّة متحدة في مرجعيتها، وغاياتها، وهي منهجيّة الاتحاد والافتراق معاً؛ إنّها تبقي على وحدة أطياف الواقع اللغوي ما أمكنها ذلك، وبمقدار اتحاد نتائج درسها، وفي الوقت ذاته، تمتد إلى تمييز كلّ طيف بما يحمل في داخله من تميزات تتكشف في نتائج درسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ تاريخ العربية؛ واقعاً وتنظيراً؛ يؤكد أنّ أطياف العربية كانت تتباين في فوارق تفترق في مقاديرها من طيف لآخر، وأنّ هذه الأطياف كانت تنتمي إلى بيئات لهجية متباينة، كما كان بعضها ينتمي إلى فترة زمنية تمتد على مساحة ثلاثة قرون، وامتدت قرناً ونيفاً بعد تأسيس النظرية النحوية، امتداداً محدّداً بالبيئات البدوية المنعزلة، كما هو متعارف في تحديد عصر الاحتجاج.

وعلى الرغم من ذلك، فقد درس النحويون لغة واحدة، وفي إثرهم، نصفها بأنها كانت لغة واحدة، ولكن تلكم الوحدة- على ما سيأتي بيانه- لا تعني ذاك التجانس التبسيطي للغة، فهذا غير وارد البتة، بل إن اللغة الواحدة، تنطوي على فوارق لغوية اجتماعية وجنسية وعمرية، وهذا من الأمور الشائعة المتعارفة في كل لغة[١]، ولكن هذه الفوارق تكاد تكون خاصة بالأصوات والبنى المفردة؛ تركيباً ودلالة، وقلّما امتد هذا الاختلاف إلى الجوانب التركيبية في اللغة الواحدة، قال «هدسن»، بعد أن أشار إلى الاختلافات الصوتية والصرفية والدلالية: «بالرغم من كلّ هذه التحفظات، إلا أنه يبدو أن هناك جنوحا أكبر نحو التوحد أو عدم التباين في جانب التراكيب، لا نجده في الجوانب اللغوية الأخرى، وقد يكون من الصعب إيجاد تفسير لذلك،» وعندما يوجد بعض هذه الفوارق، فإنه يكون فوارق كيفية أكثر من أن يكون فوارق كمية[٢].

واللغة الواحدة، في كل فترة من حياتها، تحمل في داخلها تفاعلاً متواصلاً عبر المراحل الزمنية، فهي تنطوي على شيء من آثار ماض بعيد أو قريب، وتحمل ملامح اللحظة الآنية، في الوقت الذي تتولد فيها بواكير التغيّر المستقبلي.

ولكن، ليس بالضرورة أن نضخم هذه الفوارق، أو أن نجعلها تؤدي إلى التباين المؤدي إلى الانفصال، ما دامت هذه الفوارق منحصرة في الأطر الأسلوبية أو السياقية، فهذا لا يستدعي عزل أطياف الواقع اللغوي عند درسها، فالتقعيد لأية لغة ينبغي أن يتجاوز عن ذلك في مبدأ أمره، ثم يرتد ليلتفت إليه في أثناء التقعيد أو بعده؛ إنّ الاختلافات بين أفراد اللغة الواحدة قد تمتد إلى بعض نقاط

---

(١) ينظر: جوليت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: ٥٢، وهدسن: علم اللغة الاجتماعي: ٨٤.

(٢) علم اللغة الاجتماعي: ٨٥، وينظر: منه: ٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بنية اللغة، وكما يرى «مارتينيه» لا بد من نسيان ذلك بغية تجنب التعقيدات؛ «إن تحليل لغة معتبرة كمتساوية في الشكل هو أمر دقيق لدرجة أنه من الأفضل لنا تبسيط معطيات المسألة إلى أبعد حدّ، وبعد القيام بهذا التحليل، من الضروري إدخال المعطيات التي أبعدناها مؤقتاً عن الدراسة»(١).

ولعل الاختلافات بين أطياف العربية في عهدها ذاك لم تكن متجاوزة هذه الاختلافات، بل إن هذا ما تؤكده نتائج البناء النحوي، وما أفرزته من اختلافات، وهو يتأكد بمعاينة كلّ طيف على حدة، مع موازنته بالأطياف الأخرى على ما سيتضح.

وعندما يثبت أن ذلك كان كذلك، فإنّ القوم قد صدروا عن رؤية محكمة لواقع لغوي متماوج، ما كان لهم أن يدرسوه بغير المنهج الذي انتهجوه؛ التوحيد، أولاً، ثمّ التحييد بعد ذلك.

غير أنّ النظرة العامة، في حدّها السطحي الشكلي، توحي أن النحويين جمعوا العربية، كما تجمعت لديهم؛ جمعاً غير ذي تمييز وتفريق؛ الشعر مع النثر والقرآن، واللهجات مع بعضها، وما قاله امرؤ القيس مع ما قاله ابن هَرْمة، ولعله انضاف- الآن- بعد آخر، في جمع المنطوق مع المكتوب، وكان هذا البعد سيكون من أكثر هذه التداخلات إثارة للمطاعن المظنونة على النظرية النحوية، لو كان متكشفاً بصورته هذه؛ فالفارق بين المنطوق والمكتوب من أكثر الفوارق حدة، وكانت هذه الحدة ستحتد في ظل القول بالازدواج.

وتأسيساً على ذلك، فإنّ الدراسات المحدثة التي تتخذ من فكرة الازدواج مسلمة أولية، متناغمة مع تلكم النظرة الشكلية؛ حقيقة مرجعية، حمّلت صنع النحويين استنتاجات عريضة، لا ينطوي صنيع النحاة على مقوماتها، ولعل هذه الاستنتاجات -في بعدها التأثري- كانت أثراً منقولاً أو متأثراً، بإفراط، بنتائج الدراسات الوصفية الغربية في مراحلها المبكرة، عندما كانت تحدد ملامحها في ضوء نقضها لملامح النحو المعياري لديهم.

---

(١) أندريه مارتينيه: مبادئ ألسنية عامة: ١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فتلكم الدراسات ترى أن النحويين خلطوا بين اللغة المثالية واللهجات، وبين اللهجات بعضها مع بعض، وبين الشعر والنثر، وبين فترات زمنية طويلة، وترى- من بعد- أن ذلك ما كان ينبغي أن يكون؛ لتسلم القواعد من التناقض والاضطراب[١]، وهذه المآخذ في جملتها، وكثير من تفريعاتها، هي المآخذ ذاتها التي أخذت على النحو المعياري في الغرب[٢]. وسيتبدى القول في هذا كله في تفصيلات هذه الدراسة.

إنّ دراسة النحويين للعربية تحمل في داخلها؛ في صورتها التطبيقية، دلالات مكينة على أنهم كانوا يدركون الحدود الفاصلة بين أطياف الواقع اللغوي، وأنهم كانوا يميزون بين ظلال متمايزة في الدائرة الواحدة.

ولكن التقعيد النحوي، في مراحله الأول، صدر عن أصول ذهنية توجيهية غير مصرح بها، وكانت هذه الأصول توجه مسالك الدرس النحوي وتفريعاتها، ولكنّهم، في زمنهم ذاك، لم يعنوا بالتنظير لهذه الموجهات[٣].

وليس القصد من ذلك، أنهم وقفوا على كلّ الدقائق المميزة لكل طيف من تلكم الأطياف، فالحق أنهم أولوا عنايتهم لخيوط التوحد، ومفاصل الالتقاء العريضة، مع التنبيه المتفاوت إلى الخصوصات الأسلوبية.

وليست مسالك الاتحاد بين تلكم الأطياف بحاجة إلى حديث أو بيان، فمن البدهيات أنها تتمثل في جملة القواعد الكلية التي لا تحتاج إلى استدلال، كالابتداء والخبرية والفعل والفاعل، والمفاعيل، وغير ذلك من جوانب التركيب الجملي- إنّها ماثلة متشكلة في صرح النحو كله، إنّها العربية الفصحى التي آلت إلينا.

---

(١) الآراء التي نشير إليها هنا ستأتي مفصلة في مواطن متفرقة من هذا الفصل والفصل التالي.

(٢) ينظر: عبده الراجحي:النحو العربي والدرس الحديث؛ بحث في المنهج: ٤٥-٦٠، ففيه بيان دال على هذه الموازنة، وينظر: أحمد سليمان ياقوت: الكتاب بين المعيارية والوصفية. ففيه سرد لهذه المآخذ كما استقرت عند الغربيين وعند بعض الدارسين العرب، وفي ذلك بيان آخر لمقدار التطابق النقلي، وللوقوف على تقييم أعمال الوصفيين في نقد التراث، ينظر: محمد صالح الدين الشريف: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية» تونس ١٩٧٨، نشر ١٩٨١، ص:٤٥-٥٤

(٣) ينظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ١٧-١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كانت الدراسات اللغوية والمعجمية ميداناً لمتابعة الفوارق اللهجية، زمانياً ومكانياً، بتبيان المستكره والغريب في مقابل الدخيل والمعرب والمولد، كما عنيت بالفوارق الصوتية الصرفية على مستوى البنية، أما الفوارق التركيبية الأسلوبية فقد كانت من مآثر الدراسات النحوية.

وقبل الحديث عن تفاعل أطياف الواقع اللغوي في تشكيل النظرية النحوية، لعله يحسن أن نشير إلى أن التراث النحوي ينطوي على شيء من الإدراك والتنبه لعامل التغير الزمني، ومثل هذا التغير يكون -في العادة- في الألفاظ ودلالاتها، إنْ تركاً لألفاظ كانت مستخدمة أو استخداماً لألفاظ جديدة، وإن استحداث مدلولات جديدة لألفاظ كانت بمدلولات غيرها. ومن هذا الباب كان حديثهم عن الغريب والوحشي، قال ابن فارس: «فالكلام ثلاثة أضرب: ضرب يشترك فيه العلية والدون،وضرب هو الوحشي، كان طباع قوم، فذهب استعماله بذهابهم، وبين هذين ضرب لم ينزل نزول الأول»[١] وقال هاشم الطعان: «ولدينا -أيضاً- مجموعة كبيرة من الألفاظ وصفها اللغويون القدامى أنفسهم بأنها متروكة أو مماتة... وتوجد في كتب اللغة مادة كبيرة من هذا الباب لمن يريد الاستقصاء»[٢].

والتفت اللغويون -كذلك- إلى تفاعل العربية مع غيرها من خلال تتبعهم للأعجمي وإعرابه وأوزانه، ودرسوا الدخيل والمولد[٣]؛ إدراكاً منهم للتحول والتغير في الصيغ والألفاظ.

لقد ألف الدرس النحوي بين أطياف الواقع، وتبدت الفوارق بينها في التفريق بين المنطوق والمكتوب، وبين القرآن وغيره، وبين الشعر والنثر، وبين اللهجات المختلفة.

---

(١) ينظر: ابن فارس: متخير الألفاظ: ٥٩.

(٢) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٨٢.

(٣) ينظر مثلاً: السيوطي: المزهر، ١:٢٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصوصيات المنطوق

لقد تبدى فيما سلف من استقصاء قواعد الفصحى المنطوقة أن عناية النحويين باللغة المنطوقة كانت متراسلة مع عنايتهم باللغة المكتوبة، وأنّهم صدروا في ذلك عن فكرة الالتقاء والافتراق -التي يضمرونها- في الجمع بين هذين المستويين، وتمييز أحدهما عن الآخر، فثمة ما يخص الكلام المنطوق، وعلى نحو ضمني، ودون استقصاء ما يخص المكتوب، فإن ما يخصّ المنطوق هو مما لا يشيع كثيراً في المكتوب.

ومعروف بداهة أن ما يجري على ألسنة الناس من اللغة المعدّة يعد نزراً قليلاً إذا قوبل بما يجترحه المرء من لغة مرسلة في شؤون حياته اليومية، وقد يكون هذا مسوغا لقلة القواعد الخاصة بالمكتوب، ولكنه قد يوجب أن تكون قواعد المنطوق أوسع مما كانت عليه، فإن ظهر ذلك، فان استقصاءنا لقواعد المنطوقة، لا يعني أن هذا كل ما شهدته العربية من فروق بين المنطوق والمكتوب، فلربما أخفقنا في تلمس بعض ما أحاط به النحاة، ولربما ضاع منه شيء، وتجاهل النحويون شيئاً، وعمموا آخر. ثم إن ذلك الذي تم استقصاؤه يعد في مجمله موجهات عامة، لعلها تنسحب على غيرها مما هو مقارب لها في مجرياته السياقية. ومن بعد ذلك- كله- فإن وجود قواعد خاصة بالمنطوق، لا يعني أن هذه هي قواعد المنطوق، ولكنه يعني أن هذه تتّحد مع الأصول العامة الجامعة للمستويين، لتشكل قواعد المنطوق.

ولعل رجع النظر إلى ما تم تأصيله من تلكم القواعد يبين أن اللغة المنطوقة لا تفترق عن المكتوبة إلا في مظاهر سياقية أسلوبية، يوجهها ويبيحها سياق القول، ووقائعه، وهي مظاهر لا تخرق الأصول الكلية للغة، بل تتوافق معها.

وتلكم المظاهر تعد دليلاً مكيناً على مساهمة لغة التخاطب المرسلة في بناء النظرية النحوية، في صورتها الكلية، فقد قامت هذه الأخيرة، على أساس ائتلافي عريض، واستوعب علماء العربية في وصفها نماذج من المكتوب ونماذج من المنطوق، وكان كلام العرب مادة رئيسة من مواد الاستقراء الذي أقيم عليه وصف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية، «ويتبين للناظر في كتب العربية أن قواعدها تنتظم هذين المستويين، مستوى المكتوب، ومستوى المنطوق »[١].

وهذه حقيقة يدركها من عاين كتاب سيبويه، فقد نظر ميخائيل كارتر في درس سيبويه للعربية فوجده «يعالج اللغة المكتوبة كأنها رسم صوتي للغة الكلام، ويقيم تحليله الكامل على الاصطلاح الذي يرى أن الكلام نشاط اجتماعي...»[٢]، ويقول يوهان فك: «وكتاب سيبويه يرينا كيف أن القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب البادية، دون استثناء، فهو يرجع دائماً في شؤون الاستعمال اللغوي إلى العرب»[٣]، وإذ يؤكد فك هذه الحقيقة في غير موضع، فإنّ شبيتالر لم يرقه ذلك، فقال معقباً على ما وصفه فك مع ما وصفه نولدكه: «ومثل ذلك عندي من النتائج المضللة كذلك، استشهاد نولدكه برواية سيبويه عن الأعراب، لأن هذا النثر المروي يبدو أنه من «لغة الحياة اليومية العادية» ويبدو أن هذه الجمل قد صيغت للاختبار، ثم حملت على من سئل في هذا الاختبار »[٤]، وما قاله شبيتالر مبني على تحكم صارخ لفكرة الازدواج، فالقضية ليست قضية جمل، ولعله ركن إلى محاكمة بعض جمل مما استشهد به نولدكه، إن القضية قضية مساهمة كلية لنثر الحياة اليومية، وضرب الأمثلة للتدليل على ذلك ضرب من السطحية المفرطة، ولعل جهله، أو تجاهله لمناهج النحويين في سؤال الأعراب، وطريقتهم في جمع المادة، حمله على جعل هذا النثر من صياغة النحويين،وقد ظن غيره مثل ظنه.

ولكن النحويين اتبعوا في جمعهم للغة منهجاً يكاد يطابق ما يدعو إليه الدرس الحديث في طريقة جمع المادة اللغوية[٥].

---

(١) نهاد الموسى: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ١٤١.

(٢) ميخائيل ج.كارتر: قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات، حوليات الجامعة التونسية، ع(٢٢)، ص، ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) يوهان فك: العربية: ٦٠.

(٤) العربية: ١٠، الحاشية، وهو ضمن مقدمة شبيتالر على الكتاب

(٥) ينظر- مثلاً-: علم اللغة الاجتماعي : ٢٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى ما يبدو فقد حدث تغيير على منهج رواية اللغة بعد نشوء النظرية النحوية؛ ففي المراحل الأول كان الرواة يأخذون كل ما يسمعون، ثم استبدلوا بذلك منهجية التحقيق مما جمع، والتثبت من مسالكه، فأخذوا يقصدون أهل اللغة لغايات مخصوصة، ولما كان يصعب عليهم انتظار هذه الأمور عرضاً، فقد كان لا بد لهم من نهج خفي يوصلهم إلى ما يريدون، دون التأثير على المتكلمين، ولعل إلقاء نظرة على طريقة ابن جني في مساءلة الأعراب يؤكد سمات هذا المنهج؛ أراد مرة أن يتأكد من طريقة العرب في جمع عثمان، قال: «وسألته يوماً -يعني أبا عبدالله الشجري- فقلت له: كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكاكين. قلت: فسرحاناً؟ قال: سراحين، قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلت له: هلا قلت- أيضاً: عثامين؟ قال: أيش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً»[١]، والأمثلة المقاربة كثيرة متوافرة في الخصائص[٢]، ويبدو أن هذا المنهج كان متعارفاً مأخوذاً به عند اللغويين جملة، فقد «قال أبو بكر بن دريد: قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم: كيف تقولين أشد سواداً من ماذا؟ قالت: من حلك الغراب، قلت: أفتقولينها من حنك الغراب؟ قالت: لا أقولها أبداً»[٣]. وروي في اللسان: «استخذيت: خضعت، وقد يهمز، وقيل لأعرابي في مجلس أبي زيد، كيف استخذأت؟ ليعرف منه الهمز، فقال: العرب لا تستخذئ، فهمز»[٤].

ومثل هذا المنهج لم يكن ليؤثر على كلام أصحاب اللغة.

إن غير قليل من الدراسات المحدثة يميل إلى أن النحاة لم يهتموا بلغة الحياة اليومية، وأنهم ما كان لهم أن يستطيعوا ذلك، نتيجة لسمات المنطوق التي تحد من إمكان درسه، ولكن هذه السمات التي اتخذت مسوغاً لتفسير عدم اعتماد المنطوق، هي ذاتها ملامح ظاهرة بجلاء في التراث النحوي، فمن الانتقادات التي يراها محمد عيد عالقة بالدرس النحوي: «الانصرف عن دراسة الكلام العادي بين

---

(١) الخصائص: ٢٤٢:١.

(٢) ينظر: الخصائص، ٧٦:١-٧٨، ٢٥٠، و ٢٦:٢، و ٣: ٩١٣.

(٣) المزهر، ٢٢٩:١.

(٤) لسان العرب «خذي».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناس، أو الاهتمام بلهجات الكلام، وهذا جانب يكاد يكون مهملاً في دراساتنا القديمة، باستثناء ما ورد متناثراً منها، إذ اعتبر الكلام العادي في نظر النحاة مستوى أدنى من الكلام، لا يرقى إلى ما راعوه من مستوى الصحة اللغوية التي تضع أسسها قواعد النحو، فهم لم يراعوا عرف استعمال الكلام العادي، بل لم يراعوا العرف مطلقاً في نثر ولا شعر»[١]!! وهذا الانتقاد- لو كان صحيحاً- كان ينبغي ألا يكون انتقاداً في ضوء أخذه بفكرة الازدواج اللغوي؛ وصفاً لصورة العربية.

ولربما كان تمام حسان أكثر انسجاماً في وصفه لما توهمه من ممارسة النحويين، قال: «لقد كان من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية، أما الكلام اليومي في البيت والسوق والمحادثة العابرة، فما أشق ما تستخرج منه القواعد...؛ فلهذا السبب، ولأسباب تعود إلى المحافظة على القرآن عدل النحاة عن استنباط النحو من الكلام العادي، فكان عليهم أن يلجأوا إلى لغة الأدب، لأنها لغة القرآن والحديث والشعر»[٢] ولكنه نسي ما قرره هنا -أو كاد- عندما عاد ليتحامل على النحويين، قال: «والمقصود بكلام العرب، ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بهم، حتى إن كانوا من الأطفال والمجانين والفتاك»[٣]! وحقاً أنهم أخذوا عن الأطفال. والصبيان والمجانين والفتاك، كما أشار إلى ذلك السيوطي،[٤] فإذا ثبت أن هذا كان، فإن وصفه الأوّل لم يكن متحصلاً؛ لأن الأطفال والمجانين لا يتحدثون بغير لغة الحياة اليومية.

إنّ التمييز بين المنطوق والمكتوب يعدّ من أهم القضايا المؤثرة في بناء القواعد، وقد أقيمت قواعد العربية على المزج بينهما، مزجاً متنبهاً لمواطن افتراقهما، ولعل تغافل الدراسات المحدثة عن هذا الجانب جاء بأثر من عدم وجود التنظير الأصولي القديم لهذا الجانب، فكتب أصول النحو تخلو من مثل هذا،

---

(١) المستوى اللغوي: ١٢٦.

(٢) الأصول: ٨٢-٨٣، وينظر: منه: ١٠٤.

(٣) الأصول: ١٠٢.

(٤) ينظر : المزهر، ١:١٣٩-١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهي- من وجهة نظرنا- مصدر هذه الدراسات في مثل هذه القضايا، ثم إن هذه الدراسات تتخذ مصادرها من التراث النحوي، المتأخر، ومن شروح الألفية في كثير من الأحيان، وسيتضح لاحقاً، تجاهل هذه المصادر لقواعد المنطوق.

وليس القول بذلك تهمة، أو تحاملاً، وأحسب أن هذا وصف يتأكد من معاينة مصادر هذه الدراسات، فتمام حسان -مثلاً- يتخذ معتمداً له شرح ابن عقيل، ومحمد عيد يتخذ شرح الأشموني مرجعاً مغنياً عن غيره من كتب النحو[١] ، ويتبدى هذا الوصف على نحو فاقع عندما نعاين ما يقوله كمال بشر عن سمة من سمات قواعد المنطوق، قال؛ معقباً على التمييز بين النعت والنعت المقطوع في اللغة المنطوقة -: «وقد شعر بهذه الحقيقة صاحب التصريح الذي يفسر هذا الموقف بقوله: كأن الكلام على تقدير سؤال سائل يقول: من هو، أو من تعنيه؟ »[٢] وعندما تكون هذه الحقيقة مجترة بتواتر مفرط عند سيبويه- مثلاً- فإن شعور كمال بشر بشعور الأزهري كان في لحظة تغيب تام لما كان عند سيبويه.

خصوصيات القرآن:

كان القرآن محوراً رئيساً في تأسيس النظرية النحوية، وبناء دعائمها، وقد صدر النحويون في درسهم لتراكيبه عن فكر موضوعي فذ؛ فلم يترددوا في سحب أعرافهم اللغوية على تراكيبه ضمن دائرة الأصول اللغوية العامة، ولم يكن تقديسهم له ليثنيهم عن التعامل معه بموضوعية الدرس اللغوي، بمعزل عن التقديس الشكلي، فالدرس اللغوي، المراد منه التقعيد والبناء، عندما يصطبغ بتقديس ظاهري لتراكيب القرآن، ويستند إلى نظر شكلي، يتحرج من استكناه بنية النصوص، إن مثل هذا الدرس ليس درساً وليس تقديساً في آن، فتقديس القرآن يتم بخدمة لغته، لا بتمييعها وتعويمها؛ ذلك أننا إذا لم نخضع تراكيبه

---

(١) لا نقصد بهذا الوصف، أنهم كانوا منقطعين عن كتاب سيبويه أو الأصول أو غيرهما من مؤلفات المراحل الأول، وإنما عاينا أثر الاعتماد المفرط على المراحل اللاحقة، وجعلها ممثلة للنحو العربي، في نقده؛ ذلك أن تمام حسان ومحمد عيد يعولان دوماً على نصوص الألفية في تبيان مواطن القصور في النحو، وينطلقان منها في تعميم الأحكام، ويمكن التثبت من هذا بمراجعة كتابي تمام حسان «الأصول» و «اللغة العربية معناها ومبناها» وكتاب محمد عيد «المستوى اللغوي».

(٢) علم اللغة العام، الأصوات: ١٩٣- ١٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للعرف النحوي، فإن النظر في ظاهر بعضها، يوجب أن نأخذ بغير قليل من الظواهر التي تعد خرقاً صارخاً لأصول اللغة؛ كلغة «أكلوني البراغيث» ونصب نائب الفاعل، ورفع اسم «إن» وغير هذا مما هو مثله في منزلة مخالفته لأصول اللغة.(١)

ومن حيث المعنى فإن النظر الشكلي سيقودنا إلى تحميله بعض دلالات متعارضة مع المراد الديني، إذا أخذنا بظاهر التراكيب، لهذا كان لابد للنحويين من درس تراكيب القرآن بمنهجيتهم المستندة إلى التأويل، والبحث عن بنية التراكيب الداخلية، وكان لا بد أن يرفضوا القياس على ما يبدو مخالفاً للأصول، بصرف النظر عن الأحكام التي يقترفونها في معاينة هذه التراكيب، ولعل هذه الأحكام في توجيهها الراجح- لم تكن حكماً على التركيب من حيث هو واقع في القرآن الكريم، وجزء منه، بل من حيث هو تركيب موجّه لما يستقبل من وقائع اللغة، فالحكم «لا ينصب على القراءة من حيث هي قراءة، وإنما الحكم ينصب على التركيب والأسلوب من حيث هو تركيب وأسلوب»(٢).

ولعل هذا السلوك الرافض للقياس على بعض التراكيب القرآنية يجد مسوغه، من وجهة أخرى، عند المفسرين في درسهم للناسخ والمنسوخ، فالمنسوخ هو مما لا يقاس عليه حكم شرعي، ولكنه يبقى آخذاً موقعه حيث نزل، فالتراكيب اللغوية التي لا يقاس عليها، من تراكيب القرآن، هي تراكيب منسوخة بتراكيب مضادة لها، تبطل الحكم اللغوي فيها.

وعلى نحو مقابل، فقد كان للنص القرآني خصوصيات أسلوبية عملت على توجيه الفكر النحوي، بعض وجهات، ما كان لها أن تكون بمعزل عن العقيدة والدين، وقد أثرت هذه الخصوصيات في توجيه الدرس النحوي، سواء أكان ذلك على مستوى التقعيد وبناء الأحكام، أم كان على مستوى التفسير والتوجيه، وذلك بأثر فكرة الافتراق والالتقاء، التي صدر عنها النحويون في درسهم لأطياف

---

(١) ينظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ١:١٠٠

(٢) محمد إبراهيم عبادة: عصور الاحتجاج في النحو العربي، ١: ١٣٤، وينظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية، فحين يلتقي النص القرآني مع الأطياف الأخرى يبقى التقعيد في مسار الالتقاء، وحين يتميز بظاهرة مخصوصة يكون ذلك جانباً من جوانب تميزه.

فقد أدرك النحويون أن للقرآن محاور خاصة، قد لا تقع في غيره من الكلام، فالفاصلة فيه تقع «عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام»[١]، ولم يقتصر هذا التخصيص على الفاصلة القرآنية، بل امتد إلى بناء الأحكام، وتوجيه النصوص والمصطلحات، قال السيوطي: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليها،كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه،ولا يقاس عليه»[٢]،ومعنى ذلك، أن ما جاء من ظواهر لغوية مخالفة للأصول في القراءات الشاذة، لا يقاس عليها، والأخذ بها- بعد ذلك- يعنى أخذاً مخصوصاً، بحيث تبقى من خصوصيات القرآن، ولكن، لا فرق- في ذلك- بين القراءات الشاذة وغيرها.

وثمة تراكيب قرآنية تأتي مطابقة للتقعيد النحوي في شكلها وتأليفها، ولكنها لم تدرج ضمن ما جاءت في بابه، بأثر من عرف الدين؛ ولذلك تسلك هذه التراكيب في مسالك مخصوصة، تتوافق والمعاني الدينية، فليس هناك ما يدعو إلى تقدير المضاف في حالة القسم بغير الله، ولكن تحكم العرف الديني، استناداً إلى النهي النبوي، أوجب تقدير مضاف في التراكيب القرآنية التي بدت من باب القسم بغير الله، قال ابن خالويه: «فإن سأل سائل، فقال: قد قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: لا تحلفوا إلا بالله، فلم جاز الإقسام أن يقع بغير الله؟ فقل: التقدير: ورب السماء، [و] ورب الفجر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه»[٣] وامتد أثر ذلك إلى أن قال الفقهاء: «لو قال - أي القائل-: أقسم، أو أحلف أو أشهد، ثم حنث، وجبت عليه الكفارة؛ لأنه يصرف إلى معنى أقسم بالله»[٤].

---

(١) البرهان في علوم القرآن، ١: ٥٤.

(٢) الاقتراح: ١٥.

(٣) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٣٧.

(٤) شرح المفصل، ٩: ٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليس في ظاهر قوله تعالى: «كيف نكلم من كان في المهد صبياً» أي لبس أو غموض، أو مخالفة لأصول اللغة، ولكن، «إنما معنى (كان) هاهنا التوكيد، فكأن التقدير، والله أعلم، كيف نكلم من هو في المهد صبياً؟ ونصب صبياً على الحال، ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ،ولا دل الكلام على أنه تكلم في المهد؛ لأنك تقول للرجل: كان فلان في المهد صبياً، فهذا ما لا ينفك منه أحد، أنه قد كان كذا ثم انتقل، وإنما المعنى كيف نكلمه وهو الساعة كذا؟»[١] ومثل هذا، في أن ظاهره لا يدل على أي خروج على قواعد اللغة، قوله تعالى: «قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً» ولكن العرف الديني لا يقبل المعنى الذي يؤديه العرف اللغوي، ولذلك قيل فيه: «ومما جاء ظاهره موهما مخالفة القواعد العربية[٢]- أيضاً- قوله تعالى: «قل تعالوا أتل ...»، فإن ظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك، وملزومه تحليل الشرك، وهذا خلاف المعنى المراد ، والتأويل الذي يحل هذا الإشكال أن الله، سبحانه وتعالى، قال لنبيه، صلى الله عليه وسلم: قل لهؤلاء: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، فلما اجتمعوا إليه قال لهم: وصاكم ربكم ألا تشركوا به شيئاً»[٣]، أما ابن هشام فقد أوجب الوقوف قبل عليكم، وجعلها اسم فعل أمر[٤].

ولست هنا بصدد حصر الشواهد والأمثلة، أو مقاربة معانيها التوجيهية، فيمكن الوقوف على كثير من مثلها في كتب التفسير التي عنيت بالتحليل اللغوي، وفي كتب إعراب القرآن، وهي ظواهر تدل على أن قسطاً من الإشكالات النحوية، أو التفريعات، قد داخل النظرية النحوية بأثر التوجيه الديني وموجباته، وما كان لكل هذه التفريعات أن توجد في غير التراكيب القرآنية، وهذا يعد شيئاً من النظر اللغوي المخصوص للغة القرآن الكريم، وبأثر منه.

---

(١) المقتضب، ٤: ١١٧- ١١٨.

(٢) كان حقه أن يقول: «موهما مخالفة المراد الديني»؛ لأنه لا يخالف قواعد اللغة.

(٣) عن عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١٧:١، عن ابن أبي الإصبع: بديع القرآن، ٣: ١٣٤.

(٤) مغني اللبيب:٧١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا كان المعنى هو الغاية المرجوة من المبنى، فينبغي أن يكون المبنى موجها للمعنى بعد حدوثه، ولكن العرف الديني أوجب على النحويين تحميل بعض المباني ما لم تعهده من معان في اللغة الجارية بين الناس، قال ابن خالويه: «هل لفظه لفظ الاستفهام، وهو بمعنى قد، وكل ما في القرآن من «هل أتاك» فهو بمعنى «قد أتاك» كقوله: «هل أتى على الإنسان حين من الدهر» أي: قد أتى على الإنسان...، وقد تكون هل بمعنى الأمر كقوله:« فهل أنتم منتهون» معناه: انتهوا»[١] ويشير ابن خالويه -أيضاً- إلى أن كل ما كان في القرآن من نحو «ما القارعة» و «ما الحاقة» فإن لفظه لفظ الاستفهام ومعناه التعجب[٢]، ولكن: «لا يقال لله عز وجل؛ لأنه إنما يعجب من يرد عليه ما لا يعلمه، ولايقدره، فيتعجب؛ كيف وقع مثله؟ وعلام الغيوب يجل عن هذا»[٣].

وقال في شرح المفصل: « «لعل» ترج، قال سيبويه: لعل وعسى طمع وإشفاق ... إلا أنها إذا وردت في التنزيل- يقصد لعل- كان اللفظ على ما يتعارفه الناس، والمعنى على الإيجاب بمعنى «كي»، لاستحالة الشك في أخبار القديم سبحانه، فمن ذلك قوله تعالى: «اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون» أي:كي تتقوا، هكذا جاء في التفسير»[٤]، وقال المبرد: «فأما قول الله عز وجل: «ألم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه»، وقوله: «أم تسألهم أجراً»، وما كان مثله، نحو قوله عز وجل: «أم اتخذ مما يخلق بنات»، فإن ذلك ليس على وجه الاستفهام؛ لأن المستخبر غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله عز وجل منفي عنه ذلك، وإنما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير»[٥].

وبعيداً عن الحصر، فقد كان للقرآن أثر بين في تخصيص معان إضافية لكثير من حروف المعاني، ولعل نظرة في «مغني اللبيب» تبين مقدار ما كان من تفريع في معاني بعض الحروف بأثر من المعاني الدينية للتراكيب القرآنية.

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٦٤-٦٥، وينظر: ١٠١ من هذه الدراسة فقد سمع الفراء مثل هذا من العرب.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ١٥٩.

(٣) المقتضب، ٤: ١٨٤.

(٤) شرح المفصل، ٨: ٨٥-٨٦.

(٥) المقتضب، ٣: ٢٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمتد أثر هذا التوجيه إلى التراكيب اللغوية المرسلة، فـ«أنت أعلم وربك» تماثل «أنت أعلم وزيد» ولكن التركيب الأول يحمل على تقدير خبر محذوف؛ «كافيك»؛ «لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره أجريته مجرى قولك: أنت وزيد أعلم، أي: أعلم من غيركما، وذلك لا يستطاع فيما نحن فيه، إذ لا تقدر على أن تقول: أنت وربك أعلم من غيركما، جل الله تعالى عن أن يكون مثله شيء»[١]، ولذلك استقر لديهم أن معاني الأفعال تختلف، بأثر الدين، عندما يخبر بها عن الله عز وجل، «وليس شيء يخبر به عن الله، عز وجل، إلا على خلاف ما تخبر به عن غيره في المعنى، وجنس الفعل واحد في الإعمال»[٢].

ولم يقتصر تخصيص القرآن على معاينة تراكيبه، حسب، بل امتد ليشمل المصطلحات النحوية، فلا خلاف بين النحويين- مثلا- في وجود ألفاظ زائدة في تركيب كلام العرب، ولكن، عندما وصل الأمر إلى النص القرآني أصبح، عند بعضهم، بحاجة إلى إعادة نظر، فقد عد أبو عبيدة «إذ» في قوله تعالى:«وإذ قال ربك» زائدة، فعقب عليه الزجاج فقال: «وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق»[٣]، ورأى الزركشي - كذلك- أنه يجب على الناظر في القرآن أن يتجنب لفظ الزائد أو التكرار، وقال: «والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه بالمقحم»[٤]، ومن يقر بوقوع ذلك في القرآن يضفي على القرآن خصوصية لغوية، من حيث موقع الزيادة، فالزيادة لا تقع في أول الكلام، بل في أثنائه، ولكن، فإن قيل: الزيادة إنما تقع في أثناء الكلام وأواخره، ولا تقع أولاً، قيل: القرآن كله جملة واحدة كالسورة الواحدة[٥]، وقد امتد هذا التأثير إلى المصطلحات الدالة على أنواع التراكيب والأساليب، قال في البرهان: يجب «أن نقول في نحو: «اغفر لنا» و «اهدنا»: فعلي دعاء أو سؤال، ولا نقول: فعلي أمر؛

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٢٥٠.

(٢) المقتضب، ٤:١٧٦.

(٣) الزجاج: إعراب القرآن، ١: ١٠٨.

(٤) البرهان في علوم القرآن، ٣: ٧٠، وينظر: منه، ١: ٧٢، ٧٣، ٣٠٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل، ٨: ١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تأدباً، من جهة أن الأمر يستلزم العلو والاستعلاء »[١]، والمعنى ذاته، قاله ابن يعيش في النداء، فلا يجوز أن يقال إنه تنبيه لله، بل يقال إنه دعاء له[٢].

وهكذا، فإذا استقصينا الخصوصيات الفرعية الموجهة للغة القرآن، إن تأويلا وتفسيراً وتخريجاً، وإن تقعيداً فرعياً، وتمييزاً في الأحكام والمصطلحات- تكشف أن القرآن كان يحتفظ بخصوصية ضمنية غير مصرح بها في عرف النحويين، وكاد الفراء يهجس بوجوب استقلال مواطن التميز في القرآن الكريم، فقد وقف على حذف فعل «الذكر» العامل في «إذ» مفعولاً فيه، أو مفعولا به، وأشار إلى كثرة مجيء ذلك في القرآن، فقال: «... وقوله : «وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة» و«إذ فرقنا بكم البحر» يقول القائل: وأين جواب «إذ»، وعلام عطفت، ومثلها في القرآن كثير بالواو ولا جواب معه ظاهر؟ والمعنى، والله أعلم، على إضمار: واذكروا إذ أنتم، أو إذ كنتم»، ثم قال: «ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدما أو متأخراً، كقولك: ذكرتك إذ احتجت إليك، أو: إذ احتجت إليك ذكرتك »[٣]، ولكن لا يجوز أن يقال: وإذ احتجت إليك، قياساً على ذلك الكثير في القرآن، أراد الفراء أن يقول: إن ذلك جائز في القرآن، ولا يجوز في الكلام، وقد أشار اللبدي إلى مثل هذا التخصيص عقب دراسته لبعض القواعد الخاصة بالقرآن مما ذكره الزركشي، فعقب على بعض ذلك بقوله: «ويبدو أن هذا النسق خاص بالقرآن »[٤].

ولكن القول بوجود جوانب خاصة بالقرآن في النظرية النحوية، لا يعني أن مثل ذلك يمتنع عن الوقوع في الكلام أو الشعر بإطلاق، وليس هذا التخصيص مصادرة لإمكان الاعتماد على النص القرآني وحده في تأسيس قواعد فرعية متقبلة في إطار اللغة، وقد استقصى اللبدي، مثلا، بعض القواعد التي أخذت من القرآن وحده.[٥]

---

(١) البرهان في علوم القرآن، ١: ٣٠٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٨: ١٢١.

(٣) معاني القرآن، ١: ٣٥

(٤) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٩٧.

(٥) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٩٥- ٢٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا يدعونا إلى التريث لنفحص علاقة ما يستحدث بالأصول المطردة للغة، قبل أن نعمم، فليس كل ما جاء في القرآن يصلح ليكون من نظرية النحو القرآني المعدلة لقواعد النحويين ، كما فعل أحمد مكي الأنصاري.(١) فقسم كبير من ذلك- أو كله- ينبغي أن يظل في إطار نظرية النحو القرآني الخاصة بالقرآن، غير الممتدة إلى ألسنة الناس ، والقول بضد هذا، قد يكسب القواعد شيئاً من قداسة شكلية، ولكنه لن يؤدي إلى تهذيب القواعد وتجنيبها التفريعات والتعقيدات- كما يراد- بل سيؤدي إلى ضد هذا.

خصوصيات الشعر

كانت الغاية من وضع النحو وضع ضوابط تحكم استخدام الأجيال للغة، على نحو يظل مماثلا لما كان يأتي به العربي سليقة، ولم يُرد بذاك الاستخدام المرجو أن يكون قصراً على فئة من الناس دون غيرها، بل أريد به استخدام طبقات المجتمع كلها، في شتى المناحي اللغوية التي يقترفونها، شعراً كانت أم نثراً؛ منطوقاً أو مكتوباً.

---

(١) وذلك في كتابه «نظرية النحو القرآني»، والغاية منه توسيع قواعد النحو، كي يصبح القرآن أصلاً والنحو تابعاً له [منه: ١٧] وهو يريد لهذا النحو أن يعم في جميع الأقطار العربية والإسلامية بمشيئة الرحمن الرحيم» [١٤٧] ومحور هذه الدراسة يقوم على تعديل ما رفض النحاة القياس عليه، وقد تناول أربعين قضية ، نشير إلى القواعد الثلاث الأول كما أجملها في الملخص:

١- القاعدة قبل التعديل هكذا: «لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض» وبعد التعديل هكذا: «يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض...»

٢- القاعدة قبل التعديل هكذا «لا يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقاً» وبعد التعديل هكذا: «يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر بالمفعول به»...

٣- القاعدة قبل التعديل هكذا: «لا يجوز العطف بالرفع على موضع إن قبل تمام الخبر أما بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع» وبعد التعديل هكذا : «يجوز العطف بالرفع على موضع إن بعد استكمال الخبر بالإجماع وقبله على القول الراجح » ... [١٥٨].

وكان قد فصّل القول والاستدلال لهذه القواعد وغيرها في محور الدراسة، ومن هذه القواعد ما هو عام كهذه، ومنها ما هو خاص بإعراب كلمة مفردة، وكثير منها من القضايا الصوتية.

وبعيداً عن مناقشة هذا النحو، فإن التعديل ليس يسيراً كما يرى؛ إذ يشير إلى أن الذي حدث هو تعديل يسير في صياغة القواعد أو بنائها [١٤٧] ، وحقاً أنه يسير جداً في الصياغة، حيث يحذف أداة النفي، فقط، أما في التأثير فليس الأمر كذلك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبوحي من هذه الغاية فقد استند النحويون، في إحكام تلكم الضوابط وتقنينها إلى مجمل ما توارد عليهم من أنماط الكلام العربي، غير أنهم كانوا ينتهجون في استشهادهم بهذا الكلام لتلكم القواعد، منهجاً مبنياً على حاجة القاعدة للتوضيح والبيان، وكما يشير تمام حسان فإن القواعد الأصولية المتيقن من اطرادها في أطياف الواقع اللغوي كلها تساق على نحو تقريري غير معزز بالشواهد، وإنما تساق الشواهد لتأكيد القواعد الفرعية التي تتم الأصول [١].

وإن الاستشهاد النحوي كان يتناسب عكسياً مع وثاقة القاعدة وأصوليتها واطرادها[٢]، وهذا يعني أن الشواهد تظهر في بناء القواعد الفرعية، أو تساق بغية تحليلها والكشف عن ملابساتها وخصوصياتها؛ ولذا فإن كل طيف من أطياف الواقع اللغوي، يظهر في النظرية النحوية، بمقدار دال على مقدار ما ينطوي عليه هذا الطيف من مخالفة أو مباينة للتقعيد الشمولي.

وليس من شك أن استخدام الشاعر للغة يختلف عن استخدام الناثر لها، أو استخدام العامة في لغتهم المنطوقة، بيد أن الفارق بين لغة الشعر ولغة الكلام في ظل واقع لغوي متسم بالازدواج يختلف عنه في ظل واقع متسم بوحدة اللغة، ولعل إصرار بعض الدراسات المحدثة على تثوير هذا الفارق، وتضخيم آثاره، كما سيتضح، لعل ذلك كان مأخوذاً بفكرة الازدواج اللغوي، وجعلها وصفاً لصورة العربية في عصر الاحتجاج.

إن الفارق بين لغة الشعر ولغة النثر المنطوق في ظل واقع الازدواج فارق في المستوى اللغوي؛ في تراكيب اللغة وأنماطها، وأصولها، وبنيتها، أما الاختلاف بينهما في اللغة المتسمة بالوحدة فهو ليس اختلافاً مطلقاً، وليس اختلافاً في الأنساق العامة للغة، إنه فارق أسلوبي؛ بياني إيقاعي، أو هو اختلاف في درجة الالتزام ببعض الأنساق الفرعية للغة.

---

(١) ينظر: الأصول: ٦٧.

(٢) ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٢٥٦- ٢٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولذلك؛ فإن قواعد لغة الشعر في جانبها المخصوص لا تخرج على قواعد اللغة، العامة، خروجاً كلياً، ولكن خروجها يظل مرتبطاً بأصول اللغة، منشداً إلى فلسفتها(١).

فليس الحديث عن تخصيص الشعر بقواعد خاصة، في أيّة نظرية نحوية، موجباً الانفصال التام بين لغته ولغة النثر، فليس للشعر لغة خاصة بهذا المعنى، بل له خصوصيات لغوية في ضوء الإطار اللغوي العام.

إن النظر في مجريات النظرية النحوية العربية يثبت أن التقعيد للعربية، من حيث علاقة الشعر بغيره، كان يسير في اتجاهين متزامنين؛ اتجاه يعنى بالتقعيد الشمولي؛ حين يلتقيان ويتفقان، وآخر يعنى بالتقعيد للغة الشعر؛ حين تظهر خاصة به، و«حين نعود إلى تراث النحويين العرب نجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع، فقد فرقوا بين الشعر والنثر، وتحدثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينم على فهمهم ما يقع أحياناً في اللغة من خروج على الشائع»(٢).

وإن معاينة ما تبدى للنحويين من خصوصيات لغة الشعر؛ الضرائر، يثبت أن الفارق بين لغة الشعر العربي ولغة الأطياف الأخرى، فارق أسلوبي إيقاعي؛ فالأطر الرئيسة للغة الشعر هي الأطر ذاتها للغة القرآن ولغة الخطب والرسائل، ويعنينا هنا أنها الأطر ذاتها للغة المنطوقة المرسلة، وبموازنة تبسيطية؛ إن الفارق بين لغة الشعر ولغة النثر في الموروث اللغوي والموروث النحوي يشبه، أو يماثل، الفارق بين لغتنا العامية المنطوقة وما يقترف فيها من أغان وأهازيج، فالذي يسمع فلاحاً أمياً يغني أو يحدو ينكشف له فارق بيّن بين هذا الغناء ولغة التخاطب المرسلة؛ إن في مد الحركات أو قصرها، وإن في التصرف في بنية المفردات.

بهذا المعنى، فإن النحويين كانوا على وعي، وإدراك فذ للحد الفاصل بين

---

(١) ينظر: السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية؛ دراسة أسلوبية: ٩.

(٢) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي: ٧٦، وينظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشعر والنثر، ولكنهم- في بداية أمرهم- لم يفصلوا فصلاً تاماً بين التقعيد الكلي وخصوصية لغة الشعر، بل ميزوا جوانب الافتراق بينهما؛ فهم لا يفتأون يستدركون على ما لا يجوز، أو القبيح أو الضعيف، بأن ذلك كذلك، إلا في الشعر، أو إلا إذا اضطر شاعر، قال السيرافي: «اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليري بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصداً إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت، فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور»[١].

وليس هذا النهج متسبباً عن كون التأليف النحوي في المراحل الأول تأليفاً مختلطاً، حسب، بل لأنه لا يمكن تمييز خصوصيات الشعر، ومعرفتها، إلا بعد تأصيل ما هو عام جامع للشعر والنثر.

وإذا ما تقدمت الدراسات النحوية في الزمن أخذت خصوصية الشعر تظهر أكثر تميزاً، وذلك بجعلها في أبواب مفردة لها، ثم بعرضها في مؤلفات خاصة، ولكن هذا التمييز ظل وثيق الصلة بالنظرية النحوية، يستند إليها؛ احتكاماً وتوجيهاً، قال ابن عصفور في مقدمة «ضرائر الشعر»: «أما بعد فإن أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما يوجد في النظام، والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها الشعر، وتمييزها عن الأحكام التي يشركه فيها النثر»[٢]، ومقصده بيّن دال.

وعلى المستوى التنظيري فإن الأقوال التي تؤكد التقعيد المخصوص للغة الشعر، في التراث النحوي، تفوق الحصر، فيكاد النحويون يجمعون على أنه يقع في الشعر ما لا يقع في النثر، وإن مفهوم الضرورة عند جمهورهم؛ ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٣]. يعد تتويجاً لإدراكهم أن للشعر مسالك خاصة، تميزه عن النثر.

---

(١) الكتاب؛ بولاق، ١: ٩؛ الهامش؛ تعقيباً على «باب ما يحتمل الشعر».

(٢) ابن عصفور: ضرائر الشعر: ١١.

(٣) ينظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٠٣- ٢٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إننا نعد كل ما ورد في التراث النحوي من توجيه للضرورة الشعرية تقعيداً خاصاً للغة الشعر، ولم يكن تنبه النحويين لهذا التخصيص أمراً عارضاً، أو حكماً مرسلاً، يقتصر فيه على الحكم بالضرورة، حسب، بل كان تنبهاً مبنياً على أصول تساوق أصول التقعيد الشمولي، فثمة ضرورة مطردة، وأخرى جائزة أو قبيحة أو ضعيفة، أو كثيرة الوقوع فيه، وهذا التمييز الداخلي، في سياق توجيه لغة الشعر، يدل على عنايتهم بمدى مقبولية الظاهرة اللغوية في هذا التقعيد المخصوص.

ولم يكن تنبه النحويين هذا لأجل التخلص من معالجة بيت جاء مخالفاً للقاعدة، أو أبيات، بل كان تنبهاً يعاين الفارق، بصرف النظر عن الكم؛ فمن المألوف أن نجد الخصوصية الواحدة مستدلاً لها بأبيات كثيرة، ومن المألوف، كذلك، أن نجد عبارات من مثل: «وهذا النحو في الشعر كثير» أو «وهذا مما يقع في الشعر كثيراً»[١]. ويؤكد ذلك، أيضاً، التفاتهم إلى الضرورات المفترضة التي لم تقع في الشعر السابق على التقعيد النحوي من مثل: «وقد يجوز إذا اضطر الشاعر»، أو «ولو اضطر شاعر فقال: ...»[٢] ويؤكد ذلك- كذلك- تنظيرهم لمقبولية القياس على الضرورة[٣].

وتقف كتب ضرائر الشعر، كلها، دليلاً مكيناً على ما نراه من جعلها تقعيداً مخصوصاً للغة الشعر، بكل ما تحمل كلمة التقعيد من موجبات، وما تستند إليه من موجهات.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن غير قليل من الدراسات المحدثة يأبى إلا أن يتحامل على النحاة في منهج درسهم للشعر؛ واستناداً إلى نظر شكلي يرون أن الشعر قد استبد بقواعد النحويين، وأن النحو العربي اعتمد اعتماداً أساسياً على الشعر[٤]، وهذا استنتاج شكلي صادق في ظاهره، مسوغ، ولكنه لا يدرك معنى

---

(١) ينظر: الكتاب، ١: ٢٩٦، ٣٠٧، و٢: ٤٥، ٧٦، ٢٥٢.

(٢) ينظر: خالد جمعة: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩٧.

(٣) ينظر: المقتضب، ١: ١٠١- ١٠٢، والخصائص، ١: ٣٢٣- ٣٣٥.

(٤) ينظر: محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر: ١٢٩، ١٢٧، ١٥٦. وعبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٩ - ٣٠، وهذا رأي شائع جداً، سائر دون تحفظ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستشهاد والأسباب التي كانت تدفع النحويين له، وإنما كثر الاستشهاد بالشعر لكثرة مخالفته للتقعيد الشمولي[١]، سواء أكانت هذه المخالفة تخرجه إلى خصوصية لغته، أم كانت بغاية الكشف عن ملابسات النصوص، لتغيب سياقاتها، ويكفي لدحض هذا الوهم نظرة شكلية مقابلة تبين أن ما وضع من ضوابط للعربية يتوافق، بانسجام بالغ مع الموارد النثرية التي اعتمدت في التقعيد؛ منطوقها ومكتوبها، بل إنه يتوافق وهذه الموارد أكثر من توافقه ولغة الشعر، ولو كان الشعر هو معتمد النحاة الرئيس لكان الأمر بضد هذا تماماً.

واتهام الدراسات المحدثة للنحويين يزداد حدّة وتجافياً عن الواقع عندما يستثمرون معطيات علم اللغة الوصفي؛ الشكلي، وينطلقون منها في أن للشعر لغة خاصة تختلف عن لغة النثر، وأنه ينبغي الفصل بينهما في التقعيد النحوي، وأن صنيع النحاة في الجمع بين الشعر والنثر كان صنيعاً شططاً، أدى إلى اضطراب القواعد وتناقضها؛ فالقدماء- كما يرى إبراهيم أنيس- «لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، بل خلطوا بينهما، فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم، فليس بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر العربي في القرآن الكريم والأحاديث النبوية والخطب والرسائل وكتب السيرة»[٢].

ومقولة أنيس هذه يعيد صياغتها كل من تأتى له أن ينفذ إلى نقد النحويين، وتبيان قيمة استشهادهم، ويلحظ أن مجملهم من القائلين بفكرة الازدواج اللغوي[٣].

ولكن أحداً من هؤلاء لم يتنبه إلى أنه يقع في شبه تناقض عندما يقابل انتقاده ذاك بانتقاد آخر له، يرى أن الخلط بين النموذجية واللهجات أدى إلى

---

(١) ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٢٦٢-٢٦٣

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: ٣٤٢.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب: ٣٢، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٦١، ومحمد عيد: المستوى اللغوي: ١٢٦ - ١٥٦، وعبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٣٦، وعلم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ١: ٣٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اضطراب القواعد النحوية، وأن هذا الاضطراب ما كان ليحدث لو اقتصر النحاة على اللغة النموذجية، ومعروف بداهة أن الشعر- لديهم- كان باللغة النموذجية مثله مثل «القرآن الكريم والأحاديث النبوية والخطب والرسائل وكتب السيرة»، فكيف كان، ثمة، مسبباً للاضطراب ولم يعد، ههنا، مصدراً له؟ يقول أنيس: «ولكن القدماء من علماء العربية- لسوء الحظ- لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة... ؛ ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة، تعددت فيها الوجوه، واختلفت الأقوال في المسألة الواحدة»[١]، ويرجع صدى هذا القول عند من رجع عندهم قوله السابق[٢].

وتتجافى هذه الدراسات في تنكرها لمجريات الدرس النحوي عندما تتهم النحاة بأنهم اجترحوا «الضرورة الشعرية» لعجزهم عن التخريج والتوجيه، فهي- عند إبراهيم أنيس- خطرت بأذهان النحويين الأوائل عندما، وجدوا بعض الشواهد لا تتفق مع قواعدهم[٣]. ثم قلّب غيره هذا الرأي بأن جعل الضرورة أسلحة بتارة أساء القدماء فهمها، وأغمدوها في جسم اللغة، أو جعلها سيفاً مصلتاً وسلاحاً يشهره اللغويون في وجه كل بيت يخالف قواعدهم، وقد يكتفى بالقول إنها عجز عن التوفيق بين لغة الشعر ولغة النثر[٤].

إن مجمل هذه الانتقادات كان يأتي مرسلاً، طليقاً مقصوداً لذاته، دون تحليل للتراث النحوي، فلم يعن قائلوها بتبيان مفهوم الضرورة عند القدماء، واستشراف أبعادها وأصولها لديهم، ولو توقفوا- بمنهجية غير متحكمة- عند عشرة مواضع مما حكم فيها بالضرورة، لتبدى لهم أنها لم تكن عجزاً بحال، بل

---

(١) من أسرار اللغة: ٣٨- ٣٩، وينظر: له: في اللهجات العربية: ٤١- ٤٢.

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب: ٥٢، ورمضان عبد التواب: فصول في العربية: ١٠٦- ١٠٧، ومحمد عيد: المستوى اللغوي: ٦٣، ٩٢، وعلم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ١: ١١٦.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ٣٢٤.

(٤) ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب: ٣٢- ٣٣، وعلم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ٢: ٥٠٥، ٦٤٢، ٦٧٧، وعبد الجبار النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٦٢، ١٦٤، وتمام حسان: الأصول:٧٩-٨١، ١٠٣، ومحمد عيد: المستوى اللغوي: ١٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولتبدى لهم أن القدماء لم يخلطوا بين الشعر والنثر، بمعنى الخلط الذي يقصدونه، وأن خلطهم كان متنبهاً لخصوصية الشعر.

ثم إن أحداً من هؤلاء- خلا محمد عيد- لم يبين طريقة الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد، فهل سنضع نحواً خاصاً للشعر، وآخر للنثر، ونجعلهما يسيران في اتجاهين متوازيين؟ أم أننا سنقوم بجمع مواطن الالتقاء وتمييزها عن مواطن الافتراق؟ وهذا النهج هو الذي انتهجه النحاة؛ تنظيراً وتطبيقاً، فالتمييز بين ما هو خاص بالشعر، وما هو عام جامع للشعر وغيره، كان يجري على نحو صريح واضح بين في التراث النحوي. ولم يكونوا بحاجة للفصل بينهما منذ البداية، وما الذي يدري أولئك النحاة أن للشعر خصوصيات مميزة للغته لولا أنهم رأوها في ضوء غيرها؟.

ولأن «محمد عيد» قدم نقده لدرس النحويين للغة الشعر، ضمن دراسة كان مقصدها أن تقدم حلولاً علمية لما وقع فيه النحاة من خلط واضطراب، ولأن دراسته كانت أول بحث متكامل في هذا المضمار[١]؛ لذلك نتخذ من فكره أنموذجاً لإخفاق الدراسات المحدثة في تجاوز دراسة القدماء.

اتضح، فيما سبق، أنه ينتقد النحاة؛ لأن الشعر استبد بقواعدهم، ولأنهم خلطوا بين النموذجية واللهجات فاضطربت القواعد، واضطربت- كذلك- لأنهم خلطوا بين الشعر والنثر؛ ثم لأن الضرورة كانت من مظاهر عجز النحويين عن فهم العلاقة بين الشعر والنثر.

ولهذا يرى بأن المنهج العلمي الحديث يوجب الفصل بين الشعر والنثر، وإفراد الشعر بدراسة خاصة؛ لأن لغته ذات مستوى خاص، وأنها تغاير لغة الكلام[٢]؛ ولذلك حاول أن يقدم مثالاً يحتذى لطريقة الفصل بين الشعر والنثر.

والمثال الذي قدّمه يفتقر إلى الأسس والطريقة والمنهج، وكل ما صنعه أنه عمد إلى أمثلة لما تتميز به لغة الشعر، وساقها مع أقوال القدماء فيها، ليثبت

---

(١) المستوى اللغوي: ٥.

(٢) ينظر: المستوى اللغوي: ١٥٢- ١٥٣، ١٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنها من لغة الشعر، ولكن هذه الأمثلة كلها هي مما قال عنه القدماء إنه ضرورة، بل إن المراجع التي استقى منها هذه الأمثلة هي كتب الضرائر على وجه التخصيص. وكل ما فعله من جديد في هذا الجمع أنه ترفع عن مصطلح الضرورة، وثبت مصطلح لغة الشعر[١]، ولا أقول غير المصطلح؛ لأن مصطلحات: لغة الشعر، أو لغة الشعراء، أو ما يجوز في الشعر، أو ما يقع في الشعر، كلها مصطلحات متواترة متواردة، جنباً إلى جنب مع مصطلح الضرورة عند القدماء.

وحقاً أنه جاء بنماذج متجاوزة عصر الاحتجاج، وأشار إلى أنها إن لم تكن خاصة بالشعر فهي أكثر ما تقع فيه، وقلما تقع في النثر[٢]، ولكن القدماء لم يقولوا بوجود انفصام تام بين الشعر والنثر في هذا السياق، فالقضية قضية تغليب في المقام الأول، وقد كان القدماء يدركون أن بعض الضرائر الشعرية قد جاءت في الكلام المنثور؛ ولذلك جعل خالد جمعة واحدة من درجات تقسيم الكلام متمثلة في «ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام المنثور على تعسف كبير، وهو ما أطلق عليه سيبويه صفة الضعف»[٣]. وقالت خديجة الحديثي: «فهذه المواضع التي ذكرناها وغيرها مما أشرنا إليه جاء التعبير فيها ممنوعاً أو قليلاً أو قبيحاً أو مستكرهاً في الكلام، لكنه جائز في الشعر، كثر فيه وكان قياساً أم كان كثيراً فقط، أو قل وضعف أو استكره، ولكنه مع ذلك لم يكن إلجاء بحيث يضطر الشاعر إليه ولا يستطيع الابتعاد عنه وتغييره، ومع ذلك اعتبره- تقصد سيبويه- ضرورة»[٤].

وليس يعنينا أن نتوقف عند مدارسة محمد عيد لمواقف القدماء، وآرائهم في الضرورة، وكل ما يعنينا من ذلك أن نشير إلى أنه قطع بأن النحاة قد أهملوا اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر إهمالاً تاماً، وأن الضرورة كانت حاجة لهم

---

(١) ينظر: المستوى اللغوي: ١١٨- ١٢٢.

(٢) ينظر: المستوى اللغوي: ١٢٢- ١٢٦.

(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٤٠.

(٤) خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للتخلص مما يخالف التقعيد[١]، وبرغم ذلك كلّه ارتد ليقرر، بهدوء؛ «الذي أراه أن تلك الضرائر الشعرية مظهر من خصائص لغة الشعر في عصر الاستشهاد، ودراستها ترتبط بدراسة لغة الشعر مستقلة، والأقرب إلى إمكان التنفيذ العملي أن تجمع تلك الضرائر كلها من كتب النحو ومن المؤلفات الخاصة بها، ثم تدرس في ضوء فهم جديد، باعتبارها من خصائص لغة الشعر في عصر الاستشهاد»[٢]!! ولكن الضرورة ليست مظهراً واحداً من خصائص لغة الشعر، ولكنها تمثل مجمل المظاهر التي يختص بها، وقد صنع القدماء ما صنعه محمد عيد في دراسته هذه، بل إنهم أشاروا إلى ما لا يمكن وقوعه في الشعر مما يجري في لغة النثر، من مثل: الجمع بين الساكنين في مثل «شابة» وتوالي المتحركات في مثل «جعل لك»[٣].

خصوصيات لغات القبائل:

قامت النظرية النحوية على الجمع بين مجموعة من لهجات القبائل العربية، عمل النحاة على تأصيل مظاهر وحدتها، وأصول التقائها، فتشكل بذلك، نهج العربية الفصيحة، وكان يداخل هذا الجمع تمايزات لهجية تختص بها هذه اللهجة أو تلك. ومقدار هذه التمايزات يشير- ضمناً- إلى مقدار ما كان من اتفاق اللهجات العربية والتقائها، وهو يؤكد- كذلك- أن الاختلافات اللهجية لم تكن من السعة بحيث تشكل حداً فاصلاً بين أبناء العربية.

لقد كانت لهجات العربية، التي استوعبها النظام النحوي، تلتقي التقاء متصلاً مشكلة الأطر الثابتة لأصول العربية، وتفترق افتراقات يسيرة في خصوصيات محددة جداً، تظل- برغم افتراقها- مرتبطة بنظام العربية، قال ابن جني: «فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية، إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما

---

(١) ينظر: المستوى: ١٠٤، ١٢٦، ١٥٨.

(٢) المستوى: ١٥٩.

(٣) ينظر: الكامل، ١: ٣٩، و الكتاب، ٤: ٤٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه »[١].

ومن الواضح أن ابن جني كان يدرك معنى التوحد اللغوي للهجات اللغة الواحدة، وبوحي من هذا الإدراك أشار إلى الخلاف في الظواهر التركيبية، ولم يأبه للظواهر الصوتية والصرفية والدلالية، مع علمه أنها كانت أكثر تشعباً واتساعاً من الظواهر التركيبية[٢]، ولكن الخلاف في ذلك لا يضير وحدة اللغة، كما أن استقلال بعض اللهجات الفرعية من غير الحجازية أو التميمية، لم يكن ليضير هذه الوحدة؛ ولذلك اقتصر ابن جني على اختلاف الحجازية والتميمية.

ولأننا سنرتد لمعاينة موقف الدراسات المحدثة من التراث النحوي، في جانب درسه للهجات، فإننا نعرض عنها، في هذا السياق. وليس مرادنا أن نستقصي الظواهر اللهجية الخاصة بهذه القبيلة أو تلك، فضلاً على أن مثل هذه الظواهر قد تمّ استقصاؤه في بعض الدراسات المحدثة، فإنه لا يعنينا- في هذه الدراسة- من أمر هذه الظواهر إلا منهجية النحويين في دراستها، والتأليف بينها؛ تعميماً أو تخصيصاً.

لقد كان النحويون العرب على بينة من أمر اختلاف اللهجات التي اعتمدت في درس العربية، واستنباط أصولها، فقد تكشف لهم، منذ البداية، أن بعض اللهجات ينحو منحىً مغايراً للهجات الأخر، في بعض الظواهر اللغوية، قال ابن نوفل «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات »[٣]، وقال علي

---

(١) الخصائص، ١: ٢٤٣- ٢٤٤.

(٢) من الأمور المتقابلة باطراد عند ابن جني، الدالة على ما أشرنا إليه، أنه عندما يتحدث عن وحدة اللهجات العربية، وما يعترض به على هذه الوحدة، أو عندما يتحدث عن منطق اللغة فإنه لا يأبه للخلافات الصوتية والدلالية ولا يشير إليها، وإنما يشير إلى الأطر النحوية الأصولية، والخلافات التركيبية اليسيرة [ينظر: الخصائص، ١:١٢٦، ٢٣٨، ٢٤٤،و ٢:١٠]، ولكنه عندما يوازن بين هذه اللهجات يعتد بالجوانب الصوتية [ينظر: الخصائص، ٢:١١].

(٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: ٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابن محمد بن سليمان، وقد سأل عيسى بن عمر: «وقلت له، يوماً: خبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، قال: قلت: فمن تكلم بخلافك، واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به، أتراه مخطئاً؟ قال: لا، قلت: فما ينفع كتابك؟ »[١].

وهذا يعني أن تنبه النحويين للخصوصيات اللهجية لم يكن فصلاً مسبقاً لها، إذ لا يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة «الأكثر»، ثم تمييز مواطن مخالفته وتسميتها لغات، وهذه اللغات، كما يرى عيسى بن عمر، قد يقاس عليها وإن خالفت «الأكثر». ولكن ثمة لغات لم يأخذ بها النحويون، ولم تدخل في تأصيل العربية.

وقد ظل هذا التوجيه مؤثراً، على نحو فاعل، في دراسة لهجات العربية، ولذلك كان من المنتظر أن تظهر الخصوصيات اللهجية في التراث النحوي في جوانب افتراقها، وليس في جوانب التقائها. فـ«الأكثر»؛ جوانب الالتقاء، لا يحتاج إلى تخصيص اللهجات الداخلة فيها، فهي من المعلوم بالبداهة عند النحويين.

وحقاً، أن التراث النحوي يظهر اعتداداً كبيراً بلهجة الحجازيين ولهجة التميميين؛ نتيجة لسعة انتشارهما، ولكن النحاة أخذوا ببعض اللهجات الفرعية، وقد جعلوا مدار تعميم التقعيد الشمولي، بالنظر إلى التقاء اللهجات وافتراقها، مبنياً على واحدة من التجمعات التالية:

- «إما على اتفاق التميمية والحجازية، بصرف النظر عن مواقف اللهجات الأخر، وربما لم يحدث أن اجتمعت اللهجات الأخر كلها على نسق مخالف للتميمية والحجازية معاً، وهذا يوجب أن يكون بعض هذه القبائل قد وافق اللهجتين؛ التميمية والحجازية.
- وإما على اتفاق معظم اللهجات العربية مع إحداهما حين تفترقان.
- وإما أن يكون التقعيد ثنائياً، وحينئذ فإن القبائل العربية تكون قد انقسمت بالتساوي بينهما، فإذا لم يتم التساوي أو شبه التساوي عاد الأمر إلى التجمع الثاني، واختل مقدار الجوار، فتصبح إحداهما في صميم العربية

---

(١) طبقات النحوين واللغويين: ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأخرى لهجة، وتقل مرتبة أي منهما إذا ما حدث افتراق داخلي بحيث يخرج بعض قبائلها عليها.»[١]

وهكذا تدخل الظاهرة اللهجية وجهاً جائزاً في النظرية النحوية، آخذاً من القوة بمقدار ما يتأتى لهذه الظاهرة من سعة انتشار بين القبائل العربية، وبمقدار ما تتوافق به مع أصول اللغة وفلسفتها، وبمفهوم ابن جني؛ بمقدار اطرادها في الاستعمال والقياس[٢].

وإذا تخلف ذلك اكتفى النحويون بالإشارة إليها فقط، أو الإشارة إليها مع وصفها بالقبح أو الرداءة أو غير ذلك، وإلا أهملوها ولم يلتفتوا إليها.

ولعل أهم مظهر دالٍ على عناية النحوين بالخصوصيات اللهجية يتمثل في عنايتهم بوجوب اتساق الظواهر اللهجية وانتظامها، ولذلك، يظل تأثير الخصوصيات اللهجية ممتداً إلى غيرها مما يتأثر بها أو يؤثر فيها، فلم يكن تخصيص اللهجات أمراً عارضاً، بحيث يكتفي النحويون بالإشارة إلى خصوصية لهجة ما، في هذه القاعدة أو تلك، بل كان يمتد ذاك التخصيص إلى غيرها من القواعد المتصلة بها بوجه من الوجوه، بحيث يحافظ على استقلال الظاهرة اللهجية، بمعنى: أن تلتزم ظاهرة لهجية ما في مناحي القول المتصلة بها دون تخليط. ويتأكد مثل هذا المظهر على المستوى التطبيقي بتتبع عناية النحويين بالخصوصيات اللهجية، كما لو كانت وحدة مستقلة، فهم يشيرون إلى أن «بعض العرب يقول» أو «ومن العرب من يقول» أو غير ذلك من العبارات التي يدلون بها على الظواهر اللهجية، ثم إذا ما عن لهم، في سياق آخر، أن ثمة ترابطاً بين هذه الظاهرة اللهجية وغيرها، ارتدوا ليؤكدوا أن من قال «كذا» فقياسه أن يقول كذا»، أو «ينبغي له أن يقول» أو «عليه أن يقول» أو «قال كذا»[٣]؛ ذلك أن «كل

---

(١) محمد ربّاع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: ١٩٧.

(٢) ينظر: الخصائص، ٢: ١٠-١٢.

(٣) للوقوف على نماذج تطبيقية دالة على هذه العناية ينظر: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٢٠٧- ٢١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، ولا يوجد عنده تعاد فيها، فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟ »[١].

وهكذا، يظل البناء النحوي للعربية مستنداً إلى منهجية واحدة، تعنى بالافتراق عنياتها بالالتقاء، فقد درس النحويون العربية على أنها لغة واحدة، يتحد فيها المنطوق مع المكتوب، والشعر مع النثر، واللهجات، التي أخذ بها، بعضها مع الآخر، وفي الوقت ذاته، تنبهوا، ما تأتى لهم، وأنبهوا، على نحو دال، إلى خصوصية كل طيف من أطياف العربية.

وهذا التخصيص لا يعني أن استقلال أي طيف من أطياف العربية كان استقلالاً تاماً، مقطوع الصلة بأصول اللغة، فأطياف اللغة تتجاذب، ويؤثر بعضها في غيره؛ ولذلك من المألوف أن يقع التداخل بين اللهجات، أو بين الشعر والنثر أو بين المنطوق والمكتوب، بحيث نجد بعض قواعد المنطوق في بعض نصوص المكتوب بأثر من اتسامها بسماته، أو أن نجد بعض قواعد لغة الشعر في أمثلة من الكلام الشفوي المرسل.

لقد اعتمد النحويون في بناء النظرية النحوية على مستويات العربية كلها؛ المنطوق والمكتوب، والشعر والنثر، ودرسوها بتعميم منطو على تخصيص، فقد أدركوا خصوصيات كل مورد من موارد اللغة وعرجوا عليها؛ تنظيراً وتطبيقاً، في سياقات متناثرة، غير محكمة في باب؛ لأنهم كانوا يرمون إلى الكل الشامل، ولم يكن من غاياتهم استقصاء خصوصيات كل طيف، مفردة مستقلة.

وعلى الرغم من أن ذاك النهج قد ظل ماثلاً في المؤلفات النحوية اللاحقة، على تفاوت بينها، فإن الدراسات اللغوية شهدت امتداداً، يعد، في بعض جوانب توجيهه، تجسيداً لملامح الافتراق بين أطياف العربية، ومن هذا الباب تدخل كتب اللغات بمثابة تخصيص للفوارق اللهجية، يعززها في ذلك كتب المشترك والإبدال والأضداد، ولكن عنايتها كانت تقتصر على الخلافات الصوتية والصرفية والدلالية.

---

(١) الخصائص، ١: ٢٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هذا الباب- أيضاً- كانت كتب الضرائر الشعرية، قصراً، أو تكاد، على الفوارق الخاصة بلغة الشعر.

وتتناثر في كتب التفسير وعلوم القرآن، وإعرابه، ملامح من سمات لغة القرآن، وتأثيرها في التوجيه النحوي.

وكانت كتب لحن العامة، على اختلاف مناهجها، درساً ضمنياً للمنطوق وإن كانت قد اقتصرت- في غالب الأحيان- على توجيه المستويين الصوتي الصرفي، والدلالي.

ولكن يلحظ أن قسماً من هذه المؤلفات؛ في لحن العامة، ظل مشدوداً بروح التأليف بين أطياف العربية، فظل يغلب جانب الالتقاء بين اللهجات العربية، فعلى الرغم من أن بعض الخصوصيات اللهجية التي كانت محدودة الانتشار والقبول في عصر الاحتجاج اللغوي- اتسع انتشاره وأصبح ظواهر عامة في بعض الحواضر الإسلامية، إلا أن بعض المؤلفين في لحن العامة كانوا يدرجون هذه الفوارق في باب اللحن، مع علمهم أنها كانت ذات يوم لهجة ضيقة الانتشار، وإن كان ثمة قبيل لهؤلاء أثر التصحيح اللغوي لمثل هذه الخصوصيات[١].

إن النظر في مؤلفات الضرائر الشعرية، واللهجات، على وجه من التعميم، غير المستقصي لما يحتمل التأويل أو يقتضي التعديل، يؤكد أن مقدار الفارق بين مستويات العربية يسير جداً، وأن الفوارق بين اللهجات لم تكن لتحول دون تفاهم أبنائها، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصول العربية، وبناء مفرداتها، كما أن الفوارق بين الشعر والنثر؛ المنطوق والمكتوب، لا تجعل لغة الشعر لغة أخرى تستوجب التقعيد المستقل والفصل المطلق.

وتأسيساً على ذلك كله، فإن تخصيص قواعد الفصيحة المنطوقة في النظرية النحوية لم يكن أمراً عارضاً، بل كان من صميم المنهجية النحوية، وفلسفتها في درس أطياف العربية، والتأليف بينها.

---

(١) ينظر: عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٤٧ - ٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن حق، أنه بوسعنا الآن أن نستصفي خصوصيات كل طيف لغايات مخصوصة، ولكن، لم يكن بوسع النحويين أن يفصلوا بين هذه الخصوصيات منذ البداية؛ لأن واحدتها لا تظهر ولا تنكشف إلا في ضوء ما يقابلها، وإلا فإن ما تقتضيه الانتقادات الحديثة للدراسات النحوية القديمة، في ضوء قولها بفكرة الازدواج يعني أنه كان على النحويين ألا يعتدوا بكلام الخطاب المرسل، ولا بالظواهر اللهجية؛ لأنها تمثل لغة الحياة اليومية، وإذا كانت القبائل العربية تتحدث بالفصيحة فإنه كان على النحويين أن يضعوا نظرية نحوية لكل لهجة على حدة، وأن يضعوا داخل هذه النظرية نظريات؛ للشعر، وللنثر الفني، وللنثر المنطوق المرسل، ونظرية أخرى للقرآن! وهكذا، تضيع خطوط الالتقاء بين هذه الأطياف، ولكن العربية كانت لغة متسمة بالوحدة، رغم وجود مظاهر اختلاف بينة بين أطيافها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث
منزلة الفصحى المنطوقة من النظرية النحوية

كانت صياغة قواعد الفصحى المنطوقة في التراث النحوي، تتمّ في صورة وقائع كلامية، متكاملة العناصر؛ فتارة تضبط التراكيب، وأخرى تضبط المواقف الكلامية، وما تحتمله من مظاهر لغوية في ضوء مقاصد مخصوصة، وكان من المألوف أن يظهر ذلك في إطار توجيه التساؤلات، أو ما يقع من تعقيب على كلام سابق، أو سلوك يتضمن معنى الكلام، مما يدركه المرء بشيء من حواسه.

وبمقدار ما يحدث من تفاعل بين أطراف العملية الكلامية يتم الترابط بين أجزاء الكلام المنطوق، بصرف النظر عن مصدره، سواء أكان الكلام مصرحاً به، أم كان مقدراً؛ يقدّر المتكلم أن المستمع على علم به.

وعلى الرغم من أن النحويين لم يضبطوا أصول توجيههم للمنطوق، فإن ما لا يشك فيه أن هذا التوجيه كان يصدر عن أصول ذهنية، مبنية على ركائز مخصوصة، استقوها من معاينتهم للكلام المنطوق عند الأعراب، وشكلت هذه الركائز مرجعية أصولية لديهم؛ فقد استندوا في ذلك إلى جملة من الموجهات اللغوية التي تعنى ببنية النص، ومدلوله، وظروف تشكله.

فقد اهتموا ببناء التراكيب، وما يسعف عليه نظمها من حذف أو إضمار؛ اتساعاً أو استغناء، فيعلق حديث المتكلم بحديث المستمع، ويصبح كل منهما جزءاً متماً للآخر، ويظل المتكلم مخيراً في الإبقاء على هذا التعالق، أو في أن يبدأ كلاماً جديداً، يستغني عن بعض أركانه، لمقدرة المستمع على إدراكه، واهتموا- كذلك- بمعنى التراكيب ومدلولاتها، وكان تعويلهم في الكشف عن ذلك على حصول الفائدة؛ المقصودة أو المنتظرة، من الكلام؛ لذلك اهتموا بما يحيط بالنص من لبس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو غموض، ويظل حد الغموض غائماً، يقدره المتكلم بناء على علاقته بالمستمع، وما كان بينهما من علائق تربطهما بموضوع الحديث.

وقد ربطوا ذلك كله بموجهات سياقية؛ بعيدة في ظاهر أمرها عن البنية والمعنى، مستمدة من بيئة القول وسياقه، وما يعتمل في المجتمع من أعراف وعادات، ولكن هذه الموجهات الخارجية تتدخل في بناء التركيب ومعناه، في آن، فهي تتحكم في تآلف المفردات، وصحة التراكيب، فهذا تركيب يصح إذا وجد في ظروف مخصوصة، أو إذا قُصد به معنى مخصوص، ولا يصح في ظرف آخر، أو بقصد آخر، ودلالة تركيب ما، تقبل في واقع اجتماعي، ولا تقبل في واقع آخر.

إن هذه الموجهات اللغوية، في ملابساتها السياقية، تتوافق، في جملتها، مع خصائص اللغة المنطوقة التي تميزها عن المكتوبة، وهي من الوجهة النظرية تتطابق ومعطيات علم اللغة الحديث فيما يخص الكلام المنطوق، وفيما يفترق فيه عن موجهات الكلام المكتوب، ثم إنها، من زاوية تنظيرية للأصول، تعد بحق- كما يرى نهاد الموسى- «أصلاً آخر، جديراً بأن يضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب، فإنه أصل مستأنس لديهم باطراد، مستشعر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه إحياء لأصل من أصولهم، صدروا عنه، وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية، والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة»[١]

إن المعطيات العقلية لثقافة ما، تؤثر في وقائع الدراسات الإنسانية على اختلاف موضوعاتها، وهي في الموضوع الواحد، أكثر ترابطاً وتواشجاً؛ ولذلك فإن القول بجعل تلكم الموجهات خاصة بالفصحى المنطوقة، لا يعني أنها كانت منفصلة عن النظرية النحوية، أو أن نصوص المكتوب، أو قواعده، كانت بمعزل عن هذه الموجهات، فقد كانت أطياف العربية تخضع لمنهج في الدرس، متكامل، متجاذب الأصول والموجهات.

وكون تلكم الموجهات خاصة بالمنطوق، أو أنها فيه أظهر منها في غيره، يدل على مقدار ما كان من تأثير لقواعد الفصحى المنطوقة وموجهاتها، في النظرية

---

(١) نهاد الموسى: الأعراف، أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية: ١٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النحوية؛ في بعض ملامحها المخصوصة، أو يدل على سمات ظاهرة اتسمت بها النظرية النحوية، وكانت أثراً من آثار المنطوقة.

وهو أثر ينكشف في بعض جوانب التوجيه اللغوي للأنماط اللغوية، قبولاً أو رفضاً، وفي شيء من درسهم لنصوص اللغة المكتوبة، وفي تحليلهم لبنية التراكيب، وتمييزهم بين الأنساق اللغوية المتقاربة؛ من حيث استخدامها، وفي تفسيرهم لشيء من المفاهيم المتعلقة بوقائع اللغة.

أثر المنطوقة في إمكانات الصواب اللغوي:

من الملامح المميزة لنظرية النحو العربي أنها تزخر بأنماط من التفريع والتشعيب في توجيهها لإمكانات الصواب اللغوي، وهي- كذلك- تتخذ ملمحاً موازياً، في أنها امتدت لتعاين ما لا يجوز نحوياً؛ فالقاعدة- في كثير من الأحيان- تمتد في اتجاهين؛ يستقصي أحدهما ما يمكن أن يدخل فيها، أو يتأثر بها، بوجه من الوجوه، ويستشرف الآخر ما لا يدخل فيها، مما يبدو مقارباً لها، سواء أكان من باب آخر؛ أم كان خطأ غير جائز.

وكان هذا الملمح الأخير، بأثر من المنهجية النحوية التي تشكلت ملامحها من معاينة مجريات النظام اللغوي في واقعه، من حيث علاقته بأعراف المجتمع اللغوية والاجتماعية والدينية، وعلاقة هذه الأعراف بتوجيه دلالات المفردات، ومدى تآلفها في النظام اللغوي، فتارة يتم هذا الاستشراف بأثر ما يقع من تجاذب الأنماط اللغوية وتقاربها الشكلي؛ كي لا يؤدي ذلك إلى قياس خاطئ، وتارة أخرى، يتم ذلك بأثر من معاني المفردات، تخصيصاً أو تعميماً.

وعلى الرغم مما في هذا الملمح من تفريع، فإنه أفاد « فائدة حقيقية في توضيح القواعد الخاصة بتركيب الجملة العربية، وكذلك في تقريب تلك القواعد لأذهان المتكلمين باللغة والمستعملين لها »[1]، ومثل هذا المنحى تأخذ به الدراسات النحوية الحديثة، قال محمود ياقوت في إثر درسه للتجريب عند التحويليين: «ولكي يكون النحو دقيقاً يلجأ الدارس إلى بعض الإجراءات والاختبارات التي

(١) محمود ياقوت: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في «الكتاب» لسيبويه، دراسة لغوية: ١٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تساعد في تلك الدقة؛ ولذلك ليس مستغرباً أن يدرس النحو الجمل غير الصحيحة نحوياً، حتى يصل إلى الدقة، التي أشرنا إليها، من حيث صياغة القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة»[١].

أما الملمح الأول، فيعد- في مجمله- انعكاساً طبيعياً لصورة الواقع اللغوي المشاهد؛ إنه تأكيد لجانب الافتراق بين أطياف الواقع اللغوي، تجسد في العربية في قواعد فرعية؛ متعددة الوجوه تارة، ومخصصة لأنساق لغوية، تارة أخرى، ولعل بعض ذلك مما يمكن عزله، كما هو الحال في خصوصيات الشعر والقرآن، ولكن قسماً وافراً منه يمكن أن يستثمر، بقصد السعة، كما هو الحال في الظواهر اللهجية المستحكمة في أعرافنا اللغوية، أو التي كانت على درجة من الانتشار بين القبائل العربية، وقسم آخر، من هذا التفريع، يمكن أن يستثمر بصورة وظيفية واقعية في توجيه اللغة المنطوقة.

إن قواعد الفصحى المنطوقة التي تم وصفها في الفصل الأول، تدخل النظرية النحوية من باب تتميم قواعد الأصول، أو الاستدراك عليها، فلا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من تجويزات، هي، في حقيقتها، استثمار لما تبيحه اللغة المنطوقة، سواء أكان ذلك مختصاً بها، أم كان غالباً فيها، أم كان أثراً من آثارها.

وسنقف- هنا- على ثلاثة جوانب لإمكانات الصواب اللغوي في ظل الفصحى المنطوقة، وبأثر منها، وهذه الجوانب هي: القبول النحوي المستند إلى عناصر السياق، وتعدد الوجوه النحوية، وتعدد المعاني للمبنى الواحد.

أولاً: القبول النحوي المستند إلى عناصر السياق:

إن قسماً كبيراً من الاستدراكات التي داخلت النظرية النحوية كان يستند إلى اللغة المنطوقة، ويعول على مجرياتها، وتظهر هذه الاستدراكات جلية، في تلك المواطن التي تعتبر فيها صحة التراكيب في ضوء سياق القول وملابساته، فثمة ما يجوز إذا علم السامع شيئاً متعلقاً بالقول، أو إذا قصد المتكلم أمراً يسهل على المستمع إدراكه، أو إذا أحاطت بالقول ظروف مخصوصة.

---

(١) التراكيب غير الصحيحة نحوياً في «الكتاب» لسيبويه، دراسة لغوية: ٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتوجيه النحوي لهذه الاستدراكات ليس نحوياً تركيبياً بمقدار ما هو توجيه سياقي، يعتمد نتائج الكلام، ومدى انسجامها مع معطيات الواقع البيئي والاجتماعي، وكأن القوم- يومها- صدروا عن مثل مؤدى مقولة جون لاينز: «إن قبول الجمل النحوية ذات المعنى ليس شيئاً يمكن تحديده بعيداً عن السياق، الذي قد تنطق فيه هذه الجمل، أو قد لا تنطق فيه»[١].

يتمّ الكلام المنطوق في وقائع كلامية متكاملة العناصر، وقد ينوب عن أحدها، أو يدل عليه، عنصر آخر، وعلى نحو من التغليب نشير إلى أنماط لغوية أخذت صحتها اللغوية من مقصد المتكلم ومراده، وأخرى أخذت صحتها من معرفة السامع، وثالثة تصح في سياق ظروف مخصوصة[٢]، وهذه التجزئة لعناصر الكلام بقصد تبيان فاعليتها وتأثيرها، حسب، وإلا فهي تظل متجاذبة على الدوام.

وقصد المتكلم عامل رئيس في التوجيه النحوي، ولعل المبرد جعله من الأصول، في بعض احتمالات فهم قوله: «ألا ترى أنك إذا قلت: أنا آكل يوم الجمعة، وأنت تخبر عن أنك تفعل هذا إذا كان يوم الجمعة، كان جيداً، ولو قلت: أنا آكل يوم الجمعة، تخبر عما أنت فيه لم يكن له معنى... فتفهم هذا، فإن معرفة الأصول إحكام الباب، وإذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة»[٣]، ومراد المتكلم هو الذي يتحكم في الأساليب اللغوية الموائمة للموقف ومقتضياته، ويرتد إليه سبب ما يقع فيها من تقديم أو تأخير، أو حذف، أو اختيار مفردة دون مرادفتها، كل ذلك التصرف غايته تحقيق المعنى المراد، والقصد منه، في ضوء ملابسات الخطاب.

وعلى الرغم من صرامة التقعيد النحوي في الأطر اللغوية الكلية، فإن الاعتداد بمقاصد المتحدث المتبيّنة من السياق قاد إلى التوقف عن المنع المطلق لبعض التراكيب، التي تبدو مغايرة لنظام اللغة المكتوبة، وخارجة عليه، ولكن

---

(١) اللغة والمعنى والسياق: ٣٠، وينظر: منه: ١١٢.

(٢) ينظر: نهاد الموسى الأعراف، أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية: ١٥٣-١٦٢، ١٧٢-١٧٣؛ فثمة أمثلة متكاثرة للتوجيه النحوي السياقي، مما اشتمل عليه تراث العربية، ولكن هذه الأمثلة من وقائع اللغة المنطوقة، وقد سبق إدراج بعضها مع قواعد المنطوق في الفصل الأول. وينظر: له: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة (حضارة الإسلام)، ع (١)، ص: ٦٦-٦٧، وع (٢) ص: ٧٥-٨٥؛ فثمة- كذلك- أمثلة مستوعبة لما جاء عند سيبويه على وجه الخصوص.

(٣) المقتضب، ٤: ١٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه التراكيب تنقل إلى باب نحوي آخر.

فمما هو معروف، أن الحال لا تقع معرفة إلا في مسموعات محدودة ثابتة، ولكن، قد يرد في المنطوق ما ظاهره من هذا الباب، ولكنه يكون من باب آخر، إذا قصد المتكلم ذلك؛ فلا يجوز لقيته القائمَ والقاعدَ، ولا تقول ضربته القائمَ[١]، وقال سيبويه- أيضاً- «وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة، لو قلت: مررت بزيد القائمَ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً»[٢]، ولا يجوز: هذا زيد الطويلَ على الحال[٣].

وهذا الممتنع المستقبح، يكون كذلك إذا أراد المتكلم الحال، ولكنه يدخل في إطار المشافهة في سياقات التخصيص، عندما يكون صاحب الصفة ملتبساً بغيره، فهو منصوب بـ«أعني»، بعد توقف المتكلم على الموصوف، لظنه أن السامع قد أدرك مراده. ثم استرسل وجاء بالوصف منصوباً ليتحدّد الموصوف لدى السامع.

وقال سيبويه: «ومثل ذلك: عليك نازل زيد؛ لأنك لو قلت: عليك زيد، وأنت تريد النزول لم يكن كلاماً، وتقول: عليك أميراً زيد؛ لأنه لو قال: عليك زيد، وهو يريد الإمرة كان حسنا»[٤]، فقصد المتكلم يجيز: عليك زيد، دون ذكر الإمرة، ولا يجيز: عليك زيد، دون ذكر النزول؛ لأن سياق الكلام، ومرجعيته، يسعفان المستمع على إدراك المقصود الأول، ولكنهما لا يسعفانه على تقدير معنى «النزول» في المقصد الثاني.

وقال سيبويه: «واعلم أنه لايحسن: ما يحسن بعبد الله مثلك، على هذا الحد... فإن قلت: مثلك، وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبه، جاز»[٥].

وقال ابن السراج: «ولا يجوز: هذا أنا، وهذا أنت؛ لأنك لا تشير للإنسان إلى نفسه، ولا تشير إلى نفسك، فإن أردت التمثيل؛ أي: هذا يقوم مقامك، ويغني

---

(١) ينظر: الكتاب، ١: ٣٩٤.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٨.

(٣) ينظر: الكتاب، ٢: ١١٢.

(٤) الكتاب، ٢:١٢٤-١٢٥.

(٥) الكتاب، ٢:١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غناءك، جاز أن تقول: هذا أنت، وهذا أنا، والمعنى: هذا مثلك، وهذا مثلي»[١] وقال في توجيه «هذا الأسد مهيباً»، «وهذه العقرب مخوفة» إن النصب «إذا لم ترد عقرباً تراها ولا أسداً تشير إليه من سائر الأسد»[٢] ولكن، إذا قصد المتكلم عقرباً مخصوصة، وأسداً مشاهداً، أصبح الرفع وجه الكلام.

وإشارات سيبويه والمبرد وابن السراج إلى قصد المتكلم ومراده في إجازة ما قد يبدو ممتنعاً، تمتد على نحو واسع في مؤلفاتهم[٣]، وليس من شك في أن سياق القول، وما بين المتحدث والسامع من مرجعية مشتركة. وما يقع في المحادثة من ملابسات، وما يتميز به نطق المتحدث من سمات صوتية، كل ذلك، يكفل الكشف عن مقصد المتحدث، بصورة لا يتأتى الكشف عنه بمثلها في إطار اللغة المكتوبة.

وتقابل مقصد المتحدث معرفة السامع وتثبته من بعض الحقائق المحيطة بالقول، وفي ضوء خبر المتكلم بهذه المعرفة يتمكن من التصرف في كلامه، على نحو مضمر لهذه المعرفة، ولذلك فإنه قد يتخير وجهاً لغوياً قد يبدو غير جائز في الظاهر.

قال سيبويه، بعد أن أشار إلى لهجة من يجر «مررت برجل أبي عشرة أبوه»: «...ولو أن العشرة كانوا قوماً بأعيانهم، قد عرفهم المخاطب، لم يكن فيه إلا الرفع»[٤]، وقال -أيضاً- بعد أن ذكر لهجة من ينصب «أما العبيدَ فأنت ذو عبيد»: «ولو قال: أما العبيد فأنت ذو عبيد، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك، كأنك قلت: أما العبيد الذين تعرف، لم يكن إلا رفعاً»[٥]، وهكذا، فإن ما يبدو ممتنعاً يصبح واجباً في سياقات مخصوصة ؛ تظهر فيها معرفة السامع جزءاً من مرجعية التركيب عند أصحاب اللهجتين المذكورتين.

---

(١) الأصول في النحو، ١٥٢:١.

(٢) الأصول في النحو، ١٥٢:١.

(٣) ينظر: موسى الشلتاوي: دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه:٧٤-٨٤، ١١٥-١١٦، فثمة أمثلة لما جاء عند سيبويه.

(٤) الكتاب، ٣٤:٢.

(٥) الكتاب، ٣٨٩:١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال في شرح المفصل: « وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك.... فلذلك لا تقول: جاءني الذي قام، إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأن جاء خبر، وقام صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق، إلا لمن عرف انطلاق أبيه، وجهل إقباله »[١].

ولا يجوز العطف بـ «حتى» إلاّ على نحو مخصوص، حيث يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه، وأن يكون جزءاً منه، وأن يكون متميزاً بتحقير أو تعظيم أو غير ذلك؛ ولذلك «لو قلت: رأيت القوم حتى زيدا، وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم، لم يجز »[٢]، وقال في شرح الكافية عن ظاهرة من ظواهر العطف بالواو: «فإن ألبس، نحو: جاءني غلامك وغلام زيد، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما، لم يجز، بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود »[٣]. وهذه القرينة هي معرفة السامع، وإدراكه لملكية الغلام، كإدراك السابق لحقارة زيد أو عظمته.

ويأتلف سياق القول مع العنصرين السابقين؛ السامع والمتكلم، في توجيه التراكيب النحوية، وإجازة أنماط مخصوصة في ظروف مخصوصة «ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلاً في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها، ومن ذلك أنك تراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر، بأنها صواب، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكلية الذاتية، جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي، كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي »[٤].

---

(١) شرح المفصل، ٣:١٥٤.

(٢) شرح المفصل، ٨:٩٦، وينظر: الأصول في النحو، ١:٤٢٤.

(٣) شرح الكافية، ١:٣٢٠.

(٤) نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة (حضارة الإسلام)، ع (٢) ١٩٧٤، ص : ٨١، وينظر: إبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث ٢٢٤، وموسى إبراهيم الشلتاوي: دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه:٥٥، ١٠٩، ١١٨، ١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأمثلة على اعتماد مجريات الأحداث في إجازة ما قد يبدو ممتنعاً، كثيرة متوافرة في تراث العربية، وقد أشرنا إلى نماذج منها في الفصل الأول.

ومما يعد جزءاً من سياق القول أن يعتد بوقائع الكون وحقائق الوجود،وأعراف الدين والمجتمع في التوجيه اللغوي، فقد اعتد ذلك ابن يعيش فقال: «ولو قلت:إن طلعت الشمس فأتني، لم يحسن إلا في اليوم المغيم الذي يجوز أن ينقشع الغيم فيه، وتطلع الشمس... وتقول: إذا أقام الله القيامة عذب الكفار، ولا يحسن: إن أقام الله القيامة، لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه»[١]، وكما حسن «إن طلعت الشمس فأتني» في اليوم المغيم، فإن «إن أقام الله القيامة عذب الكفار» قد تقع في كلام الملحد، وتكون صحيحة نحوياً.

وقال المبرد:«ولو قلت: «وامن حفر زمزماه»، [و] : «واأمير المؤمنينا»؛ كان جيداً، لأنك قد ندبت معرفتين، ولو قلت: واأميراه، لم يجز؛ لأنك لم تدل على المندوب»[٢] وإنما لم يجز «واأميراه»؛ لأن كلمة أمير كانت عامة تطلق على أمير الجند، وأمير الشرطة... وتعني القائد.

وقال سيبويه: «وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.... ومنعك أن ينجزم في الأول، لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، أو يشرب اللبن على كل حال»[٣] ولكن ظروف الكلام إذا كانت تقتضي أن ينهاه عنهما معاً، كان الجزم واجباً، وإنما استند سيبويه إلى أعراف المجتمع في توجيه هذا النهي.

وتقابل هذا، الذي يجوز ضمن سياقات مخصوصة، أنماط لغوية أنبه النحويون إلى امتناعها، بأثر من أعراف المجتمع وحقائق الوجود؛ والحقول الدلالية للمفردات، ومدى قابليتها للتآلف العرفي، الذي لا يتنافى مدلوله مع أعراف المجتمع.

---

(١) شرح المفصل، ٩: ٤.

(٢) المقتضب، ٤:٢٧٥.

(٣) الكتاب، ٣:٤٢-٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال المبرد:«فمما لا يكون العمل في بعضه دون بعض قولك: صمت يوماً، لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم، لأنه حكم الصوم، وإنما معناه أمسكت عن الطعام والشراب يوماً»[١]، ولكن العمل يكون في بعض اليوم إذا قال القائل: صليت يوماً، أو: درست يوماً، ويكون الصوم في بعض الشهر؛ نهاره، إذا قال القائل: صمت شهراً. ومما هو قريب من هذا، حديث ابن يعيش عن «حتى» قال: «وربما استعملت غاية ينتهي الأمر عندها كما تكون «إلى» كذلك، وذلك نحو قولك: إن فلاناً ليصوم الأيام حتى يوم الفطر، والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز على هذا إلا الجر»[٢] مع أن الأصل في ذلك أن يأخذ ما بعدها حكم ما قبلها، فينصب، ولكن أعراف الدين تأبى صوم يوم الفطر.

وجاء في «اللسان» «قال ابن بري: يقال: ابنا عم، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه: يا بن عمي، وكذلك: ابنا خالة؛ لأن كل واحد منهما يقول: لصاحبه: يا بن خالتي، ولا يصح أن يقال: هما ابنا خال؛ لأن أحدهما يقول لصاحبه: يا بن خالي، والآخر يقول له: يا بن عمتي،فاختلفا، ولا يصح أن يقال: هما ابنا عمة؛ لأن أحدهما يقول لصاحبه: يا بن عمتي، والآخر يقول له: يا بن خالي»[٣]، وإنما استند النحويون في هذا المنع إلى أعراف المجتمع، فيبدو أن نكاح الشغار كان غير معهود لديهم، ولا يخفى أن «هما ابنا خال» و «هما ابنا عمة» تركيبان صحيحان[٤]، في واقع اجتماعي يشيع فيه نكاح الشغار.

لقد كان لمعاينة النحويين وقائع اللغة المنطوقة أثر فاعل في توجيه التراكيب النحوية؛ قبولا أو رفضاً، بأثر من مدى انسجام نتائجها مع معطيات البيئة الاجتماعية، وملابسات الوقائع الكلامية.

ثانياً: تعدد الوجوه النحوية:

وسعَت العربية أنماطاً لغوية متعددة الوجوه، أو ثنائية الأداء، وتعود أسباب هذا التعدد، في جملتها، إلى عوامل لغوية خالصة، ترتبط بالواقع اللغوي للعربية،

(١) المقتضب، ٣٢٢:٤، وينظر: الأصول في النحو، ٢٩٣:٢.

(٢) شرح المفصل، ١٦:٨، وينظر:الأصول في النحو، ١: ٤٢٦.

(٣) ابن منظور: لسان العرب: «عم».

(٤) أنبه إلى ذلك عبد الخالق عضيمة [ينظر: المقتضب، ٤: ٣٢٧ الحاشية].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمنه ما جاء نتيجة لأثر اللغة المنطوقة، ومنه ما جاء نتيجة لاختلاف اللهجات، وتتابع الأزمنة، أو لمطلق الاتساع.

ويتسم التعدد غير الناتج عن أثر المنطوق بأنه تعدد في المبنى مع وحدة في المعنى للوجهين المقبولين، أو للوجوه، ويقف «الترادف»، في قسم منه كبير، دليلاً بيناً على التعدد اللفظي.

وعلى الرغم من أن النظام النحوي كان يميل إلى تمييع اللهجات ودمجها في نظام موحد[١]، وأنه قد أدخل غير قليل من الظواهر اللهجية في جسد العربية كما لو لم تكن من أثر تعدد اللهجات، وأن قضية الفصل بين ما يعد وجهاً جائزاً بإطلاق، وما يعد وجهاً جائزاً لأنه لهجة، قضية تحتاج إلى الاستقصاء والتثبت، على الرغم من هذا كله، فإن اعتداد تعدد اللهجات سبباً من أسباب تعدد الوجوه النحوية، أمر مؤكد، ظاهر في النظرية النحوية، فالظواهر اللهجية بينة المعالم، التي أدت إلى تعدد الوجوه النحوية كثيرة، كثرة مؤكدة لجعل ذلك سبباً، وقد استقصى نهاد الموسى، في سبيل ذلك، شيئاً من أمثلة للتدليل على ما وصف، لا لحصره، واستقصائه[٢]، كما استقصى نماذج أخرى ليدل بها على أثر عامل الزمن في ذلك.

ولعل اختلاف المناهج النحوية لم يكن موسعاً لهذا التعدد، إلا أن يكون ذلك بأثر من تفاوت الاستقراء اللغوي، وإلا فإن أثر هذا الاختلاف لا يتجاوز التعدد في وجوه التفسير والاعتلال، على ما وصف ابن جني؛ «فالخلاف، إذاً، بين العلماء أعم منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا - أيضاً- فيما اختلفت العرب فيه»[٣].

---

(١) ينظر: نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، (مجلة حضارة الإسلام)، ع (٣)، ١٩٧٤، ص: ٧٩.

(٢) ينظر: نهاد الموسى: فيها قولان أو... أضواء على مسألة تعدد الوجوه في العربية، مجلة أفكار، عمان، ع (٢٨) تموز- ١٩٧٥، ص: ٤٣. و ما يستغرب أن ينكر رابين مثل هذا التعدد قال: «نزع النحاة عندما واجهوا التعبيرات الفصيحة التي يجوز فيها أكثر من وجه واحد إلى تعليل تعدد وجوهها بأن كل وجه منها يمثل لهجة ما، فأبعدوا بين هذه الوجوه إبعاداً لا مبرر له» (اللهجات العربية الغربية القديمة:٣٤)؛ ذلك أنه يقر بعد ذلك بنسبة ظواهر لهجية كثيرة دخلت العربية، مع وجود وجه مقابل.

(٣) الخصائص، ١: ١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما ما داخل العربية من تعدد الوجوه النحوية للتركيب الواحد، بأثر من اللغة المنطوقة، فإنه ينقسم إلى قسمين، من حيث علاقة المبنى بالمعنى؛ تعدد في المبنى مع وحدة في المعنى، وتعدد في المبنى مع تعدد في المعنى، في أصل وضعه، والمراد منه.

ويتمثل القسم الأول فيما دخل العربية نتيجة لكثرة الاستعمال؛ ذلك أن مجمل التراكيب التي اتخذت خصوصيات لغوية نتيجة لكثرة استعمالها، هي من التراكيب المرتبطة بلغة الحياة اليومية المنطوقة؛ فاللفظ «إذا كثر في ألسنتهم، واستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف»[١].

ولعل معاينة هذه التراكيب، تثبت أنها من العبارات التي تجري على ألسنة الناس، «وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس، إنما هو على لله أبوك، ولقيته بالأمس... ولكنهم قد يضمرونه، ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[٢].

ومن ذلك: حذف حرف القسم في مثل : «الله لأفعلن»، والحذف في «لا عليك» و«ليس غير» و«ليس إلا» و«لم يك» و«لم أبل»[٣].

وبعيداً عن الاستقصاء أو الحصر «وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير»[٤]- فإن مثل هذه الأنماط إنما جاءت كثرة استعماله من جريانه في حياة الناس، وقد تبين لطاهر حمودة أن ما تصرفت به العرب، نتيجة لكثرة الاستعمال هو مما يتعلق بشؤون الحياة اليومية؛ «كما يظهر لنا أن العبارات التي يكثر تداولها في محاورات الناس أكثر تعرضاً للحذف كما في «لا أدر» و«لا تُبَل» و«لا عليك»... وبعض ما ذكره النحاة من حذف يختص بأساليب معينة يكثر استعمالها يؤيد ما نحن بصدده، ومن ذلك إشارتهم إلى اختصاص النداء بكلمتي فل وفلة»[٥].

---

(١) شرح المفصل، ٩: ٩٤.

(٢) الكتاب، ٢: ١٦٢- ١٦٣.

(٣) ينظر: الكتاب، ١: ٢٢٤، و٢: ٣٤٤، والمقتضب، ٤: ١٢٩، والخصائص، ٣: ١٤٩، وشرح المفصل، ٩: ١٠٣.

(٤) الكتاب، ٢: ١٣٠.

(٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وما يهمنا - في هذا السياق- أن ذاك الذي حدث عليه تغيير، نتيجة لكثرة استعماله في المنطوق، أصبح وجهاً جائزاً، متماشياً مع الوجه الجاري على مقاييس العربية دون تغيير، ونكتفي بالإشارة إلى أنموذج من ذلك، قال سيبويه: «ألا ترى أنك تقول: «لم أك» ولا تقول: «لم أق»، إذا أردت: [لم] أقل... وتقول: «لم أبل»، ولا تقول: «لم أرم»، تريد: لم أرام؛ فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[١].

وهذا الذي غير لكثرة استعماله ظل وجهاً موازياً لما لم يغير، فـ «لم يك» و«لم أك» تستخدمان على نحو مساوق لاستخدام الأصل «لم يكن» و«لم أكن» في العربية، ونظرة في لغة القرآن تؤكد ذلك[٢].

وأما القسم الثاني من هذا التعدد فهو يتمثل في التعدد في المبنى مع تعدد في المعنى، أو اختلاف مراد المتكلم ومقصده، وملابسات القول، وهو يختص بالكلام المنطوق، بأثر من اختلاف مقاصد المتكلم وسياقات الكلام، وهو من باب التعدد الشكلي؛ إذ إن التركيب الذي يحتمل وجهين في الأداء، يصبح منحصراً في وجه واحد، في ضوء ملابسات اللغة المنطوقة، فالمتكلم لا يأخذ بأحد الوجهين، على وجه من الاختيار العرضي، ولكنه يتخير هذا الوجه، أو ذاك، على نحو مقصود واعٍ، بحيث يكون ما يختاره أكثر مناسبة في موقف ما من الوجه الآخر، بل قد يكون هذا الأخير غير مناسب لمثل ذاك الموقف.

ولكن دخول هذه الوجوه إلى التقعيد النحوي اللاحق، غير المنبه إلى سياقات الكلام، جعلها تبدو وجوهاً محتملة لتركيب واحد، ولمعنى واحد.

وقد سبقت الإشارة إلى أنماط من هذا التعدد السياقي في أثناء الحديث عن بعض قواعد الفصحى المنطوقة، من مثل: «هذا الرجل منطلقاً» و«هذا الرجل منطلق»، و«أنا عبد الله منطلقاً» و«أنا عبد الله منطلق»، حيث يقع التجاذب بين الحالية والخبرية، وفاقاً لعناصر السياق، ومن ذلك- أيضاً- ما كان من حديث عن البدل؛ إتباعه للمبدل منه، أو قطعه عنه، أو نصبه على تقدير فعل، ومنه ما كان

(١) الكتاب، ٢: ١٩٦.

(٢) ينظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن : «كان».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في خصوصيات المدح أو الذم، وتابع المنادى... وبعض النماذج التي أشرنا إليها في الكلام على القبول النحوي المستند إلى السياق، يحتمل مثل هذا التعدد الشكلي.

فظاهر هذه التراكيب يوحي أنها من باب تعدد الوجوه في اللغة العربية، ولكنها- وإن لم يكن بعضها منطوياً على فوارق جوهرية في المعنى- تنطوي على فوارق سياقية، حيث يكون كل واحد من الوجهين مختصاً بسياق محدد، بحسب علاقة المستمع بالمتكلم، ومدى اشتراكهما في الإحاطة بما تمّ من أركان الإسناد، فضلاً على ما في طبيعة الأداء الصوتي من تمييز.

ولا يتوقف الفارق بين هذه التراكيب عند التميز في المعنى وملابسات القول، بل إن ثمة تميزاً في تحليل عناصر القول، وأركان الكلام؛ قال المبرد، وقد أشار إلى «عبد الله في الدار قائماً» و«عبد الله في الدار قائم»- قال: «ومن قال: في الدار عبد الله، وهو يريد أن يرفع القائم، فليس بكلام تام، لأنه لم يأت بخبر، وإنما قائم هو الخبر»[١] فمفهوم الكلام، المفيد يتحدد في ضوء مراد المتكلم[٢].

فما يختار من الوجوه المحتملة «إنما يراعى فيه الفائدة واستقامة الكلام» على ما ذكر ابن السراج، بعد أن أشار إلى مثل «ضربت القوم حتى زيداً وأوجعت» وقد قال في توجيهه: «وهذا عندي على ما يقدر المتكلم، إن قدر الإيجاع لزيد، فالنصب هو الحسن، وإذا كان الإيجاع للقوم، جاز عندي النصب والخفض»[٣]، وحقاً أن التقدير الثاني يبقي على تعدد محتمل، ولكن التقدير الأول يمتنع معه التعدد.

ويتكشف هذا التعدد، أكثر ما يتكشف في كتاب سيبويه، حيث تظهر الفوارق بين الوجوه المتقاربة، ونقتصر على الإشارة إلى نماذج مما جاء في الكتاب.

---

(١) المقتضب، ٣: ٢٥٦.

(٢) عرض محمد إبراهيم عبادة لآراء القدماء في تحديد مفهوم الجملة، وخلص إلى القول: إن الذين اهتموا بالمعنى «ربطوا في تحديد أبعاد الجملة بين التركيب والمعنى، إذ جعلوا إتمام المعنى هو معيار الجملة، فبه يحدد بدؤها ونهايتها، فإذا لم يتم المعنى لا نسمي البنية التركيبية جملة، ولكن هذا يتحقق بصفة تامة وفقاً للظروف: السياق، والظرف، والمستوى الثقافي، ودرجة الانتباه عند المستقبل للجملة، ولذلك فقد تعد البنية التركيبية جملة في سياق، ولا تعد هي نفسها جملة في سياق آخر» [الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية: ٣٤- ٣٥].

(٣) الأصول في النحو، ١: ٤٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعالج سيبويه المصدر المراد به التشبيه، الذي يترجح بين أن يكون منصوباً؛ مفعولاً مطلقاً، وأن يكون مرفوعاً؛ خبراً، وهو ينسج ما يمثل به من تراكيب، على نحو محكم، كاشف عن الفوارق بين دلالات الألفاظ في أعراف الناس؛ قال في ترجيح حالة النصب في مثل: مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخَ الثكلى- قال: «فإنما انتصب هذا؛ لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول، ولا بدلا منه، ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت»[١] ثم استدرك وأشار إلى إمكان الوجه الآخر؛ «وإن شئت قلت: له صوت صوتُ حمار، وله صوت خوارُ الثور؛ وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره»[٢].

ثم انتقل إلى ما يختار فيه الرفع، «وذلك قولك: له علم علمُ الفقهاء، وله رأي رأيُ الأصلاء، وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها»[٣]، ثم يستدرك؛ «وإن شئت نصبت فقلت: له علم علمَ الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم»[٤].

إن تفريق سيبويه بين ما يعده من باب الصفة، الموصوفة بالثبوت في أعراف المجتمع، والصفة المتحولة، يضع حداً يفصل به بين وجه الرفع ووجه النصب، ولكن كل واحد منهما يبقى محتملاً للآخر، ليس من باب التعدد المطلق، ولكنه تعدد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقاصد المتحدث، فهو يتخير بقصد، ولا يتخير على وجه من السعة والتجوز.

وفي توجيه سيبويه لمجاري الدعاء والثناء، يذكر بعض الأمثلة التي تحتمل وجهين في الإعراب؛ «معذرةٌ إلى الله، ومعذرةً»، و«ويلٌ لك وويلاً لك»، وغيرها،

(١) الكتاب، ١: ٣٥٦.

(٢) الكتاب، ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب، ١: ٣٦١- ٣٦٢.

(٤) الكتاب، ١: ٣٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم يتوقف ليكشف أن كل وجه يختص بسياق مخصوص، ويدل على معنى خاص، قال بعد أن ذكر حالة الرفع: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها...، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها»[١]، ويتضح مقصد سيبويه من هذا الكلام من وقوفه عند نماذج مخصوصة؛ قال «وأما قوله تعالى جده: «ويل يومئذ للمكذبين»، و«ويل للمطففين»، فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاء ههنا، لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون، فكأنه، والله أعلم، قيل لهم: ويل للمطففين، وويل يومئذ للمكذبين، أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا»[٢].

وهكذا، فإن النصب يكون دعاءً، بينما يكون الرفع تقرير حقيقة وتثبيتها، فإذا دعونا على إنسان قلنا: ويلاً لك، أي أنزل الله الويل بك، ولكن إنساناً لو كان متوعداً مقبلاً على عدوه لكان من الأمثل أن يلتزم حالة الرفع؛ «ويلٌ لك»، ومن الأمثل -كذلك- أن يكون التعقيب على فعل إنسان، موجب الويل بصيغة الرفع؛ «ويلٌ لك» سواء أكان ذلك مراداً، أم كان على وجه من المداعبة، لأن حالة النصب، توجب الدعاء، بمعزل عن الحدث، وقول الخطباء: ويلًا لنا من أعمالنا، أو ما شابه ذلك، دعاء على المسلمين، غير مقيد بالعمل، ولم تجئ «ويل» منصوبة في القرآن الكريم.

فإذا انتقلنا إلى حديث سيبويه عما تحتمله التراكيب المشتملة على «إذن» أو «حتى» أو «الفاء» أو «الواو»[٣]، وجدناه يعاين هذه المحتملات لا من حيث هي من الجائز المتعدد، بل من حيث هي وجوه متعددة لمقاصد متعددة؛ «وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعاً، ومعناه: أن لو شتمني لوثبت عليه،

---

(١) الكتاب، ١: ٣٣٠.

(٢) الكتاب، ١: ٣٣١.

(٣) ينظر: الكتاب، ٣: ١٢-٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإن كان الوثوب قد وقع، فليس إلا الرفع»[١]، و«تقول: قم يدعوك؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه، ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قم إنه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت»[٢].

وهكذا يكون مقصد المتكلم وظروف الكلام، من مرجحات هذا الوجه أو ذاك، ويكون مثل هذا التعدد من باب التعدد الشكلي؛ «إن المثال الواحد في الموقف المعين لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب، ذلك الوجه هو ما يقتضيه هذا الموقف وما تتطلبه ملابسات الحال، فإذا ما تعددت وجوه الإعراب كما يفعل النحاة أحياناً اقتضى ذلك، في الحال، تعدد المواقف وتعدد المعنى كذلك»[٣].

ثالثاً: تعدد المعاني للمبنى الواحد:

يعتمد معنى الكلام المنطوق اعتماداً رئيساً على سياق القول وظروفه، وطريقة الأداء، فالمعنى فيه غير منحصر في معاني مفرداته الحرفية وتآلفها؛ ولذلك «يعتبر الدلاليون، وخاصة رواد البحث الملفوظي، أن المعنى الحرفي للجمل والكلمات لا يكفي للكشف عن معنى الملفوظ، وذلك لأن من طبيعة الكلام توسعه في الدلالة، وصبغه الأدوات اللغوية بصبغة المواقف الحياتية»[٤]، وقال جون لاينز: «وما زال يتوجب علينا أن نحسب حساباً لحقيقة أن الجمل تنطق ضمن سياقات معينة، وأن جزءاً من محصلة معنى نقش الكلام يستمد من السياق الذي ينتج فيه، ويتضح هذا تماماً في حالة إشارة التعابير المؤشرة التي يشملها السياق»[٥].

---

(١) الكتاب، ٣: ٣٦.

(٢) الكتاب، ٣: ٩٨.

(٣) كمال بشر: علم اللغة العام؛ الأصوات: ١٩٢؛ وهو يشير في الحاشية إلى أنه لا يقصد ما دخل من تعدد نتيجة تعدد اللهجات. ومثله التعدد الناتج عن عامل الزمن.

(٤) عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة: ١٥٩.

(٥) اللغة والمعنى والسياق: ٢٠٠، وينظر: صلاح عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: ١٢٤- ١٢٥، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا الذي يعتد به المحدثون، اعتد به البلاغيون على نحو واسع فقد أشار ابن القيم إلى أهمية السياق الذي يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم[١].

وفي التراث النحوي التفاتات واسعة معتمدة هذا الإدراك المؤثر في مجاري الكلام، وسواء أكانت هذه الالتفاتات تصلح لأن تعاد ضمن قواعد المنطوق، أم كانت متراسلة بين إمكانات المنطوق واحتمالات المكتوب، فإنها تدل على مدى تأثير وقائع اللغة المنطوقة في توجيهات النظرية النحوية.

ومن نماذج ذلك عند سيبويه، قوله: « ... يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي: أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي: امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليوم رجل، أي: في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء»[٢]. وهكذا فإن « ما أتاك رجل» تكون دالة على معان ثلاثة، يتحدد كل واحد منها بناء على كلام المتكلم الأول.

وقال سيبويه: «ومثله: أنت أعلم ومالك، فإنما أردت: أنت أعلم مع مالك، وأنت أعلم وعبد الله، أي أنت أعلم مع عبد الله، وإن شئت كان على الوجه الآخر، كأنك قلت: أنت وعبد الله أعلم من غيركما... وكذلك ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وعبد الله، كأنك قلت: ما أنت وما عبد الله؛ وأنت تريد أن تحقر أمره أو ترفع أمره »[٣]، وليس من شك أن سيبويه يدرك أن المقام يُغلب أحد المقصدين على الآخر، كما يدل على معنى التحقير، حسب، أو المدح، حسب، ولكن التركيب الواحد منهما لا يحتمل المعنيين في وقت واحد.

---

(١) ينظر: مقولة ابن القيم، وغيره في كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة: ٧٥-٧٦.

(٢) الكتاب، ١: ٥٥.

(٣) الكتاب، ١: ٣٠٠-٣٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ذلك قوله: «ومن النعت- أيضاً-: مررت برجل مثلك، فمثلك نعت، على أنك قلت: هو رجل كما أنك رجل، ويكون نعتاً، أيضاً، على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله: مررت برجل مثلك، أي: صورته شبيهة بصورتك»[١].

فهذا التركيب؛ «مررت برجل مثلك" يحتمل مدلولات ثلاثة في سياقات المكتوب، ولكن، من المرجح أن يكون المنطوق مرجحاً لوجه واحد فقط، بناء على ملابسات الواقعة الكلامية.

وقال سيبويه، مستظهراً بعض صور المجتمع: «ومثل ذلك: مررت برجل رجلٍ أبوه، إذا أردت معنى أنه كامل، وجره كجر الأسد، وقد تقوله على غير هذا المعنى: تقول: مررت برجل رجلٍ أبوه، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك»[٢]. وكل واحد من المعنيين يتحقق في سياق مخصوص، ولا يتأتى المعنى الثاني؛ الذي استدركه سيبويه، إلا في مجتمع ينتشر فيه اللقطاء والدخلاء في النسب من أولاد الغانيات، ولم يكن سيبويه ليستدرك هذا الوجه لولا وجود أمثال أولئك في مجتمعه، إذ لا معنى لأن نصف الرجل بأنه ابن رجل واحد؛ لا أكثر، إلا إذا كان هناك من يتهم بأنه ابن أكثر من رجل، بل إذا كثر مثل هؤلاء.

وقال في شرح المفصل: «وأما ويح وويس وويب، فكنايات عن الويل، فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ، معروفة، وكثرت حتى صارت للتعجب، يقولها أحدهم لمن يحب، ولمن يبغض»[٣]، وينصرف بعض صيغ القسم إلى معنى التعجب، أو التقرب إلى المخاطب، بحسب سياق القول وظروفه، وعلاقة المتحدث بالمستمع[٤].

وتحدث الرضي عن مجيء النعت للثناء أو الذم فقال: «وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في

---

(١) الكتاب، ١: ٤٢٣، وينظر: مثالاً آخر مشابها: منه، ٢: ٤٣١.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٩.

(٣) شرح المفصل، ١: ١٢١، وينظر: منه، ١: ١٢٢.

(٤) ينظر: المقتضب، ٤: ١٧٥، وشرح المفصل، ٩: ١٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك....، أو كان مما له شريك فيه، نحو: أتاني زيد الفاضل العالم، والفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيداً الآتي قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم»[١]. وواضح أن المتكلم يخرج كلامه دفعة واحدة دون توقف: «أتاني زيد الفاضل» ومعنى الثناء يصبح غير مراد إذا علم المتكلم أن السامع غير عارف بهذا الوصف، ويصبح الوصف دالاً على التخصيص، ولو لم يكن ثمة تلازم بين الموصوف ووصفه لكان ينبغي أن يكون منصوباً؛ على تقدير فعل، لا متبعاً.

ومن الأمثلة التي يتناقلها النحويون، ما يقع من تمييز بين معاني الأمر السياقية؛ قال ابن السراج: «اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمر، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي، فهو كلفظك إذا أمرت فقلت: يا زيد أكرم عمراً، وكذلك إذا عرضت فقلت: انزل، فهو على لفظ: اضرب، وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر، إذا لم يلبس، تقول: أطال الله بقاءه، فاللفظ لفظ الخبر، والمعنى دعاء، ولم يلبس لأنك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه، لا محالة، فمتى ألبس شيء من ذا بالخبر، لم يجز حتى يبين»[٢]، ثم يستطرد ابن السراج، ذاكراً ما يمتنع استخدامه من أنواع العطف التي تفيد معنى مفهماً للدعاء على الشخص، وله، في آن واحد، بحيث لا يتم اتساق أول الدعاء مع آخره[٣].

وهكذا، يقع الأمر والدعاء والطلب بصيغة واحدة، يفهم المقصود منها بناء على علاقة المتكلم بمن يوجه له الخطاب، ثم يتداخل لفظ الدعاء مع لفظ الإخبار، ويتحكم السياق في تحديد المقصد من ذلك؛ فـ«أطال الله بقاءه» تكون دعاءً في الحديث عن رجل مخصوص مستحق للدعاء، وقد تكون إخباراً عن معمّر، أن الله قد أطال بقاءه، و«زيدٌ قطعت يده» يكون دعاءً جائزاً إذا لم يشكل، كما يرى ابن السراج.

---

(١) شرح الكافية، ١: ٣٠٢.

(٢) الأصول في النحو، ٢: ١٧٠، وينظر: المقتضب، ٢: ٤٤، ١٣١، ١٣٢، و٣: ٢٧٣، ٤: ١٧٥، ٣٨٣، وشرح المفصل،٢: ١٠٢و ٧: ٥٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ٢: ١٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وجه «جون لاينز» مثل هذه الأنماط توجيهاً مقارباً لما اقترفه ابن السراج والمبرد، فقال: «وكذلك قد تنطق الجملة؛ «اجلس» على شكل طلب، أو أمر؛ وهو يعتبر- عادة- الاستخدام المميز لها، وقد تستخدم «أيضاً» لتمنح المخاطب إذناً بالجلوس، وغالباً، وليس دائماً، يبين الكفاف العروضي للمخاطب أن للوحدة الكلامية نوعاً معيناً من القوة اللاكلامية دون غيره... إن مقداراً كبيراً من سلوكنا اللغوي يرتبط، في الواقع، بشكل وثيق بأنواع أخرى من السلوك الاجتماعي، حيث يمكن التنبؤ، في أغلب الأحيان، عن ظهور وحدة كلامية ذات قوة لاكلامية معينة، وذلك عن طريق الموقف المحدد اجتماعياً الذي تعتبر الوحدة الكلامية جزءاً منه»[١].

ومن الاحتكام إلى أعراف المجتمع في توجيه معاني الأدوات، تفريقهم بين معنى «أو» في التخيير والإباحة. في مثل: «كل لبناً أو سمكاً» و«اضرب زيداً أو عمراً»، فهذا تخيير، وليس للمأمور أن يجمع بينهما، وفي مثل: «جالس الحسن أو ابن سيرين» و«لا تلبس حريراً أو مذهباً» فهذا إباحة، ونفي الإباحة حظر وتحريم، قال في شرح المفصل: «فإن جالس أحدهما فقد[٢] خرج عن العهدة، لأن أو تقتضي أحد الشيئين، وله مجالستهما معاً، لا لأمر راجع إلى اللفظ، بل لأمر خارج، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ، وذلك أنه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في ذلك من النفع والحظ، وهذا المعنى موجود في ابن سيرين، ويجري النهي في ذلك هذا المجرى، نحو قولك للابس: لا تلبس حريراً أو مذهباً، المعنى: لا تلبس حريراً ولا مذهباً»[٣]، وإنما اختلفت هذه التوجيهات بوحي من الحكم الشرعي. وغير المسلم ليس ملزماً بتوجيه ابن يعيش، فله أن يكون منهياً عن لبس الحرير أو منهياً عن لبس المذهب، وليس منهياً عنهما معاً بالمدلول اللغوي للعبارة، وكذا أمر مجالسة الحسن أو ابن سيرين عند من لا يعرفهما.

واختلاف معاني التركيب الواحد، وفاقاً لاختلاف المقاصد، والمقامات والظروف المحيطة بالقول، مبحث واسع من مباحث علم المعاني، والنماذج التي

---

(١) اللغة والمعنى والسياق: ٢٢٧.

(٢) ينبغي أن يستبدل بها «لم يخرج».

(٣) شرح المفصل، ٨: ١٠٠ وينظر: الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢: ٩٤٢- ٩٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يذكرها السكاكي- مثلاً- كثيرة متوافرة في «مفتاح العلوم»، فمن ذلك قوله، في أثناء كلامه على الطلب، : «متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولد بمعونة قرينة الحال السؤال، أو كما إذا قلت: هل لي من شفيع؟ في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني... أو كما إذا قلت لمن يتصلف وأنت تعرفه: ألا أعرفك؟ امتنعت معرفتك به عن الاستفهام، وتوجه إلى مثل: أتظنني لا أعرفك؟ وتولد الإنكار والتعجب والتعجيب...»[1].

فإذا أضفنا إلى عناصر المقام طرائق الأداء الصوتي، تكاثرت مدلولات التركيب الواحد، بحيث يكون محتملاً للاستفهام، بمعانيه المختلفة التي يحددها السياق، أو يكون مجرد إخبار، قد يحمل في داخله إضمار معانٍ تدرك من سياق القول وطبيعة الأداء.

وحقاً أن معطيات وقائع اللغة المنطوقة التي أثرت في المنهجية النحوية، قد تكون مضمنة في سياقات اللغة المكتوبة، ولكنها تبقى في الأولى أصلاً غالباً، وإنما دخلت اللغة المكتوبة في سياقات المواقف الحوارية، أو المقتضيات العرفية، التي جرى تثبيت ملامحها في اللغة المنطوقة.

ولم يكن قصدنا، في هذا الجانب، أن نتوقف عند الشواهد والأمثلة الجزئية، بل أردنا الإشارة إلى شيء من الأطر التوجيهية العامة لبعض الأنماط اللغوية التي تحتمل معنيين، أو تحمل على محملين، بناء على أثر مجريات اللغة المنطوقة، سواء أكانت هذه الأنماط خاصة باللغة المنطوقة، أم كانت مما يقع فيها وفي المكتوب، وقواعد اللغة المنطوقة تستثمر مثل هذا التعدد على نحو واسع، حيث يصبح لكل تركيب معناه الخاص الذي لا يحمل سواه.

بل إن وقائع اللغة المنطوقة تسعف على التمييز بين ما يقع من تعدد في المعنى نتيجة لاختلاف البنية الداخلية للتركيب الواحد، فجملة مثل «خالد يحترم

---

(١) مفتاح العلوم: ١٤٦- ١٤٧، وثمة أمثلة كثيرة في هذا الموطن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ليلى أكثر من عمر» لها «معنيان مختلفان، فقد يفهم منها أن احترام خالد لليلى أكثر من احترامه لعمر. وقد يفهم منها أن احترام خالد لليلى أكثر من احترام عمر لها»[١]، ومثل هذا التعدد يقل في اللغة المنطوقة، لأن صلة المستمع بالمتكلم من شأنها أن تسعف على التخفيف من مثل هذا اللبس، فعندما يستخدم المتحدث هذه الجملة، فإن المتكلم يكون على علم بالعلاقات الاجتماعية التي تربط بين عناصر الجملة؛ «خالد وليلى وعمر» إلا أن يكون ذاك التركيب قد وقع بابتداء من المتكلم.

أثر المنطوق في توجيه المكتوب:

كان التراث الأدبي للعربية تراثاً شفوياً، في الوصف الراجح له، وكان انتقال هذا التراث على ألسنة الرواة، عبر مراحل زمنية، ليست بالقصيرة، كان هذا الانتقال يغيب بعض خصوصياته الشفوية، وعلى الأقل، فإنّ تلكم النصوص أصبحت متغيبة عن سياقاتها، ولحظات إلقائها، ثم كانت مرحلة التدوين اللغوي تثبيتاً لهذا التراث في قوالب مكتوبة، فقدت ملامح أخرى مما كانت تتسم به تلكم النصوص لحظة قولها.

وعلى كل فإننا أنزلنا تلكم النصوص في هذه الدراسة في عداد المكتوب لا المنطوق، وأبقينا على إمكان التداخل بين المنطوق والمكتوب، بأن يحمل المكتوب شيئاً من ملامح المنطوق، وخاصة تلك النصوص التي تتسم بطابع حواري، وهي في القرآن الكريم كثيرة كثرة بالغة، ولهذا فإن مسوغات المنطوق وأسسه قد تجري على شيء من نصوص المكتوب بهدي من بنيتها التركيبية.

هذا التداخل بين المنطوق والمكتوب يسوغ صلاحية بعض النصوص المكتوبة لتكون دليلاً على قواعد المنطوق، ولعل رجع النظر في تلكم القواعد التي استصفيناها في الفصل الأول، يؤكد هذا التداخل، وذاك التسويغ، ولا يعنينا- في هذا السياق- أن نتوقف عند هذا اللمح، الذي يبدو جلياً في معاينة النصوص التي يدرسها السكاكي في توجيهه لأصول علم المعاني، فمجمل الآيات القرآنية التي يتوقف عندها، هي من المواقف الحوارية التي تماثل وقائع اللغة المنطوقة.

(١) داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، ع (٨- ٩) ١٩٧٩ ص: ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعنينا في هذا السياق أن نتوقف عند ملامح من مؤثرات اللغة المنطوقة في توجيه النصوص المكتوبة، فقد انبنى على إدراكهم لفاعلية أصول التوجيه اللغوي للكلام المنطوق مرونة منهجية في درس النصوص المكتوبة وتوجيهها، وهي منهجية جعلتهم يعيدون معاينة هذه النصوص ساعة نطقها، ضمن سياقاتها، والمواقف التي جرت فيها، بل وطريقة أدائها.

وإن لم يكن هذا التوجيه صحيحاً، فإنه يبقى دليلاً على أن الدرس النحوي كان يستند إلى المنطوق في توجيه المكتوب وتقدير سياقاته.

إن محاولة النحويين تخيل سياقات النصوص المكتوبة التي نقلت إليهم، وإشاراتهم إلى الدلالات المحتملة لهذه النصوص، والمقاصد التي تقتضيها في ضوء ظروف قولها، لأدلة أكيدة على مدى تأثر النحويين بمسالك اللغة المنطوقة في بناء النظرية النحوية.

«وقد تنبه القدماء من الأصوليين والبلاغيين والمفسرين واللغويين إلى أهمية استصحاب القرائن الحالية، أو مناسبات النص في دراسة المعنى، ولهم إشارات متناثرة، ولكنها هامة في هذا الصدد، وكثيراً ما يعمد الناطقون، اعتماداً على مصاحبة القرائن الحالية التي تكون واضحة حية في الموقف الكلامي، إلى حذف كثير من العناصر، اعتماداً على إمكان فهمها بدلالات عناصر الموقف المتنوعة، دون أن تذكر، ولا يجد السامعون حينذاك غضاضة في تقبل الكلام الذي حذفت بعض عناصره؛ لأنهم يفهمونه، فإذا ما نقلت هذه النصوص وابتعدت عن ملابساتها فإن فهمها يعسر ويغمض، أو يصبح من المستحيلات، وتبدو الحاجة حينئذ إلى ذكر القرائن التي كانت ملابسة وحية مع النص عند النطق به»[1].

فلا بد- إذن- من وضع مثل هذه النصوص في سياق لغوي، ولو على وجه من التخيل، لتحديد المقصود منها، وتحديد هذا المقصود يرتبط بجملة العناصر اللغوية التي كانت تحيط بالنص، إذ «كثيراً ما يكون المتلقي أمام خطاب بسيط للغاية (من حيث لغته) ولكنه يتضمن قرائن (ضمائر أو ظروفاً) تجعله غامضاً غير

---

(١) طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١١٦- ١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مفهوم بدون الإحاطة بسياقه، ومن ثم فإن للسياق دوراً فعالاً في تواصلية الخطاب، وفي انسجامه بالأساس، وما كان ممكناً أن يكون للخطاب معنى لولا الإلمام بسياقه»[١].

ونقدم، في هذا السياق، نماذج دالة على ما كان من استرجاع للحظات قول النصوص التي آلت مكتوبة، فمن ذلك:

عقب المبرد على قول الشاعر:

أحب بقاء أو أرجّي ســـــلامة وقد قتلوا زيدَ بنَ حِصنٍ ومالكا

فقال: «قوله: «وقد قتلوا» ولم يذكر أحداً- فإنما فعل ذلك لعلم الناس أنه يعني مخالفيه، وإنما يحتاج الضمير إلى ذكر قبله؛ ليعرف، فلو قال رجل: ضربته، لم يجز، لأنه لم يذكر أحداً قبل ذكره الهاء، ولو رأيت قوماً يلتمسون الهلال، فقال قائل: هذا هو، لم يحتج إلى تقدمة الذكر؛ لأن المطلوب معلوم»[٢].

وأشار ابن يعيش إلى أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما يسوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال، أو لفظ آخر، استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه، وفي أثناء حديثه هذا وقف على قول ذي الرمة:

عشـــــــية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

فأشار إلى أن المقصود في قول ذي الرُّمَّة هو «يزيد بن هوبر» فحذف المضاف؛ لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب، فلا يشكل عليه القول؛ وذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب[٣].

وهكذا كانت استعادة لحظة القول مسعفةً على توجيه هذه الشواهد، وكأنها تجري في واقعة كلامية مشاهدة.

---

(١) محمد خطابي: لسانيات النص: ٥٦، وينظر: منه: ٥٢.

(٢) الكامل، ٣: ١١٧٧، وينظر: منه، ١: ٣٧٢- ٣٧٣، و٢: ٨٠٠- ٨٠١؛ فثمة أمثلة أخرى .

(٣) ينظر: شرح المفصل، ٣: ٢٤، وينظر: منه، ٣: ٢٣- ٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واحتكم سيبويه إلى معرفته بمنزلة القائل الاجتماعية، وما تقتضيه من طموح، في توجيهه لقول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، ولم أطلب، قليل من المال

قال: «فإنما رفع، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى»[١]، وفساد المعنى لا يعود للتركيب، وإنما يرجع لمنزلة القائل؛ الملك، التي لا تتناسب مع المعنى الذي يؤديه النصب، الأولى- عند سيبويه- في أعراف اللغة الداخلية.

واستند ابن هشام، وأحد العلماء إلى العادات الاجتماعية في توجيههما لقول الشاعر:

لن تراها ولو تأملـــت، إلا ولها في مفارق الرأس طيباً

قال بعض العلماء :« إن ترى المقدرة الناصبة لـ«طيباً» قلبية لا بصرية؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخَفَرِ والتصوُّن» ولكن ابن هشام رد هذا التوجيه، مستنداً إلى وعي بعادات المجتمعات المتفاوتة، ذلك أن «أحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف»[٢].

وإن استرجاع لحظة القول السياقية لتبيح للنحويين أن يقترفوا غير تأويل، فيكون كل توجيه مناسباً لظرف خاص، قال سيبويه: «وأما قول الشاعر:

أعبداً حَلَّ في شُعَبَى غَريباً.

فيكون على وجهين؛ على النداء، وعلى أنه رآه في حال افتخار واجتراء، فقال: أعبداً، أي: أتفخر عبداً؟»[٣].

---

(١) الكتاب، ١: ٧٩، وينظر: المقتضب، ٤: ٧٦.

(٢) مغني اللبيب: ٧٩١- ٧٩٢.

(٣) الكتاب، ١: ٣٤٤- ٣٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبلغ تأثير المنطوق على توجيه المكتوب ذروته عندما يعتد النحاة تخيل طبيعة الأداء الصوتي للشواهد المكتوبة؛ وقف سيبويه على قول الطرماح:

يا دار أقوت بعد أصرامها عاماً وما يغنيك من عامها

فقال: «فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار، ولكنه قال: يا دار، ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها، فكأنه لما قال: يا دارُ، أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال: إنها أقوت يا فلان»[١] هكذا يتخيل سيبويه الطرماح، يبدأ كلامه « يا دار »، ويتوقف عرضاً، ملتفتاً إلى بعض من حوله، ثم يواصل كلامه، فتصبح «دارُ» معرفة في عرف المرافق للطرماح.

وقال في شرح الكافية: «وقوله: ليُبك يزيدُ ضارع لخصومة، هذا،أيضاً، من جنس الأول، أي: مما القرينة فيه السؤال، إلا أن السؤال، أيضاً، ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول؛ لأنه يلتبس الفاعل إذن على السامع فيسأل عنه، فكأنه لما قال: ليبك يزيد، سأل سائل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع»[٢].

ولا يختلف توجيه التراكيب القرآنية عن توجيه النماذج الشعرية ضمن سياقات مخصوصة، قال سيبويه: «ومثل ذلك: «أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون. أم أنا خير من هذا الذي هو مهين». كأن فرعون قال: أفلا تبصرون، أم أنتم بصراء؟ فقوله: أم أنا خير من هذا، بمنزلة: أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خير منه، كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، عنده، وكذلك: أم أنا خير، بمنزلته لو قال: أم أنتم بصراء»[٣]، ومثل ذلك قول سيبويه: «ومن ذلك قوله عز وجل: (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أي: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: كونوا هوداً أو نصارى»[٤]

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٠١.

(٢) شرح الكافية، ١: ٧٦، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٣٥٤.

(٣) الكتاب، ٣: ١٧٣.

(٤) الكتاب، ١: ٢٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ووقف المبرد على قوله تعالى (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا: سلاما) فقال: «المعنى- والله أعلم- : وقالوا سلمنا سلاماً، وتفسيره: تسلمنا منكم تسلماً، وبرئنا براءة، لأنهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذاك، والآية مكية»[١].

وهكذا كان لا بد من توجيه هذه الآيات ضمن سياقات كلامية مرتبطة بظروف القول ومقاصده. والتراكيب القرآنية التي توجه في ضوء طريقة الأداء، استناداً إلى ما تحمل من إمكانات التوقف، كثيرة في كتب المفسرين، وكتب إعراب القرآن، وكما يشير مصطفى النحاس فقد أكد أبو جعفر النحاس الصلة الوثيقة بين الأداء الصوتي والنحو في كتابه «القطع والائتناف» وبين أثر الوقف على بنية التراكيب ودلالتها ومن الأمثلة على ذلك عنده: إذا وقف القارئ على قوله تعالى: «قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة» المائدة «٢٦» كان المعنى: إنها حرمت عليهم هذه المدة، وإذا وقف على «فإنها محرمة عليهم» كان المعنى: إنها محرمة عليهم أبداً، وأنهم يتيهون أربعين سنة، لأن سياق الآية: «قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض».[٢]

وقال العكبري في توجيه «ألم، ذلك الكتاب لا ريب فيه»- قال : «وقوله (فيه) فيه وجهان: أحدهما هو في موضع خبر لا، ويتعلق بمحذوف تقديره : لا ريب كائن فيه، فيقف حينئذ على (فيه) والوجه الثاني: أن يكون (لا ريب) آخر الكلام، وخبره محذوف للعلم به، ثم تستأنف فتقول: فيه هدى»[٣] فقد نص على الوقف بلفظه مرة، وأشار إليه على نحو ضمني في المرة الثانية، ويبدو أن النحويين كانوا يستبدلون بالإشارة إلى الأداء الصوتي عبارات تدل عليه، في كثير من الأحيان، قال الجرجاني في توجيه «يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال»-: «فارتفاع رجال بفعل آخر؛ وذاك أنه لما قيل: يسبح له، علم أن هناك مسبحاً، فكأنه

---

(١) المقتضب، ٤: ٧٩.

(٢) ينظر: مصطفى النحاس: الفواصل الصوتية وأثرها على المواقع النحوية: ١٣٣- ١٣٤.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١:١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قيل: من يسبحه؟ فجاء في الجواب: يسبحه رجال»[١].وفي جعل «لا» زائدة في قوله تعالى: «لا أقسم بيوم القيامة» منع من جوازه ثعلب، وجعل «لا» رداً لكلام سابق قبلها، وعلى هذا يقف عليها ويبتدئ: أقسم بيوم القيامة[٢].

فمع أن القرآن يعد نصاً مكتوباً «فقد حاول النحاة والمفسرون تبيين ما تتحمله الجملة القرآنية من وجوه الإعراب ، معتمدين في ذلك على القراء في الوقف والابتداء، وكأنهم- أي النحاة- أرادوا أن يفسروا تلك اللغة المكتوبة بإسباغ مواقف حية ملائمة عليها، عن طريق القراءة الصوتية»[٣].

وقد اعتمد الأداء الصوتي، كذلك، في توجيه شواهد شعرية تحتمل ذلك، كما سبق، بل إن سيبويه يرتضي روايتين للشاهد، الواحد، كل واحدة منهما مبنية على تخيل أداء مخصوص، وقف على قول الشاعر:

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني على القتل، أم هل لامني لك لائم

فقال: «وكذلك سمعناه من العرب، فأما الذين قالوا: «أم هل لامني لك لائم» فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعدما مضى صدر حديثه، وأما الذين قالوا: «أو هل» فإنهم جعلوه كلاماً واحداً»[٤] وبمعنى آخر فإن الشاعر يكون قد توقف على «القتل» في الحالة الأولى، ثم استرسل في كلامه، وهو في الحالة الثانية أخرج كلامه دفعة واحدة.

هذه نماذج لعلها تكون دالة على غيرها، مما هو من نصوص المكتوب المعد، مما وجهه النحويون بوحي من استكناه السياقات التي قيل فيها، يقيناً كان ذلك أم تخيلا، وبوحي من تخيل مقاصد القائل وظروف القول، والأمثلة، بعد ذلك، كثيرة

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٣٥٤- ٣٥٥: ويضبط المحقق «يسبح» في الآية، وفي توجيه الجرجاني بالبناء للمعلوم، ولكن الجرجاني يحلل قراءة من قرأ بالبناء للمجهول.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٨: ١٣٦.

(٣) مصطفى النحاس: الفواصل الصوتية وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت). ص: ١٣٥، وللوقوف على مزيد من الأمثلة ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١: ٣٤٢- ٣٥٩: باب معرفة الوقف والابتداء.

(٤) الكتاب، ٣: ١٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالغة الكثرة سواء أكانت في سياقات التنظير النحوي[١]، أم كانت في سياقات النقد والبلاغة؛ فقد وجد النقاد أن السياق أو المقام «يقوم بدور هام في رفع اللبس والغموض عن بعض الجمل. والأداء الصوتي، بما يصحبه من ملامح صوتية، هو في الحقيقة جزء من هذا المقام الذي لا يظهر في اللغة المكتوبة»[٢]

أثر المنطوقة في التحليل اللغوي:

لقد استلهم النحويون معطيات الوقائع اللغوية السياقية، وصدروا عنها في تحليلهم للأنساق اللغوية، وما يداخلها من حذف أو إضمار، مستكن في أصل القصد منها، وفي تفسيرهم، أو اعتلالهم للمفاهيم التي يرون أنها ترتبط بمنطق المشافهة السياقية، وصدروا عن مثل ذلك في تجليتهم الفوارق بين الأنماط اللغوية المتقاربة.

وعلى ذلك يمكن الحديث عن مظهرين لهذا الأثر، أحدهما: أثر المنطوقة في الكشف عن بنية التراكيب والمفاهيم، وثانيهما: أثر المنطوقة في التمييز بين الأنماط المتقاربة.

أولا: أثر المنطوقة في الكشف عن بنية التراكيب والمفاهيم النحوية:

ويظهر هذا الأثر جلياً في محاولتهم ربط بنية التراكيب الظاهرة ببنية أخرى، يتخيلونها تجري في سياقات لغوية مكتملة العناصر، كما لو كان الأصل، لديهم، أن تكون هذه التراكيب منطوقة قبل أن تكون مكتوبة.

قال سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارس، حتى تقول: لا فارس ولا شجاع، ومثل ذلك: هذا زيد لا فارسا، لا يحسن حتى تقول: لا فارسا ولا شجاعاً، وذلك أنه جواب لمن قال، أو لمن تجعله ممن قال: أبرجل شجاع مررت أم

---

(١) ينظر: مثلا- مجمل الشواهد الواقعة في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم، عند سيبويه، ٢: ٦٢- ٧٧.

(٢) حلمي خليل: العربية والغموض: ٣٥، وينظر: محمد خطابي: لسانيات النص: ١٠٩- ١١٠، فثمة نماذج مأخوذة من النقاد والبلاغيين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بفارس؟ وكقوله: أفارس زيد أم شجاع؟»[١]، وقال: «ومن النعت، أيضاً، مررت برجل لا قائم ولا قاعد، جر؛ لأنه نعت، كأنك قلت: مررت برجل قائم، وكأنك تحدث من في قلبه أن ذاك الرجل قائم أو قاعد، فقلت: لا قائم ولا قاعد؛ لتخرج ذلك من قلبه»[٢].

وقال ابن السراج في تبيان أن «رب» جواب، وعطف على كلام سابق: «والنحويون كالمجمعين على أن رب جواب، إنما تقول: رب رجل عالم، لمن قال: رأيت رجلا عالماً، أو قدرت ذلك فيه، فتقول: رب رجل عالم، تريد: رب رجل عالم قد رأيت، فضارعت، أيضاً، حرف النفي»[٣].

وفي تبيان أن تنوين العوض في مثل: «حينئذ وعندئذ ويومئذ» إنما جاء عوضاً عن مضاف إليه، قال الجرجاني: «الأصل أن تقول: جئتك حين إذ كان كذا وكذا، وتجعل التنوين عوضا منه، وتكسر الذال من إذ لالتقائه مع التنوين الساكن، فيصير الكلام إلى قولك: حينئذ، ولا يكون هذا الحذف إلا بعد جري ذكر شيء، كأن قائلا يقول لك: خطبت في مجلس فلان، فتقول: لقيتك حينئذ، على تقدير: حين إذ كان ما ذكرت، أو حين خطبت ... ولا يجوز أن تقول: أتيتك حينئذ، من غير أن يتقدم ذكر قصة»[٤].

وقال ابن يعيش في تفسير نصب المصدر في مثل: «هذا عبدالله حقاً»-: «والمفهوم من هذا الكلام أن المتكلم قد اعتقد أن قول المخاطب باطل، وتلخيص معناه: هذا عبدالله حقاً لا باطلاً، وإذا قال: هذا القول لا قولك، فكأنه قال: هذا القول لا أقول قولك، أي: مثل قولك، يعني: إنني أقول الحق ولا أقول باطلا مثل قولك»[٥].

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٠٥، وينظر: الأصول في النحو، ١: ٣٩٥

(٢) الكتاب، ١:٤٢٩.

(٣) الأصول في النحو، ١:٤١٧ وينظر: منه، ١: ٤٢١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، ١:٧٤.

(٥) شرح المفصل، ١:١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثل هذا التوجيه السياقي للظواهر اللغوية يفيد فائدة بالغة في تمثل قواعد اللغة، ما يخص المكتوب منها، أو المنطوق؛ تمثلا وظيفياً يعين على الأداء السليم غير المتكلف، فالمتكلم يبني كلامه معتمداً على ظروف القول، ومتجاوزاً ذلك إلى تقدير موقف المخاطب من كلامه.

ولم يكن هذا التحليل مقتصراً على الأنماط التي أشرنا إليها، أو على ما هو مثلها، كما هو الحال في تقدير حذف خبر «لولا»، أو حذف المبتدأ في مثل «نعم الرجل زيد»[١] وإنما يداخل هذا التحليل أبواباً بكاملها؛ فسيبويه، مثلا، يكشف عن أوجه استخدام «حتى» و «إذن» على نحو مستلهم مؤثرات الوقائع اللغوية بأبعادها كلها[٢]، والفضلات كلها تبين بأسلوب حواري، حيث يختص كل فضلة بسؤال معهود[٣]، والأدوات النحوية توضح معانيها في سياقات لغوية[٤]. وقال المبرد في توضيح نفي المضارع بـ «لا»: «وذلك قولك: لا يقوم زيدٌ، وحق نفيها لما وقع موجباً بالقسم، كقولك: ليقومن زيد، فتقول: لا يقوم يا فتى، كأنك قلت: والله ليقومن، فقال المجيب: والله لا يقوم»[٥].

فإذا انتقلنا إلى تفسير المفاهيم، وتعليل الأحكام، وجدنا النحويين يعتدون بالمنطوق اعتداداً واسعاً، فهم يستثمرون المواقف السياقية، وما يتفاعل فيها من عناصر، وما يحدث من إيماء أو إشارة أو رؤية عين أو إدراك بصيرة- يستثمرون ذلك كله في حديثهم عن المعارف والنكرات والضمائر وأسماء الإشارة، واستناداً إلى هذا فرق سيبويه بين المعرف بالألف واللام وغير المعرف بهما فقال: «وأما الألف واللام فنحو: الرجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه، دون سائر أمته؛ لأنك إذا قلت : مررت برجل، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلا قد عرفه،

(١) ينظر: الأصول في النحو، ١:٦٨، ١١٢، والمقتصد في شرح الإيضاح، ١:٢١٨، ٣٦٧، ٣٦٩.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣: ١٢- ٢٠.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ١: ١٩٠- ١٩١، والمقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٦٦٦.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ٢: ٥٧- ٥٨، ٢١٢، وشرح المفصل، ٨: ٩٩.

(٥) المقتضب، ١: ٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره»[١]، ثم يمتد سيبويه ليميّز المعرف باللام عن المعارف الأخر فيقول : «وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه، قد رأيته، أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحدا من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام، فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء»[٢].

وفي تحديد أسماء الإشارة قال ابن يعيش: «ويقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس، ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحة، أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر، وسائر المعارف هو أن تختص شخصاً يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين بالعين وبالقلب»[٣] واعتد سيبويه هذا الملمح في تعليله سبب نعت اسم الإشارة بالمعرف، وعدم نعت المعرف باسم الإشارة، فقال: «وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً، ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال: الطويل ، فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك، ولا يريد أن يعرفكه بعينك؛ فلذلك صار هذا ينعت بالطويل، ولا ينعت الطويل بهذا؛ لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب »[٤].

وبمثل هذا التفسير السياقي، جرى حديث النحويين عن الضمائر؛ «وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا: ضربته، ولا: ذهب، ولا شيئاً من ذلك، حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير»[٥].

---

(١) الكتاب، ٢: ٥

(٢) الكتاب، ٢: ١٩٨، وينظر: ٥٢، من هذه الدراسة.

(٣) شرح المفصل، ٣:١٢٦، وينظر: منه، ٢:٩ و ٣:٥٦ و ٥:٨٧.

(٤) الكتاب، ٢: ٧، وينظر: المقتضب، ٤: ٢٨٤.

(٥) المقتضب، ٤: ٢٨٠، وينظر: منه، ٤: ٣٢٤، ٣٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم وجد النحويون أن الضمائر لا تحتاج إلى وصف فارتدوا يعاينونها في الوقائع الكلامية؛ «لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم، فأعرف المضمرات المتكلم، لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة»[١].

ثم وجد النحويون أن ثمة تفاوتاً بين عدد ضمائر المخاطب وعدد ضمائر المتكلم فارتدوا، كذلك، إلى المقام فوجدوا أنه «إنما احتيج إلى الفصل بين المذكر والمؤنث والتثنية والجمع في المخاطب؛ لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان؛ مذكر ومؤنث، وهو مقبل عليهما، فيخاطب أحدهما، فلا يعرف حتى يبينه بعلامة، ولذلك من المعنى ثني وجمع؛ خوفاً من انصراف الخطاب إلى بعض الجماعة دون بعض»[٢]، ولكن «ليس كذلك المتكلم، لأنه إذا تكلم لا يشتبه به غيره»[٣]

وكان سيبويه قد عاين ترتيب هذه الضمائر عند اجتماعها، أو اجتماع بعضها في تركيب جملي، فوجدها تأخذ ترتيباً وفقاً لدرجة تقارب الأشخاص في الواقعة الكلامية، «وإنما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به، من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب»[٤].

ثانياً: أثر المنطوقة في التمييز بين الأنماط المتقاربة:

ويقع ذلك عندما يحاول النحويون تجلية الفوارق بين بعض الأدوات التي قد يقع خلط بينها، أو في توجيههم لبعض الأساليب اللغوية المتقاربة، التي تنطوي على فوارق لطيفة في المعنى أو سياق القول.

---

(١) شرح المفصل، ٣: ٨٤- ٨٥.

(٢) شرح المفصل، ٣: ٨٦.

(٣) شرح المفصل، ٣: ٩٥.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد سبقت الإشارة إلى تمييزهم بين إذا وإن، ومثل ذلك تمييز المبرد بين «ما» و«من» الموصولتين[١]، وقال الجرجاني في بيان الفصل بين «إما» و«أو» من حيث المعنى والاستخدام: «فالفصل من جهة المعنى، أنك إذا قلت: ضربت إما زيداً وإما عمراً، أعلمت المخاطب أن الشك اعترضك في أول كلامك، حتى كأنك قصدت أن تقول: ضربت أحدهما، وإذا قلت : زيداً أو عمراً، كان المعنى: أنك أردت أن تخبر بضرب زيد دون عمرو، ثم اعترضك الشك فأدخلت عمراً في البين، فقد انتقلت من تقدير اليقين والعلم إلى الشك، ولم يكن في قولك: ضربت إما زيداً وإما عمراً، يقين بوجه»[٢].

وفي التمييز بين استخدام «أم» واستخدام «أو» قال ابن السراج: «واعلم أن «أو» إنما تثبت أحد الشيئين أو الأشياء، وأن «أم» مرتبتها أن تأتي بعد «أو»، ويقول القائل: لقي زيد عمراً أو خالداً، فيثبت عندك أنه قد لقي أحدهما، إلا أنك لا تدري أيهما هو، فتقول حسب: أعمراً لقي زيد أم خالداً؟ وكذلك إذا قال لك القائل: قد وهب لك أبوك غلاما أو جارية، فقد ثبت عندك أن أحدهما قد وهب لك، إلا أنك لا تدري أغلام أم جارية، فإذا سألت أباك عن ذلك قلت: أغلاما وهبت لي أم جارية؟»[٣] ،ولزيادة بيان هذا التفريق تابع ابن السراج: «واعلم أن جواب «أو» «نعم» أو «لا» وجواب «أم» الشيء بعينه، إن سأل سائل عن اسم أجبت بالاسم، وإن سأل عن الفعل أجبت بالفعل،، إذا قال: أزيد في الدار أو عمروٌ؟ فالجواب: نعم أو لا؛ لأن المعنى أأحدهما في الدار؟ ...فإن قال: أزيد أم عمرو في الدار؟ فالجواب أن تقول: زيد، إذا كان هو الذي في الدار، وكذلك إذا قال: أتقوم أم تقعد؟ قلت: أقعد»[٤].

---

(١) ينظر: المقتضب، ٤: ١٨٥.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢:٩٤٤، وينظر: المقتضب، ١: ١١ و٣:٢٨.

(٣) الأصول في النحو، ٢: ٢١٣، وينظر: منه، ٢: ٥٧: ٥٨، والمقتصد في شرح الإيضاح، ٢: ٩٤٨-٩٤٩، وشرح المفصل، ٨: ٩٩.

(٤) الأصول في النحو، ٢: ٢١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي اللغة المنطوقة يتخير المتكلم وجهاً موافقاً للابسات القول من وجوه ممكنة الوقوع، ويميز بين التراكيب تمييزاً وظيفياً بحسب علاقته بالمتحدث، وقد احتكم النحويون لمثل هذا الأثر في توجيه بعض الأساليب، والكشف عن الفوارق بين ما تقارب منها.

فلإظهار الفارق بين عمل «لا» النافية للجنس وإهمالها، يعمد النحاة إلى توجيه ذلك ضمن سياقات لغوية متجاذبة بين سائل ومجيب، فهي معملة في «لا رجل في البيت» أو «لارجل» على تقدير جواب: هل من رجل؟ فإن «كررت «لا» على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر، جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال، وذلك قولك: لا غلامٌ [عندي] ولا جاريةٌ، كأن السؤال: أغلامٌ عندك [أم] جاريةٌ؟ وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده، ولا يعرفه نفسه، فسأل ليعرف عينه، فإن كان عند المسؤول واحد منهما قال: غلام، إن كان غلاما، أو امرأة، إن كان امرأة، فإن لم يكن عنده واحد منهما، قال: لا غلامٌ عندي ولا امرأةٌ، ولا يحسن أن يقول: لا غلامٌ عندي، من غير تكرير لا؛ من قبل أن هذا جواب من قال: أغلام عندك؟»[1]، ولعل هذا يعني أن ما جاء من إهمال «لا» وتكرارها في النصوص المكتوبة إنما كان تعقيباً على وجود ممارة في مثل هذا الإخبار، وأن الكاتب قد تخيل وجود ذلك، إن لم يكن يقيناً، كما هو حال ما وقع منه في القرآن الكريم.

ويجمل محمد الأنطاكي موقف النحويين في التمييز بين البدل وعطف البيان في مثل «جاء أخوك زيد» فيشير إلى أنه من النحويين من قال: إن كان للمخاطب إخوة غير زيد، فتكون كلمة «زيد» قد أتت لتفريق الأخ الجائي، وتعيينه من بين الإخوة كلهم، وعلى ذلك تكون الكلمة عطف بيان، وإن لم يكن للمخاطب غير أخ، فيكون مجيء كلمة «زيد» لا لتعيين الجائي، لأنه معين بتفرده، وإنما يكون مجيئها للبدلية، ومن النحويين من قال: يمكن التغريق بطريقة أخرى، وهي أن

---

(١) شرح المفصل، ٢: ١١١، وينظر: منه، ١: ١٠٦، والكتاب، ٢: ٢٩٥- ٢٩٧، والمقتضب، ٤: ٣٥٧، ٣٥٩- ٣٦٠، والأصول في النحو، ١: ٢٧٩، ٢٩٣، ٣٩٥، والمقتصد في شرح الإيضاح، ٢: ٨٠٠، ٨٠٣، ٨١٨- ٨٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نطلع على قصد المتكلم، فإن كان يقصد بالحكم الكلمة الأولى فالثانية عطف بيان؛ لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحكم، وإن كان يقصد الثانية، فالثانية بدل؛ لأن البدل هو المقصود بالحكم.(١)

ولا يعنينا- في هذا السياق- إمكان هذا التفريق، أو صحته، فالمهم أنه تفريق يعتد بوقائع اللغة المنطوقة وسياقاتها، والأهم من ذلك أن هذا التفريق ليس مهماً من حيث هو توجيه لما كان، بل من حيث هو توجيه لما يمكن أن يكون ويستخدم.

وقد أفاد البلاغيون فائدة جمة من استثمار موجهات اللغة المنطوقة في تفريقهم بين الأساليب التي تبدو متقاربة، «وإذا قلت: أخوك زيد ، قلته لمن يعتقد أخاً لنفسه، لكن لا يعرفه على التعيين، فيتصوره طالباً منك الحكم على أخيه بالتعيين، وإذا قلت: زيد أخوك، قلته لمن يعلم زيداً، وهو كالطالب أن يعرف حكماً له، وأنه معتقد أن له أخاً، لكن لا يعلمه على التعيين»(٢).

وقال الكندي: إني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون : عبدالله قائم، ثم يقولون: إن عبدالله قائم، ثم يقولون: إن عبدالله لقائم، والمعنى واحد، وكأن الكندي نظر في وقائع اللغة المكتوبة بمعزل عن مقاصد المتكلم وسياقات الكلام فرد عليه أبو العباس معيدا هذه التراكيب إلى سياقاتها، فقال: «بل المعاني مختلفة، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبدالله قائم ، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبدالله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه»(٣)، وقد استند الجرجاني إلى ملابسات القول كلها في كشفه عن الفارق بين «إلا» و«إنما»(٤).

---

(١) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ٢: ٢٨٥.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم: ١٠٢. ولمزيد من البيان الدال على استثمار ملابسات القول في التفريق بين «زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» ينظر: دلائل الإعجاز: ١٤٤-٤٧، وينظر: ٦ - ٨ من هذه الدراسة.

(٣) السكاكي: مفتاح العلوم: ٨٢، وينظر: منه: باب القصر، ١٣٨، فثمة أمثلة كثيرة، وكان الجرجاني قد عرض لمقولة الكندي هذه[٢٤٢] ولكن لم يرقه كلام أبي العباس على إطلاقه فعاد ليبين ما وجد فيه من قصور [دلائل الإعجاز: ٢٥٠]..

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٦٠، وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل تأثر النحويين بسمات اللغة المنطوقة في بناء النظرية النحوية وتحليل الأنماط اللغوية، للكشف عن بنيتها، أو لإظهار الفوارق بينها، لعل ذلك يشير إلى قدر من الوظيفية في نهج النحويين التحليلي، وهو قد يعين على تمثل مجريات قواعد المنطوقة في توجيه قواعد المنطوق والمكتوب، على السواء، توجيهاً وظيفياً سياقياً؛ ذلك أن وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها التراكيب وما يلابس استعمالها من عناصر السياق، فيه شيء من «رسم خطوط هادية في تعلم العربية، تعلماً يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه».[١]

وإن توجيه استعمال اللغة ضمن تأطير العلاقة بين الوجوه النحوية الجائزة واختلاف المقاصد منها، تقديماً وتأخيراً، أو تخيّراً لوجه دون آخر، هو توجيه لأبناء اللغة كي يساوقوا بين المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة[٢].

تفاوت المؤلفات النحوية في العناية بقواعد المنطوق:

إن ما سبق في هذه الدراسة يجسد مقدار عناية التراث النحوي بقواعد الفصحى المنطوقة، وهي عناية عملت على استقصاء المظاهر المختصة بالمنطوق، ودرسها في ضوء معطيات أصولية، استلهمت مضامين الوقائع الكلامية، ثم تمثلت هذه العناية في أثر فاعل لملامح المنطوقة، وأصول توجيهها، في بعض مظاهر الدرس النحوي، وليس هذا، أو ذاك، مما يحتاج إلى إعادة وصف، أو تبيان مقدار تمكن الدرس النحوي من الإحاطة بما يختص به المنطوق من سمات، فقد أنبهنا- قبلا- إلى بعض ما كان من احتمالات القصور.

والذي نقصد بيانه، في هذا السياق، هو مدى اهتمام المؤلفات النحوية المتعاقبة بتلكم القواعد التي تم بيانها، وبيان أثرها في النظرية النحوية؛ ولذلك

---

(١) نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضارة الإسلام، ع (١)، ص: ٦٦.

(٢) ينظر:الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضارة الإسلام، ع (٢) ص:٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سنشير إلى مدى عناية بعض المؤلفات النحوية بها، بدءاً بالمؤلفات التي ظهرت معتمدة في هذه الدراسة، مروراً ببعض المؤلفات التعليمية، وانتهاء بالتأليف النحوي في العصر الحديث.

ولعل رجع النظر في المصادر التي استنبطت منها قواعد الفصحى المنطوقة، أو التي استثمرت في معاينة أثرها في النظرية النحوية، لعل ذلك يحمل وصفاً ضمنياً لواقع المنطوقة في كتب التراث النحوي؛ فلم يكن معتمدنا في ذلك مقتصراً على تلكم المصادر التي ظهرت في هوامش هذه الدراسة، ولكن غيرها، من المصادر التي تم استقراؤها، كان يخلو -أو يكاد- من مثل هذه القواعد ، فإن وجد في بعضه بعضها، فبصورة مبتسرة، لا تتجاوز الإشارات الهامشية العارضة، ولذلك أعرضنا عن إقحام الإشارة لمثل هذه المصادر، فلا جديد كان يمكن أن نشير إليه في «همع الهوامع» أو «الأشباه والنظائر» للسيوطي، أو في «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، فإنه يمكن أن نصف العناية بقواعد الفصحى المنطوقة في التراث النحوي، بأنها قد انحسرت، أو كادت، في زمن مقارب لزمن انحسار الفصحى المنطوقة على ألسنة أبنائها، فبعد أن كانت هذه العناية في ذروتها، في المراحل المبكرة، أخذت تتلاشى أمام نمطية التقعيد للمكتوب إلى أن وصلت إلى حد التغييب في العصر الحديث، ولم تختف قواعد المنطوقة، حسب، بل اختفى الاعتراف بأنها قد كانت ذات يوم.

إن معايشة النحويين الأوائل لعصر الاحتجاج اللغوي، وكون لغة التخاطب جارية بين الناس؛ بين من يحتج به منهم، جعلهم يعنون بها، ويتمكنون من توجيهها في ضوء ما يشاهدونه من ملابسات الكلام المرسل عند الأعراب الذين يرتحلون إليهم، ويختلطون بهم.

وفي هذه المرحلة يقف كتاب سيبويه، ركناً أساسياً في إقامة الصورة المكتملة لقواعد الفصحى المنطوقة، وفي تجلية أثرها في النظرية النحوية، ولذلك فقد ظهر كتاب سيبويه، في الفصل الأول، كما لو كان محور الدراسة وأساسها ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو كأننا نستخلص هذه القواعد منه، ونستأنس بغيره، ولعلنا لم ننقل كل ما كان فيه من تفريعات تتعلق بالمنطوقة، ولو فعلنا ذلك لأدخل ثلث قسم النحو -أو ما يزيد- في الفصل الأول، فهو إذا لم يتحدث عن قواعد المنطوقة، الخاصة بها، فإنه يعالج القواعد الكلية بطريقة وظيفية حوارية، متأثرة بوقائع اللغة المنطوقة، متمثلة عناصر الكلام، بمقدار ما يتجاذب منها في بناء التراكيب، وهو لا يذكر مجمل هذه القواعد بصورة استطراد، أو تفريع قد يجوز، وإنما يجعلها أصولاً من الأصول تستقل بذاتها.

وإن القواعد التي اعتمد في وصفها على غير «الكتاب» لا تعدم وجود أثر لها فيه، ولو بصورة مقتضبة؛ لم يفصّل سيبويه القول فيها، ولم نشر في مثل هذه المواطن للكتاب، لأن النصوص التي قدمت كانت مستوعبة للتحليل والتوجيه.

ولعناية سيبويه بتوجيه قواعد المنطوقة، وقواعد المكتوب في هيأة منطوق حواري، قال ابن خلدون- وهو العارف بمسالك السليقة اللغوية وطرائق اكتسابها: «وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب، وشواهد أشعارهم وعباراتهم»[١] وللأمر ذاته، فإن الدارسين المحدثين؛ من أدرك منهم قيمة النثر المرسل في تأسيس النظرية النحوية، كانوا من المعاينين لكتاب سيبويه المعتمدين عليه في دراساتهم[٢].

وفي الوقت الذي بدأ فيه المبرد يولي عناية للأمثلة التدريبية، كان لا يزال يهتم بتوجيه اللغة المنطوقة، وسار ابن السراج على نهجه في ذلك كله، وقد أضافا بعض إضافات أسهمت في تجلية بعض ما قدمه سيبويه غير مستقصى، ولكن، ليس يخفى، على من يلقي نظرة على الهوامش التوثيقية في حواشي المقتضب، أنه بني في مجمله على نصوص كتاب سيبويه[٣].

---

(١) المقدمة: ٣٤٨.

(٢) ينظر: ١١٥ من هذه الدراسة.

(٣) ينظر: المقتضب، ١: ١١٩؛ مقدمة المحقق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم مما قدمه المبرد وابن السراج، من عناية بقواعد المنطوقة، فإن مقدار ما جاء لديهما، يشير إلى أن ثمة تحولا محدوداً عن العناية بهذه القواعد، والموازنة بينهما وبين سيبويه تثبت ذلك، فابن السراج -مثلاً- بدأ يغيب بعض التفصيلات والتحليلات التي قدمها سيبويه، ويمكن تلمس ذلك بالوقوف على ما قدمه في باب «ما يعرف به الإضمار والإظهار»[1] فهو يوجه عنايته نحو التقدير والتأويل، حيث يظهر التقدير أصلاً، والحذف فرعاً جائزاً، أو «قد يجوز»، وكان المبرد، قبل ذلك، قد بدأ ينكر بعض الظواهر المختصة بالمنطوق؛ فهو لم يجز -بإطلاق- «أنا عبدالله منطلقاً» ومنع «الليلة زيد» بإطلاق -أيضاً-.

ثم كانت عناية الجرجاني في «المقتصد في شرح الإيضاح» بمقدار ما تحتاجه عناية الفارسي من شرح وإيضاح، باقتصاد تارة، وتفصيل تارة أخرى.

وتجاوزاً لعصر الاحتجاج اللغوي فقد عني ابن الحاجب و الرضي وابن يعيش بقواعد المنطوق عناية بالغة؛ فقد برع ابن يعيش في تفصيل ما أتى عليه الزمخشري، وحقاً، أنه يرتد كثيراً لينقل عبارة سيبويه أو المبرد أو ابن السراج، ولكنه كان يقدم تحليلات قيمة يمكن متابعة الإشارة إليها في الفصل الأول، وإن مبلغ عنايته ليتجاوز ما كان عند المبرد وابن السراج، ولوضوح تحليله، وترابطه وتكامله، كنا نؤثر في مواطن كثيرة تقديمه على المؤلفات السابقة، حتى إنه قدم على كتاب سيبويه كثيراً، سواء أرتددنا إلى الإشارة إلى المؤلفات السابقة، أم أعرضنا عن ذلك.

وفي المرحلة الأولى كان ابن جني منظراً فذاً لملابسات اللغة المنطوقة، ويعزز ذلك عناية فائقة بالتحليل السياقي والتوجيه اللغوي لمظاهر مخصوصة تضمنها كتاب «الخصائص»، فضلا على عنايته بالتوجيه الصوتي الأدائي لطرائق الوقف والتوقف، والحركات الجسدية، ونغمات الصوت الدالة على معان مخصوصة.

وأما بعض المطولات النحوية التي أشرنا إلى الإعراض عما جاء فيها، فإن إشارتها إلى قواعد المنطوق كانت تبقي على الأمثلة الجزئية، وتعنى بتقديرها،

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢: ٢٤٧- ٢٥٣، وتوازن العناية بالظواهر المتضمنة عنده بما يقابلها عند سيبويه وابن يعيش، مما أشير إليه في هوامش الفصل الأول.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والخلاف النحوي حولها، ولكنها كانت تتخلص من التوجيهات السياقية التي تبين أنها من خصوصيات المنطوق، وتكشف عن طرائق استثمارها والتهدي بها.

بعد عصر الاحتجاج اللغوي، أخذ التأليف النحوي يعتمد على المراحل الأول ونتائجها؛ تفسيراً وتوضيحاً، أو إضافة واستدراكا، ولم يعد بمقدورهم، معاينة اللغة المنطوقة في واقعها، وقد يكون هذا الملمح مسوغاً لتثبيت مقدار العناية باللغة المنطوقة، ولكنه لا يسوغ تركها وإهمالها، فكان بوسعهم أن يبقوا على ما كان عند سيبويه وغيره، كما أبقى عليه ابن يعيش.

ولعل التراجع عن هذه العناية كان بسبب من مناهج التأليف النحوي، وغاياته، فقد بدأوا يولون العناية لتوجيه المكتوب وتعليمه، بعد أن أصبح الازدواج اللغوي أمراً مسلماً به، فغاية ما يريده دارس النحو أن يلم بما يجنبه الخطأ في الكتابة، وبوحي من هذا الظن، انصرف المؤلفون في النحو التعليمي عن العناية بقواعد المنطوقة، كما انصرف بعض أصحاب المطولات عنها إلى العناية بالقضايا الجدلية العقلية، ومسالك ما كان من خلاف نحوي في المراحل الأول، وبهذا أخذ التقعيد النحوي في المراحل اللاحقة يترك العناية بقواعد المنطوق، من باب ترك التفريعات والتفصيلات التي لا تحفظ، أو من باب صرف العناية إلى الافتراض والتعليل، أو استقراء المكتوب المحفوظ؛ الشعر والقرآن، لإضافة استدراك هنا، أو هناك، أو المجادلة في تخصيص هذه القاعدة أو تعميم تلك .

ولأن النظر النحوي أصبح مقتصراً على المكتوب، فإن كتب أصول النحو؛ «لمع الأدلة» لابن الأنباري، و«الاقتراح» للسيوطي، قد عنيت بأصول المكتوب، ولم تأبه لموجهات المنطوق إلا بصورة عرضية، كأن يخص السيوطي واحدة من علل النحو الكثيرة، هكذا «علة دلالة حال كقول المستهل: الهلال، أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه»[١].

وتبياناً لذلك الانصراف، وتمهيداً لكلام آت على العناية بالمنطوقة في العصر الحديث، نقف على بعض المؤلفات النحوية، كان القصد من وضعها أن تكون تعليمية، أو أنها أصبحت معتمدة في التعليم الجامعي في العصر الحديث، وهذه

---

(١) الاقتراح: ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤلفات هي: «الجمل في النحو» للزجاجي، و«الواضح» للزبيدي و«اللمع» لابن جني، ومن الشروح «شرح ابن عقيل» و«شرح الأشموني» و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» و«شرح شذور الذهب» وهما لابن هشام.

ومما توصف به هذه المؤلفات وخاصة الثلاثة الأوائل أنها كانت لغاية تعليمية، وأنها ابتعدت عن التفريعات[١]، ومعروف أن قواعد المنطوق تدخل النظرية النحوية من هذا المدخل، ولذلك فإن نهجها يوحي بأنها قد تخلصت من هذه القواعد.

والوقوف على ما التفتت إليه هذه المؤلفات من مظاهر المنطوقة، وهو قليل جداً، يبين أن ذلك لم يكن مقصوداً لذاته، من حيث هو خاص بالمنطوق، بل كان يأتي في سياقات نمطية، بقصد تقدير العوامل والمعمولات، ولا عناية بالتوجيه الكاشف عن طرائق الاستخدام.

وليس مما يضير مثل هذه المظاهر أن يقدر ما حذف منها، وقد ظهر-قبلا- أن جل الأمور المتعلقة بالحذف والتقدير عند النحويين الأوائل، كان أثراً من آثار لغة المنطوق، امتد إلى وقائع اللغة المكتوبة، وكان ذاك التقدير بغية الكشف عن بنية النصوص والتراكيب، فقد كان المنطوق، حينئذ، مؤثراً في توجيه قواعد المكتوب، أما في هذه المؤلفات فإن ما ظهر فيها من ملامح المنطوق يشير إلى أن الأمر انقلب إلى ضده؛ أن أصول المكتوب أثرت في مجريات المنطوق، حين ارتد مؤلفوها إلى التشبث بوجوب تقدير المحذوفات؛ وفاقاً لقواعد المكتوب، حيث يظهر أن ذكر ماحذف سياقياً أولى من حذفه، إذ يشار إليه على أنه من باب ما حذف جوازاً، أو يخصص ما يخصص من باب الجائز، أو ما قد يجوز، ومن دلالات هذه العبارات في هذه المؤلفات أن الوجه الآخر هو الأصل، فإذا أضيف إلى هذا المسلك ملمح آخر، يتمثل في التخلص من كل ما كان يرافق هذه المظاهر من تحليل سياقي، فإنه يمكن القول: إن قواعد المكتوب في هذه المؤلفات تتحكم في إرجاع المنطوق إلى حظيرة المكتوب، فأعيدت صياغة ما بقي منه في ضوئها.

---

(١) يمكن الوقوف على مثل هذا الوصف في مقدمات التحقيق، أو في المؤلفات التي عنيت بالنحو التعليمي، وتيسير النحو، [ينظر: مثلا شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ١٤].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن ما جاء من قواعد المنطوقة في هذه المؤلفات جاء في سياق الإشارة إلى تقدير المحذوفات، وغالباً ما يكون ذلك في الإجابة عن سؤال ذكر فيه ما يحذف من الإجابة، أو جاء في سياق الإشارة إلى ما خرج على الأصل، بغية بيان تسويغه، والقواعد التي تمثل المنطوق في هذه المؤلفات تنحصر في الآتي:

- حذف المبتدأ أو الخبر، أو حذفهما معاً، في الإجابة عن سؤال متضمن ما حذف[١].
- مجيء المبتدأ نكرة في الإجابة عن سؤال، وتقدير مضاف إليه في «الليلة الهلال»[٢].
- حذف عامل الفضلة، سواء أكانت أحد المفاعيل أم كانت حالاً، إذا دل عليه دليل في سؤال، وحذف فعل الفاعل في الإجابة عن سؤال[٣].
- حذف عامل الحال أو المفعول به لدليل حالي، وحذف عامل المفعول المطلق في الأمر والنهي والاستفهام التوبيخي[٤].
- حذف أحد مفاعيل «أعلم وأرى» أو «ظن»؛ لاشتمال السؤال عليه[٥].
- حذف حرف الجر في الإجابة عن سؤال، وحذف حرف النداء مع العلم القريب[٦].
- لا يجوز حذف المفعول به الواقع في إجابة عن سؤال يقتضي ذكر المفعول به[٧].

---

(١) ينظر: اللمع: ١٥، وشرح ابن عقيل، ١: ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٥، وشرح الأشموني، ١: ١٦٠، ١٦٨، وأوضح المسالك، ١: ١٥٦.

(٢) ينظر: اللمع: ١٤، وشرح ابن عقيل، ١: ٢١٤، وشرح الأشموني، ١: ١٥٥، ١٦٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٤٧٤، ٥٤٤، ٥٦٣، ٦٦٠، وشرح الأشموني، ١: ٣٦٧، ٣٧٨، وأوضح المسالك، ١: ٣٤١، ٣٤٢، ٢: ٥٢، وشرح شذور الذهب: ١٦٦، ٣٩١.

(٤) ينظر: الجمل في النحو: ٣٠٥، ٣٠٧، وشرح ابن عقيل، ١: ٥٦٥، وشرح الأشموني، ١: ٤٤١. وأوضح المسالك، ١: ٢٠٠، ٢: ١٠٧، وشرح شذور الذهب: ٢١٤.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٢٤٤، ٤٥٣.

(٦) ينظر: الواضح: ٨٣، واللمع: ٦٢، وشرح الأشموني، ١: ٤٨٥.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٥٤٤، وأوضح المسالك، ٢: ٢٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- بيان طرائق الحكاية في الاستفهام بحسب المستفهم عنه[١].
- بيان طرائق الوقف بعد تمام الكلام[٢].
- توضيح سياقي للتمييز بين نداء النكرة المقصودة وغير المقصودة، أو للتميز بين استخدام «إما» و«أو»[٣].
- تفسير سياقي لاستخدام «إذن» ناصبة للمضارع في التعقيب على كلام سابق، وفي التمييز بين إعمال «لا» النافية للجنس وإهمالها[٤].
- توجيه لبعض أحرف الجواب، ولكاف الخطاب التي تلحق أسماء الإشارة[٥].

وحصراً، وإحاطة، فإن هذا هو كل ما جاء من ملامح المنطوقة في هذه المؤلفات، وهو مقدار لو استوفى البيان، كان صالحاً دالاً، ولكن، من تحميله ما لا يحتمل أن يعد من باب الاهتمام بالمنطوق؛ إذ يذكر ذلك كله، عدا الحكاية والوقف، بصورة عرضية، دون عناية بتحليل مضامين القواعد وأمثلتها، بل إن سياقات هذه الإشارات لا تبين أنها قصدت لتكون دالة على خصوصيات اللغة المنطوقة، وإنما يأتي ذلك محشوراً مع التفسير والتأويل، وتنصب العناية على تقدير ما حذف، وإعراب ما ذكر.

والتفاوت بين هذه المؤلفات بين من تكرار الإشارة إليها في الحواشي، وإن جمع كل ما كان من عناية أي مؤلف منها على انفراده، لا يتجاوز الصفحتين، إذا أخرجنا ما جاء خاصاً بتوجيه الحكاية والوقف.

---

(١) ينظر: الجمل في النحو ٣٣١- ٣٣٨، والواضح: ١٣٧- ١٤١، واللمع: ١٤٢- ١٤٣، وشرح ابن عقيل، ٢: ٤٢٥، وشرح الأشموني، ٢: ٣٩٣- ٣٩٨.

(٢) ينظر: الجمل في النحو: ٣٠٩، والواضح: ٢٦٢، واللمع: ٤- ٥، وشرح ابن عقيل، ١: ٥٠٥، وشرح الأشموني، ٢: ٥٠٧.

(٣) ينظر: الواضح: ١٦٩، وشرح ابن عقيل، ٢: ٢٦٠، وشرح الأشموني، ٢: ١٣٩، وشرح شذور الذهب: ١١١، ٢١٥.

(٤) ينظر: الواضح: ٧٤، وشرح ابن عقيل، ٢: ٣٤٤، وشرح الأشموني، ١: ٢٥٧.

(٥) ينظر: الجمل في النحو: ٢٦٦، ٣٥٤، واللمع: ١٣٩، ١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما الأنماط اللغوية التي كانت تحتمل وجهين في الأداء، يتضح كل منهما في سياقات الكلام المنطوق، ومقاصد المتكلم، فقد اختفى ذلك من هذه المؤلفات، وما بقي بقي من باب التعدد الجائز، فنعت اسم إن الواقع بعد الخبر، أو النعت الذي يقصد به التخصيص يجوز فيه وجوه بإطلاق، دون بيان طريقة الأداء، أو الفارق بين ملابسات التراكيب(١).

ومنذ بدايات الدرس النحوي عني النحويون واللغويون، بنماذج من الأخطاء اللغوية، وقد امتدت هذه العناية عبر تاريخ العربية، في أزمان متفاوتة، وأماكن متباعدة؛ من بغداد إلى الأندلس، حيث اهتم كل مؤلف بأخطاء عصره وقطره.

وتمثل كتب لحن العامة في أحد جوانبها وصفاً مقتضباً لواقع اللهجات الدارجة في الحواضر الإسلامية، وهي تشير إلى مقدار من العناية بتوجيه اللغة المنطوقة؛ فهي كما يشير عبد العزيز مطر، لم تكن قصراً على أخطاء الكتابة، كما قد يظن، بل كانت غايتها إصلاح أخطاء عامة الناس في أحاديثهم المرسلة في شؤون حياتهم اليومية، وإن بعض التفات هذه المؤلفات إلى أخطاء الكتاب والأدباء كان من باب إظهار مدى تأثير أخطاء الناس المرسلة في الكتاب(٢).

ولكن عناية هذه الكتب لم تكن تهتم بالمنطوقة من حيث استقلالها بسمات خاصة تميزها عن المكتوب؛ فمنذ بداية ما ألف منها، حتى عصرنا هذا، تنصب العناية على القضايا المتعلقة بالألفاظ المفردة، من حيث بنيتها الصوتية وإيقاعها، أو من حيث دلالتها، ولكنها انصرفت عن القضايا النحوية التركيبية، إلا ما يقع من توجيه لتعدي الأفعال ولزومها، ولعله لم يكن بوسع هذه المؤلفات أن تهتم بالأخطاء التركيبية؛ نتيجة لتغيب ظاهرة الإعراب التي يتمحور حولها نظم الكلام الفصيح، وكأنهم أرادوا أن يحافظوا على بنية الألفاظ وإيقاعها، بعد أن تميّع تأليف التراكيب.

---

(١) ينظر: الواضح: ١٩٠، وشرح الأشموني، ٢: ٩٤.

(٢) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٣٥- ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتظل كتب «لحن العامة» في تاريخ العربية تحمل دلالات مكينة على مقدار ما كان من تواصل بين الفصيحة والعاميات في زمن تأليف كل واحد منها، وهو تواصل يؤكد أن هذه العاميات كانت امتداداً للفصيحة، ثم إن هذه المؤلفات تشير إلى مقدار آخر من التواصل بين تلك العاميات والعاميات المعاصرة؛ فإن قسماً، لا بأس به، من تلكم الأخطاء لا يزال جارياً في لغاتنا العامية على هيآته الموصوفة في بعض هذه المؤلفات(١).

وما أن نصل إلى التأليف النحوي في العصر الحديث حتى تكون قواعد المنطوق قد تغيبت عن أنظار الدارسين، إن في التأليف التعليمي، وإن في الدرس النظري، وقد أشار إلى ذلك محمد الحمزاوي فقال: «أكد علم اللغة الحديث على مبدأ مهم وهو أسبقية المقول بالنسبة للمكتوب، وذلك ما لم يطبقه الألسنيون والمربون العرب؛ إذ إنهم قد حصروا كل شيء في اللغة المكتوبة» ولا اهتمام بالمنطوق(٢).

وقد كانت الغاية من قضية تيسير النحو الارتقاء بأداء الفصيحة، وإقدار الطلاب الناشئين على التحدث بها، ومع كثرة ما قيل في هذا السياق، فقد ظلت قواعد الفصحى المنطوقة بعيدة عن ذلك، بل، قلما التفت إلى العناية بالأداء والممارسة، والاكتساب من المعلم، وفقاً لأصول المنطوق أو المكتوب.

وهكذا، أصبحت الغاية من تيسير النحو، تشذيب القواعد وتخليصها من التفريعات، وتحديد المفاهيم ليسهل حفظها،وتعلمها، وقد ظهر أثر ذلك بيناً في موجهات هذا التيسير، وفي كتب النحو التعليمي، فظلت بعيدة عن العناية بقواعد المنطوقة؛ فلم «تعمل المؤسسة التعليمية، مثلاً، على فحص الفرق بين قواعد الخطاب المكتوب، وقواعد الخطاب الشفوي»(٣).

---

(١) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ٦٧ - ٦٨.

(٢) تطبيق مبادىء علم اللغة الحديث على العربية وتدريسها، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية» تونس، ١٩٧٨ ، ص: ٣٠٥، وينظر: رضا السويسي «مناهج استغلال المعطيات الألسنية في تدريس العربية لغير الناطقين بها»، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»، ص : ٢٧٣، ٢٧٧ - ٢٧٩.

(٣) قضية التحول إلى الفصحى: ١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل هذا كله كان بأثر من اعتماد المؤلفات النحوية التعليمية القديمة، والتهدي بمناهجها؛ خاصة أن هذه المؤلفات تتسم بملامح منهجية تفضل بها المؤلفات التي كانت تعنى بالمنطوق؛ فهي مبوبة تبويباً متطوراً واضح المعالم، وهي تعنى بتوضيح المفاهيم وتبيان مدلولاتها، بعد أن أصبحت هذه المفاهيم مستقرة متعارفة، وهي تبتعد عن التفريع والتشعيب؛ ولهذا ظلت المؤلفات الحديثة على اتصال بها؛ فجاءت أكثر تشذيباً وبعداً عن التفريع والتشعيب، وأكثر انصرافاً عن قواعد المنطوق.

أما الدراسات النحوية النظرية في العصر الحديث فإن قواعد الفصحى المنطوقة لم تتغيب عنها حسب، بل غيب عنها أنه كان ثمة عناية بمثل هذه القواعد في تراث العربية، على ما سبق وما سيأتي بيانه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

صورة الفصحى المنطوقة في اللغة العربية

إن تبيان صورة الفصحى المنطوقة في اللغة العربية أمر محاط بالضبابية والغموض، إذا أريد به تتبع ما طرأ عليها من تحول عبر التاريخ الممتد من الجاهلية حتى الآن، بل إن اللغة المنطوقة افتقدت سمة الفصاحة منذ مراحل مبكرة؛ ولذلك فإن الصورة التي نقاربها في هذا السياق، تتحدد زمانياً بنهاية عصر الاحتجاج اللغوي، حيث كانت مصدراً لقواعد المنطوقة التي تمّ وصفها في الفصل الأول.

ولأن المنطوقة جزء من واقع لغوي متعدد الأطياف؛ فإن صورتها لا تتضح إلا بتجلية صورة الواقع اللغوي كله؛ ولهذا لا بد من وصف اللغة العربية في واقعها؛ تأكيداً لمقادير اتحاد مصادرها، ووحدتها. إن صورة هذا الجزء هي الدالة، على نحو مباشر، على وصف صورة العربية، فمعطيات الأطياف الأخرى قد تسهل على التأويل عند اقتراف أي وصف آخر، ولكن التأليف بين هذه المعطيات، وما تقدمه صورة المنطوقة من دلالات، من شأن ذلك أن يقدم وصفاً مستنداً إلى الواقع اللغوي.

ولأن هذه الدراسة تقوم على فكرة وحدة اللغة في أطرها الكلية، وهو ما يشكل نقيضاً تاماً لفكرة الازدواج، ولأن هذه الفكرة مجمع عليها تقريباً[1]؛ فقد كان لا بد من التوقف عندها، أو كان لا بد من إضمارها في أثناء الحديث عن وصف

---

(١) ينظر: ت. م. جونستون: دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد محمد الضبيب: ٥؛ من مقدمة المترجم، فهو يشير إلى مثل هذا الإجماع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الواقع اللغوي، كان ذلك أمراً لازماً بأثر من سعة تأثيرها في الدرس اللغوي المعاصر، فإذا كان بعض الدارسين - وهم قليل- يرد هذه الفكرة، ويعاين الواقع اللغوي القديم في صورة الوحدة، فإن الدراسات اللغوية- في مجملها- لا تزال تخضع لهذه المقولة، التي أصبحت- لديهم- بدهية، يطبقون على الأخذ بها، أخذ تسليم وبداهة، لدرجة تجعل بعض من تضعه دراسته وجهاً لوجه أمام الواقع اللغوي في صورة متوحدة، تجعله يرى أن كل نتائج دراسته تؤكد هذا الواقع، وتنكر القول بالازدواج، ومع ذلك نجده- على استحياء، متجنب المساءلة- يكاد يهجس أن العربية ربما كانت تتسم بالوحدة؛ قالت صالحة غنيم: «وما هي إلا جولة سريعة في «الكتاب» حتى بدا واضحاً أن اهتمام «سيبويه» باللهجات لا يقل عن اهتمامه بالفصحى، حتى ليذهب بنا الظن إلى أن الفصحى عنده هي اللهجات نفسها، فنطق القبائل العربية على اتساع بيئاتها وتباين منازلها يعد في نظره وحدة واحدة، تدرس جميعاً لاستنباط القواعد منها»[١]، وفعل مثل هذا خالد جمعة؛ فقد قادته دراسته إلى أن القدماء اهتموا بالفوارق اللهجية، على النقيض مما يدعيه كثير من الدراسين[٢]، وقال: «ومن يدري؟ فلعل ما ذكروه- يقصد القدماء- هو كل ما كان موجوداً من فروق بين اللهجات واللغة الأم المشتركة، وأن ما نزعمه من أن علماءنا الأقدمين لم يدونوا اللهجات العربية القديمة، إن هو إلا افتراض افترضناه ليس بين أيدينا ما يعضده من أدلة»[٣]. فإذا كانت هذه الفروق، التي دونت، تمثل كل ما كان موجوداً فإنها لا توجب وجود لهجات ومشتركة، فهي فروق بين بعض اللهجات وبعضها الآخر. وقد حاول هاشم الطعان- على ما سيأتي بيانه[٤]- لَيّ نتائج دراسته لتبقى منسجمة مع القول بالازدواج واللغة المشتركة.

وليس معنى هذا، أنه لا يوجد بين الدراسين المحدثين من يرد فكرة الازدواج، ويصف العربية بالوحدة، فقد رأى نهاد الموسى أن العربية لم تكن تعرف الازدواج،

---

(١) اللهجات في «الكتاب» لسيبويه؛ أصواتاً وبنية: ٧- ٨.

(٢) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٣١.

(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٩١- ٣٩٢.

(٤) ينظر: ٢١٦-٢١٧ من هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم تكن هناك ضرورة توجبه، وقد أقام دراسته حول التحول إلى الفصحى استناداً إلى تشبث بهذا الوصف[١]، وصدر عن مثل ذلك، محمد جبل، فقد رأى أن العرب كانوا يتحدثون العربية صحيحة فصيحة، بالطبع والسليقة في العصر الجاهلي[٢]. ورأى أبو بكر حفيظي أن العربية كانت «مفهومة لدى جميع العرب، مجسدة في التخاطب اليومي لتبادل منافع الحياة... سقنا هذا الكلام في هذا الموضع؛ لأننا رأينا أسطورة اللغة المشتركة التي حبكتها معامل المستشرقين قد دبجتها أبحاث بعض العرب المحدثين، وانتشرت فيهم»[٣]، ويعد كتاب «العربية» ليوهان فك - فيما أرى- وصفاً فذاً لصورة العربية، وتحولها من صورة الوحدة، في عصر الاحتجاج اللغوي، إلى صورة الازدواج بعد ذلك العصر.

لقد كان للقول بالازدواج اللغوي في اللغة العربية أثر بالغ فاعل في توجيه دراسات المحدثين لأطياف الواقع اللغوي في اللغة العربية، وفي تحديد موقفها من الفكر النحوي جملة، ولربما في تحديد موقفها من بعض قضايا العربية المعاصرة، على وجه من التعلل والتسويغ.

ولعله مما يرتجى من هذه الدراسة، أن يكون للقول بوحدة اللغة؛ وصفاً ثابتاً مقنعاً، أثر فاعل مضاد، فإذا لم يكن مؤدياً إلى توجيه درس الواقع القديم، فعساه أن يكون معززاً، ومسوغاً- في أن- لبعض التوجهات المتشبثة بالمحافظة على السلامة اللغوية، ومكسباتها في العربية المعاصرة، ولذلك؛ وبسببه، نصف الواقع اللغوي، ونستقصي مستندات ذاك الوصف.

وغايتنا- ههنا- أن نقدم وصفاً مجملاً لصورة العربية في عصر الاحتجاج اللغوي، وسنعول- في ذلك- على معطيات الموروث اللغوي، وما أفرزه من تنظير أو تطبيق، وما رافقه من وصف تاريخي عرضي، وملابسات لم تكن مقصودة لهذه الغاية.

---

(١) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ٨، وينظر: منه: ٦٤- ٦٩؛ فثمة عرض لبعض مستندات نفي الازدواج، وتأكيد وحدة اللغة.

(٢) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٣١- ٤٦.

(٣) الفصاحة اللغوية والبلاغة في القرن الثالث الهجري: ٢٨- ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كانت اللغة العربية حتى نهاية عصر الاحتجاج اللغوي، على التقريب، زمانياً ومكانياً، لغة موحدة في لهجاتها المتباينة تباين وحدة، ولم تكن تعرف شيئاً من الازدواج، وكانت لغة سليقة تجري منطوقة على ألسنة أهلها، على هيأة واحدة عند الواحد منهم؛ فلا يحيد عنها بأثر من مستوى المنطوق أو نوعه أو مقاصده، بل يلتزمها التزام طبع وفطرة في بيئته ومع أهله وفي مجتمعه؛ فإذا خطب خطبة، أو نظم قصيدة استخدم اللغة ذاتها التي يحاور بها أهله، والتي كانوا قد حاوروه بها في صباه، وإذا كان ثمة فوارق بين مواقف الجد ولغته المنطوقة المرسلة، فهي فوارق أسلوبية سياقية، ليس غير، بل إن زجرهم إبلهم كان بلغتهم ذاتها؛ إن في زجرها، وإن في الإخبار عنه؛ «وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف، نحو: هاهيت، وحاحيت، وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت، وسأسأت، وشأشأت، وهذا كثير في الزجر»[1].

وإذ تصل الأمور باللغويين إلى حد تسجيل الأصوات التي تزجر بها البهائم، وأصوات الإنسان الفطرية، بقصد التقعيد والتوجيه، أفتراهم ظنوا أن العرب كانوا يتحرون الفصحى الراقية دون لهجتهم اليومية في مخاطبة البهائم، أم كانوا عن ذلك غافلين؟!

إن الشعر، في واحدة من مفسرات نشوئه، نشأ تطويراً للحداء، وأهازيج المرتحلين ولا يكون الحداء إلا بلغة الحياة اليومية، ولا يكون ذلك سبباً في نشوء شيء آخر مطور عنه، إلا إذا كان هذا الناشيء من جنسه، وبلغته، ولم يشر أحد في تعريف الشعر إلى تقييده بلغة غير لغة التخاطب.

ووحدة العربية، أو ثباتها، على هيأة واحدة على ألسنة الأفراد، بحسب أعرافهم اللهجية، لا تعني التماثل المطلق بين لهجات العربية،فالتطابق اللغوي لا يتحقق في البيئة اللهجية الواحدة، وإن ضاقت حدودها؛ فكل بيئة لهجية تنطوي على تباينات مختلفة في مقاديرها، طبقاً لاختلاف الطبقات الاجتماعية، وتكون لغة كل فرد قريبة من المحيط الذي ينشأ فيه، والطبقة التي ينحدر منها، ثم يأخذ من الطبقات الأخر، أو الأجيال السابقة، بمقدار ما يتهيأ له من اتصال، ومعايشة

---

(١) الخصائص: ٢: ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للغاتهم، وقد يكون المتحدث «أكثر قرباً [في] لغته إلى لغة من ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية، ويقطنون منطقة مختلفة عنه، إلى أناس من مجموعة اجتماعية مخالفة يقطنون نفس المنطقة»[١]، فكلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات، على ما يصف الجاحظ[٢]، ولكن هذا التباين يكاد ينحصر في الثروة اللفظية.

إن الاختلاف في الألفاظ والمعاني أمر مألوف في البيئة اللهجية الواحدة، وهو واقع في اللهجات المتعددة المشكلة للغة الواحدة، بصورة أكثر كثافة، فليس من المعقول أن ندعي أن كل بيئة لهجية كانت تعهد ما حواه «لسان العرب» من مفردات، أو أن الأعرابي ينبغي أن يكون على علم به؛ لقد عرف أصحاب كل لهجة من لهجات العربية من الألفاظ والمعاني بمقدار ظروفهم البيئية والمعيشية، وبمقدار صلتهم بالبيئات الأخر، حسب.

فالبيئات اللهجية، في واقع عربية عصر الاحتجاج، كانت تتباين ألواناً متفاوتة من التباين، فتارة يضيق، وأخرى يتسع، ولكنه كان أميل إلى الضيق بين طوائف كثيرة من هذه البيئات، وعلى الأقل، بين البيئات التي اعتمدها النحاة، وما ضاق من هذا التباين، وما اتسع، لم يكن ليضع حواجز بين هذه اللهجات، ولم يكن ليحول دون التوحد اللغوي المنافي للازدواج، حتى تلك اللهجات التي لم يأخذ بها النحاة؛ لبعدها عن العربية، لم يكن أهلها يتركون لهجتهم ليأخذوا بلغة أية لهجة أخرى في أي شأن من شؤون حياتهم اللغوية، وكان تراثهم بلهجاتهم، وسماتها، وتغيب عندما أهمله اللغويون، ولو كانوا يزاوجون في استخدامهم اللغة، حسب الأغراض والمواقف، لما كان هناك ما يدعو إلى إهمال شعرهم وأدبهم، وإهمال اللغويين لهذه اللهجات جملة، يدل على أنهم أخذوا بما أخذوا جملة. والفروق بين هذا الذي أخذوا به لم تبلغ أن تمثل وضعاً ازدواجياً؛ من حيث علاقة كلام التخاطب اليومي بلغة الشعر والأدب[٣].

---

(١) هدسن: علم اللغة الاجتماعي: ٧٩-٨٠.

(٢) ينظر: البيان والتبيين: ١: ١٤٤.

(٣) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: ٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بهذه الصورة تبدت العربية في واقعها، المستقى من موروثها، وبها تتبدى في البناء النحوي التطبيقي والتنظيري، على السواء، وكان من الممكن أن توصف العربية في صورتها المنطوقة بغير ذلكم الوصف، لو كان هناك تنافر بين تلكم المعطيات؛ فلو جاء الوصف التنظيري مبايناً للتقعيد التطبيقي، لألقى ذلك بظلال شك على هذا الوصف، ولو كان هناك تفاوت في علاقة بعض المستويات اللغوية الموروثة ببعضها، أو بالنظرية النحوية، لأوجب ذلك غير هذا الوصف.

ولكن ذلك كله يتآلف، ليؤكد أن النظرية النحوية، كانت ستكون ذاتها وبأطرها وثوابتها، لو قامت على الشعر وحده، أو القرآن وحده، أو لغة المنطوق وحدها، ولم تكن لتفقد شيئاً من ثوابتها، كذلك، لو قامت على لهجة التميميين، وحدهم، أو الحجازيين وحدهم، ولكن، ليس من شك في أن الفروق والتمايزات كانت ستندثر، مع تأثيرها على موجهات النظرية النحوية. ومعاينة هذه الفروق في مقاديرها، وطبيعتها، دليل موح بوحدة اللغة، بمقدار ما توحي بذلك معاينة الثوابت المشتركة، ومع هذا كله فإن تضخيم هذه الفوارق بين اللهجات، لا يعني مطلقاً وجود ازدواج لغوي، ولا يوجب على العربي أن يترك لهجته، التي يتخاطب بها، لأي سبب كان.

الوحدة اللغوية التي نصف بها عصر الاحتجاج اللغوي، ضربان؛ وحدة اللهجات المختلفة، ووحدة الأنماط المختلفة على لسان الواحد منهم؛ إنها العربية الفصيحة، بأصواتها، وألفاظها، وتراكيبها، نسجاً وإعراباً، فكان امرؤ القيس يقول؛ شعراً: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، فإذا تحدث مع غلاميه أو ابنيه الصغيرين في كلام مرسل قال القول ذاته بصورته ذاتها، وإعرابه ذاته، دون تعمد الوزن؛ قفا نبك من ذكرى حبيبة ومنزل أو: «ذكريات» أو «حبيبات»، ما وسعته لهجته، ومن قال؛ شعراً: فعيناش عيناها وجيدش جيدها، فقد قاله لمحبوبته نثراً مرسلاً وهو يجالسها.

ونرتد لاستقصاء مستندات هذا الوصف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دلالات النظرية النحوية:

قد يكون في بعض ما استقصينا من قواعد المنطوق، في الفصل الأول، شيء من تجوز أوتقريب، وهو تقريب مستند إلى مرجحات تقعيدية، لم نمعن كثيراً في الاعتداد بها، ولعل بعض ما أدرجناه في حديثنا عن أثر المنطوقة في النظرية النحوية، دون أن ندخله في قواعد المنطوق- لعل في ذلك ما يدل على قلة هذا الترجيح؛ لأن شيئاً منه يحتمل ما يرجح جعله من قواعد المنطوق.

وبرغم ذلك، فإن ما استقصيناه كله يعد دليلاً مكيناً على أن الفصيحة كانت منطوقة جارية على ألسنة أهلها في شؤون حياتهم كلها، وقد عاينها النحويون في واقعها، وميزوا خصوصياتها، وقد كان لهذه المعاينة وقع مؤثر في البنية التفكيرية للنحاة، فاتخذوا من وقائع المنطوق وتشكلاته مسعفاً على حل إشكالات المكتوب.

وكانت الغاية من تجذير محاور الافتراق بين أطياف الواقع اللغوي في النظرية النحوية، التدليل على أمرين رئيسين؛ أولهما يلقي ضوءاً على منهجية النحويين في التأليف بين هذه المستويات، وأن تمييزهم لقواعد المنطوق كان مماثلاً لتمييزهم لخصوصيات سائر الأطياف، وثاني الأمرين يشير، ضمناً، إلى مقدار الاتحاد بين هذه الأطياف، وبمعنى آخر، كان القصد، من ذلك، تقديم وصف لصورة العربية على ألسنة أبنائها، في مستويات قولهم كلها، في عصر الاحتجاج اللغوي، من خلال استثمار معطيات الدرس اللغوي التطبيقية؛ فما كان من خصوصيات هذه الأطياف، وما يماثله، مما يمكن أن يكون قد تغيّب، لا ينافي الوحدة اللغوية، تحت أي مقياس، فهي خصوصيات أسلوبية، أو سياقية، أو لهجية معهودة واجبة، ولا وجود للغة دون هذه التمايزات.

ولعل الإصرار على مقولة الازدواج، الذي أخضع تراثاً بكامله للتأويل، بوسعه أن يختلق تأويلاً، يرى أن هذه القواعد كانت خاصة بالفصيحة عندما تستخدم مشافهة في المواقف الجادة على ألسنة علية القوم، بل قد يتجاوز ذلك- وكان قد فعل- ليرى أن مثل هذه القواعد كان من افتراض النحاة وتخيلهم، وقد يسعف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا الظن على التحكم، أن قواعد المنطوق قد تبدو من أكثر القواعد افتقاراً للأدلة الشعرية والقرآنية أو النثرية الموثقة، وهذا استدلال ظاهري، ممعن في تجاهل الفوارق بين المنطوق والمكتوب، وأن ما يوجد في المنطوق ليس بالضرورة أن يوجد في المكتوب، وليس بحاجة لدليل منه، ثم هو استدلال يتجاهل منهجية بدهية انتهجها النحاة في استدلالهم؛ إذ إن ما كان مشتهراً متعارفاً من القواعد لم يكن بحاجة إلى دليل[١]، وقد لمح هذه السمة أبو حيان، فقال: «وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذلك في لغتهم»[٢]. وهذا يعني أن عدم عناية القدماء بذكر الشواهد النثرية، يدل على تيقنهم من هذه الظواهر، ويؤكد هذا، عدم اختلافهم في ورودها عن العرب، كما لم يختلفوا في مجيء الفاعل مرفوعاً، ولم يستدلوا لذلك.

دلالات الموروث اللغوي من عصر الاحتجاج:

ليس من شك في أن تمثيل اللغة بالكتابة ينطوي على إمكانات محتملة للتغيير أو التحكم القسري، وأن وصف اللغة وصفاً نظرياً بمعزل عن النصوص يبقى- هو الآخر- موطناً قد يتقبل في بعض مواطنه الشك أو التساؤل، وقد يخضع لشيء من وهم أو تحكم.

ولكن، ليس من شك- أيضاً- في أن تراث العربية المنقول يتسامى فوق هذه الشكوك، فالقرآن نقل نقلاً متواتراً؛ مشافهة، لم تلبث أن عززت بالكتابة، ثم أتبع ذلك بوصف طرائق الأداء في كتب القراءات، وإذا كان الشعر يحتمل التبديل والتغيير في روايته، فإن إيقاعه الرتيب المنتظم من شأنه أن يحد من أي تصرف مخل بالإطار التركيبي للغة التي جاء بها.

وعندما يخامرنا شك في دقة اللغويين في نقل النماذج النثرية علينا أن نستذكر أن هذه النماذج- في مجملها- لم ترو- في أصل القصد من روايتها-

---

(١) ينظر: تمام حسان: الأصول: ٦٧، وينظر: ١٢٦ من هذه الدراسة.

(٢) نقلاً عن عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٢١. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ٦١، قال ذلك معقباً على سمة لهجية مشهورة، لا يوجد أدلة عليها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لغايات الدرس النحوي؛ بمقدار ما رويت لأغراض بيانية بلاغية، أو دينية تاريخية... إلى ما هنالك من المقاصد.

ثم علينا- من بعد هذا- أن نعي أن اللغوي، كائنة ما كانت مقدرته، لا يمكن أن يفتري- من خياله- لغة جديدة، أو مستوى جديداً فيها، فإذا غير، أو أعاد الصياغة، فإنه يخضع في ذلك للغة مستقرة في واقعها، وفي ذهنه، وفي عرف النحويين، المتربص واحدهم بالآخر بغية سقطة أو سهو، وإن ما روي لنا من خلافات النحويين حول توجيه بعض القوالب، واحتكامهم إلى العرب للتثبت من ذلك- إن في ذلك ما يؤكد أن هذا الصنيع من الأمور التي لم يكن ممكناً تواطؤ النحويين عليها، وقد تحدث السيوطي عن امتناع اجتماع اللغويين على مثل ذلك. وأشار إلى أن الدواعي إلى ذلك في غاية الضعف، وأن ما وقع من ذلك في غاية الندرة[١]، وعقد ابن جني باباً «في صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة»[٢].

تتضافر موارد الموروث اللغوي على تقديم صورة متحدة المعالم لهيأة العربية في عصر الاحتجاج، وهي صورة تظهر، على نحو جلي بين، في ثوب الوحدة؛ وحدة في تآلف هذه الموارد معاً، ووحدة متناغمة مع لغة الناس المنطوقة، ثم هي وحدة متحدة مع نتائج النظرية النحوية.

وغايتنا في هذا السياق أن ندرس، على نحو مقتضب، ما تحمله هذه الموارد من دلالات أو إشارات تؤكد وثاقة علاقتها باللغة المنطوقة، التي تحدث بها الناس في حياتهم اليومية.

لغـــة القرآن:

الاختلاف في توجيه علاقة القراءات القرآنية باللهجات، مشتهر منذ القدم، إن في تخصيص هذه اللهجات، وإن في تبيان مقدار التوافق بين اللهجة والقراءة، ومقدار مجيء هذه وفاقاً لتلك[٣]، ومطلق الاختلاف في تخصيص هذه اللهجات

(١) ينظر: الاقتراح: ٣١- ٣٣.

(٢) ينظر: الخصائص، ٢: ٣٠٩- ٣١٣.

(٣) ينظر: لغة القرآن الكريم: ١١١ وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعني أنها كانت على درجة من الانسجام مع النص القرآني، ولم يرد عن القوم استناد إلى عامية اللهجة- أية لهجة- في رد إمكان ورود القرآن بها.

وتجاوزاً لهذا الملمح، يعد النص القرآني عند القائلين بالازدواج اللغوي ممثلاً أصيلاً للغة الأدبية، وعلى الرغم من أن القرآن يؤكد عربية نصه في ذاته، ومن تحديه للعرب أن يأتوا بمثله، وفي ذلك ما يدل على وثاقة العلاقة بين لغته ولغتهم- على الرغم من ذلك فإن هذا النص وذاك التحدي لا يتأبيان على التأويل، فعربية القرآن من عربية اللغة الأدبية، والتحدي موجه لخاصة القوم[١] وهذا التأويل- في حده المحدود- مرتضى، ولا نتشبث بالقول بضده، فليس بالضرورة أن يكون العرب كلهم مقتدرين على مثل لغة القرآن ليتم التحدي، ويتحقق الإعجاز، ونجد ما يسوغ هذا التفسير في معجزة موسى، عليه السلام؛ فلم يكن قومه سحرة كلهم، ولم يكن قوم عيسى، عليه السلام، أطباء كلهم.

ولكن الأمر لا يبقى مستقيماً عندما نقف على علاقة القرآن وقراءاته؛ أحدهما بالآخر، وعلاقتهما، معاً، بالواقع اللغوي، ووثاقة العلاقة بين القراءات القرآنية واللهجات، حقيقة لم يمار فيها أحد؛ فالقراءات جاءت على لهجات العرب، وبعض الغاية من ذلك التيسير على العامة لكي يقرأوا بلهجاتهم، ولم يمار القائلون بالازدواج في ذلك، بل إنهم يستندون إليه في جعل القراءات مستنداً لدرس ظواهر لغة الحياة اليومية؛ «فالقرآن العظيم، وإن نزل بلغة أدبية نموذجية إلا أنه أبيح في قراءاته أن يخرج عن تلك اللغة النموذجية تيسيراً على العرب»[٢].

وهذا التمييز، وما يبنى عليه من استدلال، يكاد يكون متناقضاً في ذاته، إذ، كيف نميز بين هذا الاستدلال والقول بالازدواج؟ وما هو مقدار الفارق بين الفصيحة والقراءات؟ ثم ما هو الفارق- قبل ذلك- بين القرآن والقراءات؟ ومن عجب أن يكون ذلك الواقع دليلاً على وجود الازدواج اللغوي عند بعضهم؛ قال

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ٤٠.

(٢) أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ١: ١٠٥، وينظر: منه، ١: ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، وفي اللهجات العربية: ١٤، ١٨٤، وعبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٢٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محمد عيد: «ومن أقوى الأسانيد- أيضاً- على هذه القضية- يقصد قضية الازدواج- القراءات القرآنية المتعددة التي أبيح للعرب القراءة بها؛ تيسيراً عليهم»(١). فالقراءات القرآنية، عند القائلين بالازدواج، تمثل اللهجات، وهي بمستوى لغة التخاطب عند عامة الناس، دون تحفظ. وأما القرآن فهو يمثل اللغة النموذجية الراقية التي لا يتأتى للناس استخدامها(٢).

ولكن، عندما لا يكون هناك قرآن منعزل عن القراءات، وإنما هو هي، فإن القول بأن القرآن ينطوي تحت اللغة النموذجية، وأن القراءات من اللهجات ولغة الحياة اليومية- يصبح مفضياً إلى تضاد صارخ؛ إلى تشطير النص القرآني إلى مستويين لغويين مفترقين افتراقاً بيناً، فثمة فرق شاسع بين القول بوجود سمات لهجية ظاهرة في القرآن، على نحو مماثل لصورة العربية التي وسعت ذلك- وبين القول بأن هذه السمات تعود إلى مستوى لغوي آخر؛ لأن الفصل بين القرآن وقراءاته؛ ليس مقبولاً، وليس متأتياً تحت أي اعتبار؛ فالقرآن «هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه متواتراً بلا شبهة»(٣). فكل قراءة من المتواترات السبع تعد قرآناً(٤)، بكل ما فيها من ظواهر لغوية؛ فهل يقال: إن بعضها بمستوى مثالي، وبعضها الآخر بمستوى آخر مغاير له؟

وأما قول الزركشي: «واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد، صلى الله عليه وسلم، للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما»(٥)، فليس فيه، وفيما أعلمنا إياه، ما يفيد أي فصل بينهما، على المستوى اللغوي، على الأقل، بل إن قوله- على هذا المستوى- ليؤكد أنهما حقيقة واحدة؛ إذ أكد أن اختلافات القراء كانت من «ألفاظ الوحي».

---

(١) المستوى اللغوي: ٤٢.

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب: ٣٢.

(٣) الجرجاني: التعريفات: ١٩٨.

(٤) ينظر: لغة القرآن الكريم: ١١٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن، ١: ٣١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا قيل إن القرآن يمثل نقاط الاتفاق بين القراء السبعة، وأن ما اختلفوا فيه يبقى يمثل القراءات، التي تمثل لغة الحياة اليومية- فإن هذا يوجب أن تكون مواطن الاتفاق بمستوى لغوي، ومواطن الافتراق بمستوى لغوي آخر، وإذا قيل: لتجاوز ذلك، إن مواطن الافتراق كانت تؤدى عند بعض القراء وفاقاً لمستوى اللغة المثالية؛ لغة القرآن، وإن بعض القراء كان يؤديها بمستوى لغة الحياة اليومية؛ فإننا لا نستطيع- أولاً- أن نرجح ما يتم النص القرآني في مواطن الاختلاف، وإنه- بعد ذلك- لا يوجد اختلاف بين مستوى هذه القراءات ومستوى القرآن المتمثل في نقاط الالتقاء.

وهكذا، فإن لغة القرآن ولغة القراءات لغة واحدة، وكان من الأسلم- وهذا هو الواقع- أن تكون القراءات القرآنية دليلاً على مقدار العلاقة بين اللهجات[١]؛ لأنها جاءت بسبب منها.

إن نقاط الاجتماع والالتقاء بين القراءات القرآنية، هي ذاتها نقاط الالتقاء بين اللهجات العربية المتمثلة في الفصيحة إذ ذاك، وهي ذاتها بين لهجات اللغة الواحدة، وإن نقاط الافتراق بين القراءات القرآنية هي ذاتها بين اللهجات العربية الموروثة؛ لذلك لم يكن بدعا أن يربط المفسرون بين أوجه اختلاف القراءات وأوجه اختلاف اللهجات العربية؛ فعل ذلك ابن قتيبة، والرازي، وابن الجزري وغيرهم[٢].

إن القرآن وقراءاته صورة أخرى لتجليات اللغة العربية في لهجاتها، له أطر ثابتة تلتقي عليها القراءات، ثم تفترق هذه القراءات افتراقات يسيرة مماثلة لمقادير افتراق اللهجات العربية، بعضها عن بعض.

---

(١) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: ٥٩.

(٢) ينظر: تفصيل أقوالهم في: لغة القرآن الكريم: ٧٨ - ٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لغة النثر:

لعل النظر في أي كتاب من كتب السير والتاريخ أو الأدب، يؤكد أن الثروة النثرية التي رويت من عصر الاحتجاج كثيرة، كثرة بالغة[١]، وقد جرى العرف على تقسيم هذا النثر إلى قسمين؛ نثر فني، ونثر مرسل،وهو الكلام المنطوق عرضاً، ويظن، بناء على فكرة الازدواج، أن النثر الفني، خلا الأمثال، يمثل اللغة الأدبية، وأن الأمثال والكلام المرسل من مواقع لغة الحياة اليومية؛ فالأحاديث النبوية والخطب والرسائل والوصايا، تعد من موارد اللغة الأدبية، ولكن اللغة التي رويت بها هذه الآثار هي اللغة ذاتها التي رويت بها الآثار غير الفنية، والفارق بينهما لا يتجاوز «الفن» أو عدمه؛ أسلوباً وبلاغة!

وحقاً، قد تكون الخطب والرسائل من مواقع لغة الأدب، عند وجود ازدواج لغوي، ولكننا لا نقر، بحال، أن يكون الحديث الشريف من مواقعها، فمن مقتضيات النبوة أن يخاطب المرسل إليهم بلغتهم التي يفهمونها ويستخدمونها في كلامهم، وليس من التنزيه في شيء أن نجعل الرسول، عليه السلام، يخاطب عامة الناس بلغة أسمى من لغتهم، والناظر في تلكم الأحاديث يجد أن مجملها كان يُحكى في مواقف مخاطبة العامة وتوجيههم، وقسم منها يعد من باب الحوار المباشر بين الرسول، عليه السلام، وبعض عامة الناس الذين ليس لهم حظ من ثقافة، أو أية منزلة اجتماعية، ومع ذلك، لا نجد اختلافاً بين لغة هذه المحاورات، ولغة الأحاديث المرسلة، ولا أحسب أن أولئك كانوا يلهمون الفصيحة في لحظات محاورته عليه السلام.

وعلى كل، فقد كان الناس، كلهم، على مقدرة تامة على فهم كلام الرسول، والتخاطب معه بالمستوى اللغوي ذاته، ولم يكن ثمة مترجمون بينه وبين عامة الناس، بل كان كل واحد من العامة قادراً على أن يكون راوياً وحافظاً لهذا الحديث أو ذاك؛ فقد خرج رواة الحديث من عامة الناس وخاصتهم على السواء.

---

(١) نعول في تمييز هذا النثر على طرائق إسناده المثبتة في هذه المصادر، وهو، في مجمله، يرجع إلى الأعراب، في زمن رحلة العلماء إليهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليس معنى هذا، أننا نستلب الحديث الشريف شيئاً من قيمته الفنية البيانية، بل إن ذلك يؤكد مثل هذه القيمة، وكان أمر الرسول سيكون نافراً، منفراً، مستغرباً، لو كان يتكلف لغة مثالية، أرقى وأسمى من مستوى العامة.

وحقاً- كذلك- أن ما احتفظ به التراث من وصايا، احتفظ بها لبلاغتها وأهمية مضمونها، وربما لمنزلة الموصي، ولعل قسماً كبيراً من هذه الوصايا، كان يقع على ألسنة الخاصة من رجال المجتمع، ولكن ثمة مجموعة صالحة من وصايا العامة في شؤون الحياة اليومية، وإذا ما استبعدنا وصايا المحافل، فإن المرء- عادة- يوصي بلغة من يوصيهم؛ بلغتهم اليومية المعتادة، إذ لا يقصد، في تلكم اللحظة، وقد يكون وقتها على فراش الموت، لا يقصد أن يحتفظ بكلامه، ولا يعنيه ذلك، ومن المرجح- والحالة هذه- أن تكون الوصايا، في قسم منها كبير، ممثلة للغة الحياة اليومية، عند افتراض ازدواج لغوي في حياة الموصي.

ومع هذا كله، نعرض عن ذاك كله، ونتوقف عند نوعين من النثر، لا يشك في أنهما يمثلان لغة الحياة اليومية، حتى عند القائلين بالازدواج أنفسهم، وغايتنا أن نرى مستوى اللغة المحكية في عصر الاحتجاج اللغوي، ولأن هذه الغاية منكشفة بينة، فسنوجه غايتنا نحو إثبات أن ذلك كان من وقائع لغة المنطوق، والنوعان اللذان نقف عندهما هما: الأمثال، والكلام المنطوق المرسل.

الأمثال:

والأمثال أدب شعبي، لا خلاف في أنها تمثل اللغة المنطوقة المرسلة التي تجري على ألسنة الخاصة والعامة[1]. حتى عند الآخذين بفكرة الازدواج؛ «والحق أن المثل يفوق الشعر، ذلك لأن الشعر له طبقة خاصة تنطق به، فهو أرقى من مستوى العامة، أما المثل فعام تنطبع فيه أسرار الحياة كلها، وتشترك فيه جميع الطبقات»[2]. ولا نتوقف عند عد أحمد مختار عمر الأمثال من اللغة النموذجية،

---

(١) ينظر: محمد توفيق أبو علي: الأمثال العربية والعصر الجاهلي: ٤٢، وعبد المجيد قطامش: الأمثال العربية، دراسة تاريخية تحليلية: ٢٤٩.

(٢) أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ١: ١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذ قال في معرض نقده للنحويين: «إنهم خلطوا بين مستويين من اللغة لا يصح الخلط بينهما، وهما مستوى اللغة الأدبية، المتمثلة في القرآن والحديث والشعر والخطب والأمثال، ومستوى اللهجات العامية، المتمثلة في القراءات القرآنية ولغة التخاطب»[١]. فلعل هذا سهو من السهو.

لقد كانت الأمثال تأتي عرضاً على ألسنة خاصة الناس وعامتهم، ولم يكن قصد قائلها، عند قولها، أن يلقنها للناس ليحفظوها، ويحتفظوا بها، حتى تلكم التي جاءت على ألسنة الخاصة، كانت تأتي عرضاً في سياقات الحياة اليومية، وتناقلها على ألسنة العامة يدل على أنها من لغتهم التي يتخاطبون بها.

ولغة الأمثال تؤكد وحدة اللغة العربية، كيفما نظرنا إليها، فإذا كان ثمة أمثال على ألسنة الخاصة، وأخرى على ألسنة العامة، فإننا لا نلمس أي فارق لغوي تركيبي بين النوعين، ولا نستطيع أن نحدد طبقة القائل بناء على لغة المثل، ولو كان ثمة فوارق بين لغة الخاصة ولغة العامة، لوجدنا الأمثال بمستويين لغويين.

والأمثال رويت عن بيئات لهجية متعددة، وهي تحمل دلالات على فوارق لهجية معهودة في التراث النحوي، وقد استقصى ذلك محمد توفيق أبو علي[٢]، ثم أوضح «وفي ختام كلامنا على اللهجات في كتب الأمثال لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن هذه الكتب، بما تضمنته من أمثال، أعطت الدليل الساطع على أن اللهجة لا تعني بنية قائمة بذاتها، منفصمة الجذور عن بنية اللغة الأم، بقدر ما تعني خصوصية البنية الصغرى في تكاملها مع البنية الكبرى»[٣].

ومع ذلك فإن تراث الأمثال يخلو من السمات اللهجية الصوتية الخاصة بالبيئات اللهجية، إذ لا نجد الكشكشة أو العنعنة، أو الإمالة، أو كسر حرف المضارعة، أو غير ذلك.

---

(١) البحث اللغوي عند العرب: ٣٣.

(٢) ينظر: الأمثال العربية والعصر الجاهلي: ١١٠- ١١٥.

(٣) الأمثال العربية والعصر الجاهلي: ١١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن ليس من شك في أن المثل الصادر عن أصحاب الكشكشة كان قد صدر بها، و المثل الصادر عن أصحاب كسر حرف المضارعة قد صدر كذلك. ولكن هذه السمات تغيرت على الألسنة عبر الرواية والتناقل، تماماً كما حدث في الشعر، ولو غلبت العربية الائتلافية التسهيل على الهمز لجاءت الأمثال كلها غير مهموزة، ولو غلب كسر حرف المضارعة لجاءت الأمثال كلها بكسر حرف المضارعة.

إن الفوارق اللهجية في لغة الأمثال هي الفوارق ذاتها في لغة الشعر، وفي القراءات القرآنية، وهي الفوارق ذاتها التي تنبهت النظرية النحوية إلى ملامح منها.

ورأى محمد توفيق، في دراسته للإعراب في الأمثال، أن الأمثال وثيقة تاريخية عن الأدب الشفوي عند العرب؛ فهي تمثل صفوة اللغة المحكية، والمثل يعطينا صورة اللغة المنطوقة في أصفى حالاتها تشذيباً. وفي الأمثال تبدو ظاهرة الإعراب حتمية عند العرب كلهم؛ عند حكيمهم وأحمقهم، وأمثال الحمقى والعامة شواهد على عدم صحة الرأي القائل بتجرد لغة العامة من الإعراب، والعرب على اختلاف لهجاتهم كانوا يعنون بالإعراب، ويقيمون له وزناً كبيراً في كلامهم(١).

إن الأمثال، مجتمعة، تؤكد وحدة اللغة؛ فهي لا تتنافر داخلياً، بأثر من اختلاف ثقافة قائليها، أو بأثر من البيئة اللهجية الصادرة عنها، وهي لا تتنافر خارجياً مع أي طيف آخر من أطياف اللغة الأدبية أو غير الأدبية، ولا تتنافر مع أصول النظرية النحوية.

إن إعادة وصف العربية اعتماداً على لغة الأمثال، حسب، التي هي لغة العامة، غير مشكوك فيها، إن هذا الوصف سينتج نظرية نحوية موافقة مطابقة لما وصفه النحاة، ولن تكون هذه النظرية ممثلة لمستوى لغة العامة إلا في بعض خصوصيات الكلام المنطوق.

واحتراساً، ليس مقبولاً البتة أن يظن أن النحاة قد حرفوا هذه الأمثال، أو أعادوا صياغتها وفاقاً للغة الأدب؛ ذلك أنهم أنزلوا هذه الأمثال منزلة التقديس

---

(١) ينظر: الأمثال العربية والعصر الجاهلي: ١٠٢- ١٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللغوي، فهم يؤكدون، واحداً تلو الآخر، أن الأمثال لا تغير، وتلتزم كما هي، وإن بدا بعضها مخالفاً لبعض أصول اللغة[١]، فضلاً على أنها كانت سائرة على ألسنة الناس.

ولا تعنينا مظاهر هذه المخالفة، فهي مخالفات يسيرة لا تنافي وحدة اللغة، وقد أقر اللغويون أن بعضها كان بأثر من بعض البيئات اللهجية، وعمل بعضهم على توجيه بعضها وتخريجه[٢]. وصنيعهم هذا امتداد لدرسهم للغة الشعر، أو القرآن الكريم، فاللغة واحدة والمنهج واحد.

لغة التخاطب:

لا يشك في أن النثر المرسل في شؤون الحياة اليومية يمثل اللغة المنطوقة دون تكلف، المكتسبة دون توجيه أو تعلم، فهل احتفظ التراث اللغوي بنماذج نثرية من هذا النوع؟ وهل تظهر هذه النماذج فوارق لغوية تشكل مستوى آخر، غير فصيح؟

وغايتنا- هنا- أن نثبت وجود هذا النثر في تراث العربية، ولن نهتم بتحليل لغته، فهذا مما يظهر بوضوح، فالنظر في كتب الأدب كما يرى إبراهيم السامرائي ونهاد الموسى يثبت أن لغة الحديث كانت هي العربية الفصحى[٣].

إن النثر المروي عن العرب في شؤون حياتهم اليومية الاعتيادية كثير متوافر في تراث العربية، وإن معاينة هذا النثر، من حيث القول والقائل وسياق الكلام، تثبت أن العرب كلهم كانوا مقتدرين على التحاور بالفصيحة في شؤون حياتهم كلها، وأن هذه الفصيحة التي يتحدثون بها هي فصيحة النظرية النحوية والنصوص الأدبية، ولا وجود لمستوى لغوي آخر في هذا النثر.

---

(١) ينظر: طائفة من أقوال القدماء في ذلك في: الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية: ٢٠١-٢٠٤.

(٢) ينظر: نماذج من ذلك في: الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية: ٢١٤- ٢١٥.

(٣) ينظر: فقه اللغة المقارن: ١٢٣، وقضية التحول إلى الفصحى: ٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا أمعنا في الخضوع لما يتراءى من استثناءات وافتراضات، فسنظل دوماً أمام نصوص دالة، يعسر تأويلها، فقد يظن أن بعض مواقف تلكم النصوص هو من المواقف الموجبة للغة المثالية.... وقد يظن أن بعض قائلي هذه النصوص كان من المقتدرين على اللغة المثالية.. وقد يظن أن مضامين بعض الأقوال من مواقع اللغة المثالية.

وتجاوباً مع هذه الظنون، التي لا يسلم بكثير منها، نتجاوز عن مجمل النصوص التي قد تحمل عليها؛ فنتجاوز عن مواطن الحوار مع الأمراء والقادة، ورجال السلطة والرأي، مع أن بعض أطراف الحوار من عامة القوم، ونتجاوز عن محاورات أصحاب الفرق والمذاهب في الأمور الدينية والسياسية، وشؤون الحياة جملة، ونتجاوز عن أحاديث الشعراء والأدباء مع بعضهم، أومع غيرهم، ونتجاوز- جملة- عن محاورات الصحابة والتابعين، ومن ينص على أسمائهم، وإن كان بعضهم من الأعراب، ولا نلتفت لما يقع على وجه الوعظ والنصح والإرشاد، وبالجملة، نعرض عما يمكن أن يدعى أنه من مواقع اللغة المثالية، لظن من الظنون، وإن كان من غير المقبول أن يكون أولئك كلهم، في تلك المواقف كلها، مصطنعين لغة غير لغة تخاطبهم.

ونقتصر- في هذا السياق- على الإشارة إلى لون واحد من هذه الأحاديث، لا يتطرق الشك إلى أنه من مواقع اللغة المرسلة، لنرى ما تفترق به هذه اللغة عن الفصيحة.

والأحاديث التي نشير إليها منسوبة إلى فتيات الأعراب وصبيانهم ونسائهم، ورعاتهم، وهي، في جملتها، وقعت بين أفراد من بيئة لهجية واحدة، وبعضهم من أسرة واحدة.

وهي أحاديث لا تقتضي تكلفاً أو اصطناعاً، وهي، قبل ذلك، مغرقة في تناول شؤون الحياة اليومية، أو التافه من القول، على حد عبارة القائلين بالازدواج اللغوي.

ومثل هذه الأحاديث مبثوث، بكثرة، في البيان والتبيين، وعيون الأخبار، ومجالس ثعلب، والعقد الفريد، وأمالي القالي، وغيرها من كتب الأدب والتاريخ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسنشير- فقط- إلى بعض ما جاء في الجزء الأول من أمالي القالي، فإذا احتمل بعضه الشك، فإن نصفه يكفي لنقل الدلالات التي نقصدها، وهذه الأحاديث، حسب مضامينها، تتمثل في المجموعات الآتية:

١- أحاديث تتناول وصف الإنسان، وتبيان محاسنه أو مساوئه، فنجد بنات أعرابية يصفن لأمهن ما يحببن من الأزواج، وأعرابياً يصف نساء، وغلاماً يصف لقومه قوماً قدموا إليهم، وأعرابياً آخر يصف أولاده أو قومه أو امرأة، وامرأة تصف ميتاً، وما شابه ذلك[١].

٢- أحاديث في وصف الخيل والإبل والماشية؛ فنجد غلاماً يصف عنزاً ينشدها، وأعرابياً يصف ناقة، وآخر يصف جملاً، وآخر يصف إبلاً، وآخر يصف لأمه، وقد كف بصرها، فرساً اشتراها، ونساء يصفن الخيل في حوار بينهن[٢].

٣- أحاديث في وصف المطر والمراعي، والبقاع؛ فنجد أعرابياً؛ غلاماً، يصف بيت أبيه وما يحيط به، وآخر يصف المطر، وصبية ترعى غنيمات لها تصف الغيوم لأبيها الكفيف. وأعرابياً يصف المرعى، وغلماناً يصفون لأبيهم الضرير المراعي وخصبها[٣].

٤- أحاديث في السباب والخصام؛ فنجد أعرابية تحاور زوجها وتذم إكلته، وأخرى تخاصم زوجها وتسبه ويسبها، وأعرابياً يسب آخر ويذمه[٤].

٥- أحاديث تتناول العادات الاجتماعية، وأمور الأكل والشرب؛ فنجد صبياً يحاور أمه في شؤون الطعام والشراب، ومحاورات متنوعة في أمور الحياة اليومية والعادات الاجتماعية، على لسان صبية مع أمها، أو غلام مع أبيه، أو أحد المرتحلين مع أعرابية[٥].

---

(١) ينظر: كتاب الأمالي، ١: ١٤، ١٦، ١٩، ٢٤، ٤٤، ٥٢، ٦٢، ١٣٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٨.

(٢) ينظر: كتاب الأمالي: ١، ٣٤، ٥١، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٣.

(٣) ينظر: كتاب الأمالي، ١: ٥٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ١٨١، وينظر: مجالس ثعلب: ٢٨١- ٢٩٥؛ فثمة مجموعة من مثل هذه الأحاديث.

(٤) ينظر: كتاب الأمالي،١ : ١٩، ٣٥، ١٠٤، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٠.

(٥) ينظر: كتاب الأمالي، ١: ٦٩، ١١٨، ١٣٠، ١٥٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٤٩، ٢٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم يكن قصدنا حصر هذه الأحاديث، أو الإحاطة بما جاء في الجزء الأول من الأمالي، ولكن ذاك القدر المشار إليه، يشير إلى كثير من مثله، يمكن تلمسه دون عناء. إن في كتاب الأمالي، وإن في غيره من أمات كتب التراث.

ومما لا يحتاج إلى بيان تفصيلي، أن لغة تلكم الأحاديث لا تظهر أي اختلاف، على اختلاف قائليها، ومن المتوقع أن يكونوا من بيئات لهجية متعددة، وهي لغة متوافقة مع النظرية النحوية في مستوياتها كلها... إنها العربية الفصيحة.

فالفصيحة- إذن- كانت منطوقة في أحاديث الناس المرسلة، ولكن لا يشك في أن تلكم الموارد النثرية كانت تصدر بالسمات اللهجية الخاصة بكل قبيلة، وتغيب هذه السمات لا يشكك في مصداقية الرواة، فمن المقرر أن السمات الصوتية تتغيب عقب تناقل الحديث على لسان شخص آخر من بيئة لهجية لم تعهد مثل هذه السمات، وهي تمحي- تماماً- عند كتابة المنطوق، ولا يبقى منها إلا ما يراد الاحتفاظ به، فشأن هذه الأحاديث- في ذلك- شأن الشعر والأمثال، وهي مثلها- أيضاً- احتفظت بالسمات اللهجية التي تستعصي على التغيير، وخاصة في مستوى الألفاظ والدلالة، وقد أشار القالي في تلكم المواضع إلى شيء كثير من الملامح اللهجية في هذا المستوى.

ومن الاختلاق بمكان أن نظن أن الرواة أعادوا صياغة هذه الأحاديث لتتوافق ولغة الأدب؛ ذلك أن القصد من روايتها لم يكن بهدف تعزيز شيء من النظرية النحوية، وإنما كانت تروى لأسباب ثقافية أو بيانية، أو للفكاهة والتندر، أو لغرابة ألفاظها.

وقد كان القالي- مثلاً- حريصاً على إسناد هذه الأحاديث، كما كان حريصاً على الإشارة إلى الاختلاف في الرواية في بعض العبارات[1]، وفوق هذا كله فإن مجمل ما أشرنا إليه من أحاديث، كان من ذاك النوع الذي عَنّى القالي نفسه بشرح ألفاظه وتبيان معانيه، ومن العبث بمكان أن يفعل ذلك في شيء مترجم من مستوى آخر، وقد فعل الجاحظ والمبرد الفعل ذاته، في شرح هذه الأحاديث المروية

(١) ينظر: كتاب الأمالي، ١: ٩٨، ٢٢٢، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٨، ومثلاً آخر لاختلاف الرواية، ينظر: الكامل، ١: ١٧٧، ٣٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن الأعراب، ولكنهم لم يعملوا على شرح ألفاظ الأحاديث المترجمة عن اللغات الأخر.

ولم يشر أحد إلى أن هذا الصبي، أو تلكم الأعرابية، أو العجوز، قد قال بعض كلامه بلغته المرسلة، وكان لزاماً على الجاحظ- مثلاً- وهو المعني بهذا الأمر، وما هو دونه من حكاية أصوات الأطفال، أن يشير إلى شيءمن ذلك- لو كان ذلك أمراً واقعاً، وبخاصة عند نقله تلكم الأحاديث التي تروى للتندر واستملاح مضمونها، لا لشرح ألفاظها.

لغة الشعر:

لعل ما يظهر من انسجام لغوي في لغة الشعر الجاهلي يعد من أكثر الأمور إغراء للتمسك بمقولة الازدواج اللغوي؛ وصفاً للحياة اللغوية في عصره، فعندما أعرض «طه حسين» عن فكرة الازدواج، وولج إلى قضية اختلاف اللهجات، وعدم تحقق ذلك في لغة الشعر الجاهلي، فقد بالغ في تضخيم الفوارق اللهجية بصورة نظرية، وخال أنه كان من الواجب أن تتراءى هذه الفوارق في لغة الشعر[1]، ولكنه تغافل، أو كاد، عما جاء من فوارق لهجية في لغة الشعر، وعما جاء من إشارات تدل على تغير هذه الفوارق؛ عرضاً أو قصداً.

كان صنيع طه حسين مغرياً للتشبث بفكرة الازدواج، فكانت مأخذاً قريباً للرد عليه، ظناً بأن الشعر الجاهلي يخلو من الخصائص اللهجية على ما ظن طه حسين، فخلوه ذاك يفسر بوجود لغة للأدب تختلف عن لغة الحياة اليومية، وكأن الأمر تفاعل بهذه الصورة في ذهن إبراهيم أنيس عندما وصف اللغة الأدبية بأنها: «لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة، بل يجب أن تنزه عن هذا، وأن نرقى بها إلى مستوى أرفع منزلة من أساليب التخاطب، لم تكن إذن لغة سليقة يتكلمها الناس... لهذا رويت لنا الآثار الأدبية القديمة في لغة موحدة، لا تشتمل على

---

(١) ينظر: في الشعر الجاهلي: ٣٢، وهو رأى مرجليوث، ينظر: ناصرالدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي: ٣٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصائص من تلك التي رويت عن اللهجات العربية القديمة»[١]، ولكي يسلم له ذلك تغافل عن الظواهر اللهجية الكثيرة التي بقيت في الأدب الجاهلي، وهو يشكك في إمكان تغيّر بعض هذه الظواهر على ألسنة الرواة، لأن ذلك ليس ممكناً في كل الحالات؛ ولذلك فقد كان يأخذ بالوجه الذي يمتنع تغيره عندما تكون الظاهرة اللهجية محتملة لوجوه أداء متعددة. كما فعل في حديثه عن الكشكشة[٢]، التي تؤدى بأسلوب آخر غير مخل بالوزن والإيقاع[٣]؛ ولهذا قرر هاشم الطعان في محاورته ذلك الصنيع أنه لم تكن الكشكشة وهذه السمات مما يغير الوزن[٤].

وبسبب من تأوله ذلك، وفي إثر ظنه خلو الشعر من السمات اللهجية، رأى أنيس أنه: كان على الشعراء أن يكتبوا بالنموذجية بعيداً عن صفات اللهجات حتى الصوتية[٥]؛ ولذلك فهو يرى أن الظواهر اللهجية تتلمّس في لغة التخاطب، ولكنه لم يتردد- في مواطن كثيرة- في اعتماد الشعر دليلاً على ظواهر لهجية.

وكان موقف رابين مماثلاً لموقف أنيس في قصر الظواهر اللهجية على لغة التخاطب، وجعل الأدب بلغة مغايرة؛ فهو يرى أن لغة الشعر الجاهلي تختلف عن لغة العرب في التخاطب، وقد دخل إلى لغة الشعر بعض خصائص لغات الشعراء المحلية[٦]، ولذلك فقد تحوط لنفسه، وأشار إلى أنه سيعتمد، أحياناً، أبياتاً من الشعر وآيات من القرآن في دراسة السمات اللهجية؛ إذ إن الشعر والقرآن جاءا بلغة أخرى، ويجب أن يستفاد منهما بحذر[٧].

---

(١) في اللهجات العربية : ٤٣.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية: ٤٣.

(٣) ينظر: الإشارة إلى هذين الوجهين في: مجالس ثعلب، ١: ١١٦، والكامل، ٢: ٧٦٥، والاقتراح: ٨٣

(٤) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٢٥٠- ٢٥١.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية: ٤٠.

(٦) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٢٥، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٩٠، وأحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ١: ١٧٩.

(٧) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكنه نسي هذا الحذر، وذاك التحوط، كما نسي مبالغته في التشكك في مصداقية النحويين- نسي ذلك كله وأفرط في الاعتماد على الشعر في دراسة الظواهر اللهجية، ودون هذا الاعتماد فإن مجمل الظواهر التي استقصاها يختفي ما يدل عليه، على ما سنعيد القول فيه.

إن دراسته تثبت- على النقيض من كلامه- أن الشعر مصدر أصيل للظواهر اللهجية- فمثلاً- لا توجد أية ظاهرة نحوية مما استقصى من سمات اللهجة الحجازية- دون شواهد شعرية، بل إن جلها لا دليل عليه من غير الشعر[١].

لقد أثبت هاشم الطعان في دراسته عن الأدب الجاهلي أن آثار اللهجات كانت واضحة فيه، وهذه حقيقة تؤكدها دراسته كلها[٢]، وسنقف، هنا، عند السمات اللهجية في مستوياتها الصوتية والدلالية والتركيبية في الشعر، من حيث دلالتها على وحدة لغته، واتحادها مع لغة التخاطب.

المستوى الصوتي:

لا نشك في أن الشاعر الجاهلي كان يلقي قصيدته بلهجته، ولكنته الخاصة، وكان يخرج الأصوات بسمات اكتسبها من بيئته اللهجية الضيقة، وكان ينسج كلماته بإيقاع داخلي، منتظم مع منهج لهجته في الضبط الداخلي لبنية المفردات.

وهذه الظواهر الصوتية هي من أكثر الملامح اللغوية تمييزاً بين اللهجات، وهي تظهر في كل تركيب، ولكن هذه السمات قليلة، عندما نتلمس شواهد وجودها في شعر عصر الاحتجاج.

لقد احتفظ اللغويون بشيء من شواهد دالة على هذه السمة الصوتية، أو تلك[٣]، وما احتفظوا به قطرة من بحر الشواهد المماثلة، فقد أشار الطعان- مثلاً- إلى أنه نُسب إلى هذيل «ولعهم بكسر حرف المضارعة- كما تقدم- ولكن أشعارهم

---

(١) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٢٠٦- ٢٣٣.

(٢) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٧٣- ١٨٣، ٢٣٥، ٢٤٧.

(٣) للوقوف على شواهد شعرية لبعض السمات اللهجية مثل الكشكشة، والكسكسة، والعنعنة والعجعجة، ينظر: عبد الغفار حامد هلال: اللهجات العربية نشأة وتطوراً: ١٦٢- ١٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي بين أيدينا تفتح، فما أدري أجتهاد الناسخ هو أم الناشر أم الراوي؟ »[١]، وقد عقب بمثل هذا على ظواهر أخر[٢].

إن عدم وجود الظواهر الصوتية، في الشعر الذي روي من ذلك العصر، لا يعني أنه نظم بلغة مباينة للغة التخاطب الموصوفة بهذه السمات، وإنما يعني أن هذه الظواهر قد اندثرت على ألسنة الرواة واللغويين.

ولعل ما تبقى من شعر دال على هذه الظواهر يؤكد أنه لم يحتفظ بها فيه، إلا لأن اللغويين شاءوا الاحتفاظ بذلك، للتدليل على هذه الظاهرة أو تلك، وهذه الشواهد لا تروى بالسمة اللهجية إلا في مواطن الحديث عنها فقط؛ أشار الطعان إلى أن إبدال لام التعريف ميماً موجود في الشعر، ولكن هذا الشعر يروى بروايات أخر مغيرة، وفاقاً للسمة المقابلة التي كتب لها الشيوع[٣]، وبعيداً عن الاستقصاء، ومتابعة الشواهد كلها، فإنه من الندرة بمكان أن نعثر على تواتر رواية الشواهد الممثلة للسمات اللهجية- بصورتها الدالة على هذه السمة، ووجود مثل هذه الشواهد في تراث العربية يكون في مواطن الحديث عن السمة التي تمثلها.

إن القول بأن بعض السمات اللهجية لا يمكن تغييره، ولو كان الشعر يكتب بلغة التخاطب لكان ينبغي أن نجد هذه السمات فيه، إن القول بذلك مبالغة وتجاهل، في آن، فقد ضخم إبراهيم أنيس ظاهرة الكشكشة وتجاهل وجودها، ورد ذلك الطعان، وتعلل الحلواني في تمييزه اللغة المثالية عن لغة البدو في تخاطبهم، بتخفيف الهمز وتحقيقه، فقال: « ... وعلى الرغم من أن بعض هذه العادات قد تظهر في إنشاد الشعر، إلا أنها لم تكن تعتمد فيه، لأن بعضها يخل بالوزن الشعري، كتخفيف الهمز الذي كانت عليه قريش»[٤]، وهذا تشبث مردود؛ لأنه يتجاهل حقيقة التخفيف والتحقيق؛ لأن التخفيف بأوضاعه المختلفة لا يخل

---

(١) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٨٤.

(٢) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢.

(٣) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٢٢٠- ٢٢١.

(٤) المفصل في تاريخ النحو العربي، ١: ٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالوزن بحال، وألح سيبويه، غير مرة، على أن الهمزة مخففة بزنتها محققة، بل استدل على هذه الحقيقة؛ بأنها لو لم تكن بزنتها لكسر شعر أصحابها في مواطن التحقيق؛ قال: «والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة؛ في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أَضرَّ به ريبُ المنون ودهرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت...»[١] واستدل بشاهد آخر ليؤكد أن تخفيف الأولى بزنتها محققة[٢] وكان قد أشار إلى أن تخفيف المفردة، في أوضاعها المختلفة، بزنتها محققة[٣].

ظاهرة واحدة من ظواهر الهمز تخل بالوزن عند تغييرها وهي الإبدال في مثل «منساة» بدلاً من «منسَأة»، ولكن هذه الظاهرة لم تكن منتشرة في أهل الحجاز، كما قد يظن من تعميم نسبة التسهيل إليهم، فهذه الظاهرة عند بعضهم- ولعلهم قليل- وفضلاً على ذلك، فقد ساق سيبويه أربعة شواهد لهذه الظاهرة[٤]، وهي ظاهرة لا يمكن تغييرها إلى التحقيق؛ فذاك يكسر الوزن.

إذن كان شعر الحجازيين المخففين كله بتخفيف الهمز بطريقتهم الخاصة، وكان لا بد لهذه الظاهرة من التغيب، وتغيبها سهل، كما غيب عبد السلام هارون وجودها في شاهد سيبويه فرسمها «أأن» وهم يسهلون الثانية.

فالظواهر الصوتية التي يخل تغييرها بالإيقاع بقيت ماثلة في الشعر كما مثل سيبويه، وقد أشار رابين- مثلاً آخر- إلى أن شعراء طيّىء استخدموا الصيغ التي تحتوي على حركة مركبة؛ «الياء الصامتة» بفتحة طويلة بدلاً منها، ولم يستطع الرواة تغيير ذلك، وهو يرى أن الأمثلة على ذلك كثيرة جداً في شعر شعراء طيّىء،منها: «رَضَى» بدلاً من «رضي» في شعر زيد الخيل، و«وَلَى» بدلاً من «وَلِي»،و«بَقَى» بدلاً من «بَقِي»[٥].

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣: ٥٥٠- ٥٥١.

(٣) ينظر: الكتاب، ٣: ٥٤١، وما بعدها.

(٤) ينظر: الكتاب، ٣: ٥٥٤- ٥٥٥.

(٥) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم علينا أن ندرك أننا لا نستطيع- في كثير من الأحيان- أن نتثبت، على وجه القطع واليقين، من نسبة هذه الظاهرة أو تلك، كما هو حال الكشكشة مثلاً[١].

المستوى الدلالي:

استوعب شعر كل قبيلة غير قليل من الألفاظ التي اختصت بها، دون غيرها من القبائل، وقد احتفظت معاجم اللغة، وكتب فقهها، بشيء من ذلك كثير، ولكن ثمة شيئاً كثيراً من هذه الألفاظ دون شواهد شعرية، وقد أشار الطعان لبعض ذلك[٢]، ومما يدل على أن اللغويين اعتمدوا الشعر في نسبة هذه الألفاظ، أننا نجدهم يتحفظون على نسبة هذه الكلمة أو تلك؛ لأنهم لم يجدوا ذلك في أشعارهم، أو يؤكدون ذلك، بأنه موجود في أشعارهم[٣].

وسواء أوجدنا هذه الألفاظ في أشعار القبيلة، أم لم نجدها، فإن ذلك لا يدل على أن الشعر كتب بلغة أخرى، ولا يدل على عدم وثاقة نسبة هذه المفردة إلى أصحابها.

إن الشعر لم يصل إلى أبي عمرو كاملاً، ولو وصله لجاءه علم كثير[٤]، وإن ما وصل أبا عمرو لم يصلنا كله، ولو وصلنا لجاءنا شيء كثير، أيضاً؛ قال الأزهري: «قلت: وفي أشعار الأنصار، ذكر الجعد وضع موضع المدح، أبيات كثيرة، وهم من أكثر الشعراء مدحاً بالجعد»[٥]. والأبيات الكثيرة التي رآها الأزهري، لم يجد منها الطعان إلا واحداً، بعد أن استقصى دواوين الأنصار وأشعارهم[٦]... لقد ضاع ما لم يكن قد ضاع في العهد الأول.

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ١٢١- ١٢٢.

(٢) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٨٣.

(٣) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٦٨، ١٦٩.

(٤) ينظر: ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ١: ٢٥.

(٥) تهذيب اللغة، ١: ٣٤٨.

(٦) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الإصرار على تلمس الظواهر اللهجية في مستوى المفردات، في شعر القبيلة التي تنسب إليها، بغية إنكارها أو الإقرار بها؛ صنيع النحاة، وإن التعلل بعدم وجودها في الشعر؛ دليلاً على أنه يخالف لغة التخاطب؛ صنيع القائلين بالازدواج- إن هذا كله مسلك يجافي الحقيقة التاريخية التي ذكرت، وهو قبل ذلك ينافي الحقيقة المنطقية؛ لأنه يفترض أن الشعر ينبغي أن يكون معجماً للغة، وأن شعر كل قبيلة يجب أن يكون مستوعباً لكل ألفاظها...؛ هذا ليس سليماً بحال من الأحوال.

ومع هذا كله، فإن الشعر يعد معيناً لا ينضب في توثيق غير قليل من المواد اللهجية على مستوى البنية المفردة، في الأضداد والترادف، والمشترك اللفظي كله.

المستوى التركيبي:

والمستوى التركيبي من أقل المستويات اللغوية التي تتفاوت فيها لهجات اللغة الواحدة؛ ولذلك فمن المألوف أن يكون الشعر الممثل للظواهر التركيبية قليلاً جداً؛ إذا ما قيس بما يمثل الألفاظ المفردة أو الأصوات.

وتكاد الظواهر اللهجية، المنسوبة للقبائل من هذا المستوى، تجد مستندها في أشعارهم، ونجد ذلك في ظواهر اللهجة الحجازية التي تتبعها رابين، وتتبع أدلتها من الشعر[١].

وليس من شك في أن كل شاعر كان يحتفظ بما يشيع في لهجته من خصوصيات تركيبية في شعره كله، ولكن رواية هذا الشعر تجعل هذه الظواهر غير المخلة بالإيقاع عرضة للتغيير، ولعل النحويين- كما كان حالهم في المستوى الصوتي- احتفظوا بما حفظ لنا من باب الاستشهاد، حسب، وكان يغلب على نهجهم عدم الإكثار من الشواهد للظاهرة الواحدة[٢]، وهذا يعني أن ما لم يستشهدوا به قد تغير؛ لأنه لم يكن ثمة ما يدعو للاحتفاظ به، شأنه في ذلك شأن الظواهر الصوتية، يؤكد هذا أن مجمل الشواهد الدالة على المستوى التركيبي، مما لا يخل

(١) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٠٦- ٣٣٣.

(٢) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تغييره بالإيقاع يروى برواية أخرى، موافقة لما يقابل خصوصيته من ظاهرة غالبة في اللهجات الأخر، فكل الشواهد المتعلقة بالخصوصيات اللهجية في إعراب المثنى تروى بروايتين[١]، ومثلها، في ذلك، كثير من الشواهد الأخرى، بل إن النحاة أنفسهم كانوا يشيرون إلى الروايتين معاً[٢].

ولهذا؛ فإن خلو شعر قبيلة ما من ظاهرة منسوبة إليها، لا يعني أن شعرها كتب بغير اللهجة التي يتخاطب بها أبناؤها، فقد كانت «العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها»[٣] ومن هاهنا اندثرت السمات اللهجية الضيقة. وقد كان النحويون، في كثير من الأحيان، يعممون فينسبون اللهجة لقبيلة ما، وهي لبعضها، حسب؛ فقد «تنسب السمة اللهجية لقبيلة في مصدر، وتنسب لفرع من فروع القبيلة في مصدر آخر... وقد تنسب السمة اللهجية إلى شخص موصوف بقبيلته فلا ندري، أيعني الراوية أنها لهجة خاصة بالقبيلة، أم أنه سمعها من هذا الشخص؟»[٤]. فضلاً على ما وقع من خلط بين أسماء القبائل الكبيرة والصغيرة المتوافقة في الاسم[٥]. ومما لا شك فيه أنه كان للنحويين أثر في تصحيح رواية الشعر وفقاً للقواعد الكلية[٦]. ولكن، هذا لا يسوغ أن نعمم السمة اللهجية التي ينسبها النحاة على اللهجة كلها؛ وعلينا ألا نعتد الشعر مشيراً مركزياً لخصوصيات لهجية لم ينسبها اللغويون، فوجود ظاهرة ما في شعر شاعر ما لا يعني أن قبيلته كانت تعهد هذه الظاهرة؛ لأن التأثر والتأثير بين اللهجات كان أمراً ممكناً، وقد أطال ابن جني في الحديث عن العربي ينتقل لسانه فيستخدم لهجة غير لهجة قبيلته في مواطن مخصوصة[٧]. هذا فضلاً على ما في الشعر من إشكالات في توثيقه، إن في نسبته إلى قائله، وإن في نسبة

---

(١) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٢٢١- ٢٢٢.

(٢) ينظر، مثلاً: شواهد الشعر كتاب سيبويه: ٣٢٧- ٣٥٠.

(٣) المزهر، ١: ٦٦١.

(٤) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٥٢.

(٥) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٧.

(٦) ينظر: يوهان فك: العربية: ٥٨.

(٧) ينظر: الخصائص، ٢: ١٢- ١٧، وشواهد أخرى، ١: ٣٧٠ وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائله إلى قبيلة ما، فكثير هو الشعر الذي اختلف في قائله، أو نسب لغير واحد، وثمة شعراء يختلف في تحقيق نسبهم[١].

وجملة القول إن ما كان معهوداً من فوارق لهجية في لغة الحياة اليومية، كان معهوداً في لغة الشعر، في مستوياتها كلها، وهذا يعني أن هذا الشعر كتب باللغة المنطوقة المرسلة، التي تنطوي على هذه السمات، وإلا كان علينا أن ندعي أن الشعر كان مصدراً للأدبية النموذجية، وكان مصدراً للهجات، في آن واحد.

لقد كان لنا في دراسة الطعان دليل مكين، أغنانا عن التتبع، لتأكيد وثاقة العلاقة بين لغة الشعر ولغة التخاطب؛ وكان بوسعنا أن نتخذ الدراسة كلها دليلاً على وحدة اللغة، ولكننا نتخذها دليلاً ونموذجاً لتسلط فكرة الازدواج على الدراسات اللغوية المعاصرة.

لقد رأى الطعان أنه كان هناك أثار واضحة عميقة للهجات على الأدب الجاهلي؛ وهو يجزم بأن الصورة اللغوية الحقيقية للأدب الجاهلي تتمثل في أن الشاعر كان ينبغ في القبيلة، فينظم الشعر ويخطب الخطب ويطلق المثل، كل ذلك بلهجة القبيلة نفسها التي لا تبتعد كثيراً عن لهجات القبائل المجاورة، ثم يتدرج الطعان مع الشاعر الجاهلي إلى أن يوصله إلى مرحلة يسمو فيها- الشاعر- بلغته عن الصفات اللهجية الضيقة، ويحاول أن ينظم بدءاً باللغة الأدبية التي كانت مستمرة في التوسع[٢].

وفي موطن آخر حاول أن يفسر اختفاء بعض الظواهر اللهجية من لغة الشعر بأن الأديب نفسه كان يحاول أن يكون أدبه بلغة أقرب ما تكون إلى اللغة الأدبية الموحدة[٣].

ولا أعرف كيف تساقطت اللغة الأدبية على هذه الدراسة، وكيف أقحمت؟ فالحق أن الدراسة كلها تخلو من أية إشارة تثبت وجود هذه اللغة، ولكن الكاتب كان مسكوناً بهذا الهاجس، قبلاً، وهو نفسه لا يستطيع أن يرينا هذا التفاوت أو

---

(١) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ١٦٦.

(٢) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٢٤١-٢٤٢.

(٣) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٢٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتقال الذي جعل الشاعر الجاهلي ينتقله في كتابة شعره؛ فليس في الدراسة ما يشير إلى أن هذا البيت أو ذاك نظمه الشاعر في مرحلة الطفولة الشعرية، ولو كان الأمر كذلك لوجدنا السمة اللهجية وضدها في شعر الشاعر الواحد، إحداهما في مراحل الطفولة، والأخرى في مراحل البلوغ اللغوي، بل ولميزنا الشعر في المرحلة الأولى عنه في المرحلة الثانية. ولم يكن به حاجة إلى هذا الالتواء، لأنه كان قد وصف الواقع اللغوي، بشيء قريب من الصواب، فقال: «إن الفصحى هي لغة كل العرب، مع احتفاظ كل مجموعة منهم بخصائص لهجية لا تخرجهم عن الفصاحة كثيراً»[١] بل لا تخرجهم البتة.

لم تكن لغة الشعر العربي في بيئاته اللهجية بعيدة الشبه عن لغة الأغاني أو الأهازيج الشعبية في لغاتنا العامية الآن[٢]. حيث نجد هذه تفترق عن اللغة المرسلة في أمور إيقاعية أسلوبية، ويلمح ذلك، أكثر ما يلمح، على المستوى الصوتي، وانتقال هذه الأغاني إلى بيئة لهجية أخرى يؤدي إلى طمس كثير من الظواهر الصوتية التي اتسمت بها في بيئتها الأولى، وربما امتد هذا التغيير إلى استبدال بعض المفردات، دون أن يشعر المرء أنه أخل بالأصل.

دلالات من تاريخ العربية:

أولاً: ملابسات نشأة النحو ورواية اللغة:

إن الغاية من تقنين أية لغة ترمي إلى التحكم فيها والحد من سيرها نحو التغير، وقد عمد النحويون إلى ضبط أصول العربية عندما بدأ التغير يأخذ مجراه على ألسنة الناس، ولا يكون التغير مسبباً لذلك إلا إذا كان في المستوى اللغوي الذي وقع فيه، ومن المستبعد أن يكون التغير في مستوى ما مؤدياً إلى ضبط مستوى آخر. فينبغي - إذن- أن يكون المستوى اللغوي الذي أصلته النظرية النحوية، المستوى ذاته الذي حدث فيه التغير.

---

(١) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٣٦.

(٢) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: ٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد يكون القصص الذي احتفظ به التراث اللغوي لتفسير نشأة النحو وتبيان انتشار اللحن[١]، قد يكون هذا القصص واقعياً، وقد يكون مختلقاً؛ كله أو بعضه، وبرغم ذلك، يبقى دالاً على وصف الواقع اللغوي الذي وصفته النظرية النحوية؛ ووجه تجاوز احتمال الوضع والاختلاق في الاستدلال بذلك، يسوغه موقف اللغويين من هذا القصص؛ ذلك أنه لم يستنكره اللغويون، وإنما تلقوه تلقي قبول ورضى، فإن لم يكن ذلك دليل صحته وواقعيته، فإنه يدل على أنه نسج- إن كان موضوعاً- بناء على معطيات الواقع اللغوي، فإن لم يكن إياه فهو شيء مطابق لما كان، وقيس عليه.

فاللحن الذي روي نسب في جملته إلى عامة الناس، فهو تارة في السوق من أهلها، وتارة على لسان صبي أو صبية، وثالثة على ألسنة الموالي والأجانب، وإذا كان خاصة الناس يلحنون فإن لحنهم لم يشد انتباه اللغويين، ليتخذوه سبباً لوضع النحو، أو لتفسير وضعه.

ومضامين التراكيب الملحونة التي رويت ترتبط بأمور الحياة اليومية البعيدة عن مواقف الأدب والجد؛ فابنة أبي الأسود تتعجب من الحر فتخفق، وباعة في السوق يلحنون في كلامهم ويَربحون، وأم ولد لجرير تخبر عن جُرذان وقع في عجينها، ومولى آخر يطلب حمار وحش، وآخر سئل عن حماره،...

فهذه المضامين لا تصاغ في لغة من غير لغة العامة أبداً، وأولئك اللاحنون هم من طبقات اجتماعية لا يطلب منها أن تستخدم مستوى مثالياً غير اللغة المألوفة، وما كان أبرعهم على إجادة الفصيحة، لو كان ثمة ازدواج؛ لأن لحنهم وقع في أمور بسيطة هينة، وما أشد غفلة ذاك الأعرابي، لو كان يريد من الناس أن يلتزموا لغة مثالية في تصريف شؤون بيعهم وشرائهم، وإنما كان يدرك أن الخلل الذي عاينه كان في لغة مألوفة له. ومن المألوف أن يلحن الطفل، وأن يخطئ عندما يكون في فترة اكتساب للغة ثانية، أو لمستوى آخر، ومن غير المتوقع أن لا يدرك أبو الأسود

---

(١) ينظر: البيان والتبيين، ١: ٧١- ٧٤، ١٦٤- ١٦٥، و٢: ٢١٠- ٢١٩، وعيون الأخبار: المجلد الأول؛ الجزء الثاني: ١٥٥- ١٦٠، وطبقات النحويين واللغويين: ٢١-، ٢٢، وابن عبد ربه: العقد الفريد، ٤: ٤٨٠- ٤٨٤، وما نشير إليه من قصص متناثر في هذه المواضع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه البدهية، ومن غير المألوف ألا يدرك النحويون ذلك كله، لو علموا أن اللغة تسير في مستويين مفترقين.

وتأسيساً على ذلك، فقد كان مطلوباً من كل شخص، وفي مراحل حياته كلها، أن يكون مقتدراً على استخدام اللغة الفصيحة، بل ملتزماً استخدامها في شؤون حياته كلها. ولم يكن له حاجة إلى مستوى لغوي آخر، ما دام يمتلك ناصية هذا المستوى على هذه الشاكلة.

إن الاعتداد بكلام عامة الناس في الإشارة إلى نشوء النظرية النحوية يعني أن هذه النظرية قد قامت لتؤصل المستوى اللغوي ذاته، الذي تحدث به عامة الناس، وبدأوا يلحنون فيه، ولو قامت النظرية النحوية بغاية توجيه مستوى آخر، متمثل في اللغة المثالية المفترضة، لما أرق النحويين مثل ذاك اللحن، بل لاقتصر اهتمامهم على لحن الشعراء والأدباء، في مواقف الجد من القول، على نحو مخصوص،وغير هذا التوجيه يوجب علينا أن نوغل في الحدس والافتراض لدحض ذلك[١].

وعلى كل فقد أصبح اللحن ملمحاً رئيساً في التمييز بين كلام الأعراب المحتفظين بسليقتهم، وكلام أهل الحاضرة، وقد ظل أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زيغ الإعراب[٢]، وقد اعتد اللغويون بهذا التميز في توثيق الأعراب عند اختبارهم، لأخذ اللغة عنهم؛ «وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: «مكره أخاك لا بطل» و: «إذا عز أخاك فهن» ومن لم يفهم هذا، لم

---

(١) فعل ذلك عفيف دمشقية في: تجديد النحو العربي، قال: «ولكننا على كل حال، لا يمكننا أن نتخذ من هذه الإشارات العابرة دليلاً على وجود ظاهرة الإعراب في لغة الحديث والتخاطب، فالنطق بالعربية «معربة» يحتاج إلى قدر كبير من التركيز الذهني لملاحقة وظائف الكلمات في العبارات» (منه: ٤٦). ولكن أمكنه أن يستند إلى نظرية لغرية؛ «نظرية الجهد الأقل» في تدعيم ظنه أن الإعراب كان صعباً، وأن الأعراب لم يعربوا كلامهم ولكن النحويين «توهموا بأن الأعراب كانوا يحسنون الإعراب»(منه: ٣٨، ٤٧)، ولكنه عاد ثانية، ونسي توهم النحويين، فرأى أنه «لا بد أن النحويين كانوا يدركون أن الناس لم يكونوا بحاجة إلى الإعراب، ولا إلى القواعد في تصريف شؤون حياتهم، رغم فشو اللحن على ألسنتهم» (منه: ٥٢).

(٢) ينظر: الخصائص، ٢: ٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، و: رأيت أبي زيد، ومتى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه بهرجوه، ولم يسمعوا منه»[١].

وعندما نهض اللغويون لرواية اللغة قصدوا بوادي نجد والحجاز ليأخذوا اللغة عن أصحابها، وقد قصدوا «المتكلم المستمع الفطري الذي يعيش في مجتمع متجانس كل التجانس من الناحية اللغوية، ويتقن لغته إتقاناً»[٢] ولم يميزوا بين راع وسيد قوم، أو صبي بالغ، وعجوز ضاربة في السن؛ «والباحث عن مصادر اللغة لا يقف عند كلام الأعراب العقلاء، وإن مازه عن غيره، إذ اللغة على لسان الأعراب العقلاء وغير العقلاء، وعلى لسان النسوة والصبية حين يفصحون بمنطق العربية، وإلى هؤلاء جميعاً تطلع طلاب العربية»[٣].

وليس في تاريخ الرواية اللغوية ما يشير إلى وجود ازدواج لغوي، ولو وجد ذلك لأشاروا إلى أن هذا البدوي، أو ذاك الصبي، قد تمكن من اللغة المثالية، أو لما يتمكن منها بعد، بل لامتد ذلك إلى محاور الخلاف النحوي، فوجدناهم يرفضون قولاً ما لأن صاحبه غير متمكن من اللغة، ولوجدنا سيلاً جارفاً من المماحكات بين الرواة، في طعنهم على هذه القاعدة، أو تلك؛ لأنها قامت على مستوى كلام العامة، ولكانت مشكلة التمييز بين ما هو من لغة التخاطب وما هو من لغة الأدب، أكثر الإشكالات إثارة في تاريخ رواية اللغة، ولكن السيوطي يتحدث عن مشكلات الرواية اللغوية دون أن يشير لشيء من مثل ذلك[٤].

ومن التحكم بمكان أن يتكهن أن الرواة قد قصدوا البادية لجمع الشعر والأدب، دون أن يهتموا بلغة التخاطب[٥]، فالمواد النثرية التي تتعلق بمجريات الحياة اليومية، التي جمعها الرواة من أفواه الرعاة وعامة الناس تدحض ذلك،

---

(١) البيان والتبيين، ١: ١٤٥- ١٤٦.

(٢) إدريس السغروشني: قال ذلك في تعقيبه على بحث: محمد الجابري: العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية، في أثناء مناقشة الجلسة الأولى ضمن «البحث اللساني والسيميائي» جامعة محمد الخامس، رجب، ١٩٨١، ص: ٦٥.

(٣) عبد الحميد الشلقاني: مصادر اللغة: ١٧٣.

(٤) المزهر، ١: ١٢٠.

(٥) زعم ذلك شبيتالر، ينظر: مقدمة كتاب «العربية ليوهان فك»: ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويدحضه- أيضاً- أن ما روي من طرائف على وجه التندر، والاستغراب، كان يقع بين الرواة وبعض صبية الأعراب[١] ويؤكد ذلك كله ما جاء به ابن جني في معرض تسويغه لما فات كتاب سيبويه من أمثلة ونماذج، فهو يرى أن هذا لا يستنكر في التقعيد للغة رويت عن لغات كثيرة منتشرة، متغايرة الأزمنة، متفاوتة الأمكنة، وقد رويت عن الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، وعن الرعاة الأجلاف، والرواعي المتبديات، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم[٢].

ثانياً: الوصف العرضي لصورة العربية عند القدماء:

لقد استقر عند القدماء أن العرب أمة واحدة، وأن لغتها واحدة[٣]، ولأن اللغة كانت واحدة، لم يحاول أي لغوي أن يتحدث عن ذلك حديث إثبات وتأكيد، ومن غير المنتظر أن يحدث ذلك عبر تاريخ العربية؛ لأنه ليس هناك ما يدعو إلى إثبات الموجود، إلا إذا احتمل وجوده الشك، ولما لم يداخل القدماء شك في وحدتها، فقد صدروا عن هذه الوحدة، دون أن يحاولوا إفرادها بحديث[٤]، ولعل هذا يعد أمراً دالاً على وصف صورة العربية.

وعندما يتأتى تلمس ذلك الوصف في سياقات عرضية، لم يقصد بها إثبات وحدة اللغة، أو وصفها، فإن هذا الوصف يتعصى على التأويل.

---

(١) ينظر: البيان والتبيين، ١: ٢٦٤، والمزهر، ١: ١٤.

(٢) ينظر: الخصائص، ٣: ١٨٦.

(٣) البيان والتبيين، ٣: ٢٩١.

(٤) على كثرة أقوال ابن جني التي تؤكد وحدة لهجات العربية، فإن هذه الأقوال لم تكن بغاية إثبات وحدة اللغة على نحو مقصود، فهو تارة يوازن بين كلام الأعراب وكلام أهل الحضر [الخصائص، ٢: ٢٩] وتارة يتحدث عن تبادل التأثير بين هذه اللهجات [الخصائص، ١٢ : ١٥-١٦]،وثالثة في معرض حديثه عن علل العربية وأن العرب كانت قد قصدتها، وهو إذ يشير إلى من يعترض على هذه الوحدة، إنما يريد أن يدل على أن هذا الاعتراض غير مبني على فهم سليم لمفهوم الوحدة؛ لأن الأمثلة الجزئية لا يعترض بها على ذلك [الخصائص ، ١: ٢٤٣-٢٤٤]، وهو يعرض لما يؤكد هذه الوحدة، على نحو ضمني- كذلك- في حديثه عمن يحتج بهم، وفي حديثه الصريح عن اختلاف اللهجات وكلها حجة [الخصائص، ٢ : ٥ - ١٢].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونقدم نموذجين من الوصف العرضي لصورة العربية، أولهما: أقوال عرضية وثانيهما: وصف حضاري ثقافي.

أ- أقوال عرضية:

يجمع القدماء على أن العرب كانت تنطق على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها؛ وأن اكتساب اللغة، في أيام العرب تلك، كان يتم اعتياداً عرضياً؛ قال ابن فارس في باب مأخذ اللغة: «تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه، وغيرهما، فهو يأخذ اللغة منهما على مر الأوقات»[١]، وهذا أمر مؤكد عند غير واحد من القدماء[٢]، ولا يشك في أن اللغة التي يكتسبها الطفل هي اللغة الفصيحة التي يجري التخاطب بها، ولأن لغات التخاطب كانت تتفاوت في إطار الوحدة، فقد استثمر ذلك في تفسير سبب اختلاف القراءات؛ قال ابن قتيبة: «وكان من تيسير الله أن أمر نبيه، صلى الله عليه وسلم، أن يقرئ كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم... ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه»[٣]. وكان هذا التسويغ سيكون مفارقة غير مسوغة لو ألف العرب أن يزولوا عن لغة تخاطبهم إلى لغة مثالية مغايرة لها، واللغة المثالية لا يجري اعتيادها عند القوم كلهم.

وصاحب نقد النثر الذي يرى أن صحة الإعراب لا تستقيم إلا لأعرابي بدوي، نشأ حيث لا يسمع غير الإصابة في الكلام، فيتكلم على سجيته- يستثمر ذلك في حديثه عن لغة التخاطب في عصره موازنة مع لغة الكتابة، فيقول: «وربما اغتفر في دهرنا هذا اللحن والخطأ للإنسان في كلامه، لكثرة اللحن في الناس، وأنه قد

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ٤٩، وينظر: ٨٧، منه.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١، ومقدمة ابن خلدون: ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٥، وتهذيب اللغة: ٤، المقدمة، ويكفي لتأكيد اطراد هذا الأمر عند القدماء أن الجرجاني يعترض على من يجعل سبب بلاغة العرب منحصراً في كون اللغة لهم بالطبع، وهم كثير، ولم يعترض على التعليل ذاته، وإنما اعترض على عدم مناسبته لما سيق له [دلائل الإعجاز: ١٩٢].

(٣) ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ١: ٢٢- ٢٣، والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ١: ١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأقباط وسائر الأجناس، فأما في الكتابة فغير مغتفر له ذلك، لأن الطرف يتكرر نظره فيه، والروية تجول في إصلاحه، وليس مثل الكلام الذي يجري أكثره على غير روية ولا فكر»[١]، فهو يدرك الفارق بين الاكتساب الطبيعي الذي يبقى فاعلاً في توجيه اللسان، والاكتساب المقصود المتعلم الذي تحدث فيه المفارقة بين المعرفة والأداء، واللغة المثالية لا يمكن أن تكتسب إلا بالتعلم، ولأن اللغة لم تعد سليقة في صيغتها المثالية، التي تشكلت بعد التقعيد النحوي، فإن اللحن في الكلام أصبح مغتفراً؛ لإمكان عجز الذهن عن توظيف ما تعلم من توجيه لغوي، أما في الكتابة فهو غير مغتفر؛ لأنه بوسع المرء أن يعيد مشاورة ما تعلم من توجيهات لغوية.

وبعد انتهاء عصر الاحتجاج اللغوي كان هناك بعض البيئات اللهجية التي لم يداخلها التأثر والتغير، فاحتفظت بفصاحتها اللغوية. وعندما توصف هذه اللهجات بالفصاحة وسلامة اللغة، فإن ذلك يدل على ما كانت عليه اللهجات الأخر قبل تغيرها، وأن اللغة المستخدمة في التخاطب كانت صحيحة فصيحة.

نجد ذلك عند الأزهري في مقدمة «تهذيب اللغة» حيث يشير إلى أن القرامطة، الذين أسر لديهم، كانوا يتكلمون بطباعهم، وليس في كلامهم خطأ أو لحن، ومنهم أخذ معارفه اللغوية[٢].

وقال ياقوت الحموي في حديثه عن العكوتين: «وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم، لم تتغير لغتهم، بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه، ولا يخرجون منه»[٣]. وتفسير ياقوت لسبب احتفاظهم بعربيتهم يؤكد أنه يقصد لغتهم المرسلة في شؤون حياتهم اليومية.

---

(١) قدامة بن جعفر: نقد النثر: ١٤٣، وهو يؤكد- في الموطن ذاته- أن الإعراب في عصره ظل معروفاً في البادية، وكان من المألوف أن يسمع من أعرابي بدوي، قد نشأ حيث لا يسمع غير الفصاحة والإصابة؛ فيتكلم على حسب عادته وسجيته.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٧؛ المقدمة.

(٣) معجم البلدان، ٤: ١٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعيداً عن استقصاء ما تفاخر به العلماء من معرفة لغوية من مخالطتهم بعض من احتفظ بفصاحته من الأعراب بعد شيوع اللحن[١]، فإن وجود ذلك يؤكد أن ما أصبح أمراً نادراً في القرنين الثالث والرابع كان أمراً مألوفاً في الحياة العربية في عصر الاحتجاج، وأن العربية الجارية على الألسن هي العربية ذاتها التي يأتونها في أدبهم، ولا معنى لاكتساب لغة الحياة اليومية للتفاخر بها في سياقات الأدب، لو كان ثمة ازدواج لغوي في حياة من تكتسب منهم، وكان من المنتظر أن يكون الاكتساب اللغوي في المدينة أرقى منه في البادية، التي تفتقر إلى التعليم الموجه.

ب- الوصف الحضاري الثقافي:

قد تتعدد الأسباب الموضعية السياقية التي دفعت الجاحظ إلى الحديث عن القضايا اللغوية التي عرض لها، ولكنها تلتقي في أن الغاية منها تقديم وصف موضوعي للواقع الحضاري الثقافي في مستواه اللغوي.

لم يقدم الجاحظ وصفاً مباشراً للغة البادية في عصره، أو للغة العربية قبل شيوع اللحن، ولكن وصفه للغة الحاضرة، وللصلات اللغوية بين الحضر والبدو، يحمل في داخله موازنة ضمنية، تدل على صورة الفصيحة في عصر الاحتجاج اللغوي.

يفهم من مجمل كلام الجاحظ على العلاقات اللغوية في عصره أن المفارقة بين لغة البادية ولغة الحاضرة غدت واضحة جلية، وهذا ما يتضح من مواطن الحوار بين البلديين؛ أو العامة من الحضر، والأعراب من البادية «وقد روى أصحابنا أن رجلاً من البلديين قال لأعرابي: «كيف أهلِك؟» قالها بكسر اللام، قال الأعرابي: صلبا؛ لأنه أجابه على فهمه، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله»[٢]؛ ولذلك قرر الجاحظ أن الأعراب لا يفهمون الكلام الملحون[٣].

---

(١) ينظر نماذج من ذلك: العربية: ١٣٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠.

(٢) البيان والتبيين، ١: ١٦٤ وينظر: منه: ١: ٧٤، وعيون الأخبار؛ الجلد الأول، ١: ١٥٧.

(٣) ينظر: البيان والتبيين، ١: ١٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وصلت هذه المفارقة إلى وجوب التنبه إلى حكاية النوادر، حيث تميزت نوارد أهل الحضر عن نوادر أهل البادية في القالب اللغوي، وعلى الرغم من أن الجاحظ ينبه إلى وجوب تجنب إعراب نوادر المولدين، أو اللحن في نوادر البدو[١]، ويصف كلام الحضر بقوله: «ولأهل المدينة ألسنة ذلقة، وألفاظ حسنة وعبارة جيدة، واللحن في عوامهم فاش، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب»[٢] على الرغم من ذلك، فهذا لا يعني أن كلام أهل الحضر كان ملحوناً كله، بل إن صورته لم تكن بعيدة، في صياغته التركيبية، عن صورة كلام البدو الفصيح، فقد حكى الجاحظ نادرة مولدة ونبه إلى أنه حكاها ملحونة، على الرغم من أنها فصيحة في صياغتها، واختل الإعراب في كلمة واحدة منها[٣]، ويفهم هذا الفارق من قول الجاحظ: «وزعم أبو العاصي أنه لم ير قروياً قط، لا يلحن في حديثه، وفيما يجري بينه وبين الناس، إلا ما تفقده من أبي زيد النحوي ومن أبي سعيد المعلم»[٤]، وهذا يعني أن مخاطبة عامة الناس بلغة فصيحة، غير ملحونة، كان أمراً مألوفاً متقبلاً، والجاحظ عني بجانب واحد من كلام القرويين، وهو ما يجري بين الناس، ومعاينة ذلك تعني أن القوم كانوا يعربون ويلحنون، فالمفارقة التي لمسها أبو العاصي لا تستقيم إلا إذا كان القرويون وأبو زيد، وأبو سعيد يتحدثون بالفصيحة، ثم يلحن أولئك أحياناً، ولا يقع أبو زيد وأبو سعيد في مثله؛ وواقع كلام القرويين هذا سابق على وصف ابن جني لكلام أهل الحضر بأنه «مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح»[٥]، وما كان أصغر هذه الأشياء في عهد الجاحظ!

إن وصف كلام العامة والقرويين، لعهد الجاحظ، بهذه الصورة، يحمل في داخله صورة كلام أهل البدو، وصورة العربية الفصيحة، قبل حدوث اللحن، وهي

(١) ينظر: البيان والتبيين، ١: ١٤٥- ١٤٦، والحيوان، ١: ٢٨٢.

(٢) ينظر: البيان والتبيين، ١: ١٤٦.

(٣) ينظر: الحيوان، ١: ٢٨١- ٢٨٢، ومجمل ما يحكيه الجاحظ من كلام ملحون، لحنه في حركة إعراب، أو في إبدال الأصوات.

(٤) البيان والتبيين، ١: ١٦٤.

(٥) الخصائص، ٢: ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صورة تؤكد وحدة اللغة، وجريانها على سمت واحد، إن فيما يجري بين عامة الناس، وإن فيما يجري بين الخاصة.

ويلتقي مع وصف الجاحظ في العراق وصف آخر للواقع اللغوي في أطراف جزيرة العرب عند الهمذاني، وفي مناطق متفرقة عند المقدسي، ولم يقصد أي منهما أن يُنظّر للواقع اللغوي، أو أن يثبت فصاحة أحد، ولكن اللغة نشاط اجتماعي يوصف عرضاً، ضمن ما يوصف من أحوال من وصفوا.

وكل منهما يضمر معياراً يتمثل في اللغة الفصيحة المعهودة في معاينته للهجات التي يصفها، وكل منهما يصف لغة التخاطب اليومي، لا لغة الأدب والشعر؛ لأن المقدسي يربط دوماً بين وصف الواقع اللغوي والمؤثرات فيه، ويشير إلى مستويات من الفصاحة والسلامة اللغوية، وتداخل اللهجات وتمازجها وخاصة اللهجات اليمنية[١]، ولم يقبل- ذات يوم- مثل هذا الوصف للغة الأدب، ومثل هذا يقال عن وصف المقدسي، بل أكد المقدسي مرة أنه لا يريد العلماء من أهل هذه الأقاليم، وإنما يريد العامة من الناس[٢].

وإذا وصلنا إلى ابن خلدون وجدناه يجري موازنة بين لغة أهل عصره ولسان مضر، أو اللسان المدون، الذي رسمت حدوده النظرية النحوية؛ قال: «ولم يفقد- لسان أهل عصره- من أحوال اللسان المدون إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط، الذي لزم في لسان مضر طريقة واحدة، ومهيعاً معروفاً وهو الإعراب، وهو بعض من أحكام اللسان»[٣]. وليس من شك في أن ابن خلدون يقصد بلسان عصره اللغة الجارية في شؤون الحياة اليومية، ولا يقصد العربية الفصحى المستخدمة في الأدب؛ لأن هذه لم تقبل ذات يوم دون حركات إعراب، وعندما يكون الفارق بين هذه وتلك التي يستخدمها قوم ابن خلدون لا يتجاوز حركات الإعراب، مع ما كان من امتداد زمني بعد نشوء الازدواج، فكيف يكون حال اللغة الدارجة في عصر

---

(١) ينظر: مجمل ما جاء عند الهمذاني في «وصف جزيرة العرب» مقتبساً عند فك في: ١٦١-١٦٧. ولخص ما جاء عند المقدسي ص ١٩٨- ٢٠١.

(٢) ينظر: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: ٩٦- ٩٧.

(٣) المقدمة: ٣٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاحتجاج اللغوي؟ ولأن لغة مضر كانت معربة فصيحة فقد اتخذ ابن خلدون من واقعها نموذجاً لوصف الملكة اللغوية التي تتحصل للإنسان بتلقائية الاكتساب الطبيعي؛ «فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولاً، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم... ثم فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم، وسبب فسادها أن الناشىء من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب»[١]، ولم تكن الفصيحة لتكون ملكة لمضر لو كان ثمة مستويات من اللغة، ولكان ذلك نموذجاً لتداخل كيفيات الأداء، ولم يكن بمقدور الصبي المضري أن يسمع فصيحة متجددة في كل لحظة ومن كل متكلم، لو لم تكن جارية على كل لسان، ولو كان ابن خلدون يقصد لغة يومية غير الفصيحة في حياة صبي مضر، لما كان له أن يربط هذه بفساد تلك؛ للأسباب التي ذكر، بل كان قد قرر في حديثه عن علم النحو، أن صبيان مضر كانوا يحصلون ملكة النحو، غير متكلفين صناعة يستفيدون ذلك منها، إنما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول، كما يأخذ صبيان عهد ابن خلدون لغة عصره[٢].

الظواهر اللهجية بين اللغة المنطوقة والنموذجية:

لعل ما سبق من حديث عن تفاعل أطياف الواقع اللغوي في تأسيس النظرية النحوية، يؤكد أن تأليفها بين أشتات من اللهجات ينبىء بمقدار ما كان من وحدة وتقارب بينها، فالخصوصيات اللهجية المميَّزة في النظرية النحوية؛ تطبيقاً وتنظيراً، مشهود لها في تراث العربية الأدبي وغير الأدبي، وهي خصوصيات تثبت وحدة هذه اللهجات، وحدة منطوية على فوارق محدودة، معهودة في الوقائع اللغوية للغة الواحدة.

---

(١) المقدمة: ٣٤٤.

(٢) ينظر: المقدمة: ٣٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وغايتنا- في هذا السياق- أن نبين وحدة اللغة في اللهجة الواحدة، أي وحدة الخصوصيات اللهجية لكل لهجة على ألسنة أبنائها في شتى فنون القول، مع إدراك مضمر؛ أن هذه الوحدة تنطوي على خصوصيات أسلوبية سياقية، بحسب فن القول.

يستقر لدى القائلين بالازوداج اللغوي أن السمات اللهجية تمثل لغة الحياة اليومية، وأن اللغة الأدبية كانت بمعزل عن هذه السمات، إنها- كما يصفونها- لغة منسجمة الخصائص والسمات؛ ولذلك كان من السهل عليهم أن يفسروا ما يبدو في النظرية النحوية من تفريعات، اعتدوها تناقضات واضطرابات، بسبب خلط النحويين بين اللهجات بسماتها، واللغة الأدبية المنسجمة في خصائصها، ولو اقتصر النحاة عليها لما حدث ذاك الاضطراب[١].

ويستقر لدينا أن ذاك الاستنتاج المتوارث لم يتنبه إلى أن السمات اللهجية التي يعتدونها مصدر الخلط والاضطراب جاءت كلها ممثلة في لغة الأدب؛ في القرآن، وفي الشعر والخطب.

وهذا الاضطراب المزعوم شيء وثيق الصلة باللغة الفصيحة، فإذا كان من وقائع المنطوق، فإن المنطوق كان جزء المكتوب، ولم يكن مستوى مختلفاً، فهو اضطراب؛ «تفريع» لا يتنافى مع وحدة اللغة وانسجامها، فهو شيء يسير، لا يمس الأصول، على ما وصفه ابن جني[٢]. ولا نلتفت في هذا السياق إلى من تكهن بأن ابن جني خدع نفسه في درسه للعلاقات اللهجية[٣]، ولن نلتفت- كذلك- إلى من يتهم النحاة كلهم بأنهم خدعوا أنفسهم في درسهم للسمات اللهجية[٤].

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ٤١، ومن أسرار اللغة: ٣٨- ٣٩ واللهجات العربية في التراث، ١: ١١٦، ومحمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب: ٣٣٠، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٨٠، ١٠٧.

(٢) ينظر: الخصائص، ١: ٢٤٣- ٢٤٤.

(٣) ينظر: صبحي الصالح: دراسات في فقه العربية: ٦١- ٦٣.

(٤) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٣، ٣٥، ٣٩، ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن تراث العربية المنقول والمعقول كان يمثل مجموعة من البيئات اللهجية التي أخذ بها النحاة، وهي بيئات لهجية عربية على درجة وثيقة من التقارب، لم تكن تتمايز واحدتها عن غيرها إلا في بعض الملامح اليسيرة.

والخلاف في أفصح هذه اللهجات، ووصف بعض الأنماط اللهجية بالقبح والبشاعة، لا يدل على تباعد هذه اللهجات، ذلك أن أقوال العلماء- في المراحل الأول- التي تشير إلى موازنة في الفصاحة بين هذه القبيلة وتلك، وأن هذه القبيلة كانت أفصحها[١]، ونحمل على ذلك حديث الرسول، عليه السلام، الذي يعتد فيه بفصاحته، وأنه أفصح العرب[٢]- إن الفصاحة في هذه المرحلة لم تكن تعني المقدرة اللغوية البتة، بل كانت تعني المقدرة البلاغية البيانية، وقد استخدم الجاحظ باطراد هذه اللفظة؛ «الفصاحة» بهذا المعنى[٣]، ولعل ذلك يدل على أنها لما تكن قد حملت المدلول اللغوي الذي يعني صحة الكلام اللغوية حتى عصره.

والتعلل بوصف اللغويين الأوائل لبعض الأنماط اللهجية بالقبح والرداءة والاستكراه، لا يعني بحال من الأحوال، انتقاصاً لهذه اللهجة، فتلكم الأوصاف كانت تطلق ويراد بها الحكم على نسق لغوي ما، من حيث هو نسق مفرد، بمعزل عن اللهجة التي ينتمي إليها، فالحكم خاص بالتركيب الموصوف به وليس عاماً للهجة كلها[٤].

وحقاً، أن اللغويين تركوا بعض البيئات اللهجية، ولم يهتموا بتراثها اللغوي، مستندين في ذلك إلى أسباب، أخذ بها، بعد ذلك، للتوقف عن الأخذ بكلام أهل الحاضرة، ثم كلام أهل البادية[٥]،ولعل هذه الأسباب التنظيرية بنيت على ما لحه القوم من اختلاف واسع في أصول اللغة، ولعل بعضها كان يتخفف من الإعراب،

---

(١) ينظر: أقوالاً كثيرة للنحاة مجموعة في: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١٢٢- ١٢٤. واللهجات العربية في التراث، ١: ١٨٤.

(٢) يرى يوهان فك أن هذا الحديث موضوع، ينظر: العربية: ٨٥.

(٣) ينظر: أحمد مطلوب: الجاحظ والفصاحة؛ مجلة المورد، ١٩٨٢، ع١١، ص ٤٢ - ٤٣.

(٤) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ١١١، ١٢١ إثر دراسته معجم العين.

(٥) ينظر: الخصائص، ٢: ٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكننا لانعرف ملامح هذه اللهجات المتروكة، خلا الحميرية، فقد قال أبو عمرو بن العلاء: «ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا»[١]، ومع ذلك فإن ثمة تقارباً بين الحميرية والفصيحة، قال رابين: «ومع أننا نحس بأن الحميرية كما تظهر في الوثائق التي معنا تشبه العربية شبهاً كبيراً، فإن العرب اعتبروها غير مفهومة على الإطلاق»[٢]، ونظرة في الأحاديث النبوية مع الحميريين تؤكد أن الفوارق تكاد تكون قصراً على البنية المفردة، فإذا كانت العلاقة بين الحميرية والفصيحة بهذه الصورة فإن تضخيم أبي عمرو لهذه الفوارق يدلنا على مقدار التقارب بين اللهجات التي أخذ بها.

من الثابت أن ما ألفته العربية من خلافات لهجية، في الأصوات والمفردات والتراكيب هو مظهر من بنيتها الائتلافية التي لا تنافي التوحد، وقد اضطرب القائلون بالازدواج اللغوي في توجيههم لهذه الاختلافات، من حيث علاقتها بالفصحى، فبعضهم ركن إلى أن الأمر كان تخليطاً من التخليط المؤدي إلى الاضطراب على ما سبق آنفاً، ومنهم من رأى أنها من ظواهر اللهجات اليومية التي دخلت الفصيحة، أو أنها كانت جوانب لهجية في الفصيحة ذاتها[٣].

ولكن مراجعة هذه الاختلافات تؤكد أنها كانت اختلافات بين البيئات اللهجية في ذاتها، في لغاتها المنطوقة، وأول دلالات ذلك أن أحداً من القدماء لم يلتفت إلى الاختلافات بين أية لهجة واللغة المثالية، وإنما التفتوا إلى الاختلاف بين اللهجات بإطلاق، ولو كان ثمة لغة مثالية لالتفتوا إلى ما تميزت به عن اللهجات في مجموعها.

وقد يسلم بأن بعض المظاهر الصوتية التي يتعذر الانفكاك منها، قد تدخل إلى الفصيحة بأثر من لهجة الحياة اليومية، هذا مع أن مثل هذه المظاهر قد اندثر

---

(١) ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ١: ١١، ولكن يبدو أنه لا يقصد الحميرية بإطلاق، وإنما تلك التي في أقاصي اليمن، حسب.

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة: ٩٦.

(٣) ينظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٠، ١٢٥، وعبد الحميد أبو سكين: معالم اللهجات العربية: ١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المنطوق والمكتوب، على السواء، إلا ما احتفظ به على وجه من الإشارة والإثبات، ولو افترضنا ضد هذا، وأن أصحاب الكشكشة أوالعنعنة كانوا يتركون هذه السمات في لغة الأدب، فإن ذلك لا يعني بحال أن هذا النهج يولد واقعاً ازدواجياً، لأن مثل هذه السمات كانت تنتمي إلى بيئات محدودة، ومن المألوف أن يتجنبها المقتدر على التحكم في مخارج أصواته ليجاري السمة الصوتية الأكثر انتشاراً، فالاختلافات الصوتية لا تعد حواجز لغوية بين أبناء اللغة الواحدة.

ولكن، ليس هناك ما يدعو إلى وجود تباين في اللغة المثالية من حيث الألفاظ والتراكيب، فمن وجوه اختلاف لهجات العرب التي ذكرها ابن فارس: الاختلاف في الحركات الداخلية للألفاظ، والاختلاف في تقديم بعض الأصوات وتأخيرها، أو تذكير بعض الألفاظ أو تأنيثها، أو في صيغ الجمع؛ حسب اللهجات، وليس حسب المثالية واللهجات[١].

فإذا كانت هذه الاختلافات قد دخلت المثالية بأثر من اللهجات فهي تدل على أن الفارق كان طفيفاً، وأن لغة الحياة اليومية لا تختلف عن لغة الأدب، والترادف والمشترك اللفظي والأضداد والإبدال مباحث واسعة في تراث العربية، ويكاد اللغويون يجمعون على تفسير شيء كثير من ذلك باختلاف اللهجات[٢] حتى إن القائلين بالازدواج أنفسهم يتشبثون بهذا التفسير[٣]. واللغة المثالية لا تحتاج لشيء من ذلك، ولم يكن الخلاف بين المثالية واللهجات، وإنما كان الاختلاف بين اللهجات بعضها مع بعض.

وإذا انتقلنا إلى المعجم وجدنا أن «الألفاظ والمعاني والاستشهادات والاستطرادات، كل ذلك ينقل إلينا حياة الأعراب الحسية البسيطة البدائية»[٤].

---

(١) ينظر: المزهر، ١: ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) ينظر: المزهر، ١: ٢٢٢.

(٣) ينظر: في اللهجات العربية: ١٧٤، واللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٤، ومعالم اللهجات العربية: ٧٣، ٧٥.

(٤) محمد عابد الجابري: العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية، ضمن «البحث اللساني والسيميائي» جامعة محمد الخامس، رجب، ١٩٨١، ص:٤٦-٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد قام معجم العربية على مجموع ما جمعه الرواة من اللهجات التي أخذوا عنها، ومثل هذا المعجم لا تحتاج إليه لغة مثالية، بله ما يداخله من خلافات واسعة في وجوه الضبط الداخلي لبنية المفردات.

وإذا انتقلنا إلى الإعراب والتراكيب، وجدنا اختلافاً بين اللهجات في ظواهر كثيرة، وحقاً قد تكون هذه الظواهر قليلة مقايسة بالخلافات الصوتية والمعجمية، ولكن قلتها تفسر بطبيعة الخلاف المعهود بين لهجات اللغة الواحدة، ومع ذلك فهو يحمل مستنداته من لغة الأدب ولغة الحياة اليومية، على السواء، واللغة النموذجية لا تحتاج لشيء من هذه الاختلافات، فإذا كانت هذه الاختلافات قد دخلت الفصيحة بأثر تفاعلها مع اللهجات، فإن ذلك يدل على أن اللهجات كانت معربة أولاً، وأنها لم تكن تختلف عن المثالية في الظواهر المتوحدة المنسجمة، ثم كان من المنتظر أن لا تكون هذه السمات التركيبية عامة في لهجة من تنسب إليهم، إذ من المنتظر أن يكون ثمة حاذقون قادرون على ترك هذا الوجه اللهجي والتمسك بملامح المثالية، ولكن اللغويين يصرون، كما سبق البيان، على أن العرب كانوا لا يخلطون بل كانوا يستخدمون لهجاتهم بانتظام واتساق، إلا ما يقع أحياناً من تأثر بعضهم بلهجة غيره نتيجة تواصله مع أهلها، ويصر القائلون بالازدواج على مثل ذلك.

ولكن القائلين بالازدواج الذين يرجعون المظاهر الصوتية والصرفية والدلالية إلى اختلاف لغة التخاطب بين اللهجات، دون تردد، تختلف مناهجهم عند وصولهم إلى المظاهر التركيبية الإعرابية، فتارة يتهمون النحاة بأنهم خدعوا أنفسهم[١]، ويتجاهلونها تارة أخرى، كما فعل إبراهيم أنيس، إذ جعلها ستة مظاهر، حسب، ويغلب على ظنه أنها من صنع النحاة[٢]، ولعل السبب في ذلك أنهم لا يتصورون، أو لا يستطيعون أن يتمثلوا الإعراب جارياً في لغة التخاطب اليومي، إذ إن الإقرار بذلك لا يبقى معه ما يوجب القول بالازدواج، فالإعراب- لديهم- صعب، ولم يكن من مظاهر لغة الحياة اليومية، ولكن القول بذلك يتنافى والتفكير اللغوي

---

(١) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٣، ٣٩، ٤٩.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية: ٨٤، وتجديد النحو العربي: ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السليم[١]، فالسهولة أو الصعوبة من الأمور النسبية التي تتباين بناءً على الاكتساب والممارسة، وبمنطق القدماء، فقد كان صعباً على العرب أن يتحدثوا بغير حركات الإعراب، بل إن من اللغويين من حاول تفسير وجود حركات الإعراب من باب التسهيل في النطق، ولو ارتد أحد الأعراب إلى واقعنا اللغوي الآن، ربما لصعب عليه، أو استحال، أن يجاري العامية في إسقاط حركات الإعراب.

وضبط أواخر الكلم لا يختلف عن الضبط الداخلي للمفردات، ومع أن الإعراب ليس صعباً في ذاته، وحركات الإعراب لا تعيق الحديث والتحدث؛ ففي الروسية خمس حركات، وفي الألمانية أربع، مع ذلك فإن الاعتقاد بصعوبة الإعراب في العربية، يدفع إلى التساؤل؛ أيهما كان أيسر على العربي، أن يكتسبه اكتساب سليقة من بيئة لغوية طبيعية، أم أن يكتسبه بالتعلم المقصود؟

لقد كان الإعراب موجوداً في لغة التخاطب، بل بقي منه شيء ماثل حتى الآن يدل على أنه كان[٢]، والفصيحة لم تكن تتميز بالإعراب، حسب، بل كانت متميزة ببنية مفرداتها، ونسج تراكيبها، وإن مبالغة النحويين في العناية به تدل على مصداقية جريانه في لغة التخاطب و«إن الاعتداد بالإعراب؛ ميسماً مميزاً للفصحى جعل أنظار اللغويين تتجه إلى تأطير الفرق بين الفصحى والمولدة بعد نشوء الازدواج في الإعراب، حسب»[٣].

---

(١) يرد إبراهيم السامرائي على من يدعي خلو لغة التخاطب من الإعراب بقوله: «وقد فات صاحب هذا الرأي الحقيقة التاريخية، ولم يكن ملماً بأن اللغة المعربة كانت لغة العرب في الجاهلية، ولغة القرآن التي عمت العرب جميعاً وأخضعت لها لهجات الأقاليم، ولم تكن لغة القرآن مهيأة للقراءة والكتابة فحسب، كانت لغة يستعملها الناس على اختلاف طبقاتهم، وكتب الأدب والأخبار تؤيد هذا، ولا سبيل إلى افتراض هذه الصعوبة على اللغة في وقت نحسها نحن الآن» [فقه اللغة المقارن: ١٣٤]، ولكنه كان قد رأى أنه لم يسلم عصو من عصور التاريخ اللغوي من ازدواج في اللغة [منه: ٢٨- ٢٩] وقرر ثمة أن لغة العامة كانت تخلو من الإعراب [منه: ٢٩]، ولغة القرآن- عنده- التزمت الإعراب الذي لم يكن شائعاً ومستعملاً على نحو ما التزمت به نصوص القرآن، فمنذ أن كانت العربية كان فيها «لغة فصيحة يتوخاها الكاتب في كتابته، ملتزمة بضوابط الإعراب، ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بعناء هذه الضوابط» [منه: ٢١- ٢٢]، ويبدو أنه استقر على هذا الرأي الأخير [ينظر: له: التطور اللغوي التاريخي: ٦٨].

(٢) العربية: ١٤، ١٥.

(٣) العربية: ١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الفوارق اللهجية الموروثة في النظرية النحوية، ومستنداتها، تتطابق تماماً مع معطيات الدرس اللغوي الحديث في تحديده لعلائق لهجات اللغة الواحدة، ونؤثر- في هذا السياق- أن نورد تنظير إبراهيم أنيس لهذا التحديد، إذ إن تنظيره يكاد يكون تلخيصاً أميناً لما جاء به ابن جني وابن فارس، في وصفهما لمظاهر الاختلاف بين لهجات اللغة العربية، أو هو تنظير مطابق تماماً لما يتجلى في تراث العربية.

يرى أنيس أن الصفات التي تتميز بها اللهجة تكاد تنحصر في الأصوات وطبيعتها وطريقة نطقها، وقد تتميز اللهجة بصفات ترجع إلى بنية الكلمة ونسجها أو معاني المفردات، وهذه السمات من القلة بحيث لا تجعل اللهجة غريبة على أخواتها بعيدة عنها، فلا بد أن تشترك لهجات اللغة الواحدة في الكثرة الغالبة من الكلمات ومعانيها، وفي معظم الأسس التي تخضع لها بنية الكلمة، وفوق هذا وذاك في تركيبة الجمل(١).

وبهذا الوصف الدقيق يوجب تراث العربية أن نصف به العلاقة بين لهجاتها فلم «تكن لهجات القبائل البدوية بالجزيرة العربية بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية بحيث لا يمكن التفاهم، حتى بين القبائل المتباعدة بعضها عن بعض في السكنى والجوار، إذ إن أغلب الفروق- فيما يظهر- كانت في الأصوات والأبنية والمعاني، أو على الأقل هذه هي الفروق التي لفتت أنظار اللغويين العرب، الذين نعتمد على أخبارهم وحدها في معارفنا عن اللهجات البدوية»(٢).

وعلى أية حال فإن تراث العربية لا يحمل دلالات تشير إلى وجود ازدواج لغوي، ولم يشر أي لغوي إلى أن هذا النمط أو ذاك كان خاصاً بلغة التخاطب، وإن تراث العربية يفتقد لما يمكن أن يمثل لغة الحياة المنطوقة، المفارقة للغة الأدب مفارقة ازدواج، وإلا فإن القول بالازدواج اللغوي يعني أننا نمتلك وصفاً كاملاً لأحد شقي الازدواج، ولكننا نعجز عن تخيل مجريات الشق الآخر.

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ١٧- ١٩ ، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ٧٢- ٧٥، وعبد الحميد أبو سكين: معالم اللهجات العربية؛ ٧٦ وعبد الغفار حامد هلال: اللهجات العربية نشأة وتطوراً؛ ١٩٤.

(٢) يوهان فك: العربية: ١٨ ، ويرى الرأي ذاته نولدكه، ينظر رأيه في: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع الفارق في التأثر باللغات الأخر، وعوامل الحضارة، يمكن أن نوازن بين واقع اللهجات العربية في عصر الاحتجاج، وواقع اللهجات العامية لكتلة من كتل هذه اللهجات المعاصرة.

وإذا كانت رقعة الجزيرة العربية أكثر اتساعاً من رقعة الأردن وفلسطين، فإن الجزيرة العربية في ذاك الزمن لم تكن تضم أناساً أكثر مما في الأردن وفلسطين الآن. كما لم تكن قد تأثرت بما تأثرت به لهجات الأردن وفلسطين في الوقت الحاضر، وإذا نظرنا إلى لهجاتنا المعاصرة وجدناها مجموعة من اللهجات ما بين القرية والمدينة والبادية، وما بين الشمال والجنوب، والاختلافات بين هذه اللهجات واضحة بينة. وهي بحجم ما يعهد بين لهجات اللغة الواحدة، ومع هذه الاختلافات فإن هذه اللهجات تلتقي على أطر مشتركة غالبة تمثل لغة الأردن وفلسطين[١]، وليس هناك ما يدعو أي فرد من هذه البيئة إلى ترك لهجته، فهو يتحدث بها في مواقف الجد[٢] وفي التافه من أمور الحياة، وفي أهازيجه وأغانيه، فثمة لغة واحدة في الأردن وفلسطين تتفرع إلى غير قليل من اللهجات، وهكذا كانت لغة العرب في جزيرتهم في عهدهم ذاك.

دلالات الأعراف اللغوية

إن وجود لغة مثالية، متواضع عليها، أمر ممكن، ولكنه لا يمثل الوضع الطبيعي للغة، من حيث علاقته بالمجتمع؛ ولذلك يصف هدسن وجود هذه اللغة في مجتمع ما بأنه «حالة شاذة»[٣]، ولهذا فليس هناك ما يدعو إلى تعميم القول بأن «وجود اللغة المشتركة واللهجات المحلية في اللغات أمر تحتمه الضرورة الاجتماعية، وما تقتضيه من تفاوت مستوى الاستعمال وحاجاته... ويكاد اللغويون المحدثون، فيما أعرف، يجمعون على هذا الفهم فيما يتعلق بالفصحى

---

(١) لا نلتفت إلى علاقة هذه اللغة بلغات المناطق المجاورة.

(٢) لا نعتد بالمستوى اللغوي الذي تتكلف فيه الفصيحة، فهذا وضع ازدواج واضح.

(٣) ينظر: علم اللغة الاجتماعي: ٦٣- ٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واللهجات»[١]. فمثل هذه الضرورة لا توجب الازدواج، وما ينشأ عنها من تفاوت أمر مألوف في اللغة الواحدة.

وبمقدور المجتمع أن يتحكم في اللغة عمداً، وأن يعمد إلى توجيهها، أو توجيه مستوى منها، ولكن وضع الازدواج لا يمكن أن ينشأ بتلقائية، أو تنزل عليه اللغة المثالية تنزيلاً؛ إن وجود أية لغة مشتركة يقتضي، إلزاماً، أنها كانت ذات يوم محكية بصورة من صورها[٢]. وليس هناك ما يمنع أن الفصحى كانت محكية في عصر الاحتجاج، ما دامت الوقائع اللغوية تثبت ذلك، وتبين، على وجه التقريب، زمن نشوء الازدواج، وتشير الوقائع الاجتماعية إلى أن المجتمع العربي في جاهليته كان أبعد ما يكون عن النظام والتخطيط، وما كان أبعده عن أن يتفق على لغة قبيلة، تسلم القبائل الأخر بسيادتها، ويصعب أن نمعن في التخيل مع من يدعي أن الفصيحة لم تكن محكية، وإنما تنزل بها الشعراء، فاصطناع لغة ما من الأمور العسرة التي يشك في إمكانها في العصر الحديث، برغم ما أوتي من تقنية.

إن الازدواج اللغوي في نشوئه المعهود يعقب التطور بين سنن اللغة المكتوبة التي تنزع نحو الثبات، واللغة المنطوقة المرسلة، وليس هناك ازدواج في حياة مجتمع لم تقعد لغته، وليس هناك ازدواج في مجتمع أمي[٣]. فكيف به في مجتمع طافح بالخلافات القبلية، بعيد عن فاعلية السلطة والوحدة؟

وهب أن بعض الوقائع اللغوية ألف الازدواج، وكان له ضرورة، كما أشار محمد عيد، فإن ذلك لا يوجبه في العربية؛ لأن الأنماط الاجتماعية في المجتمعات البشرية لا تنقاس دوماً، والوقائع اللغوية لا تتطابق في مسالكها؛ فقد نجد تشابهاً، أو أطر تشابه،ما بين بعض اللغات، وإن تباعدت في الزمان أو المكان، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك لازماً لنفصل الوقائع اللغوية المتغيبة عنا، على قدّ ومقدار ما نريد- على وجه من التحكم- من وقائع نعاينها، فالواقع اللغوي- مثلاً-

---

(١) المستوى اللغوي، للفصحى واللهجات: ٨٩، ٩٢.

(٢) ينظر: جولييت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: ٦٠.

(٣) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: ١٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في شمال غرب الأمازون، يتصف بعلاقات لغوية، قد يصعب تخيلها[١]، ومن العبث أن نقيسه على واقع آخر أو نقيس آخر عليه... إن وجود أنظمة لغوية متفردة في صفاتها وعلاقاتها أمر ممكن، حتى عندما يكون مجمل الأنظمة البشرية متماثلاً في منحى ما، ومع ذلك لم تكن العربية فريدة في صورتها.

بوحي من بعض هذا، فإن الاستناد إلى مقايسة اللغات، وتلمس دليل الازدواج في القديم من واقع اللغة العربية الآن لا يستقيم، وهو لم يستقم لتمام حسان؛ فهو يرى أن القول بسيادة لهجة قريش المنطوقة افتراض مردود، وقد أصاب في رده، ولكنه قدم افتراضاً آخر فقال: «ولكن هناك افتراضاً آخر يبدو أقرب إلى التصديق من ذلك، وربما وجد له سنداً في قياس الغائب من أحوال الأولين على الشاهد من أحوالنا»[٢]. فوضع العربية- فيما يرى- كان يمثل وضعاً ازدواجياً مطابقاً لوضعها الآن في الطريقة والكيفية، مع فارق؛ لمحه، أن العربي الأول كان يكتسب الفصيحة سليقة منذ نشأته الأولى مع لهجته اليومية[٣]. وهو يستند، من بعد هذا، إلى مقايسة أخرى، ولكنها من باب قياس غائب على غائب آخر أكثر منه تغيباً واندثاراً؛ فقد تنبه، ونبه إلى أن الازدواج ينشأ بعد وجود الكتابة، ولكنه وجد واقعاً تجاوز ذلك فقاس عليه؛ «ومع ذلك قد يحدث إيجاد اللغة المشتركة في مجتمع لا يعرف الكتابة، كما حدث بالنسبة للحميات هوميروس التي ألفها في صورة لغوية فوق اللهجات الإغريقية فلا تمثل أية لهجة منها بعينها، وكان ذلك قبل اختراع الكتابة الإغريقية، ولو نظرنا إلى العربية الفصحى في ضوء هذا المثال الإغريقي لسهل علينا أن نتصور مدى الخطل الذي تشتمل عليه دعوى أن هذه الفصحى كانت في أصلها لغة قريش»[٤].

---

(١) ينظر هذا الوصف: هدسن: علم اللغة الاجتماعي: ٢٦، و جولييت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: ١١٧.

(٢) الأصول، دراسة أبستميولوجية للفكر العربي عند العرب: ٧٦- ٧٧.

(٣) ينظر: الأصول: ٧٧- ٧٨.

(٤) الأصول: ٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما قياس غائب العربية على حاضرها، فهو قياس يتنكر لما أحدثه أربعة عشر قرناً، وما داخلها من مؤثرات وتمازج لغات، من تغيير في العربية، ومع ذلك فإن اللهجات العامية الآن بقيت على وشائج تصلها بالعربية، وتدل على أنها منها، وهذه الوشائج تعد دليلاً على مقدار ما كان من تقارب لهجات العربية الأولى؛ والقياس السليم أن تقاس وقائع العربية الغائبة على وقائع العاميات الحاضرة، من حيث العلاقات التي تربط بين عاميات كل كتلة لهجية؛ لا من حيث علاقتها بالفصحى الآن، فعاميات بلاد الشام، لهجات كثيرة، تلتقي معاً في تشكيل محاور اللهجة الشامية الكبيرة، وما بين هذه اللهجات من اختلاف يوازي- تجوزاً- ما كان من اختلاف بين لهجات العربية الأولى- على ما سبق- ولعل ذلك كان أقل بكثير؛ لقلة المؤثرات.

إن وجود علاقة تكاد تكون قياسية بين كل عامية والفصيحة[١]، ووجود علاقة موازية بين كل عامية وبعض اللهجات العربية القديمة[٢]، ليعد دليلاً على أن هذه العاميات امتداد للفصحى، وصيغ متغيرة لها، وأن لهجات العربية القديمة كانت هي الفصيحة ذاتها.

ولم تكن للعربي حاجة ليكتسب مستويين لغويين سليقة، ولم يكن ثمة ما ييسر له اكتساب النموذجية سليقة لو لم تكن جارية في حياة الناس، ولم يكن للناس حاجة لتصريف شؤونهم بمستويين لغويين متفاوتين، ولو وجد ذلك، لوجدنا بعض آثار من تداخل بين المستويين في تاريخ العربية الفصيحة.

وأما قياس العربية على الإغريقية لجعلها استثناء، فهو قياس غائب العربية الموصوف بدقة في تراثها، على غائب الإغريقية الممتد في الزمن البعيد، وهو لا يزال مظلماً غير مستبان، وهو من بعد قياس يقوم على تسطيح لوجهات النظر في المسألة الهوميرية، بحيث أخذ بوجهة نظر واحدة، من وجهات نظر كثيرة قيلت افتراضاً وتخميناً في تفسير العلائق اللغوية الإغريقية في ذاك العصر[٣]، وحتى

---

(١) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: ٩٩- ١٠٦.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١١-١٢، ٢٤١- ٢٤٢، واللهجات العربية في التراث: ١: ١٢٣، ١٢٦.

(٣) ينظر: ناصر الدين الأسد: مصاد الشعر الجاهلي: ٢٠٢- ٢٠٩. و والترج، أونج: الشفاهية والكتابية: ٦٩، وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآن لم يثبت منها شيء على وجه اليقين، وتجاوزاً لذلك، فإن ثبات ذلك الرأي في المستقبل لا يسوغ لنا أن نتخذ وضعاً استثنائياً للقياس عليه.

اكتساب اللغة:

ليس بمستنكر، ولا مستغرب، أن يكتسب الطفل لغتين في وقت واحد، اكتساب طبع وسليقة، إذا هيىء له أن ينشأ في بيئة ثنائية اللغة، تستخدم لغتين مختلفتين[١]، ولكن، عندما تكون اللغة المثالية غير جارية في الاستخدام اليومي ويقتصر استعمالها على الأدب، والمواقف الجادة، فإن مثل هذه اللغة لا يكتسب بالسليقة، بل لا بد أن يتعلم تعلماً موجهاً، قال فرجسون: «هذه النوعية غالباً ما تكون مفروضة من جهة عليا، وهي، أيضاً، لغة الكتابة الأساسية في الأدب ولغة التراث، وربما لغة لجماعة كلامية في الماضي، وهذه «النوعية» يدرسها ويتعلمها الناس من خلال النظام التعليمي الرسمي للبلاد، وهي تستخدم في جميع المواقف والأغراض الرسمية، المنطوق منها والمكتوب، ولكنها ليست مستخدمة في أي قطاع من قطاعات المجتمع لتجاذب أطراف الحديث اليومي والعادي»[٢].

والقائلون بالازدواج في العربية يقرون بهذه الحقيقة، ويكاد رمضان عبد التواب يعيد ما قاله «فرجسون» في وصفه للغة المشتركة؛ «فاللغة المشتركة تتصف بأنها لغة فوق مستوى العامة من العرب، وأنها لغة الآثار الأدبية، وأنها لغة منسجمة موحدة خالية من الخواص المحلية؛ ولذلك لا يصح مطلقاً أن نقول عنها إنها لغة سليقة لكل العرب»[٣]، ومع ذلك فهو لم يعن بتبيان طريقة اكتسابها، ولعله أعرض عن بقية حديث «فرجسون»؛ لأن واقع العربية الأولى لا يؤيده، وقد تغافل «رابين» عن ذلك، وقاس حالها السابقة على حالها اليوم فقال: «على أن

---

(١) ينظر: جولييت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: ١٥٣.

(٢) هدسن: علم اللغة الاجتماعي: ٩٨، وينظر: اللسانة الاجتماعية: ١٥٦.

(٣) فصول في فقه العربية: ٩٠، ويرى أنيس - أيضاً- أنها لم تكن سليقة [في اللهجات العربية: ١١٣]، ومن الغرابة بمكان أن يجعلها سليقة لمحمد، عليه السلام، وحده، قال: «فقد سيطر على اللغة الأدبية النموذجية سيطرة تامة وملك زمامها، حتى أصبحت له وحده لغة سليقة» وهذامدح في غير موضعه، وكان الأمر سيكون شاذاً لو حدث ذلك، فمن أين جاء بهذه السليقة، إذا كانت غير مستخدمة، ولو كانت إلهاماً لكان ذلك معجزة من معجزاته، عليه السلام، ومما لا يليق أن يحدث النبي قومه بلغة غير ما عهدوا وعرفوا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصحى كانت إلى حد ما لغة أجنبية بالنسبة لمعظم الذين استعملوها في كتابة الشعر، أو بالنسبة لهم جميعاً، وكان عليهم أن يكتسبوها بالتعلم، وكان الوضع اللغوي لدى البدو الأقدمين شبيهاً بالوضع بالنسبة للعرب المعاصرين»[١]، وهذا تجاهل لحياة العرب الاجتماعية.

وبعيداً عن الدخول في إمكانات شيوع التعلم والقراءة والكتابة في العصر الجاهلي، فمن المسلمات الحضارية أن الحواضر هي مراكز العلم والتعلم، ولكن الأمر كان على النقيض من هذا بالنسبة لتعلم اللغة العربية، بعد شيوع اللحن والتعلم، فكان الناس يرسلون أولادهم للبادية لكي يكتسبوا اللغة، ولو كانوا يكتسبونها تعلماً مقصوداً، لكان هذا أمراً شاذاً.

إن السمة المميزة للأعراب الذين أخذت عنهم اللغة أنهم، في جملتهم، أميّون لا يعرفون القراءة والكتابة، وإنما أصبحت العربية تؤخذ بالتعلم بعد تأسيس النظرية النحوية، وليس في قول ابن فارس الذي يشير فيه إلى وجود علم الإعراب عند القدماء[٢]، ما يدفع هذا الاعتقاد؛ فقد يحمل قوله ذلك على ما حمله عليه عفيف دمشقية، وأن الإعراب كان مدركاً بالسليقة والمعرفة العملية[٣]، ويؤكد ذلك له، أن ابن فارس اقترف ذلك استنتاجاً من نظره في قصيدة موقوفة الروي، ولو ظهرت الحركة لكانت الضمة، وهذا محض استنتاج إذا كان قصد ابن فارس حقيقة العلم، وهي رواية مفردة مقطوعة السند، بل إن أعراب البادية حتى القرن الرابع كانوا لا يعرفون تعلم النحو، ولو وجد لديهم ذلك في القديم، لما استغرب ابن جني أن يذكر أحد صبيانهم كلمة النصب؛ «وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ، وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب مما يتغنى به الركبان»[٤]. ولو عرفت البادية علم النحو لما استغرب ابن جني ذلك.

---

(١) اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٨.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٣٧-٣٨.

(٣) تجديد النحو العربي: ١٨-١٩.

(٤) الخصائص، ١: ٧٨، وقد تحدث ابن خلدون عن علم النحو ونشأته، وأشار إلى أنه حادث بعد نشوء اللحن، ولم يكن للعرب قبل ذلك عهد بعلمه وتعلمه، [ينظر: المقدمة: ٣٢٩].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتجاوزاً لكل هذا، ومجاراة لظاهر قول ابن فارس، فإنه يشير إلى تخصيص ذلك بأهل الحضر، لا بأهل الوبر، وكان اكتساب اللغة يتم على النقيض من ذلك في البادية، لا في الحاضرة.

وإذا كانت إمكانات التعلم منفية، فإن إمكانات الاكتساب التلقائي في ظل الازدواج غير ممكنة- أيضاً- فعندما تكون اللغة المثالية قصراً على الصفوة من القوم، فإن مجموعهم، في كل قبيلة، لا يشكل بيئة لغوية تكتسب منها اللغة بتلقائية، ثم إن المواقف التي تعتمد فيها الفصيحة ليست متواصلة مستمرة؛ وعلى افتراض أن أسواق العرب كانت منبر المثالية، فإن أوقاتها محدودة، والمواقف التي تقتضي الفصيحة جزء يسير من هذه الأوقات، ومن غير المعروف في تراث العربية أن العرب كانوا يأخذون أطفالهم إلى هذه الأسواق؛ لأجل اكتساب اللغة.

ومن ثوابت العلم أن فترة الطفولة هي أمثل فترة لاكتساب اللغة، وامتلاك السليقة فيها، ولا يستطيع الطفل أن يطور قدراته اللغوية وينميها إلا من خلال ترعرعه بين من يتكلمون اللغة في شؤون حياتهم(١)، وقد أدرك علماء العربية مثل هذه الحقيقة، وأشار إليها غير واحد منهم(٢).

إن الواقع اللغوي للعربية كان يمثل بيئة لغوية منسجمة، حيث يكتسبها الطفل سليقة، وعلى نحو تنظيري تتوارد أقوال القدماء التي تؤكد أن العرب كانت تنطق على سجيتها، وتتكلم على السليقة قبل امتداد الفتح الإسلامي، على ما سبق بيانه، ويؤكد هذا أن الأغربة والعبيد من الشعراء، ومثلهم الصعاليك، ما كان لهم أن يمتلكوا ناصية اللغة لو كانت تكتسب بغير الفطرة والسليقة، بل على النقيض من ذلك كان التعلم من أشد مآخذ العلماء على من يروون عنهم؛ سواء أكانوا شعراء، أم كانوا غير شعراء، وكان من مآخذهم على ذي الرمة- مثلاً- أن كلامه هيأ لهم أنه يعرف رسم حرف الميم(٣).

---

(١) ينظر: مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللغة: ٣٢٧- ٣٢٨.

(٢) ينظر: عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٢٠٨- ٢٤٠ وحسين بن زروق: النظريات العربية حول حصول ملكة اللغة: ٣٤- ٥٤. فثمة أقوال كثيرة منسوبة للفارابي، ومسكويه، وابن سينا، والتوحيدي، والغزالي، والقاضي عبد الجبار، وإخوان الصفا،وغيرهم.

(٣) ينظر: كتاب القالي، ٢: ٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والجاحظ الذي يكاد يجعل لغة العرب غريزة فيهم، ولهم، قال: «إن السندي صاحب الخربة إذا صار إلى البدو وهو طفل خرج أفصح من أبي مهدية ومن أبي مطرف الغنوي»[١] وأنى لذاك السندي ذاك، لو لم تكن العربية جارية على ألسنة البدو؟

وقد ساعد نظام الولاء بعد الفتح الإسلامي المبكر على إكساب ناشئة الموالي لهجات من يوالونهم من الأعراب، وقد قيل لبشار بن برد: «ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئاً استنكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يشك فيه، قال: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولدت هاهنا، ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل، وما فهيم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نسائهم، فنساؤهم أفصح منهم»[٢]، ولو كان ثمة ازدواج لغوي لما افتخر بشار بأخذه عن النساء في شؤون حياتهن اليومية، أم هل كن يتركن لهجاتهن اليومية ويتكلفن الفصيحة ليتعلم بشار اللغة؟

مستندات القول بالازدواج اللغوي:

ليس من مقاصد هذه الدراسة أن تتتبع آراء القائلين بالازدواج اللغوي، بغاية حصرها، أو معاينة تأثيرها في الدرس اللغوي الحديث، في تفصيلاتها كلها، ولا يعنينا- كذلك- أن نمتد لنحاور كل ما استندوا إليه من تأويلات وافتراضات، وسنقتصر على تبيان الأطر الرئيسة لهذه المستندات، تعزيزاً لما تناثر من تلميحات في هذه الدراسة.

وليس من باب رفض الآخر؛ الأجنبي، أن نشير إلى أن منشأ فكرة الازدواج كان في دراسات المستشرقين[٣]؛ وهماً، أو إيهاماً مقصوداً، فاللغة العربية- لديهم- نموذج كلاسيكي للازدواج اللغوي[٤]، وقال الرافعي: «على أن هذه اللغة الأدبية-

---

(١) الحيوان، ١: ٤٣٤.

(٢) أبو الفرج الأصبهاني: الأغاني، ٣: ١٤٩-١٥٠.

(٣) ينظر: محمد راجي الزغول: ازدواجية اللغة: مجلة المورد، ١٩٨٥، ع(١٤) ص ١٨-٢١.

(٤) ينظر: جولييت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: ١٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحد وجهي الازدواج- وهم سخيف من أوهام المستشرقين، فإن اللغة الأدبية لا تنشأ، ولن تستقيم إلا إذا كانت مكتوبة مدونة متدارسة»[١]، وقد هيأت الظروف الثقافية الحضارية لهذه المقولة أن تسود، وتصبح تقليداً متبعاً متوارثاً بتلقائية التسليم، وكأنها أمر بدهي عند غير قليل من الدارسين المحدثين.

وليس من باب التشبث بقدسية التراث أن ندعي أن وصف العربية بالوحدة، يستند إلى الفكر اللغوي القديم، وهو فكر يتأكد في ذاته، ضمن معطياته التي ينطوي عليها، وهي معطيات تتأبى على التأويل في كثير من جوانبها، ومع أن الفكر العربي الحديث يعترف بأن موقف الفكر القديم هكذا كان، وأنه نظر إلى اللهجات على أنها لغة واحدة[٢]، وهو اعتراف اعتراض واتهام- مع ذلك فقد جسد هذا الفكر اتجاهاً مضاداً، إذ رأى أن التباين كان عميقاً بين مستويات العربية، لدرجة تجعل من اللهجات اليومية لغة مغايرة للغة الأدب، وأن كل واحد من المستويين ينعزل عن الآخر؛ إنه الازدواج في أنصع تجلياته، فالقبائل العربية- كما يرى إبراهيم أنيس- «احتفظت جميعها باللغة النموذجية، لغة الأدب والدين التي نزل بها القرآن الكريم، فكانوا بها يكتبون ويقرأون، وينظمون الشعر ويخطبون، فإذا خلوا إلى أنفسهم أو عن لهم من أمور حياتهم ما ليس بذي بال عبروا عنه بلهجتهم الخاصة دون حرج أو تردد، فكلامهم في حياتهم العادية كان يخالف إلى حد كبير لغة الكتابة والأدب، التي كانوا يلجأون إليها في مجال الجدي من القول»[٣]. فتلكم النموذجية، أو المثالية، أو الأدبية، أو المشتركة، على اختلاف المصطلح، واتحاد المدلول، كانت أرقى وأسمى من أن يتحدثها عامة الناس في شؤون حياتهم[٤].

---

(١) نقلاً عن: هاشم الطعان: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: ٩، عن: تحت راية القرآن: ٣٧١، وينظر: ١٩٠ من هذه الدراسة.

(٢) ينظر: مثلاً: المستوى اللغوي: ٦١، ٧٢، ٨٦، ٩٢، واللهجات العربية الغربية القديمة: ٢٤٩، ١٧٠، وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٦٠-٦٤.

(٣) في اللهجات العربية: ١١.

(٤) ينظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٨٠، وفي اللهجات العربية: ٤٣، و صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٥٩، ٦٤، و عبد الحميد أبو سكين: معالم اللهجات العربية: ٤٨، و عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ١٢٠، وعفيف دمشقية: تجديد النحو العربي: ٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من أن التراث اللغوي للعربية لا ينطوي على ما يسوغ القول بالازدواج، وأن القائلين به يقرون أن تفسير العلاقات اللغوية في عصر الاحتجاج قول افتراضي تخميني[١] على الرغم من ذلك، وتجاوزاً له، فإن القائلين بالازدواج يؤكدونه عبر حدوس متراكبة، يقود واحدها إلى الآخر، ثم يعززونه بقياسات تعميمية للواقع اللغوي الذي كان على الواقع اللغوي الماثل الآن، أو على وقائع لغوية عند أمم أخرى، ولتثبيت ذلك كله يعرضون عن معطيات الفكر القديم تارة، ويتهمونها تارة أخرى، ويلوون أعناقها بالتأويل تارات أخر.

إن القول بأن المشتركة كانت أسمى من أن يتحدثها العامة، وهو مسوغها العلمي، ينتقض داخلياً عند من يقول منهم بأن هذه المشتركة هي لهجة قريش أو الحجاز، إذ إن القول بذلك يعني أنها كانت في متناول عامة القرشيين أو الحجازيين، ولغة تخاطبهم، ومن القائلين بهذا التضاد الحاد إبراهيم أنيس[٢] وصبحي الصالح[٣]، وحقاً أن التراث النحوي التنظيري يتضمن إشارات إلى أن القرشية كانت أفصح اللهجات[٤]، ولكنه ينطوي، أيضاً، على إشارات ترد ذلك[٥]، وبصرف النظر عن دوافع القدماء المنزهة للقرشية، فإن صيغة التنزيه تحمل في داخلها دليل وحدة اللغة، وصيغة التفضيل «أفصح» توجب ذلك، وكل ما هنالك أنها كانت تخلو من بعض العادات الصوتية التي وصفت بالقبح والاستكراه، ليس غير، فضلاً على أنه كان يقصد بها البلاغة والبيان، على ما سبق.

إن مطلق القول بأن أصل الأدبية كان لهجة ما، على اختلاف في تحديدها، يعني أنها كانت لغة الناس المنطوقة ذات يوم، ومن التحكم المفتقد لمسوغاته أن نفترض وجود هذا الطلاق بين المنطوق والمكتوب قبل عصر الاحتجاج اللغوي، فقد حدث ذلك حقاً ضمن معطيات واقعية أوجبته بعد انتهاء عصر الاحتجاج.

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ١٠، واللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٧. وتجديد النحو العربي: ٤٥.

(٢) ينظر: مستقبل اللغة العربية المشتركة: ٨.

(٣) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٦٦، ١٠٩.

(٤) ينظر: عبد الجليل عبد الرحيم: لغة القرآن الكريم: ٤٢.

(٥) ينظر: لغة القرآن الكريم: ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتهرب من هذا التناقض إلى القول بأنها تكونت على مر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبينها[١]، وأنه ليس مهماً أن نعرف متى حدث ذلك؟ ولماذا؟[٢]- تهرب يصادر حقائق الواقع، والأعراف اللغوية، أمام ظنّ محض لا دليل على صحته.

وإن القول بأن اللهجات تمثل لغة الحياة اليومية، يقود إلى تأويلات كثيرة في علاقة هذه اللهجات بالمشتركة، وهي تأويلات لا تخلو من تناقض، ذلك أن الظواهر اللهجية التي ينبغي أن تكون من لغة الحياة اليومية موجودة في التراث اللغوي الذي يمثل المشتركة، فلا يوجد ظاهرة لهجية غير موجودة في التراث الأدبي، مع وجودها في الكلام المنطوق، بل إن لغة الشعر والأدب هي التي تزخر بالسمات اللهجية. ودونها، يفقد كثير من الظواهر اللهجية مصداقية وجوده النصية.

لقد سبق أن تناولنا ما قدمه تمام حسان نموذجاً للمقايسات اللغوية الظنية. ونقدم هنا نموذجين آخرين؛ يمثل أحدهما الاتهام والافتراض، ويمثل الآخر التأويل والمصادرة.

يرى رابين في دراسته للهجات العربية الغربية أنه من الصعوبة اكتشاف العلاقة بينها وبين الفصيحة[٣]، وأن الآراء في تفسير العلاقة بين اللهجات العربية القديمة والفصحى أو لغة الشعر قد لا تكون أكثر من مجرد افتراضات أو تخمينات[٤]، ويقر بأن العلماء المسلمين أجمعوا على رأي مخالف لآراء المستشرقين، حيث رأوا أن العربية الفصحى كانت صورة مطابقة للهجات البدو[٥].

---

(١) ينظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ١٢٠.

(٢) ينظر: محمد عيد: المستوى اللغوي: ٤٠.

(٣) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٠.

(٤) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٧ وقد سبقت إشارات متناثرة إلى آرائه التي نشير إليها هنا، وإنما قصدنا أن نقارب فكره جملة.

(٥) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٩، ١٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والافتراض الذي يصدر عنه «رابين» يرى أن لغة التخاطب التي تمثل اللهجات كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن لغة الشعر، بل كانت غريبة على الشعراء، وكان عليهم أن يكتسبوها بالتعلم، كما هو حال العربية الآن[١]، ولكن هذا الافتراض غدا حقيقة ومسلمة، استند إليها في اتهام النحاة، فهم- عنده- لم يفهموا علاقة الفصحى باللهجات، فمزجوا بينهما[٢]، وافتعلوا شواهد اللهجات من لغة التخاطب[٣]، أو خدعوا أنفسهم وعملوا على ترجمة ما يسمعونه بلغة التخاطب إلى اللغة الفصيحة، ولكنه تنبأ بأن الكلمات الأساسية في هذه التراكيب- فقط- رويت بدقة، ولكن بقية الجملة كانت تصاغ وفقاً لقواعد الفصحى[٤].

ولكن «رابين» نفسه ظل عاجزاً عن فهم علاقة اللهجات بالفصحى في ضوء رؤيته، وظل أمرها، عنده، معلقاً بمزاجية غيرمنتظمة في الإقرار والإنكار، فعندما تكون الظاهرة اللهجية متباعدة عن أصول الفصيحة فهي من لغة التخاطب واللهجات؛ اعتماداً على أمثلة النحويين وأقوالهم، واعتماداً على الشعر والأدب، وعندما تكون الظاهرة اللهجية متقاربة من الفصيحة، ووجهاً متقبلاً فيها، يردها تارة، ويعترف بها أخرى.

يرى رابين أن اللهجات لم تكن معربة، ولم تستخدم في الشعر والأدب، إذ جاءا بلغة منسجمة، ولكن الشعراء -أحياناً- كانوا يستخدمون بعض خصائصهم اللهجية؛ ولذلك يتحوط «رابين» بأنه سيعتمد، أحياناً، فقط، أبياتاً من الشعر وآيات من القرآن في دراسته للسمات اللهجية التي كان حقها أن تأخذ أدلتها من لغة التخاطب[٥].

وحقاً أن رابين استقصى ظواهر لهجية متكاثرة، وكان استقصاؤه واسعاً مستوعباً، ولكن «أحياناً»، تلك، طغت على دراسته كلها، فكل ما جمعه من ظواهر

---

(١) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٢٥، ٤٨.

(٢) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٣- ٣٥، ٤٠.

(٣) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٩.

(٤) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤١، ٤٩، ٥٦.

(٥) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٢٦، ٢٩، ٤١، ٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لهجية جمع أدلته من الشعر والقرآن، واعتد فيه، دون تشكك، بآراء النحويين، ونظرة في السمات التركيبية للهجة الحجازيين تبين مقدار كثافة هذه الشواهد[١]، فضلاً على أن هذه السمات من ملامح الإعراب الذي ينكر رابين أن يكون جارياً في أحاديث الناس، وكان ينسى في كثير من الأحيان ويعترف بظواهر تركيبية معربة، من وقائع الفصيحة، ويعترف بأنها من اللهجات، ويسوق أدلتها النثرية دون تشكك؛ فلعل بعضها كان من خواص اللهجات التي نشأت عنها الفصحى[٢] وقد يكون بعضها، مثل «مبروراً مأجوراً» من استعمالات العامة التي ثبتها الاستعمال الأدبي، كما قد يكون دلائل على فروق إعرابية ليست معروفة لدينا[٣]، وقد يعني بعضها «أن النصب في مثل هذا التركيب كان مستعملاً في كلام تميم لا في استعمال هذه القبيلة للعربية الفصحى»[٤]، والجزم بأحرف النصب، والنصب بأحرف الجزم- خلافاً للفصيحة- لعله كان منتشراً في الشرق وفي أواسط الجزيرة[٥]، واختلاف الحجازيين والتميميين في الاستفهام والحكاية، في مثل: «من زيدٌ؟» و«من زيداً؟» تعقيباً على: رأيت زيداً، هذا الاختلاف ملحوظة لفتت نظر رابين لاستعمال عامي قديم لا يمكن أن نتحقق منه من مصادرنا الأدبية[٦]!

وإذ يمتزج هذا وأمثاله برأي «رابين» القائل باحتمال أن يكون بعض اللهجات أصلاً لهذه الفصيحة[٧]، وتعويله على هذا الرأي في بعض تفسيراته[٨] وأنها لم تكن معربة[٩]، فإن وجودها كذلك في بعض البيئات، يرد ذلك كله ويدخله في باب الافتراض والتخمين.

---

(١) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٠١، ٣٣٦، وينظر: منه: ١٤٠، ١٥٨، ٣٣٧، ٣٤٠.

(٢) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٠٢.

(٣) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٠٣.

(٤) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٢٤.

(٥) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٣٢.

(٦) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٣٦.

(٧) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٢١، ٢٤.

(٨) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٥.

(٩) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقدم محمد عيد نموذجاً آخر لتأويل وصف القدماء للواقع اللغوي، وتحميل كلامهم ضد ما يحتمل، فهو يقرر أنه وجد بين العرب فصحى ولهجات، وذلك ضرورة حتمية، ليس مهماً أن نعرف لماذا، ومتى وجد ذلك، فالمهم أن يقدم الأسانيد والبراهين التي تثبت وجود ذلك في عصر الاحتجاج اللغوي[١]، وعلى الرغم من هذه المصادرة غيرالمشروعة، فإن ما قدمه من أسانيد لا يثبت وجود الازدواج اللغوي في عصر الاحتجاج إطلاقاً.

فالأحاديث المروية عن الرسول، عليه السلام، في مخاطبة كل قوم بكلامهم، لا تثبت ذلك؛ فقد تخير محمد عيد ما جاء في مخاطبة أهل اليمن[٢]، ومنزلة الحميرية من العربية معهودة معروفة، ومع ذلك فإن ما تخيره يدل على خلافات صوتية لفظية، وهي في تراكيبها تجاري تراكيب الفصيحة، والتراث النحوي يقر بوجود فارق أشد من هذا بين الحميرية والفصيحة.

وتحليله لآثار الجاحظ والتنظير اللغوي بعده[٣]، لا يثبت ذلك أيضاً، فقد كان تحليلاً صحيحاً متسقاً، وكان حقه أن يوصله إلى نقيض مقولة الازدواج، ولكنه توصل إلى استنتاج ليس له علاقة بمقدماته بحسب المراد منها؛ إذ استنتج من كل ذلك التحليل أن وصف العربية حتى القرن الرابع يدل على أن نفوذ الفصحى اقتصر على شيئين رئيسين؛ هما: اللغة المكتوبة، والكلام المرسل عند بعض القبائل البدوية في الصحراء؛ وذلك لعزلتهم الاجتماعية التي حفظت عليهم ما توارثوه من نطق اللغة العربية[٤]، وهذا حق، فليس من شك أنها أصبحت تعاني الازدواج بعد القرن الرابع، وإذا ثبت هذا الذي توصل إليه، فإن الفصيحة كانت جارية في كلام القبائل لأخر التي كانت منعزلة بحكم عدم التمازج الحضاري قبل الإسلام، وإلا فلا معنى للشيء الثاني الذي اكتشف الكاتب أنه كان من مواطن نفوذ الفصيحة!

---

(١) ينظر: المستوى اللغوي: ، ٤٠، و قد سبقت إشارات متناثرة إلى بعض آرائه مما نسوق هنا جملة.

(٢) ينظر: المستوى اللغوي: ٤٠-٤٢.

(٣) ينظر: المستوى اللغوي: ٤٤-٤٧.

(٤) ينظر: المستوى اللغوي: ٤٨-٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وغريب حقاً، أن يلبس الكاتب هذا التحليل استدلالاً قسرياً، «كانت بين العرب- إذن- لغة عامة ولهجات»[١]!

سير العربية نحو الازدواج:

لقد كانت العربية جارية على ألسنة أبنائها على هيأة واحدة، ولكن هذا لا يعني أنها كانت ثابتة متحجرة في قوالبها وألفاظها طوال ذاك الزمن الممتد على رقعة عصر الاحتجاج اللغوي، وليس من شك أنها قد شهدت ألواناً من التغير في مستوياتها الصوتية والصرفية والدلالية والتركيبية، وكان التغير الدلالي واسعاً بعد ظهور الإسلام، ولعل مراجعة التراث النحوي تثبت مظاهر متفرقة من التحول في الإعراب[٢]، غير أن التغير الذي طرأ على العربية في ذاك الزمن كان تغيراً بطيئاً، لأن العوامل المؤدية إلى التغير لم تكن شديدة الفاعلية، وقد تنبه النحويون لذلك في بداية أمرهم، فاستبعدوا البيئات اللهجية التي ألفوها عرضة لموجبات التحول، ثم اعتمدوا ذلك في التمييز بين الحاضرة والبادية بعد منتصف القرن الثاني، والتمييز بين أعرابي وآخر بعد بدايات القرن الرابع.

وبطء هذا التغير نستشفه من واقع التغير اللاحق، فقد ازدادت العوامل الموجبة له، بعد الإسلام، ازدياداً واسعاً، ومنذ بدء الإسلام حتى عصر ابن جني كانت لغة الحاضرة مقاربة لكلام البادية، وإن أخلوا بأشياء من الإعراب، على ما سبق بيانه، وليس من شك في أن ابن جني يدرك أن القوم استحدثوا ألفاظاً جديدة. أو معاني جديدة، ويبدو أن التغير اللفظي في المفردات لم يكن يؤرق النحويين كثيراً، فقد وجدوا ذلك في العربية منذ عصورها الأولى، ولذلك وصف ابن خلدون لغة عصره بأنها لم تفقد من سمات اللسان المدون إلا حركات الإعراب، وهذا يعني أن التغير النحوي التركيبي طوال عصر الاحتجاج كان بطيئاً جداً.

---

(١) ينظر: المستوى اللغوي: ٥٦.

(٢) ينظر: نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٧١، ص ٥٥، وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن التحول اللغوي المتسارع في اللغة المنطوقة يقود إلى قطيعة لغوية بين الماضي والحاضر الذي يتباعد عنه، عندما تظل اللغة متناقلة نطقاً، وفي هذه الحالة لا ينشأ الازدواج اللغوي، وإنما يستمر التباعد، وهذا لم يحدث في اللغة العربية، فعندما بدأ تسارع التحول اللغوي بظهور اللحن، تولدت النظرية النحوية جاهدة ضبط اللغة في صيغة ثابتة، وكان هذا الضبط قد تحقق قبل ذلك بظهور الكتابة الحافظة للموروث اللغوي القديم.

وفي الوقت الذي كانت تترسخ فيه صيغة العربية الفصيحة في النظرية النحوية، كانت الفصيحة المنطوقة في أحاديث الناس تشهد أنماطاً من التغير، بأثر من امتدادها في بيئات لغوية حضارية، وقد أسعفت النظرية النحوية مثقفي العربية على تمثل أصولها تمثلاً واعياً، للتحكم فيما يصدر عنهم مكتوباً، أما عامة الناس فقد ظلوا يحتكمون إلى معاييرهم الذهنية، المتغيرة، في أدائهم اللغوي المنطوق، ومع ذلك فإن التراث اللغوي، بأشكاله كلها، مع النظرية النحوية كان يعمل على تخفيف حدة التباعد بين المنطوق والمكتوب؛ ولذلك فإن التقارب بين هذين المستويين كان، وسيبقى، مرتبطاً بالازدهار الثقافي الذي يبقي على صلة بالتراث اللغوي.

وعلى كل فقد أخذت الفصيحة المنطوقة في التفاوت والتباين بعد الفتوحات الإسلامية؛ تتفاوت من إقليم إلى آخر، وتتباعد عن الفصيحة[1]،وكان هذا الواقع يضمر في داخله نشأة الازدواج اللغوي في المجتمع العربي، وليس من شك أن هذا التحول لا يحد بتاريخ محدد، فمن الصعوبة بمكان أن نحدد المرحلة التي بدأ فيها الازدواج اللغوي، على وجه من القطع. ولكن يمكن القول: إنه، منذ نهاية عصر الاحتجاج اللغوي، بدأت العربية تشهد لوناً من الازدواج المتقارب، فإذا ما وصلنا إلى عصر الجاحظ كان هذا الازدواج معايناً بسهولة في الحاضرة، ويمتد الزمن، ويتسع الازدواج، وينتشر في الحاضرة والبادية، على السواء، مع نهايات القرن الرابع، وإذ ذاك تكون العربية قد تحولت من صيغة الوحدة إلى صيغة الازدواج، ويصبح هناك لغة منطوقة في أحاديث الناس مباينة لفصحى نموذجية، أومثالية،

(١) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ٦٩- ٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو أدبية، تأخذ مستندها من التراث الأدبي باحتكام إلى نتائج النظرية النحوية. وتظل هذه الأدبية تنحو منحى محافظاً ثابتاً في أصولها وقوالبها التركيبية، ولكنها، وسعت، وتسع دوماً لتنام لفظي في البنى المفردة، فقد استوعبت ما تولد من ألفاظ، وما استجد من معانٍ.

ولا يعنينا، في هذا السياق، أن نتتبع تنامي الفارق بين المنطوق والمكتوب عبر تاريخ العربية، فبعد نشوء الازدواج، نتوقف عن وصف المنطوق المرسل بالفصاحة، وتصبح الفصيحة المنطوقة، لوناً من ألوان المكتوب، إذ يجري إعدادها قبلاً، ولكن بوسعنا أن نعاين هذه المنطوقة في بعض الميادين التي ينبغي أن تقع فيه في العصر الحديث، وقوعاً عفوياً غير معدّ.

صورة الفصحى المنطوقة في العصر الحديث:

وتأسيساً على ما قصدناه بالفصحى المنطوقة، وبوحي من مشاهدة الواقع اللغوي الماثل، يمكن أن نقرر، بدءاً، أن الفصحى المنطوقة أصبحت متغيبة عن لغة التخاطب اليومي في العصر الحديث، ولكن ثمة وقائع لغوية مخصوصة، استقرت، في عرف اللغويين، على أنها من ميادين الفصيحة، أو ينبغي أن تكون كذلك، وإن توجيه هذه الوقائع من شأنه أن يؤثر على نحو فاعل، في التحول بلغة التخاطب من العامية إلى الفصيحة.

ويمكن أن تعاين، في هذه الوقائع، صورة الفصحى المنطوقة المعاصرة، ومدى استثمارها لأصول المنطوقة التراثية، وموجهاتها، ومدى إسهامها في التأثير في لغة التخاطب اليومي؛ استناداً إلى وصف مجرياتها، بغية الكشف عما يداخلها من قصور، وتبيان ما تحتاج إليه من توجيه.

ونقصد من هذه الوقائع ما يندرج منها في سياقات اللغة المنطوقة، ولأهمية أن تكون هذه الوقائع متسمة بسمات اللغة المنطوقة؛ فإن إعادة توجيهها ينبغي أن تكون مستثمرة لملامح المنطوقة التراثية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبصرف النظر عما يداخل هذه الوقائع من مزج بين المستويات اللغوية المختلفة، فإنه يمكن أن نشير إلى ثلاثة ميادين من وقائع اللغة الفصيحة المنطوقة في العصر الحديث، وهي:

أولاً: لغة الإذاعة والتلفزة، على اختلاف برامجها، ومصادرها، وينبغي أن يعاد توجيهها على مستويين؛ يتمثل الأول في تخليص بعض البرامج من غلبة العامية أو الوسطى عليها، فهناك بعض البرامج لا يزال بعيداً عن صورة اللغة الفصيحة[١]. ويتمثل المستوى الثاني في استثمار سمات اللغة المنطوقة في توجيهها[٢] بحيث تصبح بعيدة عن التكلف، أو الأطناب غير المسوغ، ويرافق ذلك عناية بقضايا السلامة اللغوية.

ثانياً: لغة الحوار في الأعمال الأدبية؛ في القصة والرواية والمسرحية، فهي من وقائع اللغة المنطوقة، وإن كانت تخرج بصورة المكتوب؛ لأنها تنقل تجاذب الحديث بين أشخاص، في سياقات لغوية متكاملة العناصر، ولعل الجدل حول مستوى لغة الحوار قد انحسر، أو كاد، لصالح الفصيحة[٣]، وبعيداً عن هذا الجدل، ينبغي أن توجه العناية للغة الحوار الفصيحة، بحيث يكشف عما تخالف به سمات اللغة المنطوقة، إذ يجب «بناء الحوار القصصي والمسرحي على وفق قواعد «الفصحى المنطوقة» لا قواعد الفصحى المكتوبة...، فإن ذلك يجنبه كثيراً من الفضول ولزوم ما لا يلزم، ويقربه من الواقعية والقبول»[٤]، ولعل ذلك يحتاج إلى بعض علامات الترقيم الإضافية، التي تميز بعض الأساليب المتداخلة بأثر من

---

(١) ينظر: علي القاسمي: الألسنية وتقارب اللهجات الدارجة؛ ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»: ٨٠.

(٢) ينظر: رضوان القضامي: علم اللسان: ١١٧- ١٣١؛ حيث عقد فصلاً تحدث فيه عن «لغة الإذاعة بين لغة المشافهة ولغة الكتابة» وتحدث مازن الوعر عن لغة التلفزة، قال: «إن الهدف من هذا البحث معرفة الاختلافات القائمة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة،وأثر ذلك على الكتابات المعدة لبرامج التلفزيون، سواء أكانت كتابات متصلة بالفصيحة أم كانت متصلة بالعامية». [ينظر: دراسات لسانية تطبيقية: ٧٦، وما بعدها].

(٣) ينظر: سمير روحي الفيصل: المشكلة اللغوية العربية: ١٤٧- ١٥٦، وعبد الله أبو هيث: لغة الحوار في اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، ع (٦١)، ١٩٩٠، ص: ٥٢-٥٣.

(٤) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث: ١٤٤، وينظر: منه: ٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحذف والاعتداد بالتنغيم والأداء الصوتي، وليس هناك ما يمنع أن يقطع الكاتب كلامه ليصف ملامح الوجه والحركات الجسمية الدالة على معان لغوية مخصوصة بحيث يضع ذلك بين حاصرتين، ولعل أمر الأخطاء اللغوية يعد هيناً في هذا الجانب، يمكن تجاوزها مع الزمن المحكم لبناء السليقة اللغوية في الأجيال القادمة.

ثالثاً: لغة التدريس، ولغة التعليم في المستويات الدراسية كلها ينبغي «أن تكون العربية الفصيحة، في مادة اللغة العربية، وجميع المواد الأخرى، وينبغي أن تمارس هذه اللغة السليمة الفصيحة في التدريس والكتابة والحوار مع الطلبة،وفي تلقي ما يصدر عن الطلبة؛ لأنه من خلال الممارسة والاستعمال فقط، يمكن أن تصبح اللغة العربية الفصيحة السليمة لغة تلقائية يسيرة للمعلم والطالب على السواء»[١].

وليس من شك، أن هذه الوقائع اللغوية، مؤتلفة مع غيرها من وقائع اللغة المكتوبة، كانت وسائل معينة على التأثير في مجريات اللغة العامية، فيستقر لدى اللغويين، الذي عايشوا هذه العاميات لفترات طويلة، أن لغة الناس المرسلة، في الشارع والبيت أصبحت أقرب إلى الفصيحة الآن منها في السابق؛ في العصر العثماني، وزمن الاستعمار[٢]، ومما يدل على هذا التأثير، استعمال الناس لتراكيب لغوية فصيحة، صحيحة في نظمها وصياغة مفرداتها، وإعرابها في بعض المواقف الاجتماعية؛ «ومن الظواهر التي تستحق الملاحظة والتسجيل ما يبدو من طغيان الفصحى على التعابير المستعملة في هذه المناسبات وغيرها من المواطن التي تنطوي على مجاملة أوتتصف بطابع رسمي»[٣]، وكذلك فإنه «من الصفات الأساسية لمواقف الحزن- أيضاً- ما يلاحظ من ميل إلى استعمال الفصحى، حتى لمن يندر لهم استعمالها خارج هذه المواقف»[٤]، فمن المألوف لدى العامة أن يأتوا

---

(١) محمود إبراهيم: اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام والجامعي، وأساليب النهوض بها في الأردن، ضمن «الموسم الثقافي السادس لمجمع اللغة العربية الأردني»، ١٩٨٨ ص : ١٠٥.

(٢) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: ١٦٩- ١٧٠، فثمة إشارات إلى بعضهم.

(٣) مصطفى لطفي: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: ٦١.

(٤) اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: ٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بتراكيب معربة في هذه المواقف، من مثل: «عظم الله أجركم» و«شكر الله سعيكم» و«إنا لله وإنا إليه راجعون» و«حاشا لله» و«العياذ بالله» وغيرها، ولكن، يلحظ أن مثل هذه التراكيب هو من التراكيب الجاهزة الصياغة التي يحفظها الناس.

وعلى الرغم من هذه الإشارة، فإن هذا التأثير يظل بحاجة إلى استقصاء مستوعب؛ فنحن «لا نعلم إلى أي حد، وبأية نسبة يتحول تركيب العامية إلى تركيب الفصحى، ويتسرب الإعراب إلى العامية»[١] ولكننا نعلم أن توجيه تلكم الوسائل، على نحو محكم، مبني على المعاينة الناقدة، والتخطيط الجاد، من شأنه أن يعمق مثل هذا التحول، ويسرع في وقوعه، وإن «إمكانية إشاعة مستوى ما، من مستويات اللغة، أمر ممكن يحتاج إلى تخطيط مباشر وغير مباشر»[٢]،ويعزز هذا المقصد ما أثمره التخطيط اللغوي لبعض اللغات في العصر الحديث، «وفي اللسانيات الاجتماعية فرع تطبيقي يهتم بمشاكل التخطيط اللغوي في مجتمع من المجتمعات، لا تتوافر فيه الوحدة اللغوية، وهكذا نجد بعض اللسانيين قد استطاعوا أن يضعوا للبلدان المتخلفة لغة موحدة اعتبرت لغتها الرسمية»[٣].

والهدف الذي ينشده أبناء العربية، ويسعى إليه بعض علمائها هو أن تصبح اللغة العربية الفصيحة «اللغة المشتركة ذات الاستعمال اليومي بالنسبة إلى جميع الناطقين باللسان العربي...، وهم يعتمدون لتحقيق ذلك على تعميم التعليم، وعلى حراك للسكان متزايد، صعوداً وهبوطاً بين مختلف الأقطار العربية، وعلى دور أعظم لوسائط الإعلام الجماهيري»[٤].

---

(١) قضية التحول إلى الفصحى: ١٧٢.

(٢) محمد أحمد عمايرة: الازدواجية اللغوية، حوار حول الظاهرة، ضمن «ندوة الازدواجية في اللغة العربية» مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، ١٩٨٨ ، ص: ٤٠.

(٣) عبد السلام المسدي: اللسانيات من خلال النصوص: ١٧٣، وينظر: جولييت غارمادي: اللسانة الاجتماعية: الفصل الخامس.

(٤) اللسانة الاجتماعية: ٢٢٤- ٢٢٥، وليس القارىء بحاجة إلى أن يستقصى له أسماء علماء العربية الداعين لذلك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولن نخوض في هذا السياق في إمكانات مثل هذا التحول، والصعوبات التي تحول دون ذلك، اللغوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ونعتد بما قدمه نهاد الموسى في هذا المضمار[١]، وننطلق منه لنعاين وسيلة واحدة من الوسائل المعينة على التحول، من حيث هي واقعة لغوية ترتبط بالفصحى التراثية المنطوقة، أو ينبغي أن تكون كذلك.

والواقعة اللغوية التي نعاينها تتمثل في لغة التدريس، ونقتصر منها على مستوى واحد فقط، ونشير إلى ملامح المستويات الأخرى، ولم يكن قصد ذاك المستوى، قصداً عشوائياً، وإنما قصد؛ لأنه يمثل- كما أرى- الخطوة الأولى التي ينبغي أن يبدأ بها في أي تخطيط لغوي هادف، بعد استخراج ملامح المنطوقة وسماتها؛ فهي الوسيلة المباشرة لمحو الأمية، وهي الوسيلة الأصلية في إكساب المقدرة اللغوية للأجيال، ولمن يقومون على إكسابها لهم، وهي- قبل ذلك- الوسيلة المحورية التي تتأثر بها الوسائل الأخرى،وتعد من مخرجاتها، فإذا لم يكن التعليم قادراً على إكساب اللغة للمتعلمين، فإن تمكنهم منها يظل أمراً مرتبطاً بمقدرة بعض الأفراد الذاتية التي لا تخضع للتخطيط أو التنظيم، وهكذا، تخفق الإذاعة ووسائل الإعلام كلها، والكتابات على اختلافها، والمقابلات الشخصية، ولن يجدي التخطيط في هذه الميادين شيئاً، لأن مدخلاتها تفتقر إلى العنصر الأول من عناصر التخطيط، الذي يتمثل في مقدرة المنفذين القدوة. وإذا «كان الاستعمال الكتابي والشفهي للعربية المأثورة قد تأخر تعميمه، وشموله، فمن المتعين رد ذلك إلى عجز المعلمين الذين يستخدمون هذه اللغة استعمالاً غير صحيح»[٢]، ولكن التعليم يقع في حلقات متداخلة تؤثر واحدتها في غيرها، وتتأثر بها، بدءاً من تلميذ المدارس التمهيدية وانتهاءً بأستاذ الجامعة، الذي كان ذات يوم ذاك التلميذ الأول، وقصداً نجعل أستاذ الجامعة حلقة مستقلة يمكن أن تقوم بذاتها، بمعزل عن غيرها؛ لأنه أوتي مكانة معرفية تمكنه من أن يحول معرفته النظرية إلى أداء فعلي سليم، إذا حمل نفسه على هذا المحمل، وقصداً، كذلك، نشير إلى واقع بعض

(١) ينظر: قضية التحول إلى الفصحى: الباب الخامس والباب السادس.

(٢) اللسانة الاجتماعية: ٢٢٦؛ والذي يقرر ذلك مجموعة من علماء العربية وأبنائها؛ منهم «طه حسين».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المستويات الأخرى قبل أن نصف لغة التدريس عند أساتذة اللغة العربية في الجامعات.

الفصحى المنطوقة في التدريس:

يقرر نهاد الموسى أن المؤسسات التعليمية كلها لا تزال تتراخى في أمر التحول ويشير إلى أن ممارسة اللغة العربية في المدرسة «عملية فيها من المجاهدة والاصطناع شيء كثير، ولعل الجامعة تعتبر نفسها قد تجاوزت هذا الأمر، وهي تحمل المسؤولية فيه على المدرسة»(١).

وبوحي من هذا الظن، في تجاوز القصور والتقصير في أداء العربية، فإن أساتذة العربية المضطلعين بتدريسها في أقسام اللغة العربية في الجامعات، يقفون وراء التوجيهات، أو التوصيات اللغوية التي تصدر عن المجامع اللغوية، أو عن أقسام اللغة العربية، أو عن أبحاث علمية لغوية، وهم يعنون في هذا السياق، بقضيتين رئيستين؛ الأولى: قضية تعريب التعليم الجامعي، والثانية: لغة التدريس في المدرسة، ولغة مدرس اللغة العربية تخصيصاً.

وأما قضية تعريب التعليم الجامعي، فيعنينا منها ما يتعلق بالممارسة اللغوية داخل المحاضرات، فلا يكفي أن نعنى بوضع الكتب العلمية باللغة العربية، بل لا بد أن يلتزم المدرس بالفصيحة في أدائه اللغوي في المحاضرات، ولكن الواقع يشير إلى غير هذا، تماماً، إذ إن التخصصات التي تدرس بالعربية إنسانية كانت أو علمية، تدرس باللغة العامية أو الوسطى، إلا إذا كان هناك مبادرة فردية مخصوصة، ينظر إليها نظرة شذوذ واستغراب.

وأما لغة التدريس في المدرسة فقد جعلت بؤرة عناية اللغويين المعاصرين؛ «وقد رسمت المدرسة العربية، بصورة مبدئية ثابتة، لتعليم اللغة العربية أن يحقق، بين ما ينبغي أن يحققه، قدرة التلاميذ على التحدث بالعربية الفصحى في

---

(١) قضية التحول إلى الفصحى: ٢١٤، وكان قد أشار قبل ذلك بزمن إلى أنه «ما يزال شائعاً أن نجد أهل العربية من المحققين ذوي العلم والبيان الفائق يستعملون العامية أو صيغة ترقى عنها قليلاً في مجالسهم العلمية مع روادهم ومريديهم» [ينظر: الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، ١٩٨٣، ص: ٥٥؛ الحاشية].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يسر وطلاقة، وألحت على أن يلتزم معلم اللغة العربية بالفصحى في دروسه ومخاطباته لتلاميذه، وتنبهت إلى أن كل معلم لأية مادة هو معلم اللغة العربية بصورة مؤثرة غير مباشرة، واستلزمت في معلمي المواد الأخرى أن يلتزموا بالعربية الفصحى في دروسهم؛ حتى يكون المعلمون قدوة صالحة لتلاميذهم، ودور القدوة الصالحة في التعليم دور عظيم»[١].

وهكذا، فإن سيلاً من النقد اللائم، المصحوب بتوجيهات بناءة، ينصب تارة، على مدرس اللغة العربية المقصر في أدائه، وتارة على مدرسي المواد الأخرى، ويصل أحياناً إلى طالب المدرسة، الذي يجب عليه أن يستخدم الفصيحة خارج قاعات الدراسة[٢].

ولا يشك في مصداقية هذه التوجيهات، فهي تستند إلى معاينة واقعية للسلوكات اللغوية الموصوفة المنتقدة؛ ولذلك لن نرتد إلى وصف لغة التدريس في المدرسة، إن في تدريس اللغة العربية، وإن في تدريس غيرها، فملامحها بادية ظاهرة ناطقة، وانغماسها في العامية صفة ظاهرة، غالبة، ولا معنى لتلمس مقدار توافقها مع سمات اللغة المنطوقة، لأنها لا تتوافق- أصلاً- مع سمات العربية.

ولكن اقتراف التوصيات والتوجيهات الملزمة لمدرس العربية، أو غيره في المدرسة، شكل من أشكال التفلت غير المتنبه، ولن يثمر - أبداً- مهما أوتي من السلطة والفوقية؛ لأنه لن يمكن من إكساب مدرسي المدرسة مقدرة لغوية، وما دام مدرس المدرسة يفتقر إلى هذه المقدرة، فعلينا أن نفتش عن مكان آخر، قد يكون أكثر قدرة على التحكم الذاتي، إذا ما وجد تحكماً خارجياً أو سلطة فوقية متحكمة.

---

(١) قضية التحول إلى الفصحى: ١١٢- ١١٣.

(٢) هذه الانتقادات، وما يرافقها من توجيه، مشهورة متعارفة، على تفاوت في مضامينها، وهي مما يقترفه كل من تحدث عن قضايا العربية، وقضايا التعليم على وجه التخصيص، [ينظر: مثلاً: قضية التحول إلى الفصحى: ٢٧، ٤٠، ١١٤، ١٢٤، ١٧٩، ١٩٨، فثمة ما ينسب لغير واحد من اللغويين، وينظر: ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني: ١٩٨٨، فمجمل الأبحاث يعرض لشيء من هذه الانتقادات وضمن بعضها في توصيات الندوة].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الارتقاء بالفصيحة إلى المستوى المنطوق، المؤثر في مجراها في حياة الناس، يحتاج إلى تخطيط متصل متكامل، ومن تمام هذا الاتصال أن نأخذه من أصوله، أينما وجدت، وإن جعل مدرس المدرسة أصلاً أمر لا يستقيم، لأنه كان فرعاً لأصل آخر، يتوجب اختباره، أو معاينته حسب، فمعلم العربية في المدرسة، كان، ذات يوم، طالباً في أقسام اللغة العربية في الجامعات، وما يعانيه طلاب العربية الجامعيون من قصور يشير إلى أن معلم المدرسة سيظل حاملاً له،ومرة ثانية يظل الاعتداد مسيطراً على اللغويين، مدرسي العربية في الجامعات، فيتلمسون قصور الطالب في مؤثرات المجتمع، وإشكالات التخصص، والمناهج[1].

ولكن، من المعلوم أن المناهج تعلم أساليب الكتابة وطرائقها، ولا تعلم الأداء والممارسة، وإن مقدرة الطالب على حفظ القواعد في صيغها النظرية المحكمة، لا تسعفه على توظيفها في كلامه، ما لم يكن قد تعود أداءها، واعتاد سماعها منطوقة، وإن هذا الطالب في أقسام اللغة العربية هو ذاك المدرس في المدرسة، وسيظل صورة تعكس، في بعض جوانبها، صورة المدرس في الجامعة؛ وتتضح ملامح هذا كله إذا قمنا بمعاينة الفصحى المنطوقة في قاعات درسها في الجامعات.

ولعل ما سبق من توجيهات أساتيذ العربية وانتقاداتهم، يوحي أنهم يلتزمون العربية الفصيحة في قاعات التدريس، بل وفي أحاديثهم مع بعضهم، أو مع الطلاب، وأنهم ينهون عما ينهون عنه، ولا يأتون بمثله.

وبأثر من هذا الظن، كان من المنتظر- في بادىء الأمر- أن تكون معاينة لغة التدريس في أقسام اللغة العربية، بقصد تبيان مدى توافقها مع سمات اللغة المنطوقة، وأعرضت- إذ ذاك- عما أشار إليه عبد الفتاح الحموز، إذ قال: «إن كثيراً من الخاصة الذين يشتغلون باللغة يسهمون في هذه المعركة المصيرية باتخاذهم العامية لغة التحدث والتخاطب والتدريس، وهي مسألة توحي بعجزهم

---

(١) ينظر: عبد الفتاح الحموز: التدريس بالعربية الفصيحة في المراحل التعليمية المختلفة، ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ضمن «ندوة الازدواجية في اللغة»: ٥٧،- ٥٩؛ والهادي نهر: آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية» تونس، ١٩٧٨، ص ١٢٢- ١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعجزها»[1]، وكان ذاك الإعراض مبنياً على تردد في توجيه كلمة «الخاصة» إذ تحتمل معنى «مدرس العربية في المدرسة»، ولكنه قصد بها- فيما أعتقد- مدرس العربية في الجامعة.

ولكن ما تكشف من نتائج المعاينات الميدانية للغة التدريس في أقسام اللغة العربية، جعل ذاك المقصد أمراً هامشياً، ولذلك لم نعن كثيراً بتبيان ملامح المنطوقة في لغة التدريس، وتجاوزنا ذلك إلى وصف لغة التدريس من حيث هي ممارسات لغوية، دالة على المستوى اللغوي الذي تنتسب إليه.

ولإلقاء الضوء على صورة لغة المشافهة الجارية في قاعات تدريس اللغة العربية كان لا بد من معاينة ميدانية؛ ولذلك عمد الدارس إلى حضور اثنتين وعشرين محاضرة، لاثنين وعشرين محاضراً، من المتخصصين في اللغة العربية، الحاصلين على درجة «الدكتوراة» في علومها، وقد سجلت هذه المحاضرات على أشرطة.

وأما عينة الدراسة فقد أخذت بصورة عشوائية من جامعتين في الأردن، خلال الفصل الدراسي الثاني، والفصل الصيفي من العام الجامعي (١٩٩٣- ١٩٩٤).

وأما المنهج، فقد كان لا بد من تجاوز ما يقتضيه المنهج اللغوي السليم، من وجوب أن تكون المعاينة خفية، لا يشعر معها المتحدث؛ نظراً لما يبديه بعض المحاضرين من حساسية تجاه حضور محاضراتهم، بله تسجيلها؛ ولذلك توجهت إليهم بكتاب من قسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية، دون أن يفصح فيه عن الغاية من ذلك، ومع أنني كنت أدعي، دوماً، أنني أود درس لغة الطلاب، إلا أن هذا الادعاء كان مكشوفاً في كثير من الأحيان، ولم يكن فاعلاً؛ فبعضهم كان يرفض أن أحضر بإطلاق، وبعضهم كان يقبل الحضور ويرفض التسجيل، وبعضهم كان لا يقبل الحضور العفوي، ويحدد الوقت قبل يوم أو يومين، وكان بعضهم ينبه الطلاب إلى أن «المسجل يسجل»، وكان التكلف واضحاً عند كثير، وخاصة في الدقائق الخمس الأول.

---

(١) عبد الفتاح الحموز: التدريس بالعربية الفصيحة: ٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي وصف لغة هؤلاء المحاضرين، لن نتناول القضايا اللغوية الجزئية أو الأخطاء اللغوية، من حيث نوعها وأسبابها، ولن نتناول منهجية المحاضرات وأساليبها، ولكننا سنقدم وصفاً عاماً، يبين مستوى اللغة، حسب، وقد يكون في هذا الوصف شيء من مكاشفة، لا تسلم من لوم، ولكن لا بد أن نبدأ من الأصول...

وتحقيقاً للمقصد الأول من هذا الوصف، تبدى أن ملامح اللغة المنطوقة، عدا الدلالات الجسمية والحركية، متغيبة عن وقائع تلكم الممارسات؛ فالأدوات، على اختلاف أنواعها، تذكر- في كثير من الأحيان- مع إمكانية الاستغناء عن كثير منها، وعناصر السؤال، تعاد كلها عند الإجابة، سواء أكان ذلك في إجابة الطلاب، أم كان في إجابة المحاضر، والأداء الصوتي للجمل الاستفهامية لا يختلف عن الأداء الصوتي للجمل الخبرية في كثير من الأحيان، ومما يتصل بملابسات المنطوق والمكتوب، نجد أحدهم يكثر من استخدام صيغة السؤال المنفي؛ «أليس كذلك»، ويجيب الطلاب بأن «نعم».

والضمائر الخطابية التي تلحق اسم الإشارة تستخدم بحسب المخاطب المفرد المذكر؛ فـ«ذلكَ» و«تلكَ» يشار بهما في خطاب المفرد والمثنى والجمع؛ تذكيراً أو تأنيثاً.

ويجري الوقف على المنصوب المنون بتنوينه، في كثير من الأحيان، وقد كان أحد المحاضرين، ممن يلتزمون الفصيحة في مجمل كلامهم؛ كان يقف على المنصوب المنون بصورة متكلفة فاقعة، وخاصة عندما يقف عليه ساكناً، ثم يرتد ليأتي بالحركة فيأتي بالتنوين، وقد يقف على غير المنون بالسكون، ويرتد ليصحح ذلك فيأتي بالحركة، ومن الطرافة بمكان أنه أوقف أحد الطلاب؛ لأنه وقف على المنصوب المنون منوناً، وبين له طريقة الوقف الصحيح؛ دون تنوين.

هذه ملامح جزئية تظهر أكثر ما تظهر عند الملتزمين باللغة الفصيحة، أو عندما يقع المحاضر في بعض العبارات الفصيحة، ولكن هذه الملامح لا تأثير لها، إذا قوبلت مع وصف المستوى اللغوي لهذه المحاضرات، ولم يكن قصدنا، أبداً، أن ندرس ملامح المنطوقة في أي مستوى آخر غير مستوى الفصيحة الصحيحة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليس من المجازفة في شيء أن نصف تلكم اللغة، بأنها بعيدة كثيراً عن تحقيق ما يرتجى منها، وأن اللغة الفصيحة؛ بملامح المنطوق أو المكتوب، تكاد تكون متغيبة عن ممارسات غير قليل من المحاضرين، وأن ما يقترفه اللغويون من وصف ناقد للغة مدرس العربية في المدرسة ينسحب كما هو على لغة مدرسي العربية في الجامعات، ولا فرق، إلا في المحصول اللفظي، وإذا تفرد بعضهم، وتجاوز ذلك، فإنه يكون بمثابة الشاذ الذي لا يحول دون تعميم الوصف.

إن المحاضرات التي تم تسجيلها تنقسم إلى قسمين، من حيث المستوى اللغوي الذي يمكن أن تنطوي تحته، على وجه من التقريب، والقسمان هما:

١- خمس محاضرات، فقط، يمكن أن يقال عنها: إن الأساتذة يدرسون باللغة العربية الفصيحة، في ما لا يقل عن ٩٠٪ من كلامهم، على وجه التقريب، لا التحقيق المدقق، ثم تأتي البقية باللغة الساكنة الموقوفة، أو باللغة العامية، وخاصة عند الحديث عن الأمور الجانبية التي لا تدخل في سياق المحاضرة وموضوعها، ويلحظ أن هؤلاء المدرسين يعنون بالتصحيح اللغوي للأخطاء اللغوية الصارخة، ولكنهم يتقبلون تماماً اللغة الساكنة من الطلاب.

٢- سبع عشرة محاضرة، يمكن أن يقال عنها: إن الأساتذة يدرسون بلغة ساكنة تماماً، في ما لا يقل عن ٩٠٪ من مجمل كلامهم، ويداخل ذلك شيء من العامية كثير؛ إن في بناء التراكيب، وإن في إيقاع الكلمات، و١٠٪ فقط يمكن أن تحمل على الفصيحة المعربة في بعض الجمل القصيرة، أو عند استخدام بعض العلامات الفرعية في إعراب الأسماء والأفعال، أو في الأسماء المجرورة، أو في الدقائق الأول بعد بدء المحاضرة، أو عندما يكون التركيب منطوياً على لطيفة نحوية، يتجاذبها الخطأ الشائع، فقد كان أحدهم يسكن، دائماً، ولكنه كان يكثر من استخدام «حيث» ويأتي بالمبتدأ بعدها مرفوعاً بصورة ظاهرة، ولكنه كان يجر ما يعطف عليه أو يصفه، في بعض الأحيان.

ويلحظ أن هؤلاء المحاضرين لا يكترثون بلغة الطلاب، فالطلاب يتحدثون بالعامية أو الساكنة أو الفصيحة، كل حسب اجتهاده، بل إن طالبة سألت الأستاذ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«باللغة العامية» قبل أن تجيب؛ أتجيب بالفصيحة أم لا، فوجهها الأستاذ «باللغة العامية»؛ أن لا بأس، فالمهم أن تتحدث!

ونقصد باللغة الساكنة، أنها لغة عربية موافقة للفصيحة في أمرين رئيسين، هما: نظم الجمل وتأليف الكلمات مع مراعاة الإضمار والإظهار، وما يقتضي المطابقة، على اختلاف أنواعها،والأمر الثاني نظم المفردات الداخلي يوافق إيقاعها في الفصيحة، ولكن دون ظهور الإعراب على أواخر الكلمات.

ومن المفارقة بين التنظير والممارسة أن أحد المدرسين شده موضوع الازدواج اللغوي، وقضايا العربية المعاصرة، فراح يتذمر مما يقع من قصور في أداء الفصيحة، ومن مزج بينها وبين العاميات، أو اللغة الإنجليزية في بعض المقامات الجادة التي تقتضي الفصيحة... ولكنه اقترف حديثه كله، كما هو شأن المحاضرة، بلغة مسكنة موقوفة، لم ترق في أحسن أحوالها إلى مستوى ما وصف من مداخلة بين الفصيحة ولغة المثقفين.

وحقاً أننا نجد مشاركة الطلاب أمراً أساسياً عند بعض المدرسين، حيث يشارك الطلاب بنسبة عالية، ولكن مشاركة الطلاب عند كثير من المدرسين منعدمة، أو تكاد، ولكن هذا الجانب يستحق العناية عندما تكون لغة التدريس أو المناقشة هي العربية الفصيحة[1]، ولا قيمة لمناقشة يتمرس فيها الطالب باللغة العامية أو الساكنة.

هذا وصف مجمل، لعله يحمل في داخله شيئاً من موازنة ضمنية مع ما يوجه من انتقادات إلى مدرس العربية في المدرسة.

وقد يكون تأثير مدرس المدرسة أكثر فاعلية؛ سلباً أو إيجاباً، لأنه مكلف بإكساب اللغة في مراحل الطفولة، ولكنه لن يتمكن من ذلك إلا إذا كان قد اكتسب اللغة بطريقة يحذو حذوها في إكساب من يقوم على تعليمهم، ومن الإفراط في

---

(١) فالمناظرة أو المحاورة أصل من أصول اكتساب اللغة عند ابن خلدون، عند غياب السليقة [ينظر: المقدمة: ٣٤٨].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التشبث بالسلطة والتعالي أن نطلب منه أن يتجاوز نقداً لم يسلم منه ناقده، أو أن يخرق صورة أستاذه الأول.

وليس من التخطيط في شيء أن نظل متشبثين بمقارعة ما يقع فيه مدرس العربية، في الجامعة أو في المدرسة، من لحن أو خطأ، فهذا أمر جانبي، لا أثر له، مقابلة مع المستوى اللغوي الذي تقع به الممارسة، فالمهم أن يلتزم المدرس بالفصيحة، ولا بأس من الوقوع في الخطأ أو اللحن؛ لأن هذا يتجاوز مع الزمن؛ ولعل شيئاً كثيراً منه متسبب عن عدم الممارسة، والمفارقة بين المعرفة اللغوية الذهنية والأداء، وسيظل أمر التنبيه إلى الأخطاء الشائعة غير مجد، فالكلمات أو التراكيب التي ننبه إلى وجه الصواب فيها توقعنا في حيرة وخلط إذا أردنا استخدامها في حديث فصيح بعد شهر أو سنة، ولو كانت الفصيحة جارية على ألسنة المدرسين والطلاب لأحوج ذلك استخدام تلك الألفاظ بعد مدة يسيرة فلا تتفلت ولا تنسى.

إن وقائع المحاضرات التي تم وصفها تحمل في داخلها دليلاً مكيناً على أن البداية ينبغي أن تكون من مدرسي العربية في الجامعة، وأن معالجة هذا الواقع لا تحتاج إلى عناء كبير، وأن ذاك التقصير ليس ناجماً عن قصور في المقدرة اللغوية عند أساتذة العربية، وأنهم يمتلكون معرفة لغوية نظرية يمكن استثمارها على نحو فاعل، وأن ذلك لا يحتاج إلا إلى شيء من إكراه النفس، أو حملها على الالتزام بالفصيحة، سواء أكان ذلك بدافع ذاتي، أم كان بدافع خارجي، تحمل لواءه أقسام اللغة العربية، ووزارة التعليم العالي.

وأما الأدلة الضمنية على يسر هذا كله فتتمثل في:

- إن الدقائق الأول، أو تكلف بعض المدرسين مجاراة لموقف التسجيل، تدل على أن المقدرة اللغوية الأدائية كامنة عند هؤلاء المدرسين، وأن القضية قضية عادة وإلف في المقام الأول.
- إن بعض الأخطاء اللغوية التي كانت تند من بعضهم، كانت بسبب عدم الممارسة، وليست بسبب قصور المعرفة النظرية؛ إذ كانوا يستدركون ويصححون، أو أنها من الأخطاء البسيطة الظاهرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إن التزام من يدرسون باللغة الساكنة بالإعراب السليم، للكلمات المعربة بالعلامات الفرعية، أو للكلمات المضافة إلى الضمائر، يدل على إمكان الالتزام المماثل في التراكيب كلها.

فالتهاون في الممارسة والأداء، هو سبب ما يبدو من قصور، أو خطأ أحياناً، وهذا من شأنه أن يعالج في مدة وجيزة، إذا ما قصد العلاج؛ بل إنه أمر متجاوز تماماً؛ لأن مجمل هؤلاء المدرسين لا يقع في شيء من ذاك القصور- في الغالب- عندما يلقي محاضرة يستمع إليها زملاؤه.

إن القضية برمتها، وبرغم واقعها ذاك، قضية تهاون، لا غير، ولكن قضية مدرس المدرسة يختلط فيها التهاون بالقصور الذي عززته الجامعة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، الطبعة الرابعة.

: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، نشرها: معهد الدراسات العالية، ١٩٦٠.

: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، الطبعة السادسة- ١٩٧٨.

إبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية- الأردن، ١٩٩٠.

إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس- بيروت، الطبعة الثالثة- ١٩٨٣.

: فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين-بيروت، ١٩٦٨.

"أبو بكر" حفيظي: الفصاحة اللغوية والبلاغة في القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر- الجزائر، ١٩٨٥.

أحمد سليمان ياقوت: الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية، الطبعة الأولى- ١٩٨٩.

أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب (ليبيا، وتونس).

أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الرابعة- ١٩٨٢.

أحمد مطلوب: الجاحظ والفصاحة، مجلة/ المورد، ع (١١)، ١٩٨٢.

أحمد مكي الأنصاري: نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى- ١٤٠٥ هـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إدريس السغروشني: مناقشة الجلسة الأولى من «البحث اللساني والسيميائي» جامعة محمد الخامس- المغرب، ١٩٨١، الطبعة الأولى- ١٩٨٤.

الأزهري، أبو منصور: تهذيب اللغة، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، والدار المصرية للتأليف والترجمة.

الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

أندريه مارتينيه: مبادىء ألسنية عامة، ترجمة: ريمون رزق الله، دار الحداثة- بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٩٠.

ف. ر. بالمر: علم الدلالة، إطار جديد، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

تمام حسان: الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»، الجامعة التونسية، ١٩٧٨، نشر: ١٩٨١.

: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

ثعلب، أبو العباس: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، النشرة الثانية.

الجاحظ، أبو عثمان: البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٠.

كتاب الحيوان، بتحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٢.

الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله: محمد عبده ومحمد الشنقيطي، دار المعرفة- بيروت، ١٩٨٤.

: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية- دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحقي، دار الرشاد- القاهرة، ١٩٩١.

ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية- بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي- بيروت.

: اللمع في العربية، حققه: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

جولييت غارمادي: اللسانة الاجتماعية، عربه: خليل أحمد خليل، دار الطليعة- بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٩٠.

جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، الطبعة الأولى - ١٩٨٧.

ت. م. جونستون: دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ترجمه وقدم له، وعلق عليه: أحمد محمد الضبيْب ، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الثانية - ١٩٨٣.

حسين بن زروق: النظريات العربية حول حصول ملكة اللغة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر - الجزائر ، ١٩٨٦.

حلمي خليل: العربية والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية، الطبعة الأولى - ١٩٨٨.

أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الاولى - ١٩٨٧

خالد عبد الكريم جمعة : شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة بالكويت ، الطبعة الأولى - ١٩٨٠.

ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية - بيروت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤.

ابن خلدون، عبد الرحمن : مقدمة العلامة ابن خلدون، منشورات دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ١٩٨٣.

داود عبده : التقدير وظاهر اللفظ ، مجلة/ الفكر العربي، ع (٨-٩) ١٩٧٩.

رابين : اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة : عبد الرحمن أيوب ، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٦.

رضا السويسي : مناهج استغلال المعطيات اللسانية في تدريس العربية لغير الناطقين بها ، ضمن " أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»، الجامعة التونسية- ١٩٧٨، نشر: ١٩٨١.

رضوان القضماني : علم اللسان، مؤسسة دار الكتاب الحديث -بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٨٤.

رضي الدين الاسترأبادي : شرح كتاب الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية - بيروت.

رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية-.١٩٨.

الزّبيدي ، أبو بكر: طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية.

: كتاب الواضح، تحقيق عبدالكريم خليفه، منشورات الجامعة الأردنية- عمان،١٩٧٧.

الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السّري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٨٨.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق: كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى- ١٩٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- بريوت.

ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدم له وعلق عليه: كمال محمد بشر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى- ١٩٨٥.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى- ١٩٣٧.

ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

سمير روحي الفيصل: المشكلة اللغوية العربية، جروس برس- طرابلس- لبنان الطبعة الأولى- ١٩٩٢.

سيبويه: الكتاب، دار صادر- بيروت؛ نسخة مصورة عن طبعة بولاق.

: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب- بيروت.

السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، دار الأندلس، الطبعة الأولى- ١٩٧٩.

السيوطي، جلا ل الدين: الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٨٧.

: الاقتراح في علم أصول النحو، الناشر: دار المعارف- سوريا.

: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر.

: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، دارالبحوث العلمية- الكويت، الطبعة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٠).

شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صالحة راشد غنم: اللهجات في "الكتاب" لسيبويه، أصواتاً وبنية: دار المدني- جدة، الطبعة الأولى- ١٩٨٥.

صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الحادية عشرة- ١٩٨٦.

صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٩٣.

طه حسين: في الشعر الجاهلي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى- ١٩٢٦.

طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، ١٩٨٢.

عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء- بغداد، الطبعة الأولى- ١٩٧٦.

عبد الجليل عبد الرحيم: لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة- عمان، الطبعة الأولى- ١٩٨١.

عبد الحميد أبو سكين: معالم اللهجات العربية، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

عبد الحميد الشلقاني: مصادر اللغة، عمادة شؤون المكتبات- الرياض، ١٩٨٠.

ابن عبد ربه: العقد الفريد، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية- ١٩٤٨.

عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية- ١٩٨٦.

:اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية، الطبعة الثانية-١٩٨٦.

عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٩٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبد الغفار حامد هلال: اللهجات العربية، نشأة وتطوراً، مطبعة الجبلاوي، الطبعة الثانية- ١٩٩٠.

عبد الفتاح الحموز: التدريس بالعربية الفصيحة في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ضمن «ندوة الازدواجية في اللغة العربية» مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية- قسم اللغة العربية، ١٩٨٨.

: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد-الرياض، الطبعة الأولى- ١٩٨٤.

عبد القادر المهيري وآخرون: النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر.

عبد الله أبو هيف: لغة الحوار في الرواية العربية، مجلة/ الفكر العربي، ع (٦١) ١٩٩٠.

عبد المجيد قطامش: الأمثال العربية، دراسة تاريخية تحليلية، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى- ١٩٨٨.

عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر، ١٩٨٩.

: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية- بيروت، ١٩٨٩.

عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة، آراء ونظريات، منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق، ١٩٨١.

ابن عصفور الإشبيلي: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- ١٩٨٠.

عفيف دمشقية: تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي- لبنان، طبعة جديدة- ١٩٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة- بيروت، الطبعة الرابعة عشرة- ١٩٦٤.

العكبري، أبو البقاء: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٧٩.

علي القاسمي: الألسنية وتقارب اللهجات الدارجة، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»، الجامعة التونسية، ١٩٧٨، نشر: ١٩٨١.

ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر- بيروت، ١٩٦٣.

: متخير الألفاظ، حققه وقدم له: هلال ناجي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط.

الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، عالم الكتب،- بيروت، الطبعة الثانية- ١٩٨٣.

أبو الفرج الأصبهاني: الأغاني، الناشران: صلاح الخليل ودار الفكر للجميع- بيروت، ١٩٧٠، عن طبعة بولاق.

القالي، أبو علي: كتاب الأمالي، دار الكتب العلمية- بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد بن عبد الله بن مسلم: عيون الأخبار، دار الكتاب العربي- بيروت

قدامة بن جعفر: نقد النثر، حققه وعلق حواشيه: طه حسين وعبد الحميد العبادي، مطبعة مصر- القاهرة، ١٩٣٩.

كريم زكي حسام الدين: الإشارات الجسمية، دراسة لغوية لظاهرة استعمال أعضاء الجسم في التواصل، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى- ١٩٩١.

: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية- ١٩٨٥.

كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات، دار المعارف، ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كمال بكداش: التعبير الشفهي والتعبير الكتابي (دراسة تجريبية)، مجلة/ الفكر العربي، ع (٨- ٩) ١٩٧٩.

مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق، الطبعة الأولى- ١٩٩٣.

: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مدخل، طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق، الطبعة الأولى- ١٩٨٨.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية-١٩٩٣.

: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت.

محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية، منشأة المعارف- الإسكندرية، ١٩٨٤.

: عصور الاحتجاج في النحو العربي، الجزء الأول، دار المعارف، ١٩٨٠.

محمد أحمد عمايرة: الازدواجية اللغوية، حوار حول الظاهرة، ضمن «ندوة الازدواجية في اللغة العربية»، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية- قسم اللغة العربية، ١٩٨٨.

محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الشرق العربي- بيروت.

محمد توفيق أبو علي: الأمثال العربية والعصر الجاهلي (دراسة تحليلية) دار النفائس- بيروت، الطبعة الأولى،- ١٩٨٨.

محمد حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالاته، دار الفكر العربي- القاهرة.

محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، الطبعة الأولى- ١٩٨٠.

محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي (بيروت والدار البيضاء) الطبعة الأولى- ١٩٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، جامعة تشرين- اللاذقية، ١٩٧٩.

: المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول، قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى- ١٩٧٩.

محمد راجي الزغول: ازدواجية اللغة (نظرة في حاضر العربية وتطلع نحو مستقبلها في ضوء الدراسات اللغوية) مجلة/ المورد، ع. (١٤) ١٩٨٥.

محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٩٢.

محمد رشاد الحمزاوي: تطبيق مبادئ علم اللغة الحديث على العربية وتدريسها، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»، الجامعة التونسية، ١٩٧٨، نشر: ١٩٨١.

محمد سمير اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية- الكويت، الطبعة الأولى- ١٩٧٨.

محمد صالح الدين الشريف: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية»، الجامعة التونسية، ١٩٧٨، نشر: ١٩٨١.

محمد عابد الجابري: العلاقة بين اللغة والفكر، ضمن «البحث اللساني والسيميائي» جامعة محمد الخامس- المغرب، ١٩٨١، الطبعة الأولى ١٩٨٤..

محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب- القاهرة، ١٩٨١.

محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

محمود إبراهيم: اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام والجامعي، وأساليب النهوض بها في الأردن ضمن «الموسم الثقافي السادس لمجمع اللغة العربية الأردني» ١٩٨٨، منشورات مجمع اللغة العربية.

محمود سليمان ياقوت: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في «الكتاب لسيبويه» دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصطفى لطفي: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنماء العربي (طرابلس- ليبيا، وبيروت) طبعة جديدة- ١٩٨١.

مصطفى النحاس: الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية «دراسة للوقف والسكت» المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع. (٢٤) ١٩٨٦.

المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة خياط- بيروت.

ابن منظور: لسان العرب.

موسى إبراهيم الشلتاوي: دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية- الأردن، ١٩٩١.

ميخائيل ج. كارتر: قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي «نحو عربي من القرن الثامن الميلادي» مساهمة في تاريخ اللسانيات، تعريب: محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، ع (٢٢) ١٩٨٣.

ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية- ١٩٨٣.

نهاد الموسى: الأعراف أونحو اللسانيات الاجتماعية في اللغة العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية- تونس، ١٩٨٥.

: الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، عدد خاص «اللغة والحضارة العربيتان» ١٩٨٣.

: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث - الجامعة الأمريكية، ١٩٧١.

: فيها قولان أو ... أضواء على مسألة تعدد الوجوه في العربية، مجلة أفكار، عمان، ع (٢٨) تموز- ١٩٧٥.

: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، الطبعة الأولى- ١٩٧٨.

: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى- ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضارة الإسلام، [نشرت مجزأة في ثلاثة أعداد (١+٢+٣) سنة ١٩٧٤].

ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي، وقيمتها التاريخية، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة- ١٩٨٨.

الهادي نهر: آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، ضمن «أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية» الجامعة التونسية، ١٩٧٨، نشر: ١٩٨١.

هاشم الطعان: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون- الجمهورية العراقية، ١٩٧٨.

هدسن: علم اللغة الاجتماعي: ترجمة: محمود عبد الغني عياد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الأولى- ١٩٨٧.

ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة النصر، الطبعة الرابعة- ١٩٥٦.

: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الثانية- ١٩٦٠.

: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت، الطبعة الخامسة- ١٩٧٩.

والترج ، أونج: الشفاهية والكتابية، ترجمة: حسن البنا عز الدين، سلسلة عالم المعرفة- الكويت، شباط، ١٩٩٤.

ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٩٧٩.

يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة/ عالم الفكر، المجلد العشرون ع. (٣) ١٩٨٩.

٤٤٥١٣١

ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت، ومكتبة المتنبي- القاهرة.

يوهان فك: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمه وقدم له وعلق عليه وصنع فهارسه: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

The Spoken "Correct" Arabic: Its Position in the Syntactic Theory and its Form in Arabic

by

Mohammad Rabba'

supervisor

Mahmoud Magalseh

This dissertation deals with the problematic nature of linguistic description concerning the spoken mode of standard Arabic during the source period of standardizing Arabic .The study comprises an introduction and four chapters. The rationale and purpose of the study are presented in the introduction.

Chapter one deals with the characteristics of spoken Arabic in the source period as explicated in applied syntax heritage. The objective is to discern the extent to which syntacticians relied on this kind of source for data and analysis.

The second chapter focuses on the differences between speech and writing as well as on the interrelationships between them. The contexts of using appropriate for each mode or for both modes are assessed within the poetic, expository and Quranic, genres and their interaction with dialectal differences.

The notion of correctness and alternative levels of grammar are investigated in the third chapter. Related to variation in syntax, this chapter also deals with structural ambiguity entailing multiple semantic interpretation. Also relevant to the discussion is the reciprocal influence between the spoken and the written modes.

The findings and conclusions arrived at in the earlier chapters form the basis for locating the status of the standard spoken mode within the theoretical and applied syntactic works in particular and language description in general.

Since the use of the standard spoken receded in most functions after the source age, this study is not concerned with later ages, However, this chapter, the fourth, examines the use of standard spoken Arabic in the teaching of Arabic as a college specialization. Some typical features of this variety as used in this context have been identified.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit